المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

obeikandl.com

الاتجاهات الحديثة فى
المكتبات والمعلومات

كتاب دورى محكم يصدر مؤقتا مرتين فى السنة

رئيس التحرير :

أ.د. محمد فتحى عبد الهادى

لجنة التحرير :

أ.د. هشام عبد الله عباس

أ.م.د. السيد أحمد حسب الله

أ.د. أسامة السيد محمود

د. إبراهيم البندارى

الناشر :

أ. أحمد أمين

حقوق النشر

المجلد الثانى عشر – العدد الرابع والعشرين ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥ م

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المصدر والمدفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير – الدقى – الجيزة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ – ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر

obeikandl.com

الاتجاهات الحديثة فى

المكتبات والمعلومات

كتاب دورى محكم يصدر مؤقتا مرتين فى السنة

المجلد الثانى عشر | العدد الرابع والعشرون | يوليو ٢٠٠٥

الافتتاحية :

* المكتبات الوطنية وتحديات مجتمع المعلومات — رئيس التحرير — ٧

البحوث والدراسات العامة :

* المصادر الإلكترونية المتاحة عن بُعد في الاستشهادات المرجعية — د. يسرية محمد عبد الحليم — ١٣

ملف العدد : المكتبات ومرافق المعلومات فى مجتمع المعلومات

البحوث والدراسات :

* المكتبات فى قلب مجتمع المعلومات العربى : بحث وثائقى — د. شريف كامل شاهين — ٦٧
* دور اختصاصي المعلومات فى التعليم الإليكترونى — د. محمد مبارك اللهيبى — ١٠٧
* اتجاهات طلاب البكالوريوس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة نحو استخدام الإنترنت — د. عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ — ١٢٣
* استخدامات شبكة الإنترنت من قبل العاملين فى مكتبتى جامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى — د. عبد الرحمن بن عبيد القرني — ١٥٣
* حرية الوصول للمعلومات : قضايا أخلاقية للمكتبيين فى عصر الإنترنت — تأليف: إرينا تروشينا ترجمة: د. محمد إبراهيم حسن — ١٨١
* المعلومات الشخصية فى الأرشيفات العامة بين حق الاطلاع والخصوصية — د. أشرف عبد المحسن الشريف — ١٩٥

obeikandl.com

* الوضع الراهن لدراسات مجتمع المعلومات — تأليف: أليستير س. دف
ترجمة: د. سهير عبد الباسط — ٢٣١

التقارير:

* المؤتمر الخامس عشر (الدورة الثانية) للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول: المكتبات ومرافق المعلومات ودورها فى إرساء مجتمع المعرفة ، الحمامات (تونس): ٢ - ٥ مارس ٢٠٠٥ — إيناس محمد شوكت — ٢٤٩
* المؤتمر الخامس عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول: مستقبل الرقابة فى الوطن العربى فى ظل تحديات العولمة ، تونس : ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤ : البيان الختامى — ٢٥٥
* الأوراق العربية المقدمة إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف ٢٠٠٣ — محمود عبد الستار خليفة — ٢٥٩

مراجعات الكتب:

* تطور الإنترنت والسياسة فى خمسة أقاليم فى العالم (بالانجليزية) — تأليف: ماركوس فراندا
عرض: محمود عبد الستار خليفة — ٢٦٧
* ثورة المعلومات فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالانجليزية) — تأليف: جراى بوركهارت وسوزان أولدر
عرض: محمود عبد الستار خليفة — ٢٧٣
* تحديات عصر المعلومات — تأليف: نبيل على
عرض: دينا فتحى — ٢٧٩

obeikandl.com

الافتتاحيـــــة

رئيس التحرير

obeikandl.com

obeikandl.com

المكتبات الوطنية وتحديات مجتمع المعلومات

بقلم رئيس التحرير

نحن نعيش الآن فى خضم الموجة الثالثة .. موجة المجتمع المعلوماتى .. كانت الموجة الأولى هى موجة المجتمع الزراعى والموجة الثانية هى موجة المجتمع الصناعى .. ومنذ نحو خمسين عاما نخوض غمار الموجة الثالثة .. موجة المجتمع المعلوماتى .. أى المجتمع الذى يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة كمود استثمارى، وكسلعة استراتيجية ، وكمصدر مهم للدخل القومى ، وكمجال واعد للقوى العاملة ، وكوسيلة للتنمية وتحسين نوعية حياة البشر .

فى ديسمبر ٢٠٠٣ انعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات فى جنيف وانتهت إلى إعلان مبادئ بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمى فى الألفية الجديدة .

وفى نوفمبر ٢٠٠٥ تستعد القمة العالمية لعقد دورتها الثانية فى تونس .

والعالم منشغل الآن بهذا الأمر .. ماذا أنجزنا بعد ديسمبر ٢٠٠٣ وماذا نقدمه فى نوفمبر ٢٠٠٥ ، وما خطة المستقبل ؟

إذا كانت المكتبات واحدة من المؤسسات المنشغلة بهذا الأمر باعتبار أنها كما رأى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها فى قلب مجتمع المعلومات ، فإنه يقع على عاتق المكتبات الوطنية على وجه الخصوص الدور الأكبر فى مواجهة تحديات مجتمع المعلومات باعتبار أنها رأس نظام المكتبات والمعلومات بالدولة .

إن المكتبة الوطنية هى المكتبة المسؤولة عن جمع وحفظ وصيانة الإنتاج الفكرى للدولة والإعلام عنه ، ومن هذا المنطلق هى مؤسسة فكرية علمية من المؤسسات الأساسية للدولة ، إذ يقع على عاتقها الاعتناء بفكر الأمة فضلاً عن إقتناء عيون الإنتاج الفكرى الصادر فى الدول الأخرى. وهى تقوم بدور ريادى فى النهوض بمهنة المكتبات والمعلومات والربط بين المكتبات والتعاون معها فى إطار نظام وطنى للمكتبات والمعلومات ..

إن المهام الثلاث الأساسية للمكتبة الوطنية هى:

* أن تكون مركزا لجمع واقتناء الإنتاج الفكرى للدولة فى كافة أشكاله وصوره ، فضلاً عن اختيار واقتناء عيون الإنتاج الفكرى الأجنبى .
* أن تكون مركز ببليوجرافى وطنى مهمته التوثيق والإعلام عن الإنتاج الفكرى الوطنى والاهتمام بالفهرس الوطنى الموحد .
* أن تكون مركزا للنظام المكتبى والمعلوماتى بالدولة .

وقد أضيف إلى ذلك فى السنوات الأخيرة مهمة أخرى هى: أن تلعب دوراً ريادياً فى تبنى

مشروعات المكتبات الرقمية والحفظ والإتاحة الإلكترونية للمعلومات .

إننا نتصور أن يكون دور المكتبة الوطنية فى بناء مجتمع المعلومات ومواجهة تحدياته على النحو التالى :

(١) إذا كانت قضية المحتوى عامة والمحتوى الإلكترونى أو الرقمى بصفة خاصة تمثل التحدى الأساسى فى بناء مجتمع معلومات قوى يمكنه الشراكة والمنافسة ، فإن المكتبة الوطنية هى المؤسسة المكتبية الأولى المعنية بهذه القضية من منطلق أنها تجمع وتحفظ بحكم قانون الإيداع النتاج الفكرى للدولة ، وبالتالى فإنها تتولى مسئوليات مهمة منها:

- العمل على حفظ التراث الوطنى – التقليدى والرقمى – من أجل فائدة الأجيال القادمة باعتبارها ذاكرة الأمة ، ومن منطلق أن الحفاظ على التراث الثقافى هو عنصر حاسم فى تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه وإتاحة الإفادة منه فى المستقبل، وهى بذلك تؤدى دور البوابة الوطنية للمكتبات والمعلومات.
- تبنى مشروعات الرقمنة للتراث العربى المخطوط منه والمطبوع .
- القيام بدور ريادى وإرشادى فى مسألة النشر الإلكترونى للإنتاج الفكرى المحلى.
- العمل على إتاحة المعلومات عن الإنتاج الفكرى الوطنى بكافة الأشكال وخاصة على شبكة الإنترنت من خلال فهرسها الإلكترونى المتاح على الخط المباشر وقواعد البيانات التى تقوم ببنائها .

(٢) إذا كان رأس المال البشرى هو عصب مجتمع المعلومات الجديد فإن المكتبة الوطنية مسئولة عن إكساب المهنيين مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل فهم مجتمع المعلومات والمساهمة فيه بكفاءة .

والمهارات المطلوبة هى للمشاركة فى البناء أو الاستخدام .. ومن ثم تصبح المكتبة الوطنية بمثابة مركز وطنى للتنمية المهنية المستمرة .

(٣) إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هى محور مجتمع المعلومات فإن على المكتبة الوطنية أن تؤدى دور الريادة فى تطبيق النظم الآلية المتكاملة ، وأن ترعى وتعمم استخدامها فى بقية مرافق المعلومات بالدولة ، كما أن عليها أن تؤدى دور الريادة أيضاً فى الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية .

(٤) تتطلب البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات الاهتمام بأمور مثل وضع المعايير وتبنيها

وحماية الملكية الفكرية . والمكتبة الوطنية يمكن أن تؤدى دوراً مهماً فى هذا الصدد من خلال تبنيها لمعايير المكتبات والمعلومات فى الإعداد الفنى وغيره ، كما أنها تساعد فى حماية الملكية الفكرية باعتبارها مركزاً للإيداع القانونى للإنتاج الفكرى للدولة والهيئة المسؤولة عن إعطاء الترقيمات الدولية لمفردات النتاج الفكرى .

(٥) والمكتبة الوطنية أخيراً هى التى تربط بين المؤسسات المعلوماتية فى الدولة فـــى إطار نظام وطنى للمعلومات ، كما أنها تعمل على ربط هذا النظام الوطنى بالنظم الإقليمية والدولية فى إطار مجتمع المعلومات الكونى أو العالمى .

والله من وراء القصد

د. محمد فتحى عبد الهادى

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

البحوث والدراسات العامـــة

obeikandl.com

المصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد فى الاستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية للأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة ١٩٩٨-٢٠٠٣

د. يسرية محمد عبد الحليم زايد

أستاذ مساعد بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

القسم الأول : منهجية البحث

تمهيد :

مع الطفرة الكبيرة التي حدثت في عالم الاتصالات، وخاصة فيما يتصل بشبكات الحاسبات الآلية وظهور شبكة عملاقة مثل «الانترنت»، وإتاحة العديد من مصادر المعلومات عليها، تغير أسلوب وطريقة البحث تغييراً كبيراً، إذ أصبح الباحثون خلال السنوات القليلة الماضية لا يعتمدون علي البحث في مئات البطاقات الموجودة في الفهارس البطاقية .كما أنهم أيضاً أصبحوا لا يعتمدون علي ما يتاح فقط علي أرفف المكتبات من مواد، بل أصبح الباحثون يحصلون علي ما يريدونه من المعلومات ومصادرها من خلال الاتصال المباشر بالانترنت سواء أكان ذلك من خلال الحاسبات المتاحة في المكتبات أم في منازلهم أو في أي مكان آخر .حيث يمكنهم من خلال ذلك الاتصال والوصول والحصول علي المعلومات المشتتة أو الموزعة في أماكن متفرقة من العالم سواء أكانت نصوصاً، أو قواعد بيانات، أم ببليوجرافيات، أو دوريات إلكترونية، أو برامج كمبيوتر، أو أعمال مؤتمرات... إلخ، وذلك خلال دقائق بل ثواني معدودة بعد أن كان هذا الأمر يستغرق أياماً بل أسابيع في بعض الأحيان .ومما لاشك فيه أن هذا الوصول السريع للمعلومات قد وفر الكثير من الوقت والجهد الذي كان يبذل من قبل ، بالإضافة إلي الكم الكبير من المعلومات الذي يمكن الحصول عليه.

ومنذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، زاد اعتماد الباحثين في مصر بصفة عامة، وطلاب الدراسات العليا ممن يعدون رسائل الماجستير والدكتوراة بصفة خاصة علي «الانترنت» كأداة بحث، فقد أثبتت إحدي الدراسات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات أن الدافع الأول من وراء استخدام الانترنت في مصر هو إعداد رسائل الماجستير والدكتوراة[1] .

(١) يحيي جاد الله إبراهيم.الإفادة من الانترنت في مصر :دراسة تحليلية لاستنباط أسس استراتيجية وطنية /إعداد يحيي جاد الله إبراهيم؛ إشراف محمد فتحي عبد الهادي -.القاهرة :ي .إبراهيم، ٢٠٠١ أطروحة (دكتوراة) – جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ص ٢٣٢,

ومع ازدياد تعامل الباحثين مع المصادر الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت، واستشهادهم بهذه المصادر في رسائلهم للماجستير أو الدكتوراة، استشعر الكثيرون – أفراداً وهيئات – أهمية إعداد قواعد للاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية المتاحة عن بُعد، تعين هؤلاء الباحثين وترشدهم إلي كيفية صياغة هذه الاستشهادات لهذا الوافد الجديد بما يحمله من خصائص تميزه عن مصادر المعلومات التقليدية الورقية المطبوعة .لذا فقد ظهر العديد من الأدلة الإرشادية التي تتناول الاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية المتاحة عن بُعد، وتحدد عناصر البيانات الببليوجرافية المطلوبة للاستشهاد بالنوعيات المتعددة من هذه المصادر (كتب، مقالات، قواعد بيانات، برامج كمبيوتر، تقارير ، أبحاث مؤتمرات ... إلخ) وتحدد الإجباري والاختياري من بين هذه العناصر، وطريقة ترتيب عناصر البيانات، وعلامات الترقيم التي تفصل بين كل عنصر وآخر ....الخ بل أكثر من ذلك ظهرت الأدلة الإرشادية التي تصلح لتسجيل الاستشهادات المرجعية في مجال الإنسانيات، والاستشهادات المرجعية في مجال العلوم.

١/١ اهمية البحث ومبررات اختياره

لاحظت الباحثة من خلال إشرافها علي بعض الأطروحات، واشتراكها في مناقشة البعض الآخر سواء في جامعة القاهرة، أو في غيرها من الجامعات المصرية، أن الباحثين ممن يعدون رسائلهم للماجستير أو الدكتوراة قد بدأوا بالفعل في الاستعانة بالمصادر الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت لما تتيحه هذه المصادر بالطبع من حداثة في المعلومات تفوق مثيلاتها من المصادر التقليدية الورقية المطبوعة التي تستغرق وقتاً طويلاً في نشرها .هذا إلي جانب ما تتيحه هذه المصادر الإلكترونية من ميزات أخري ليس هذا مكان تفصيلها، إذ أنه ليس من بين أهداف هذا البحث المفاضلة بين المصادر الإلكترونية عن بعد والمصادر التقليدية المطبوعة، كما لاحظت الباحثة أيضاً – وهو الأهم– أن البيانات الببليوجرافية المسجلة في الاستشهادات المرجعية الواردة في قائمة المراجع أو المصادر، أيا كانت التسمية المستخدمة(*) ، تتباين تبايناً شديداً من باحث لآخر، فهناك من يكتفي بتسجيل هذه البيانات بشكل مخل كأن يذكر الموقع فقط !!وهناك من يتوسط فيذكر اسم المؤلف، والعنوان والموقع فقط، وهناك من يسجل البيانات كاملة وهكذا، هذا إلي جانب اختلاف ترتيب كتابة وتسجيل عناصر البيانات المطلوبة من باحث لآخر وداخل الاستشهادات للباحث نفسه أيضاً .وإذا كان هذا الأمر يبدو مقبولاً من جانب الباحثين في التخصصات الموضوعية الأخري، إلا أنه غير مقبول علي الإطلاق من جانب الباحثين في مجال المكتبات والمعلومات ذلك المجال الذي يعتمد بشكل أساسي علي القواعد المقننة التي تهدف إلي تحقيق أقصي درجة ممكنة من التوحيد.

من هنا جاءت فكرة إجراء دراسة ترصد واقع الاستشهاد بالمصادر الإلكترونية عن بعد من جانب الباحثين الذين أعدوا رسائلهم للماجستير أو

(*) يستخدم الباحثون تسميات متعددة لهذه القائمة ، مثل : المراجع ، المراجع والمصادر ، ثبت المراجع ، قائمة المراجع ، مصادر الرسالة ... إلخ .

الدكتوراة في مجال المكتبات والمعلومات وذلك من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في الأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة بحيث تحاول الدراسة رصد هذا الواقع رصداً كمياً ونوعياً من حيث عدد المصادر الإلكترونية عن بُعد التي استعان بها هؤلاء الباحثون، ونسبة ما تمثله قياساً إلي المصادر التقليدية المطبوعة، وعدد الأطروحات التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية قياساً إلي عدد الأطروحات التي لم يستعن معدوها بمصادر إلكترونية، هذا بالإضافة إلي التعرف علي نوعيات مصادر المعلومات الإلكترونية التي استعان بها هؤلاء الباحثين (كتب، مقالات، أبحاث مؤتمرات...إلخ)، ولغات المصادر التي تم اللجوء إليها .إلي جانب التعرف علي عناصر البيانات التي سجلها أصحاب هذه الأطروحات في استشهاداتهم المرجعية، وهل هي كافية بالفعل لتحقيق هوية مصادر المعلومات المختلفة.

٢/١ أهداف البحث وتساؤلاته :

في ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف إلي :

أولاً : رصد عملية الاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية عن بُعد رصداً واقعياً ملموساً وذلك في الأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة للخروج بحقائق ملموسة حول هذه الظاهرة يمكن التعبير عنها كمياً ونوعياً.

ثانياً : تقديم بعض المقترحات إلي كل من الباحثين الذين يعدون رسائلهم للماجستير والدكتوراة في أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية، والمعنيين بشئون الدراسات العليا (أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات المنتشرة في أنحاء الجمهورية، والمشرفين، وإدارات الدراسات العليا) تساعد في تقنين عملية الاستعانة بالمصادر الإلكترونية عن بُعد.

ويمكن بلورة الهدفين السابقين، في مجموعة التساؤلات الآتية التي تحاول الدراسة تقديم الإجابات عنها :

(١) ما العدد الإجمالي للأطروحات التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بُعد في استقاء معلوماتهم، وما نسبة ما يشكله هذا العدد قياساً إلي عدد الأطروحات التي لم يستعن أصحابها بمصادر إلكترونية عن بُعد؟

(٢) ما العدد الإجمالي للاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد قياساً إلي إجمالي عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر التقليدية المطبوعة، وما النسبة المئوية لكل منهما ؟ !

(٣) ما نوعيات المصادر الإلكترونية عن بُعد التي يلجأ إليها الباحثون في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات لإعداد أطروحاتهم؟ وما لغاتها؟

(٤) ما عناصر البيانات التي تسجل عن كل نوع من أنواع المصادر الإلكترونية عن بُعد؟

(٥) هل عناصر البيانات المسجلة من جانب هؤلاء الباحثين كافية لتحديد هوية المصادر الإلكترونية المختلفة ؟

(٦) هل اعتمد الباحثون عند صياغة استشهاداتهم

المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد علي الأدوات المقننة لكتابة مثل هذه الاستشهادات؟ وهل يشيرون إلي هذه الأدوات إذا كان قد تم الاعتماد عليها بالفعل؟

(٧) هل هناك علاقة بين الموضوعات التي تتناولها الإطروحات محل الدراسة وبين الاستعانة بمصادر إلكترونية؟

(٨) ما سبل تحقيق أقصي درجة ممكنة من التوحيد في صياغة الاستشهادات المرجعية بمصادر إلكترونية عن بُعد من جانب الباحثين في المجال مستقبلاً ؟

٣/١ مجال البحث وحدوده :

أجري هذا البحث علي الأطروحات المجازة من قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بكلية الآداب – جامعة القاهرة، وقد اختير هذا القسم علي وجه الخصوص علي اعتبار أنه أقدم أقسام المكتبات في مصر، والعالم العربي كله، إلي جانب أن هناك بعض الأقسام في الجامعات المصرية الأخري لا يوجد بها دراسات عليا، ويقوم بعض خريجها بالحصول علي رسائلهم للماجستير والدكتوراة من هذا القسم مما يتيح تنوعاً عددياً ونوعياً في الأطروحات محل الدراسة، هذا بالإضافة إلي أن الباحثة تعمل في هذا القسم منذ حوالي ثلاثين عاماً، مما قد يمكنها من المعرفة الشخصية بغالبية الباحثين الذين أعدوا رسائلهم للماجستير والدكتوراة وهو ما قد يفيد في الوصول إلي معلومات قد يصعب الحصول عليها من مجرد تحليل الاستشهادات المرجعية فقط.

بلغ عدد الأطروحات التي أجريت عليها الدراسة ثماني وسبعين (٧٨) أطروحة، مجازة خلال الأعوام من بداية ١٩٩٨ حتى نهاية عام ٢٠٠٣، أي ستة أعوام، وقد اختير عام ١٩٩٨ كعام بداية للدراسة لأن دخول الانترنت في مصر لم يبدأ إلا عام ١٩٩٣، وفي الأعوام التالية له كان الباحثون يلجأون للانترنت علي استحياء في إجراء أبحاثهم بصفة عامة، وفي إعداد رسائل الماجستير والدكتوراة بصفة خاصة؛ كما أن الباحثة قد قامت بفحص مبدئي لبعض الأطروحات المجازة قبل عام ١٩٩٨ ولم تجد فيها أي استعانة بمصادر إلكترونية عن بُعد من جانب الباحثين .وقد توقفت الدراسة عند عام ٢٠٠٣ كتاريخ نهاية نظراً لأن عام ٢٠٠٤ لم ينته بعد.

اقتصرت الدراسة علي الأطروحات المجازة من شعبتي المكتبات والوثائق، إذ أن شعبة «تقنيات المعلومات» أجيزت أولي أطروحاتها عام ٢٠٠٤.

اشتمل تحليل الاستشهادات المرجعية علي المصادر الإلكترونية عن بُعد سواء كانت باللغة العربية أو غيرها من اللغات والواردة في قوائم المراجع التي تأتي في نهاية متن الأطروحة ولم يتطرق التحليل للإرجاعات الببليوجرافية أسفل هوامش الصفحات، أو للمراجع التي ترد في نهاية كل فصل.

ويخرج عن مجال هذه الدراسة المفاضلة بين المصادر الإلكترونية عن بُعد والمصادر التقليدية المطبوعة . كذلك لايدخل ضمن مجالها تقييم المصادر الإلكترونية عن بُعد التي استعان بها الباحثون من حيث قوتها أو ضعفها.

٤/١ منهج البحث وأدواته :

اعتمدت الدراسة علي منهج القياسات الببليومترية، الذي يركز فيما يركز علي تحليل الاستشهادات المرجعية التي وردت في المصادر[١] التي يستعين بها الباحثون في مجال معين، ويتم هذا النوع من الدراسات عادة عن طريق إحصاء عدد المراجع التي استشهد بها الباحثون في أبحاثهم، من خلال العد المباشر للاستشهادات المرجعية وإجراء التحليلات المختلفة عليها عددياً ولغوياً ونوعياً ...إلخ.

وقد تم تجميع البيانات مباشرة من الأطروحات محل الدراسة اعتماداً علي «قائمة مراجعة» أو استمارة جمع بيانات (انظر ملحق «أ») تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض .وهي تتكون من خمسة أقسام رئيسة يضم كل قسم منها مجموعة نقاط. وهذه الأقسام هي :

القسم الأول : عبارة عن معلومات عامة عن الأطروحة تضم اسم الباحث، وعنوان الأطروحة، ومستواها (ماجستير /دكتوراة) ، والشعبة (مكتبات /وثائق)، وتاريخ الإجازة.

القسم الثاني : ويضم نقاط لتجميع معلومات كمية حول المصادر الإلكترونية في الاستشهادات المرجعية؛ مثل إجمالي عدد المصادر المستشهد بها باللغة العربية، وإجمالي عدد المصادر المستشهد بها باللغات الأخري غير العربية، أوعدد المصادر الإلكترونية المستشهد بها باللغة العربية، وعدد المصادر الإلكترونية عن بعد المستشهد بها باللغات الأخري ...إلخ.

القسم الثالث : ويشتمل علي نقاط لتجميع معلومات حول نوعيات المصادر الإلكترونية عن بعد المستشهد بها مثل الكتب والأجزاء منها، ومقالات الدوريات، وأبحاث المؤتمرات، والأطروحات، والرسائل الإلكترونية، والمواصفات القياسية، وبرامج الكمبيوتر ...إلخ.

القسم الرابع : ويضم مجموعات مستقلة يتم في كل منها تحديد عناصر البيانات المطلوبة للأنواع المختلفة من المصادر الإلكترونية عن بعد .وقد تم الاعتماد في تحديد هذه العناصر علي المواصفة القياسية الدولية الصادرة عن (أيزو ISO)[٢] ، والترجمة العربية لهذه المواصفة والصادرة عن الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي[٣] .

القسم الخامس : وهو مخصص لجمع بيانات عن الأدوات التي اعتمد عليها الباحثون عند صياغة استشهاداتهم المرجعية .وقد ورد فيه أبرز الأدلة الإرشادية التي يمكن الاعتماد عليها.

ومن ناحية أخري فقد استخدمت الأرقام والنسب، والمتوسط الحسابي والمدي للتعبير عما تم التوصل إليه من نتائج.

---

(١) محمد فتحي عبد الهادي .البحث ومناهجه في علم المكتبات .القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢ .

(2) ISO-690-2- 1997 Information and documentation- Bibliographic referneces. Part 2, Electronic edocuments or parts thereof,- 1st ed. [Geneve] : International organization for standardization, 18p.\

(٣) الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي . ٢٦٨١-٢-٢٠٠١ المعلومات والتوثيق – الارجاعات الببليوجرافية .جـ٢ ، الوثائق الإلكترونية أو أجزاء منها -.القاهرة :الهيئة 32 .ص.

٥/١ خطوات البحث ومراحله :

اقتضي إجراء هذا البحث المرور بالمراحل التالية:

أولاً : مرحلة الحصر :وقد تم فيها حصر الأطروحات محل الدراسة، أي المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة خلال الأعوام من ١٩٩٨ – ٢٠٠٣ اعتماداً علي المصادر التالية :

(أ) قاعدة البيانات الخاصة بالأطروحات المجازة والمسجلة في جميع أقسام المكتبات بالجامعات المصرية، التي أعدتها الباحثة دينا محمد فتحي عبد الهادي كثمرة جانبية لرسالتها لنيل الماجستير[١] ، وتضم هذه القاعدة ٦٦٣ أطروحة مجازة ومسجلة .

(ب) سجل الرسائل الجامعية بمكتبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة.

(جـ) سجل إدارة الدراسات العليا بالكلية والخاص بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات .وقد بلغ مجموع الأطروحات التي تم الحصول عليها من هذه المصادر مجتمعة – بعد استبعاد المكررات– (٨١) أطروحة.

ثانياً : مرحلة التجهيز : وقد تم فيها إعداد استمارة جمع بيانات خاصة بكل رسالة، وتتكون من الأقسام الرئيسية التي تم الإشارة إليها سابقاً في منهج البحث وأدوته.

ثالثاً : مرحلة جمع البيانات : وفيها تم الرجوع المباشر إلي الأطروحات محل الدراسة في عدة أماكن هي :المكتبة الخاصة بالباحثة، ومكتبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ومكتبة كلية الآداب، والمكتبة المركزية لجامعة القاهرة .وقد تم تسجيل البيانات الخاصة بكل أطروحة علي حدة، وبعد الرؤية المباشرة للأطروحات، تم استبعاد ثلاث أطروحات لأنها خارج مجال الدراسة (خطأ في تسجيل تاريخ الإجازة (أطروحتان)، أو مكان الإجازة (أطروحة واحدة) . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن استقاء المعلومات من الأطروحات كان يتم اعتماداً علي صفحات عناوينها للحصول علي المعلومات العامة عن الأطروحة، ثم الرجوع إلي قوائم المراجع التي تأتي في نهاية جسم الأطروحة لحصر الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية.

رابعاً : مرحلة تحليل البيانات : قامت الباحثة بعد الانتهاء من جمع البيانات عن كل أطروحة بتوزيع هذه الأطروحات علي سنوات الدراسة (١٩٩٨-٢٠٠٣) تمهيداً لإجراء التحليل

(١) دينا محمد فتحي عبد الهادي .بناء واتاحة قواعد البيانات الببليوجرافية للاطروحات في مصر مع دراسة تطبيقية علي اطروحات المكتبات والوثائق والمعلومات نموذجاً /إعداد دينا محمد فتحي عبد الهادي؛ إشراف يسرية عبد الحليم زايد :القاهـــرة : د .عبد الهادي، ٢٠٠٤ ، ٣٢٦ ورقة .اطروحة (ماجستير) جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

اليدوي للبيانات المجمعة لتحديد الأطروحات التي استعانت بمصادر إلكترونية عن بُعد في كل عام علي حدة، ومستوي هذه الأطروحات)ماجستير /دكتوراة(، ولغات المصادر الإلكترونية، ونوعياتها، وعناصر البيانات المسجلة عن كل نوعية ..إلخ.

خامساً : مرحلة رصد النتائج : وفيها تم رصد أهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد تفريغ البيانات وتحليلها، وقد تم تفريغ هذه النتائج في أربع مجموعات أساسية تضم:

(١) المصادر الإلكترونية عن بُعد المستشهد بها مقابل المصادر المطبوعة التقليدية .

(٢) نوعيات المصادر الإلكترونية عن بُعد المستشهد بها.

(٣) عناصر البيانات في المصادر الإلكترونية عن بُعد المستشهد بها.

(٤) الموضوعات والمصادر الإلكترونية المستشهد بها.

(انظر القسم الثاني من الدراسة :الدراسة التحليلية) .

سادساً : مرحلة المقترحات والتوصيات : وفيها تم تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها تقنين عملية الاستشهاد بالمصادر الإلكترونية المتاحة عن بُعد، كما تم في هذه المرحلة أيضاً التوصية ببعض الدراسات المستقبلية المطلوب إنجازها (انظر القسم الثالث من الدراسة : حصاد البحث ومؤشراته) .

٦/١ الدراسات السابقة :

يعد موضوع هذا البحث من الموضوعات الحديثة نسبياً، حيث إن الاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية عن بُعد لا يتجاوز عمره الزمني بضع سنوات، وقد تمت محاولة التعرف علي الجهود السابقة(*) في هذا الموضوع تمهيداً لمعرفة موقع هذه الدراسة بين هذه الجهود، والجديد الذي يمكن أن تقدمه استكمالاً لما تم من جهود سابقة.

ولحصر الدراسات العربية في الموضوع فقد تم الرجوع إلي :

*** محمد فتحي عبد الهادي .الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات ، ١٩٩٧-٢٠٠٠ ، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠٠٣ . ٧٢٧ص .**

وبالبحث تحت الرؤوس «المصادر الإلكترونية» وجد تحتها خمس مواد فقط، يوجد من بينها مادة واحدة فقط لها علاقة بموضوع البحث سيتم التعرض لها فيما بعد، كذلك تم البحث تحت «الاستشهادات المرجعية» والتي توجد منها إحالة إلي «الإرجاعات الببليوجرافية» كرأس مستخدم، وقد وجد تحت هذا الرأس مادة واحدة فقط لها علاقة بالموضوع.

أما عن الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤، فقد تم الرجوع إلي أعداد بعض الدوريات العربية الصادرة

(*) استبعدت من هذه الجهود الدراسات التي تتناول تحليل الاستشهادات المرجعية لمصادر المعلومات المطبوعة في مجال موضوعي معين .

في مجال المكتبات والمعلومات وتصفحها لاستخراج المقالات التي لها علاقة بموضوع البحث .ومن أمثلة هذه الدوريات :دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، عالم المكتبات والمعلومات والنشر، مجلة المكتبات والمعلومات العربية.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد تم الاعتماد علي عدد من المصادر هي :

(1) Library and Information Science Abstracts (LISA)

(2) Library Literature (LL)

(3) Dissertation Abstracts International (DAI)

(4) EBSCO host data base.

(5) Library of Congress on line catalog.

وقد بلغ مجموع المواد المسترجعة من هذه المصادر، ولها علاقة بالموضوع عشر مواد فقط من بين (٤٥) مادة تم الحصول عليها من المصادر مجتمعة، وذلك بعد استبعاد التكرارت بين المواد المسترجعة بين هذه الأدوات.

ويمكن عرض الدراسات السابقة التي تم التوصل إليها تحت الفئات التالية :

أولا: دراسات تتناول الاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية بصفة عامة :

Soroja, G. Citing electronic resources : Some issues. Journal of Information Management. Vol. 38, no. 4 (Dec. 2001). P. 301-307.

يركز المؤلف في هذا المقال علي المصادر الإلكترونية عن بعد، ومدي الحاجة إلي دراسات وأبحاث نوعية تتناول المعلومات المتاحة عبر الانترنت، وعبر الشبكة العنكبوتية العالمية (ويبWeb) كما يركز أيضاً بصفة أساسية علي المشكلات المرتبطة بالاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية ويؤكد علي الحاجة إلي إعداد وتطوير ونشر مواصفات قياسية لهذا الغرض خصيصاً.

بغدانة، الحجار : توثيق مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نظامي APA و MLA . المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات : س٣، ع٥-٦ (أكتوبر ١٩٩٩) .

تعرض المؤلفة في هذا المقال إلي نظام (MLA) الصادر عن جمعية اللغات الحية Modern Language Association ، ونظام (APA) الصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association ، وقد استعرضت المؤلفة في هذين النظامين عناصر المعلومات أو البيانات المطلوبة لتوثيق مصادر المعلومات الإلكترونية بطريقة مقارنة .

يسرية زايد .الوثائق الإلكترونية علي الانترنت : محاولة دولية لتقنين الإرجاعات البيليوجرافية لها. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .مج٦، ع١٢ (يوليو ١٩٩٩) . ص ٦٩-٨٢ .

تم في هذا المقال استعراض عناصر البيانات المطلوبة لمصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الانترنت، وذلك من خلال استعراض المواصفة القياسية الدولية رقم (690) الجزء الثاني الخاص بالمصادر الإلكترونية، وهذه

المواصفة صادرة عن (الايزو : ISO) ، وهي موجهة أساساً إلي الباحثين بصفة عامة للاسترشاد بها عند صياغة الاستشهادات المرجعية للمصادر الإلكترونية مثل :الكتب، ومقالات الدوريات، وأبحاث المؤتمرات، والرسائل الإلكترونية، وبرامج الكمبيوتر، ... إلخ .حيث تحدد عناصر البيانات المطلوبة لكل مصدر إلكتروني، والإجباري منها والاختياري، وترتيب هـــذه العناصر وعلامات الترقيم التي تفصل بينها مع الأمثلة التوضيحية، والقواعد الخاصة بتسجيل كل عنصر من عناصر البيانات.

ثانياً: دراسات تتناول الإفادة من الانترنت ومصادرها

يحيي جاد الله إبراهيم . الإفادة من الانترنت في مصر : دراسة تحليلية لاستنباط أسس استراتيجية وطنية /إعداد يحيي جاد الله إبراهيم ؛ إشراف محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة :ي .إبراهيم ، ٢٠٠١ . أطروحة (دكتوراة) جامعة القاهرة، كلية الآداب.

عالجت هذه الرسالة موضوع الإفادة من الانترنت من جانب مجتمع الباحثين في مصر. ورغم أن هذه الرسالة لا تتصل اتصالاً مباشراً بموضوع البحث إلا أنها تناولت بعض النقاط الهامة بالنسبة لها، خاصة وأن هـــذه النقاط مدعمة بالأرقام والنسب، ومن بين هذه النقاط «القنوات المفضلة لنشر الإنتاج العلمي في مصر» حيث جاءت الانترنت في المرتبة الثالثة بعد الدوريات العلمية والكتب، وبنسبة ١٠,٨ ٪ فقط . كذلك «دوافع المستفيدين نحو التعامل مع الانترنت» حيث كان الدافع الأول هو إعداد الرسائل العلمية (ماجستير / دكتوراة) بنسبة ٢٦ ٪ ، كذلك «رأي المستفيدين في توافر أوعية المعلومات عبر الانترنت» حيث أورد الباحث النوعيات المختلفة لأوعية المعلومات المتاحة من خلال الانترنت وأمام كل منها النسبة المئوية التي تمثلها .وقد جاءت الدوريات في المرتبة الأولي (٥٤,٢٪) ثم الكتب (٤٤,٨ ٪) وأيضاً «أنماط استخدام أوعية المعلومات المتاحة علي الانترنت» حيث جاءت الدوريات في المرتبة الأولي يليها قوائم الأسعار ثم أبحاث المؤتمرات، فالكتب والمراجع ثم الإعلانات فنشرات المعلومات ..الخ.

ثالثاً: دراسات تتناول تحليل الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية فى الأطروحات :

Bomba, Cezanne Barbara. The internet and higher eduaction : Dissertation Using internet citations from 1989-1998 at Oklahoma State University. 79p. Thesis (Ph.D)- Okalhoma State University - 2000.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة إلي أي مدي يعتمد طلاب الدكتوراة في جامعة ولاية أوكلاهوما علي الانترنت كأداة للبحث، وكذلك إلي أي مدي يستشهد هؤلاء الطلاب بما تحويه الانترنت من مصادر كجزء من أبحاثهم للدكتوراة. وقد بلغ مجتمع البحث الذي أجريت عليه الدراسة (٨٣٠) أطروحة دكتوراة خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٨ تم فحص الببليوجرافيات الملحقة

بها، وقد تبين بعد الفحص أن ١٨ %فقط من هذه الرسائل هي التي اعتمد أصحابها علي مصادر الانترنت، كما أثبتت الدراسة أيضاً أن الطلاب في المجالات العلمية أكثر استخداماً للانترنت للحصول علي المعلومات ، فقد تناولت هذه الأطروحة تحليل الاستشهادات المرجعية للأطروحات في خمس كليات هي :الزراعة، والعلوم والفنون، والتربية، والهندسة، والعلوم الإنسانية للتعرف أيضاً علي الاختلاف بين هذه الكليات في الأعداد الإجمالية للاستشهادات المرجعية المسجلة في الأطروحات المجازة من هذه الكليات .

رابعا : دراسات تتناول تحليل الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية في الدوريات العلمية :

Hernig, Susan Davis. Use of electronic resources in scholary journals : Acitation analysis. College Research Libraries. Vol. 63, issue 4 (july 2002). P. 337-341.

تحاول المؤلفة من خلال هذا المقال إلقاء الضوء علي التغييرات التي حدثت بعد استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية وخاصة أن هناك بعض الدراسات التي ألقت الضوء علي استخدام الباحثين للمصادر التقليدية المطبوعة الورقية والمصادر الشخصية، إلا أنه لا توجد دراسات توضح الصورة بالنسبة للثورة التكنولوجية وما أحدثته من تغيير في اختيار واستخدام مصادر المعلومات، وتقدم المؤلفة في هذا المقال تحليلاً للاستشهادات المرجعية في المقالات البحثية المنشورة في بعض الدوريات الإلكترونية العلمية خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وقد ركزت فيها علي أنماط استخدام الباحثين للمصادر الإلكترونية، ونوعيات هذه المصادر ومجالاتها الموضوعية .كما ركزت أيضاً علي مزايا الدوريات الإلكترونية مقابل الدوريات المطبوعة .وقد أوضحت النتائج أن هناك زيادة مستمرة من جانب الباحثين في الاعتماد علي المصادر الإلكترونية، كما أوضحت أيضاً أن مصادر الانترنت تعكس استخداماً عالياً نسبياً للمراجع في الموضوعات البينية .ومن أبرز النتائج الكمية التي توصلت إليها المؤلفة أن ٥٥ ٪ من المقالات التي أجريت عليها الدراسة بها استشهادات مرجعية بمصادر إلكترونية (٩٧ مقالة من إجمالي ١٧٥ مقالة) وأن هناك ٦٨٥ استشهاداً تمثل ٢٦,٥ ٪ (من إجمالي الاستشهادات البالغ ٢٥٨٤ استشهاداً) من بينها ٤٢,٥ ٪ لمقالات في دوريات إلكترونية.

Zhang, Yin. Schoolary use of internet based electornic resources. Journal of the American Society for information Science and Technology. Vol.52, no.8 (April 2001) p.628-654.

يعالج البحث الإفادة من المصادر الإلكترونية المعتمدة علي الانترنت (المصادر الإلكترونية) E.sources من جانب مجموعة من الباحثين في مجال المكتبات والمعلومات، ويركز المؤلف فيه علي الإجابة عن التساؤل الآتي : إلي أي مدي يمكن الإفادة، والاستشهاد، وتقييم المصادر الإلكترونية خلال عملية البحث؟ كما يتصدي المؤلف أيضاً

للمشكلات التي تواجه الباحثين عند استخدامهم للمصادر الإلكترونية .وقد أجري البحث علي عينة مكونة من ثماني دوريات في مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة من عام ١٩٩١-١٩٩٨؛ وقد اختير للبحث أربع مجلات تقليدية ورقية، وأربع أخري إلكترونية .وقد توصل هذا البحث إلي العديد من النتائج الهامة، إلا أن ما يهمنا في هذا المقام النتائج المرتبطة بهذا البحث حيث أبرز الباحث أن النسبة المئوية للاستشهادات بالمصادر الإلكترونية ارتفعت من ٠,٢ ٪ عام ١٩٩١ إلي ٥,٢ ٪ عام ١٩٩٨، كما ارتفعت نسبة المقالات المشتملة علي استشهادات بالمصادر الإلكترونية من ١,٨ ٪ عام ١٩٩١ إلي ٣٣,٩ ٪ عام ١٩٩٨(*) .

وقد عرض هذا المقال بشكل أو بآخر في أكثر من دورية، ومن أمثلة هذا العرض مايلي:

- Zhang, Yin. Scholary Use of Internet based electronic resources : A survey report. Library Trends. Vol 46, no.4 (1999). P. 746-770.
- Zhang, Yin. The impact of internet based electornic resources on formal schalary communication in area of library and information science. Journal of Information Science. Vol. 24, no.4 (1998). P. 241-254.
- Zhang, Yin & Estabrook Leigh. Accessibility to internet-based electronic resources and its implication for electornic scholarship : Journal of American Society for Information Science. Vol.35, (1998) p.463-473.

Oppenheim, Charles & Smith Richard. Students Citation Practices in an information science department. Education for Information. Vol. 19 (2001). P. 229-323.

أجريت هذه الدراسة لقياس ممارسات الاستشهاد المرجعي من جانب الطلاب في قسم علم المعلومات بجامعة "Loughbrough" . وقد تم فحص الببليوجرافيات الملحقة بعدد (٦٠) بحثاً للطلاب في المرحلة الجامعية الأولي وتم تحليل نوعيات المصادر المستشهد بها المطبوعة والإلكترونية، كما تم قياس اتجاهات الطلاب ودوافعهم نحو مصادر الإنتاج الفكري ونحو الاستشهاد بمصادر معينة .وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تزيداً مستمراً من جانب الطلاب في الاعتماد علي مصادر الانترنت، وأن دوافع الاستشهاد لا تختلف كثيراً بين الطلاب والأكاديميين علي الرغم من وجود بعض الاختلافات الهامة .كما أوضحت الدراسة أيضاً أن هناك اعتماداً أكبر علي مصادر الانترنت عن المصادر الإلكترونية الأخري، وأشارت الدراسة إلي أن النسبة الأكبر كانت للاستشهادات المرجعية بالكتب (٤٠,٢ ٪) ثم مقالات الدوريات (٢٩,٥ ٪) والنسبة الأقل كانت للصحف والتقارير (١١,٢ ٪) كما أشارت الدراسة إلي ارتفاع نسبة

(*) هذا المقال عبارة عن ملخص لرسالة الدكتوراة للمؤلف التي حصل عليها من جامعة إلينوى . وهناك ترجمة كاملة لهذا المقال ، لمزيد من التفاصيل أنظر :

زهانج ، ين . الإفادة من مصادر المعلومات المعتمدة على الإنترنت لأغراض البحث / ترجمة حشمت قاسم . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات . مج٦ ، ع١٣ سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ١٦٤-٢٤٦ .

الاستشهاد بالمصادر الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية (Web) من ١,٩ ٪ عام ١٩٩٧ إلي ١٧,٢ ٪ عام ١٩٩٩ .

محمد بن صالح الخليفي : دور الانترنت في الاتصال العلمي عند الباحثين في علم المكتبات والمعلومات .عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج٣، ع٢ (يناير ٢٠٠٢) ، ص ١٣-٣٥.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً للاستشهادات المرجعية الواردة في سبع دوريات عربية في مجال المكتبات والمعلومات، نشرت في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، والمجلات التي شملتها الدراسة هي :مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية (الرياض)، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات (القاهرة)، الاتجاهات الحديثة فيالمكتبات والمعلومات (القاهرة)، مجلة المكتبات والمعلومات العربية (لندن [صح القاهرة])، وعالم الكتب (الرياض)، والمجلة العربية للمعلومات (تونس). وقد اختارت الدراسة المقالات المؤلفة، واستبعدت الدراسات والمقالات المترجمة ومراجعات وعروض الكتب والرسائل ... إلخ، وقد توصلت الدراسة إلي أن نسبة الاستشهاد بمصادر إلكترونية كان عام ١٩٩٩ بنسبة ٤,٨٥ ٪، زاد عام ٢٠٠٠ إلي ٧,٧٢ ٪، كما كشفت الدراسة عن أن عدد المراجع التقليدية يفوق عدد المراجع الإلكترونية بنسبة كبيرة، وأن عدد المؤلفين الذين استشهدوا بالانترنت ٣٢ باحثاً من إجمالي ١٨٠ بنسبة مقدارها ١٧,٧٨ ٪ وأنهم استعانوا بشبكة نسيج العنكبوت العالمية (web) بنسبة مقدارها ١٠٠ ٪، وأن هناك علاقة قوية بين موضوع المقال والاستشهاد بوثائق من الانترنت حيث دلت النتائج علي أن الموضوعات التي تتحدث عن تقنيات المعلومات يكثر فيها الاستشهاد بوثائق الانترنت، كما اتضح أيضاً أن الدوريات محل الدراسة لم تشر إلي كيفية توثيق المصادر الإلكترونية، وأن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في الاستشهاد بمصادر الانترنت .وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد مشاريع وبرامج تأهيل وتدريب للباحثين والمؤلفين في الوطن العربي للتعرف علي الانترنت وأدواتها وكيفية الاستفادة منها وتقييم المعلومات المطروحة عليها، وطرح طرفيات الحاسب الآلي المربوطة بالانترنت في قسم مخصص في المكتبات ومراكز المعلومات العربية وتأهيل أمناء المكتبات والعاملين المسئولين عن خدمات المعلومات تأهيلاً كافياً .إلي جانب ضرورة الاهتمام بالتوثيق الصحيح للمعلومات المستقاة من الانترنت .وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في كثير من الأوجه التي تم بحثها، إلا أن مجتمع البحث مختلف تماماً، وقد أدي ذلك إلي وجود بعض الاختلافات القليلة فيما توصل إليه هذا البحث من نتائج.

ثالثا: دراسات تناول الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية فى مجالات موضوعية معينة :

Dalton, Margaret Stieg and Charnigo, Laurie. Historians and their information sources. College & Research Libraries. Vol.65, Issues, (sept. 2004) p.400-426.

قامت المؤلفة بدراسة سابقة عام ١٩٨١ حول

الاستشهادات المرجعية من جانب المؤرخين نشرت أيضاً في مجلة College & Research Lib. وهي هنا تكمل هذه الدراسة وتحاول التعرف علي المصادر التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للمؤرخين، وكيفية وصولهم إليها واتجاهاتهم وسلوكهم تجاه استخدام المصادر الإلكترونية .وقد وجدت المؤلفة أن العديد من خصائص واستخدامات المؤرخين لم تتغير عبر الأجيال، فقد ظلت مراجعات الكتب والتصفح تمثل مصادراً هامة بالنسبة للمؤرخين، بالإضافة إلي الحاجة إلي إجراء بحث شامل .وقد أثبتت الباحثة أيضاً أن المصادر المطبوعة مازالت مصدراً أساسياً يعتمدون عليه، كذلك هناك زيادة من جانب المؤرخين في استخدام الفهارس والكشافات لتحديد مصادر المعلومات الأولية والثانوية، وتشترك هذه الدراسة في بعض نتائجها مع ما توصل إليه هذا البحث من نتائج خاصة فيما يتعلق بسيادة المصادر المطبوعة حتي الآن.

ويمكن الخروج من مجموعة الدراسات السابقة التي تم استعراضها بمايلي:

أولاً : الاهتمام المتزايد بتحليل الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد ، أو مصادر الانترنت كوافد جديد يختلف عن مصادر المعلومات التقليدية المطبوعة وقياس استخدام هذه المصادر من جانب الباحثين، خاصة وأن مصادر المعلومات الورقية المطبوعة قد حظت بالعديد من الدارسات التي تحلل استشهاداتها المرجعية.

ثانياً : أن أغلب الدراسات قد اهتمت بتحليل الاستشهادات المرجعية للمصادر الإلكترونية بالدوريات العلمية سواء في مجال المكتبات والمعلومات أو المجالات الموضوعية الأخري مثل التاريخ ، إلا أن تحليل الاستشهادات المرجعية للمصادر الإلكترونية بالأطروحات لم يحظ بالقدر نفسه من الاهتمام والمعالجة.

ثالثاً : أن هناك رسائل دكتوراة مجازة عالجت موضوع تحليل الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية، مما يؤكد أهمية هذا الموضوع، والتي تكمن أساساً في التعرف علي دور الانترنت كأداة للاتصال العلمي بين الباحثين.

رابعاً : ندرة الدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع الهام والحيوي.

٧/١ المصطلحات الأساسية : تعريفات :

عرفت أفلا IFLA[1] في «التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي للمصادر الإلكترونية» مصطلحات : مصدر الكتروني، واتاحة عن بُعد، وإتاحة محلية علي النحو الآتي :

- **مصدر إلكتروني**(*) : مادة (بيانات و/أو برنامج

(6) IFLA : International Standard Bibliographic Description for Electronic Resources : ISBD (ER) : Revised from the ISBD (CF) : International Standard Bibliographic Description for computer files [online] [s.l] : IFLANET, 1999. 5, 21, 45p.
[cited 11/4/2001]. Available from world wide web : http://www. ifla.org/ VII/s 13/ pubs/isbd. htm.

(*) تستخدم عدة مقابلات باللغة الإنجليزية لهذا المصطلح مثل : On-line Resources, Electronic Resources Internt . Resources , Internet-based Resources , Remote Access Resources

أو برامج (تم تكويدها لمعالجتها بواسطة الحاسب الآلي .وقد تتطلب هذه المادة استخدام ملحقات مرتبطة مباشرة بالحاسب الآلي مثل سواقة أقراص مدمجة CD-Rom Drive أو مرتبطة بشبكة حاسب آلي مثل الانترنت .

- **الإتاحة عن بُعد** (مصدر إلكتروني) استخدام المصادر الإلكترونية عبر شبكات الحاسب الآلي عندما لا توجد وسائط مادية، حيث أن هناك نوعين من الإتاحة :

(أ) **الإتاحة المحلية** Local Access : وتعني وجود ناقل أو وسيط مادي يمكن وصفه)مثل القرص، الكاسيت، الكارتردج(حيث يقوم المستفيد بإدخاله في الحاسب الآلي أو الوحدات الملحقة به.

(ب) **الإتاحة عن بُعد** Remote Access : وتعني عدم وجود ناقل أو وسيط مادي يمكن تداوله من جانب المستفيد، وأن الإتاحة يمكن أن تتم فقط من خلال استخدام وحدة إدخال /إخراج)مثل المنفذ (وتكون متصلة بنظام حاسب آلي (مصدر في شبكة) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مصطلح المصادر الإلكترونية عن بعد قد استخدم في هذا البحث بمعناه الواسع ليضم كل ما يمكن أن يستعين به الباحث من مصادر للحصول علي المعلومات أو بمعني أكثر اتساعاً أي مصدر يحمل م م م :المحدد المقنن للمصدر URL : Uniform Resource Localor .

- **استشهاد مرجعي** : إشارة مكتوبة لعمل معين (كتاب، مقال، أطروحة، تقرير، نوتة موسيقية...إلخ) لمؤلف، أو محرر، أو ملحن... إلخ، تحدد بدقة الوثيقة التي يوجد بها العمل. ويختلف شكل الاستشهادات المرجعية من مجال موضوعي لآخر .ولكنه في حده الأدني يشتمل علي المؤلف، والعنوان وتاريخ النشر[1].

(7) Reitz, Joan M. ODLIS : online dictionary of library and information science. [online].Connecticut : Connecticut State University, 2000. [cited 1/4/2004]. available form world wide web: http//: www.wscu.edu/library/odlis.html

Obeikandl.com

القسم الثاني : الدراسة التحليلية

١/٢ التوزيعات الكمية والنوعية للأطروحات محل الدراسة :

٢ التوزيع الزمني للأطروحات محل الدراسة :

كما سبقت الإشارة من قبل في القسم الأول من هذا البحث، فقد بلغ عدد الأطروحات التي أجريت عليها الدراسة (٧٨) أطروحة مجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣) ويوضح الجدول رقم (١) توزيع هذه الأطروحات زمنياً علي سنوات البحث.

جدول رقم (١)

التوزيع الزمني للأطروحات محل الدراسة

حسب السنوات من ١٩٩٨-٢٠٠٣

الشعبة / السنوات	مكتبات		وثائق		الإجمالي	٪ مكتبات	٪ وثائق	٪ الإجمالي
	ماجستير	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة				
١٩٩٨	٢	٧	١	١	١١	٨١,٨	١٨,٧٢	١٤,١٠
١٩٩٩	٦	٥	١	--	١٢	٦١,٦٧	٨,٣٣	١٥,٣٨
٢٠٠٠	٥	١	٣	--	٩	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	١١,٥٣
٢٠٠١	١٠	٦	٥	١	٢٢	٧٢,٧٣	٢٧,٢٧	٢٨,٢٠
٢٠٠٢	٤	٤	٢	٣	١٣	٦١,٥٤	٣٨,٤٦	١٦,٦٧
٢٠٠٣	٥	٢	٣	١	١١	٦٣,٦٤	٣٦,٣٦	١٤,١٠
الإجمالي	٣٢	٢٥	١٥	٦	٧٨			
٪	٤١,٠٢	٣٩,٥	١٩,٢٤	٧,٦٩	١٠٠			

ويلاحظ من الجدول رقم (١) ما يأتي :

أولاً : من بين (٧٨) أطروحة مجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ ، هناك (٥٧) أطروحة مجازة من شعبة المكتبات بنسبة ٧٣ ٪ ، بينما هناك (٢١) أطروحة مجازة من شعبة الوثائق بنسبة ٢٧ ٪ .

ثانياً : مجموع «رسائل الماجستير» المجازة خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ (٤٧) رسالة، منها (٣٢) رسالة في شعبة المكتبات بنسبة ٦٨,٠٨ ٪ ، و (١٥) رسالة في شعبة الوثائق بنسبة ٣١,٩٢ ٪ .

ثالثاً : مجموع «رسائل الدكتوراة» خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ (٣١) رسالة، منها (٢٥) رسالة في شعبة المكتبات بنسبة ٧١,٤٣ ٪ ، و (٦) رسائل في شعبة الوثائق بنسبة ٢٨,٥٧ ٪ .

رابعاً : أكثر الأعوام غزارة في إجازة الرسائل هو عام ٢٠٠١ ، حيث تم فيه إجازة (٢٢) أطروحة، يليه بأعداد متقاربة الأعوام ١٩٩٩ (١٢ أطروحة) ، ١٩٩٨ و٢٠٠٣ (١١ أطروحة) ، ٢٠٠٠ (٩) أطروحات.

خامساً : النسب المئوية للأطروحات المجازة من شعبة المكتبات تتأرجح ما بين الصعود والهبوط فهي علي التوالي : ٨١,١٨ ٪ ، ٩١,٦٧ ٪ ، ٦٦,٦٧ ٪ ، ٧٢,٧٣ ٪ ، ٦١,٥٤ ٪ ، ٦٣,٦٤ ٪ ، وكذلك الحال بالنسبة لشعبة الوثائق فالنسبة المئوية للأطروحات على التوالي هي : ١٨,١٢ ٪ ، ٨,٣٣ ٪ ، ٣٣,٣٣ ٪ ، ٢٧,٢٧ ٪ ، ٣٨,٤٦ ٪ ، ٣٦,٣٦ ٪ .

سادساً : يمكن القول بأن معدل إجازة الأطروحات في «شعبة المكتبات» هو ٩,٥ أطروحة خلال العام، وأن معدل إجازة الأطروحات في شعبة الوثائق هو ٣,٥ أطروحة، وأن نسبة إجازة الأطروحات بين الشعبتين هو ٣ : ١ .

٢/١/٢ التوزيع العددى للأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية عن بُعد :

أما عن الأطروحات التي استعانت بمصادر إلكترونية عن بُعد من بين هذه الأطروحات خلال فترة الدراسة، فيوضحها الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

التوزيع العددي للأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكترونية عن بُعد

حسب الأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠٣

السنوات	عدد الرسائل المجازة	عدد الأطروحات التي لم تستشهد بمصادر إلكتروني	عدد الأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكتروني	الإجمالي
١٩٩٨	١١	٩	٢	١٨,١٨
١٩٩٩	١٢	١٠	٢	١٦,٦٦
٢٠٠٠	٩	٦	٣	٣٣,٣٣
٢٠٠١	٢٢	١٨	٥	٢٢,٧٢
٢٠٠٢	١٣	٨	٥	٣٨,٤٦
٢٠٠٣	١١	٧	٤	٣٩,٨٦
الإجمالي	٧٨	٥٨	٢١	
٪	---	٧٣,٨	٢٦,٩٢	

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يأتي :

أولاً : بلغ عدد الأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكترونية عن بُعد خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ إحدي وعشرين أطروحة من (٧٨) أطروحة وذلك بنسبة ٢٦,٩٢ ٪ فقط بينما تمثل الأطروحات التي لم يستشهد معدوها بمصادر إلكترونية بنسبة ٧٣,٣٨ ٪ .

ثانياً : تتراوح عدد الأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكترونية عن بُعد خلال فترة الدراسة ما بين أطروحتين إلي خمس أطروحات (٢-٥) وتراوحت النسب المئوية ما بين ١٦,٦٦ ٪ (عام ١٩٩٩) إلي ٣٩,٨٦ ٪ خلال فترة الدراسة ١٩٩٨-٢٠٠٣).

٣/١/٢ التوزيع النوعـــى للأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية عن بعد

أما عن توزيع الأطروحات المستشهـــدة بمصـــادر إلكترونية عن بُعد حسب نوعها أو مستواها (ماجستير /دكتوراة) فيوضحها الجدولان رقما (٣ ، ٤) .

جدول رقم (٣)

الأطروحات المستشهدة بمصادر الكترونية عن بُعد

من العدد الإجمالي في مستوي الماجستير والدكتوراة

الشعبة / المستوى	مكتبات	عدد الأطروحات التي استشهدت بمصادر	٪	وثائق	عدد الأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية	٪	إجمالي	٪
ماجستير	٣٢	١٠	٪ ٣١,٢٥	١٥	١	٦,٦	٤٧	٢٣,٤٠
دكتوراة	٢٥	١٠	٪ ٤٠	٦	–	٪	٣١	٣٢,٢٥
				--	–	--	--	--
الإجمالي	٥٧	٢٠	٪ ٣٥,٣٨	٢١	١	١,٧٥	٧٨	--

جدول رقم (٤)

توزيع الاطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية عن بُعد

حسب المستوي (ماجستير /دكتوراة) والتخصص (مكتبات /وثائق)

الشعبة / المستوى	مكتبات	٪	وثائق	٪	الإجمالي عدد الأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية	٪
ماجستير	١٠	٩٠,٩٠	١	٩,١٠	١١	٥٢,٣٨
دكتوراة	١٠	١٠	--	--	١٠	٤٧,٦١
الإجمالي	٢٠	٩٥,٢٤	١	٤,٧٦	٢١	٪ ١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٣ ، ٤) ما يأتي :

أولاً : من إجمالي (٤٧) رسالة ماجستير مجازة خلال فترة الدراسة (١٩٨٩-٢٠٠٣) هناك إحدي عشرة (١١) أطروحة فقط استشهد أصحابها بمصادر إلكترونية وذلك بنسبة ٢٣,٤٠ ٪ ومن بين (٣١) إحدي وثلاثين رسالة دكتوراة هناك عشر (١٠) رسائل فقط استشهد معدوها بمصادر إلكترونية عن بعد بنسبة ٣٢,٠٢٥ ٪ ، أي أن نسبة الاستشهاد بمصادر إلكترونية عن بُعد في رسائل الدكتوراة أعلي منها في رسائل الماجستير المجازة من قسم المكتبات والوثائق بآداب القاهرة، وكان من المتوقع العكس أي أن تكون نسبة الاستعانة بالمصادر الإلكترونية في رسائل الماجستير أعلي نظراً لصغر سن من يعدون رسائل الماجستير وعلاقتهم بالتكنولوجية الحديثة.

ثانياً : من بين الإحدي عشرة (١١) أطروحة التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بُعد في مستوي الماجستير، هناك عشر (١٠) أطروحات في شعبة المكتبات بنسبة ٩٠,٩٠ ٪ ، بينما توجد أطروحة واحدة فقط في شعبة الوثائق بنسبة ٩,١٠ ٪.

ثالثاً : أن نسبة الأطروحات التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بُعد في مستوي «الماجستير» بالنسبة لإجمالي الأطروحات التي استعانت بمصادر إلكترونية عن بُعد والبالغ عددها (٢١) أطروحة هي ٥٢,٣٨ ٪ .

رابعاً : من إجمالي عدد رسائل الدكتوراة البالغ عددها إحدي وثلاثين (٣١) رسالة خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ هناك (١٠) رسائل فقط بنسبة ٣٢,٢٥ ٪ من الإجمالي هي التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بُعد، وتمثل هذه الرسائل العشرة نسبة ٤٠ ٪ من إجمالي عدد الرسائل المجازة بشعبة المكتبات خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخري إن نسبة ٤٠ ٪ ممن أعدوا رسائل دكتوراة خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣ في شعبة المكتبات قد استشهدوا بمصادر إلكترونية عن بُعد في رسائلهم.

خامساً : إن العشر (١٠) أطروحات التي استشهد أصحابها بمصادر إلكترونية عن بعد في مستوي «الدكتوراة» جميعها مجازة من شعبة المكتبات بنسبة ١٠٠ ٪ .

سادساً : من بين إحدى وعشرين (٢١) أطروحة استشهدت بمصادر الكترونية عن بُعد ، يوجد تسع عشرة (١٩) أطروحة مجازة من شعبة المكتبات بنسبة ٩٥,٢٤ ٪ وأطروحة واحدة فقط من شعبة الوثائق بنسبة ٤,٧٦ ٪ . ويوضح الشكل رقم (١) ، توزيع هذه النسب علي الشعبتين.

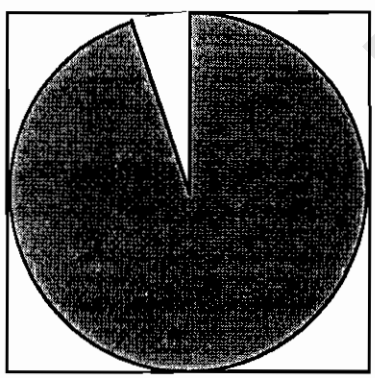

مكتبات ☐

وثائق ☐

شكل رقم (١)

نسبة الأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية

في شعبتي المكتبات و الوثائق

٤/١/٢ لتوزيع الموضوعى للأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية عن بُعد :

في محاولة للتعرف علي العلاقة بين الموضوعات التي تناولتها الأطروحات محل الدراسة وبين الاستشهادات المرجعية بمصادر إلكترونية، طرح البحث استفسارين أساسيين(*) الأول منهما هل يستشهد أصحاب الأطروحات التي تتناول موضوعات تتصل بالتكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها أكثر بمصادر إلكترونية عن بُعد من أصحاب الأطروحات التي تتناول موضوعات تقليدية؟ والسؤال الثاني هل عدد الاستشهادات المرجعية في الأطروحات التي تتناول موضوعات التكنولوجيا الحديثة أكثر من عدد الاستشهادات المرجعية في الأطروحات التي تتناول موضوعات تقليدية ؟

وفيما يتصل بالاستفسار الأول، فقد وجد من خلال تحليل موضوعات الأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكترونية أن هناك اثنتا عشرة أطروحة (بنسبة ٥٧,١٤ ٪) تتناول موضوعاتها أحد جوانب التكنولوجيا الحديثة، في مقابل تسع أطروحات (بنسبة ٤٧,٦١) تتناول موضوعات تقليدية، وكما هو واضح فإن الفارق ليس كبيراً بين النسبتين . ويمكن عرض عناوين الأطروحات في الفئتين علي النحو التالي :

الفئة الأولي

عناوين الأطروحات التي تتناول التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها

١- الملفات الإلكترونية عن بُعد
٢- مواقع البيانات علي الانترنت
٣- النظام الآلي المتكامل لمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٤- نظام التحسيب في مكتبات الأزهر
٥- الفهارس المتاحة علي الخط المباشر
٦- الإفادة من الانترنت في مصر
٧- نظم المعلومات البيئية في مصر
٨- النظم المحسبة للاسترجاع الموضوعي
٩- مراصد البيانات المباشرة في مصر
١٠- التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي
١١- نظم معلومات البحوث الجارية في المعلومات التطبيقية في مصر
١٢-خدمات الإمداد بالوثائق في جمهورية مصر العربية.

الفئةالثانية

عناوين الأطروحات التي تتناول موضوعات تقليدية

١- مضابط البرلمان المصري، ١٩٥٢-١٩٩٥
٢- احتياجات وسلوك البحث عن المعلومات لدي المستفيدين في مجال علم النفس
٣- مكتبات السجون في القاهرة الكبري
٤- مكتبات المستشفيات في مصر
٥- وثائق الرسوم الهندسية :دراسة في الترتيب والوصف الأرشيفي
٦- إفادة المرضي من مكتبات مستشفيات الصحةالعامة
٧- خدمات المكتبات الجامعية السعودية
٨- الدوريات المتخصصة التي صدرت في الوطن العربي
٩- الحواجز اللغوية التي تواجه الباحثين الأكاديميين في مصر

(*) لمزيد من البيانات عن هذه الأطروحات أنظر ملحق (ب) .

إذن يمكن القول من خلال ما سبق إن الموضوعات لا دخل لها بالاستشهاد بمصادر إلكترونية عن بُعد، إذ أن المصادر أصبحت متاحة الآن في جميع فروع المعرفة البشرية دون تمييز بين موضوعات تكنولوجية وغير تكنولوجية، وأن الاستعانة بهذه المصادر والاستفادة منها لا يعتمد علي موضوع دون غيره، بل يعتمد في المقام الأول علي المهارات والفروق الفردية بين الباحثين ومدي قدرتهم علي استخدام البروتوكولات المناسبة، والتعامل مع محركات البحث.

أما فيما يتعلق بالاستفسار الخاص بالعلاقة بين الموضوع وعدد الاستشهادات المرجعية، وهوالاستفسار الثاني، فقد تبين من التحليل أن هناك بعض الباحثين الذين تناولت أطروحاتهم موضوعات تقليدية كانوا أكثر استشهاداً بمصادر إلكترونية عن بعد، من حيث العدد، عن بعض الباحثين الذين تناولت أطروحاتهم موضوعات تتصل بالتكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها (انظر ملحق (ب)) فقد كان استشهاد أحد الباحثين في الموضوعات التي تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة خمسة مصادر فقط، مقابل ١٥ مصدراً لباحث آخر تناول أحد الموضوعات التقليدية، ولعل ذلك يؤكد مرة أخري أن المهارات والفروق الفردية بين الباحثين هي الأساس في الاستعانة بمصادر إنكترونية عن بعد والاستفادة منها في الأطروحات وليس موضوع البحث.

٢/٢ التوزيعات الكمية والنوعية للاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد

١/٢/٢ التوزيع الزمني للاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد

أما عن التوزيع الزمني للاستشهادات المرجعية بالمصادر المطبوعة والمصادر الإلكترونية عن بُعد خلال الأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠٣ فيوضحه الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

التوزيع الزمني للاستشهادات المرجعية بالمصادر المطبوعة والمصادر الإلكترونية خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ في الأطروحات محل الدراسة

المصادر / السنوات	عدد المصادر باللغة العربية	المطبوع	٪	الإلكتروني	٪	عدد المصادر باللغات الأجنبية	المطبوع	٪	الإلكتروني	٪	مجموع المصادر الإلكترونية
١٩٩٨	٦٠٥	٦٠٥	١٠٠	--	--	٥٣٧	٤٤٣	٨٣,٥	٩٤	١٦,٤٦	٩٤
١٩٩٩	٨٣٠	٨٣٠	١٠٠	--	--	٤٢٩	٣٧٩	٨٨,٢٨	٥٠	١١,٦٥	٥٠
٢٠٠٠	٤٥٤	٤٥٤	١٠٠	--	--	٣٢٧	٢٢٢	٦٧,٨٨	١٠٥	٣٢,١١	١٠٥
٢٠٠١	١٥١٠	١٥١٠	١٠٠	--	--	٤٧١	٣٥٠	٧٤,٣٠	١٢١	٢٥,٦٩	٤٢١
٢٠٠٢	٨٩٦	٨٩٤	٩٩,٧٨	٢	٠,٢٢	٥٦٠	٤٨٦	٨٦,٧٨	٧٤	١٣,٢١	٧٦
٢٠٠٣	٧٧٩	٧٦٠	٩٧,٥٧	١٩	٢,٤٣	٣٠٥	٢٦٣	٨٦,٢٣	٧٢	١٣,٧٧	٦١
الإجمالي	٥٠٧٤	٥٠٥٣	٩٩,٥٩	٢١	٠,٤١	٢٦٢٩	٢١٤٣	٨١,٥١	٤٨٦	١٨,٤٩	٥٠٧

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ما يأتي :

أولاً : بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر العربية المطبوعة ٥٠٥٣ مصدراً بنسبة ٩٩,٥٩٦ ٪ من عدد الاستشهادات الكلي البالغ ٥٠٧٤ ، بينما بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد باللغة العربية ٢١ استشهاداً بنسبة ٠,٤١ ٪، وهي نسبة ضئيلة للغاية ربما يرجع السبب فيها إلي ضآلة ما ينشر علي الانترنت من مواد ومصادر باللغة العربية ، هذا إلي جانب أن محركات البحث قد لا تستطيع الوصول إلي المصادر العربية بسبب عدم وضعها علي الشبكة بالطريقة التي تضمن كفاءة تكشيفها، فالكثير من المصادر العربية تفتقد "الميتاداتا "أو البيانات الواصفة للمصدر والتي ترفع من كفاءة تكشيف المصدر وبالتالي سهولة الوصول إليه من جانب محركات البحث.

ثانياً : بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بعد (٥٠٧) استشهاداً من إجمالـــــي ٧٧٠٣ استشهاداً بنسبة ٦,٥ ٪، وهي نسبة ضئيلة، وبلغ عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر المطبوعة الأجنبية ٢١٤٣ استشهاداً بنسبة ٨١,٥١ ٪. ونسبة الاستشهاد بمصادر إلكترونية ١٨,٤٩ ٪ ومن الواضح أن عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية الأجنبية يفوق كثيراً عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية العربية (٠,٤١ ٪) إلا أنه علي الرغم من ذلك تظل نسبة الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية الأجنبية ضئيلة أيضاً.

ثالثاً : هناك تذبذب واضح في عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد خلال فترة الدراسة، فالاستشهادات المرجعية لا تسير في خط تصاعدي كما هو متوقع، بل يلاحظ التذبذب الواضح ما بين صعود وهبوط فهي علي التوالي حسب السنوات من ١٩٩٨-٢٠٠٣ (٩٤، ٥٠، ١٠٥، ١٢١، ٧٦، ٦١) . ويوضح شكل رقم (٢) منحني الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية الأجنبية.

رابعاً : يعد عام ٢٠٠١ هو أكثر الأعوام التي وردت فيه أطروحات بها استشهادات مرجعية بمصادر إلكترونية عن بُعد، فقد بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بمصادر إلكترونية فيه ١٢١ استشهاداً مرجعياً بمتوسط قدره ٢٤,٢ استشهاداً لكل أطروحة والبالغ عددها ٥ أطروحات .

خامساً : يعد عام ١٩٩٩ من أقل الأعوام التي وردت فيه أطروحات بها استشهادات مرجعية بمصادر إلكترونية حيث كان عددها (٥٠ استشهاداً فقط) وعدد الأطروحات التي استعانت بمصادر إلكترونية (اطروحتان بواقع ٢٥ لكل أطروحة) وهو متوسط أعلي من عام ٢٠٠١ لأن عدد الأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية أقل.

سادساً : تمت الاستعانة بمصادر إلكترونية عن بُعد باللغة العربية عامي ٢٠٠٢ (مصدران فقط) وعام ٢٠٠٣ (١٩ مصدراً) ، أي أن مجموع المصادر العربية عن بُعد هو (٢١ مصدراً) ، ولا يوجد أي استخدام لمصادر إلكترونية عن بُعد باللغة العربية في الأطروحات محل الدراسة قبل عام ٢٠٠٢ .

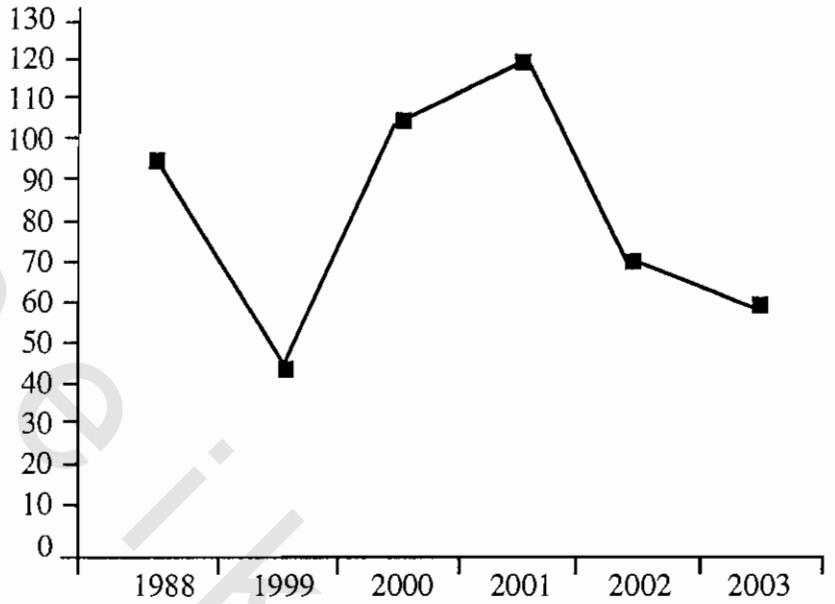

شكل رقم (٢)
منحني الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية
خلال الأعوام ١٩٩٨ -٢٠٠٣ في الأطروحات محل الدراسة

٢/٢/٢ التوزيع العددي للاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية :

أما عن عدد الاستشهادات المرجعية الواردة في قوائم المراجع بالأطروحات التي استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بعد، فيوضحها الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)
التوزيع العددي للاستشهادات المرجعية بالمصادر المطبوعة، والاستشهادات المرجعية
بالمصادر الالكترونية عن بُعد خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ في الأطروحات محل الدراسة

إجمالي عدد الاستشهادات المرجعية	إجمالي عدد الاستشهادات بالمصادر التقليدية	٪	إجمالي عدد الاستشهادات بالمصادر الإلكترونية	٪
٧٧٠٣	٧١٩٦	٩٣,٤٢	٥,٧	٦,٥٨

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن السيطرة مازالت للمصادر التقليدية المطبوعة حيث بلغت نسبتها ٩٣,٤٢ ٪ مقابل ٦,٥٨ ٪ للاستشهادات بالمصادر الإلكترونية ، وفي الحقيقة أن هذه النسبة تتفق مع بعض النسب التي وردت فيما تم التعرض له من دراسات سابقة حيث تراوحت نسبة الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بُعد في مقالات الدوريات العلمية مثلاً ما ٢,٥-٧,٩ ٪ .وإن كان ذلك لا يمنع من القول بأن نسبة الاستشهادات بمصادر إلكترونية من جانب الباحثين مازالت ضعيفة سواء في مقالات الدوريات أو الأطروحات.

٣/٢/٢ التوزيع اللغوى للاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية

وإذا ما حاولنا إلقاء مزيد من الضوء علي الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية عن بعد لغوياً في الأطروحات محل الدراسة، والبالغ عددها (٥٠٧) استشهاداً سنجد أن (٤٨٦) استشهاداً، (بنسبة ٩٥,٨٥ ٪) هي استشهادات بمصادر إلكترونية بلغات أجنبية .وقد انحصرت هذه اللغات في ثلاث هي الإنجليزية (٤٧٨ استشهاداً) بنسبة ٩٤,٢٨ ٪ ، واللغتين الفرنسية والألمانية (٨ استشهادات بنسبة ١,٦ ٪) بينما يوجد من بين الـ (٥٠٧) استشهاداً بمصادر إلكترونية (٢١) استشهاداً فقط بمصادر إلكترونية عربية بنسبة ٤,١٥ ٪ لأسباب سبق ذكرها ويوضح الجدول رقم (٧) التوزيع اللغوي للاستشهادات المرجعة بالمصادر الإلكترونية في الأطروحات محل الدراسة.

جدول رقم (٧)

التوزيع اللغوي للاستشهادات المرجعية

في الأطروحات محل الدراسة

اللغة	عدد الاستشهادات	٪
العربيـــة	٢١	٤,١٥
الإنجليزية	٤٧٨	٩٤,٢٨
الفرنســية	٥	٠,٩٩
الألمانيـــة	٣	٠,٥٩
الإجمالي	٥٠٧	١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) أن الغالبية العظمى (٩٥,٤٣ ٪) من الاستشهادات المرجعية للباحثين في مجال المكتبات والمعلومات لمصادر إلكترونية باللغة الإنجليزية، يليها بمسافة كبيرة الاستشهادات بمصادر باللغة العربية (٤,١٥ ٪) وأخيراً باللغتين الفرنسية والألمانية .ومن المعروف أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولي لدي معظم الباحثين المصريين في مجال المكتبات والمعلومات .هذا إلي جانب أن اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة علي مستوي العالم، وهي اللغة السائدة أيضاً فيما ينشر علي شبكة الانترنت من مصادر معلومات .

وبالنسبة لتوزيع الاستشهادات علي اللغات الأجنبية فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

التوزيع اللغوي للاستشهادات المرجعية

بالمصادر الإلكترونية باللغات الأجنبية

اللغة	عدد الاستشهادات	٪
الإنجليزية	٤٧٨	٩٨,٣٥
الفرنسية	٥	١,٠٢
الألمانيـــة	٣	٠,٦١
الإجمالي	٤٨٦	١٠٠

ويلاحظ من خلال جدول رقم (٨) ضآلة عدد الاستشهادات المرجعية باللغات الأجنبية غير الإنجليزية من جانب الباحثين في مجال المكتبات والمعلومات بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة للأسباب التي سبق ذكرها من قبل .

٤/٢/٢ توزيع عناصر البيانات الببليوجرافية في الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية

كما سبق الإشارة من قبل هناك العديد من الأعمال سواء من جانب الأفراد أو الهيئات التي تحدد عناصر البيانات المطلوبة للاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية[١] . انظر ملحق (ج) ولعل أبرز هذه الأعمال المواصفة القياسية الدولية الصادرة عن اللجنة الفنية ٤٦ داخل أيزو ISO، ويرجع السبب في أهمية هذه المواصفة بالنسبة لتخصص المعلومات والوثائق والمكتبات أنها صادرة عن اللجنة المعنية بإصدار المواصفات القياسية في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف علي مستوي العالم كله وذلك من خلال مجموعة من اللجان الفرعية[*] وجماعات العمل المنبثقة عن اللجنة الفنية ٤٦، والتي يختص كل منها بقطاع معين يتولي إصدار المواصفات فيه .هذا إلي جانب أن هناك أطروحة قامت بدراسة مقارنة عن أساليب الاستشهادات المرجعية بين عدد من الأعمال[٢] أوضحت أن هذه المواصفة الصادرة عن الأيزو ISO بشأن إعداد الإرجاعات الببليوجرافية للمصادر الإلكترونية هي الأشمل والأكثر تفصيلاً؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخري فقد قامت الهيئة المصرية العامة

(1) IFLA. Library & Information Science : Citation guides for electronic documents [online]. [s.l] : IFLA NET, date unknown. [cited 10 /11/2004]. Available from world wide web : http:// www.ifla.org/1/ training/citation/citing.htm.

(*) صدرت هذه المواصفة القياسية عن اللجنة الفرعية رقم (٩) والمعنية بإصدار المواصفات التي تتصل بتقديم ، وتحديد هوية ، ووصف الوثائق .

(٢) عمرو حسن حسين .الملفات الإلكترونية المتاحة عن بُعد :دراسة لتقنيات الوصف الببليوجرافي وأشكال الاتصال/ إعداد عمرو حسن حسين؛ إشراف يسرية عبد الحليم زايد -.القاهرة : ع. حسن، ٢٠٠٠ .- ورقة..- أطروحه (ماجستير) - جامعة القاهرة- كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

للتوحيد القياسي خلال لجنتها الفنيـــة ١/٦ بترجمة هذه المواصفة بجزءيها إلي اللغة العربية[١] وأصبحت هذه المواصفة معتمدة مـــن جانب السلطة المخولة لإصدار المواصفات القياسية فـــي مصر.

ومع التسليم بأن هناك عناصر بيانات مشتركة عند الاستشهاد بالمصادر الإلكترونية والمطبوعة علي حد سواء مثل : اسم المؤلف، والعنوان، والطبعة، وبيانات النشر (المكان والناشر وتاريخ النشر)، والسلسلة والتبصرات، وذلك بالنسبة لجميع أنواع أوعية المعلومات تقريباً إلا أن هناك بعض العناصر الخاصة بالمصادر الإلكترونية المتاحة عن بُعد دون غيرها من المصادر ومن أمثلة هذه المعلومات : تاريخ التحديث، و تاريخ المراجعة، وتاريخ الاستشهاد المرجعي، والموقع ..إلخ .وقد راعت الجهات المعنية بهذا الأمر ذلك فيما أصدرته من قواعد الاستشهاد بالمصادر الإلكترونية وحددتها بوضوح بالنسبة لهذه المصادر، كما حددت أيضاً ترتيب ورود عناصر البيانات المستشهد بها والعناصر الإجبارية والاختياري منها، وعلامات الترقيم التي تفصل بينها.

ويوضح الجدول رقم (٩) عناصر البيانات المقننة وفقاً للمواصفة القياسية الدولية الصادرة عن (الايـزو ISO) موزعة حسب أنواع المصادر الإلكترونية المختلفة مع بيان الإجباري والاختياري من هذه العناصر .

(١) الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي – ٢٦٨١-٢-٢٠٠١ . مصدر سابق .

obeikandl.com

جدول رقم (٩)

عناصر البيانات المقننة للاستشهادات المرجعية بمصادر المعلومات الإلكترونية

مسلسل	نوعيات المصادر / عناصر المعلومات	المنفردات	قواعد البيانات	برامج الكمبيوتر	الدوريات	الرسائل	فصول وأجزاء المنفردات	مقالات	ملاحظات
١	المسئولية الأساسية	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
٢	العنوان	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
٣	المسئولية الثانوية	√	√	√	√	√*	√	--	إجباري
٤	نوع الوعاء (الوسيط)	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
٥	الطبعة	√	√	√	√	√	√	--	إجباري
٦	مكان النشر	√	√	√	√	√	√	--	إجباري
٧	الناشر	√	√	√	√	√	√	--	إجباري
٨	تاريخ النشر	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
٩	تاريخ التحديث / المراجعة	√	√	√	√	--	√	√	إجباري
١٠	تاريخ الاستشهاد المرجعي	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
١١	تسميات الإصدار	--	--	--	--	--	--	√	إجباري
١٢	تسمية الفصل أو الجزء	--	--	--	--	--	√	--	إجباري
١٣	الترقيم داخل الوثيقة المضيفة	--	--	--	--	--	√	√	إجباري
١٤	السلسلة	√	√	√	√	--	--	--	إجباري
١٥	التبصيرات	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
١٦	الإتاحة والوصول	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
١٧	الترقيمة الموحدة	√	√	√	√	√	√	√	إجباري
١٨	اسم المجلة (ذي حالة المقالات)	--	--	--	√	--	--	√	إجباري
١٩	اسم المؤتمر (في حالة أبحاث المؤتمرات)	--	--	--	--	--	√	--	إجباري

المصدر : يسرية زايد .الوثائق الإلكترونية علي الإنترنت : محاولة دولية لتقنين الإرجاعات البيليوجرافية لها . **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات** مج٦، ع١٢ (يوليو ١٩٩٩) . ص ٨١ .

(*) المستقبل أو المتلقي للرسالة .

ويلاحظ من الجدول رقم (٩) ما يأتي :

أولاً : أن هناك عناصر بيانات مشتركة بين جميع أنواع المصادر الإلكترونية من المنفردات (أي غير التحليليات) وهذه العناصر هي : المسئولية الأساسية، والعنوان، ونوع الوعاء (الوسيط) ، والطبعة، وبيانات النشر، والاتاحة / الوصول، والترقيمة الموحدة .هذا من ناحية العناصر الإجبارية، أما من ناحية العناصر الاختيارية فهناك التبصرات فقط.

ثانياً : هناك عناصر بيانات خاصة بالتحليليات مثل الأجزاء أو الفصول من الكتب، وكذلك مقالات الدوريات، وأبحاث المؤتمرات وهذه العناصر هي :تسميات الإصدار بالنسبة لمقالات الدوريات، وتسمية الفصل أو الجزء بالنسبة للكتب، والترقيم داخل الوثيقة المضيفة، وعنوان الدورية، واسم المؤتمر .

ثالثاً : أن بيان السلسلة يعد عنصراً اختيارياً لا يستخدم إلا مع المنفردات وقواعد البيانات وبرامج الكمبيوتر والدوريات فقط .

رابعاً : يعد بيان الإتاحة / الوصول هو عنصر البيانات المشترك بين جميع المصادر سواء أكانت منفردات أم تحليليات .

وقد تم قياس عناصر البيانات المقننة الواردة بالجدول رقم (٩) علي عناصر البيانات الواردة في الاستشهادات المرجعية بالأطروحات محل الدراسة، وذلك من خلال القسم الرابع في استمارة المراجعة، لمعرفة مدي التزام الباحثين بتسجيل عناصر بيانات تساعد في تحديد هوية المصدر الإلكتروني المستشهد به .وتبين بعد التحليل أن هناك تفاوتاً كبيراً بين عناصر البيانات التي يسجلها الباحثون في استشهادتهم المرجعية عن كل مصدر فهي تتفاوت ما بين تسجيل بيان الموقع أو الاتاحة /الوصول فقط في بعض الرسائل (٣ رسائل بنسبة ١٥ ٪) إلي تسجيل عنصر العنوان نفسه والإتاحة /الوصول فقط عن المصادر المستشهد بها (أطروحة واحدة فقط بنسبة ٥ ٪) إلي تسجيل ثلاثة عناصر بيانات فقط هي المؤلف والعنوان والإتاحة (٣ أطروحات بنسبة ١٥ ٪)، إلي تسجيل أربعة عناصر بيانات فقط (مؤلف وعنوان وتاريخ الاستشهاد والإتاحة والوصول) وهكذا .

وقد تبين من التحليل الخاص بالاستشهادات المرجعية في الأطروحات محل الدراسة أن هناك أطروحة واحد فقط (رسالة ماجستير) هي التي تسجل عناصر بيانات كاملة عن كل مصدر من المصادر الإلكترونية وذلك بسبب أن موضوع هذه الأطروحة تناول في جانب منها أساليب الاستشهادات المرجعية بالملفات المتاحة عن بُعد .وهي الأطروحة التي أعدها الباحث عمرو حسن حسين بعنوان : الملفات الإلكترونية المتاحة عن بُعد : دراسة لتقنيات الوصف الببليوجرافي وأشكال الاتصال .

ويوضح الجدول رقم (١٠) عناصر البيانات المسجلة في الاستشهادات المرجعية في الأطروحات محل الدراسة وعدد مرات ورودها في الاطروحات والنسبة المئوية التي تمثلها.

جدول رقم (١٠)

عناصر البيانات المسجلة في الاستشهادات المرجعية

بالمصادر الإلكترونية في الاطروحات محل الدراسة

مسلسل	عنصر البيانات	عدد الأطروحات التي وردت منها	٪
١	الإتاحة /الوصول	٢١	٪ ١٠٠
٢	العنوان نفسه(*)	١٨	٪ ٨٥,٧١
٣	المؤلف (المؤلفون)	١٦	٪ ٧٦,١٩
٤	تاريخ الاستشهاد المرجعي	١٠	٪ ٤٧,٦٢
٥	البريد الإلكتروني للمؤلف	٣	٪ ١٤,٢٨
٦	مكان النشر	٣	٪ ١٤,٢٨
٧	الناشر	٣	٪ ١٤,٢٨
٨	تاريخ النشر	٣	٪ ١٤,٢٨
٩	نوع الوعاء (الوسيط)	٣	٪ ١٤,٢٨
١٠	السلسلة	٢	٪ ٩,٥٢
١١	تدمك	١	٪ ٤,٧٦
١٢	التبصرات	١	٪ ٤,٧٦
١٣	الترقيم داخل الوثيقة المضيفة	١	٪ ٤,٧٦
١٤	رقم المجلد والعدد أو التسمية الزمنية	٣	٪ ١٠٠(**)
١٥	اسم المؤتمر	٤	٪ ١٠٠
١٦	تاريخ التحديث / المراجعة	٤	٪ ١٩,٠٤
١٧	توقيت الزيارة بالساعة والدقيقة والثانية	١	٪ ٤,٧٦
١٨	اسم المجلة(**)	١١	٪ ١٠٠

(*) هناك ثلاث أطروحات لا تذكر سوى عنصر الإتاحة / الوصول فقط .

(**) تم حساب النسبة على أساس عدد الأطروحات التي استشهدت بمقالات دوريات .

obeikandl.com

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) ما يأتي :

أولاً : يحتل بيان الإتاحة /الوصول المرتبة الأولي من حيث وروده في جميع الاستشهادات المرجعية وهذا أمر طبيعي عند الاستشهاد بمصدر إلكتروني إذ أن بدون هذا العنصر لا يمكن الوصول إلي المصدر مرة أخري هذا من ناحية، ومن ناحية أخري لإعطاء موثوقية لما تم الوصول إليه من مصادر من جانب الباحثين.

ثانياً : أن عنصر نوع الوعاء (الوسيط) علي الرغم من أهميته القصوي، وكونه عنصراً إجبارياً، إلا أنه ورد في ثلاث أطروحات فقط . وقد سجل هذا العنصر تحت تسميات مختلفة هي [Internt file] : و [computer file] ، و [cyber text] والتسمية المقننة في المواصفات القياسية في هذا الشأن هي on line مع إمكانية إضافة نوع الوعاء مثل serial on line أ و monograph on line وهكذا.

ثالثاً : لم يسجل بيان المسئولية الثانوية في أي من المصادر الإلكترونية المستشهد بها من الأطروحات محل الدراسة، وربما يكون السبب في ذلك إما عدم وجود مسئولية ثانوية مثل محرر، مترجم، رسام ..إلخ، أو وجوده مع إهمال تسجيلة من جانب الباحثين عن عمد.

رابعاً : هناك بعض العناصر التي تم تسجيلها من جانب الباحثين مثل البريد الإلكتروني للمؤلف (ثلاث رسائل) ، وتوقيت الزيارة أو تاريخ الاستشهاد المرجعي بالساعة والدقيقة (رسالة واحدة فقط) .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أنه عند تحليل الاستشهادات المرجعية في قوائم المراجع والمصادر بالأطروحات محل الدراسة لم تجد الباحثة أية إشارة إلي العمل الذي تم الاعتماد عليه في صياغة الاستشهادات المرجعية إلا في أطروحة واحدة فقط، نصت علي أن صياغة الاستشهادات المرجعية تم وفقاً لـ "Chicago manual of style" الصادر عن جامعة شيكاغو، وقد أشار صاحب هذه الأطروحة أنه اعتمد علي الطبعة الثالثة عشر من هذا الدليل الإرشادي الصادرة عام ١٩٨٢ . أي أن هذه الطبعة التي تم الاعتماد عليها لم تكن تدرج المصادر الإلكترونية ، فهي لم تكن قد استخدمت بعد .

ورغم عدم العثور في قوائم المراجع إلي إشارات أخري إلا أن هناك اثنين من الباحثين قد أشارا بطريقة غير مباشرة من خلال قائمة المراجع الواردة في الرسالة إلي الاعتماد علي المواصفة القياسية الدولية الصادرة عن (الايزو ISO) برقم ٦٩٠ في جزئها الثاني .

وبصفة عامة يمكن الخروج من ذلك بأن هناك نقصاً واضحاً وشديداً في عناصر البيانات المسجلة عن المصادر الالكترونية المتاحة عن بُعد في الأطروحات محل الدراسة، وأن هذا النقص ينجم عنه بعض المشكلات لعل أهمها عدم تحديد هوية هذه المصادر تحديداً كافياً، وعدم معرفة نوعيات هذه المصادر وهي النقطة التي سيتم معالجتها بالتفصيل في النقطة التالية.

٥/٢/٢ التوزيع النوعي للمصادر الإلكترونية المستشهد بها

انتهت النقطة السابقة من البحث والمتعلقة بعناصر البيانات في الاستشهادات المرجعية إلي أن هناك نقصاً شديداً وواضحاً في تسجيل هذه العناصر من جانب الباحثين عند صياغة استشهاداتهم المرجعية، وقد انعكس ذلك بالسلب وبصورة كبيرة عند التصدي لتحديد نوعيات المصادر الإلكترونية المستشهد بها، فما من شك أن نسبة المصادر الإلكترونية المسجل عنها عناصر بيانات ببليوجرافية محدودة نسبة كبيرة، وقد أدي ذلك بالطبع إلي عدم معرفة نوعية المصدر الإلكتروني المستشهد به من خلال البيانات المسجلة عنه . وقد وصلت هذه النسبة – كما سيتضح لاحقاً – إلي أكثر من ٥٠ ٪ .

ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع الاستشهادات المرجعية علي مصادر المعلومات بصفة عامة .ومنه يتضح مايلي :

أولاً : تحتل الكتب المرتبة الأولي في المصادر التي يتم الاستشهاد بها من جانب الباحثين في قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بآداب القاهرة وذلك بنسبة ٣١,٨ ٪ ، يليها مقالات الدوريات بنسبة ٢٤,٨ ٪ ، فالمصادر الإلكترونية بنسبة ٢٠,٥ ٪ .

ثانياً : يمثل الاستشهاد بالأطروحات، وأبحاث المؤتمرات نسباً ضئيلة إذا ما قورنت بالكتب ومقالات الدوريات علي الرغم من أهمية هذين المصدرين من مصادر المعلومات.

ثالثاً : عدد مصادر المعلومات التي تقل نسبة الاستشهاد بها من جانب الباحثين عن ١ ٪ ، تسعة مصادر منها التقارير، والنشرات، والمواصفات القياسية، والإحصاءات، والمقالات في دوائر المعارف وذلك علي الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه المصادر في الحصول علي معلومات قد يصعب الحصول عليها من أي مصدر آخر.

رابعا : كان عدد المصادر التي لم يتم تحديد نوعيتها لنقص بياناتها الببليوجرافية ثلاثة مصادر مطبوعة، وهي نسبة لاتذكر إذا ما قورنت بنسبة المصادر الإلكترونية التي لم يتم تحديد نوعياتها ويشير ذلك إلي مدي اكتمال عناصر البيانات الببليوجرافية لمصادر المعلومات التقليدية المطبوعة.

جدول رقم (١١)

توزيع الاستشهادات المرجعية علي نوعيات مصادر المعلومات

مرتبة حسب أكثرها استشهاداً في الأطروحات محل الدراسة

مسلسل	عدد الاستشهادات	عدد الاستشهادات	النسبة المئوية	ملاحظات
١	الكتب	٧٨٤	٣١,٨	
٢	مقالات	٦١٣	٢٤,٨	
٣	المصادر الإلكترونية : – عن بعد (٥٠٧) – مادية (١) CD-ROM	٥٠٨	٢٠,٥	
٤	أطروحات	١٢٧	٥,١	
٥	أبحاث مؤتمرات	٧٩	٣,٢	
٦	مراجع : – أدلة إرشادية – ببليوجرافيات – كشافات – معاجم – فهارس موحدة – تقاويم	٧١	٢,٨	
٧	فصل / أجزاء من الكتب	٦٧	٢,٨	
٨	تشريعات : – دساتير – لوائح – قوانين – قرارات جمهورية ووزارية	٦٢	٢,٥	
٩	مضابط جلسات	٣٦	١,٤	
١٠	تقارير	٢٢	٠,٩	
١١	نشرات	٢٠	٠,٨	
١٢	اتصالات ومقابلات شخصية	١٩	٠,٧	
١٣	أبحاث غير منشورة	١٧	٠,٦	
١٤	مواصفات قياسية	١١	٠,٤	
١٥	إحصاءات	٩	٠,٢	
١٦	أعمال مؤتمرات	٨	٠,٣	
١٧	مقالات في دوائر معارف	٨	٠,٣	
١٨	قواعد بياناتغير معروف	٢	٠,٨	
١٩	غير معروف	٣	٠,١٢	
	الإجمالي	٢٤٦٦	٩٩,٨٥	

أما بالنسبة لتوزيع الاستشهادات المرجعية علي نوعيات المصادر الإلكترونية فيوضحها الجدول رقم (١٢) ومنه يلاحظ ما يأتي :

أولاً : تحتل الكتب أيضاً المرتبة الأولي بين المصادر الإلكترونية التي استشهد بها الباحثون في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة في الأطروحات محل الدراسة، ونسبتها ٩,٣ ٪ ، وهي تقل بالطبع كثيراً عن نسبتها الإجمالية في الاستشهاد بها في المصادر المطبوعة التقليدية (٣١,٨ ٪) .

ثانياً : تحتل الكتب المرجعية من أدلة إرشادية، ومعاجم ...إلخ المرتبة الثانية بعد الكتب وذلك بنسبة ٧,١ ٪ ، ولو ضمت فئة الكتب المرجعية إلي فئة الكتب لارتفعت النسبة إلى ١٦,٦ ٪ .

ثالثاً : احتلت مقالات الدوريات المرتبة الرابعة في المصادر الإلكترونية المستشهد بها، وذلك بنسبة ٤,٥ ٪ ، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٨ ٪ في الاستشهادات المرجعية بالمصادر التقليدية المطبوعة .ومن أبرز الدوريات التي لجأ إليها الباحثون في الأطروحات محل الدراسة نجد الدوريات الإلكترونية التالية :

- The Public Access Computer System Review.
- Issues in Science and Technology Librarianship.
- Journal of Academic Librarianship.
- Library Quarterly.
- Bulletin of the American Society for Information Science .
- Journal of Library Automation.

رابعاً : تأتي الأطروحات في ذيل القائمة بالنسبة للاستشهادات المرجعية المسجلة من جانب الباحثين في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، فقد تم الاستشهاد بأطروحتين فقط في رسالتين.

خامساً : هناك مصادر معلومات تظهر فقط مع المصادر الإلكترونية دون المصادر المطبوعة مثل الصفحات الرئيسة (homepages) ، ومواقع المكتبات ومراكز المعلومات، والرسائل الإلكترونية.

سادساً : بلغت نسبة المصادر الإلكترونية لم يتم التمكن من تحديد نوعياتها ٥١,٧ ٪ وهي نسبة كبيرة بلاشك، وتعكس نقص البيانات الببليوجرافية المسجلة عن هذه المصادر.

جدول رقم (١٢)

توزيع الاستشهادات المرجعية عن نوعيات المصادر الإلكترونية مرتبة حسب أكثرها استشهاداً في الأطروحات محل الدراسة

مسلسل	نوعيات المصادر	عدد الاستشهادات	النسبة المئوية	ملاحظات
١	الكتب	٤٧	٩,٣	مجموع الكتب
٢	المراجع	٣٦	٧,٤	والمراجع معاً ١٦,٦ ٪
٣	النشرات التعريفية	٢٥	٤,٩	
٤	مقالات الدوريات	٢٣	٤,٥	
٥	برامج الكمبيوتر	٢١	٤,١	
٦	مواقع المكتبات ومراكز المعلومات	١٩	٣,٧	
٧	أبحاث المؤتمرات	١٥	٢,٩	
٨	صفحات رئيسة	١٠	١,٩	
٩	الإحصاءات	٩	١,٧	
١٠	مواصفات قياسية	٨	١,٥	
١١	قواعد بيانات	٧	١,٣	
١٢	تقارير	٧	١,٣	
١٣	تشريعات	٥	٠,٩	
١٤	أجزاء / فصول كتب	٥	٠,٩	
١٥	أعمال مؤتمرات	٤	٠,٧	
١٦	أطروحات	٢	٠,٤	
١٧	رسائل إلكترونية	٢	٠,٤	
١٨	غير معروف	٢٦٢	٥١,٧	
	المجموع	٥,٧		

ومما لاشك فيه أن هناك فرقاً كبيراً بين ترتيب بعض نوعيات مصادر المعلومات حسب الاستشهادات المرجعية بمصادر المعلومات المطبوعة، وحسب ترتيب هذا الاستشهادات حسب المصادر الإلكترونية ويوضح الجدول رقم (١٣) مقارنة بين هذين الترتيبين . ومنه يتضح التفاوت في الترتيب.

جدول رقم (١٣)

نوعيات مصادر المعلومات موزعة حسب مرتبتها

في الاستشهادات المرجعية

مسلسل	نوعيات مصادر المعلومات / المرتبة	المرتبة في مصادر المعلومات التقليدية	المرتبة في المصادر الإلكترونية
١	مقالات الدوريات	٢	٤
٢	أبحاث المؤتمرات	٥	٧
٣	فصول / أجزاء الكتب	٧	١٤
٤	مقالات في دوائر المعارف	١٧	--
٥	الكتب	١	١
٦	المراجع	٦	٢
٧	الأطروحات	٤	١٦
٨	مواصفات قياسية	١٤	١٠
٩	إحصاءات	١٥	٩
١٠	تشريعات	٨	١٣
١١	مضابط جلسات	٩	--
١٢	تقارير	١٠	١٢
١٣	برامج كمبيوتر	--	٥
١٤	قواعد بيانات	١٨	١١
١٥	مصادر غير منشورة	١٢	--
١٦	مقابلات شخصية	١٢	--
١٧	نشرات	١١	٣
١٨	صفحات رئيسة	--	٨
١٩	مواقع مكتبات ومراكز	--	٦
٢٠	رسائل إلكترونية	--	١٧
٢١	أعمال مؤتمرات	١٦	١٥

openkandi.com

ويمكن الخروج من ذلك بصفة عامة نتيجة عامة وهي أنه لا يوجد اختلاف كبير بين نوعيات مصادر المعلومات التي اعتاد الباحثون في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات من خلال الأطروحات التي أجريت عليها الدراسة ويؤكد الجدول رقم (١٤) هذه النتيجة - استخدامها في الحصول علي المعلومات وأن مصادر الانترنت لم يتم الإفادة منها علي الوجه الأكمل من جانب هؤلاء الباحثين .

جدول رقم (١٤)

مقارنة بين نوعيات مصادر المعلومات المستشهد بها في المصادر المطبوعة والإلكترونية

عدد الاستشهادات	عدد الاستشهادات	عدد الاستشهادات
الكتب	√	√
مقالات الدوريات	√	√
فصول / أجزاء الكتب	√	√
أبحاث المؤتمرات	√	√
الأطروحات	√	√
التقارير	√	√
المواصفات القياسية	√	√
برامج الكمبيوتر	√	√
قواعد البيانات	√	√
المراجع	√	√
النشرات	√	√
المقالات فى دوائر المعارف	√	--
التشريعات	√	--
مضابط الجلسات	√	√
الصفحات الرئيسية	--	√
الرسائل الإلكترونية	--	√
مواقع المكتبات	--	√
الإحصاءات	√	√
أعمال المؤتمرات	√	√

القسم الثالث : حصاد البحث ومؤشراته

١/٣ نتائج البحث :

يمكن عرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في أربع مجموعات أساسية هي :

الأولى :المصادر الإلكترونية المستشهد بها :

(١) مازالت الغلبة والسيطرة في الاستشهادات المرجعية للمصادر التقليدية المطبوعة.

(٢) بلغ عدد الأطروحات التي استشهدت بمصادر إلكترونية (٢١) أطروحة فقط من إجمالي (٧٨) أطروحة أي بنسبة ٢٦,٩٥ ٪ . ووصلت نسبة الاستشهادات المرجعية فيها بمصادر إلكترونية إلي ٦,٥٨ ٪ من إجمالي الاستشهادات.

(٣) من بين (٢١) أطروحة استعان أصحابها بمصادر إلكترونية عن بعد، هناك ٢٠ أطروحة في شعبة المكتبات ٩٥,٢٤ ٪ ، وأطروحة واحدة فقط في شعبة الوثائق بنسبة ٤,٧٦ ٪ وقد يكون هناك بعض العذر للمتخصصين في الوثائق التاريخية، ولكن ماذا عن المتخصصين في الوثائق الجارية ؟!!

(٤) من بين ٣٢ رسالة ماجستير مجازة من شعبة المكتبات خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ ،هناك (١١) رسالة فقط بنسبة (٣٤,٣٧ ٪) استخدم أصحابها مصادر إلكترونية عن بعد في استشهاداتهم المرجعية. ومن بين (٢٥) رسالة دكتوراة خلال الفترة الزمنية عشر رسائل فقط بنسبة ٤٠ ٪ اعتمد معدوها علي مصادر إلكترونية في استشهاداتهم المرجعية .أما عن «شعبة الوثائق» فإنه من بين ١٥ رسالة مجازة للماجستير في الفترة الزمنية نفسها نجد رسالة واحدة فقط استعانت بمصادر الكترونية بنسبة ٦,٦٦ ٪ ، أما رسائل الدكتوراة وعددها (ست) رسائل فقط فلا يوجد بها أي استعانة بمصادر الكترونية عن بعد سواء أكانت هذه الرسائل في الوثائق الجارية أم الوثائق التاريخية.

(٥) بلغ عدد الاستشهادات المرجعية الواردة في الأطروحات محل الدراسة باللغة العربية (٥٠٧٤) استشهاداً ، منها (٥٠٥٣) استشهاداً بمصادر تقليدية مطبوعة بنسبة ٩٩,٥٩ ٪ ، بينما يوجد فقط (٢١) استشهاداً بمصادر إلكترونية عبر الانترنت بنسبة ٠,٤١ ٪وأغلبها نشرات إعلامية أو تعريفية بمواقع هيئات معينة من نوعية حول، من نحن Who we are ...، about ...

(٦) بلغ عدد الاستشهادات المرجعية الواردة في الأطروحات محل الدراسة باللغات الأجنبية (٢٦٢٩) استشهاداً، منها (٢١٤٣) استشهاداً بمصادر أجنبية مطبوعة بنسبة ٨١,٥١ ٪ ، بينما هناك (٤٨٦) استشهاداً بمصادر إلكترونية بنسبة ١٨,٤٩ ٪ ، ونسبة المصادر الإلكترونية باللغة الإنجليزية ٩٨,٣٥ ٪ ، وباللغتين الفرنسية والألمانية ١,٦٥ ٪ .

(٧) هناك تذبذب واضح في حجم الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية من عام لآخر ما بين صعود وهبوط؛ فقد بلغ عدد الاستشهادات

المرجعية بمصادر إلكترونية عام ١٩٩٨، (٩٥) استشهاداً، أعقبه عام ١٩٩٩ (٥٠) استشهاداً (هبوط) ، تلاه عام ٢٠٠٠ (١٠٥) استشهاداً (صعود) ، ثم في عام ٢٠٠١ مائة (١٢١) استشهاداً (صعود) تلاه عام ٢٠٠٢ (٧٦) استشهاداً)هبوط مرة أخري .(ثم أخيراً في عام ٢٠٠٣ (٦١) استشهاداً (هبوط مرة أخري) . كان من المفروض أن يكون منحني الاستشهاد المرجعي في تصاعد مستمر مع مرور الوقت .وربما يرجع السبب في ذلك إلي تفاوت المهارات بين الباحثين من عام لآخر.

الثانية : نوعيات المصادر الإلكترونية المستشهد بها:

(١) أمكن من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة بقوائم المراجع في الأطروحات محل الدراسة حصر النوعيات التالية من المصادر الإلكترونية المستشهد بها وهي مرتبة تنازلياً حسب أكثرها استخداماً علي النحو الآتي :

- الكتب
- المراجع
- النشرات التعريفية
- مقالات الدوريات
- برامج الكمبيوتر
- مواقع المكتبات ومراكز المعلومات
- أبحاث المؤتمرات
- الصفحات الرئيسية
- الإحصاءات
- المواصفات القياسية
- قواعد البيانات
- التقارير
- التشريعات
- أجزاء / فصول الكتب
- أعمال المؤتمرات
- الرسائل الإلكترونية
- الإطروحات

(٢) ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن هذه النوعيات من المصادر الإلكترونية المستشهد بها لا تختلف كثيراً عن المصادر التقليدية المطبوعة الواردة في الاستشهادات المرجعية في الاطروحات محل الدراسة وتمثل هذا الاختلاف في وجود بعض المواد مثل الرسائل الالكترونية ، والتي كانت نسبة استخدامها (١ ٪) فقط، أما بقية نوعيات المصادر فتكاد تكون واحدة، وإنما يختلف ترتيب الاعتماد عليها بعض الشئ ما بين المصادر التقليدية المطبوعة والمصادر الإلكترونية.

ثالثا : عناصر البيانات فى المصادر الإلكترونية المستشهد بها

(١) هناك تفاوت كبير بين عناصر البيانات المسجلة عن المصادر الالكترونية من باحث لآخر .

(٢) اختلفت عناصر البيانات المسجلة من جانب الباحثين في رسائلهم للماجستير أو الدكتوراة عن المصادر الإلكترونية في إجمالها (بصفة عامة) كثيراً عن تلك العناصر المألوفة بالنسبة

للمصادر التقليدية المطبوعة، وتنفرد المصادر الإلكترونية بوجود بعض عناصر المعلومات التي أفرزتها الطبيعة الخاصة بهذه المصادر وهي : تاريخ التحديث، تاريخ الاستشهاد المرجعي، الإتاحة والوصول، البريد الإلكترونى للمؤلف . (تم الاعتماد في تحديد عناصر البيانات للمصادر الإلكترونية علي المواصفة الدولية ايزو ٦٩٠ باعتبارها صادرة عن اللجنة الفنية ٤٦ المعنية بإصدار المواصفات في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف .

(٣) جاء ترتيب عناصر البيانات المسجلة من المصادر الإلكترونية حسب أكثرها وروداً علي النحو التالي :

- الإتاحة /الوصول
- العنوان نفسه
- المؤلف (المؤلفون)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي
- البريد الالكتروني للمؤلف
- مكان النشر
- الناشر
- تاريخ النشر
- نوع الوعاء (الوسيط)
- السلسلة
- تدمك
- التبصرات

وهناك بعض العناصر الأخري التي تنفرد بها نوعيات معينة من المصادر مثل مقالات ، الدوريات، أبحاث المؤتمرات وهي تسجيل عنوان أو اسم المجلة، أو اسم المؤتمر .

(٤) لم يلتزم الباحثون في تسجيلهم لعناصر البيانات في الاستشهاد المرجعي بالمصادر الإلكترونية بترتيب واحد ، كما أن هناك تفاوتاً واضحاً في كم عناصر البيانات المسجلة، هناك أيضاً تفاوت كبير في ترتيب كتابة هذه العناصر، وطريقة تسجيلها حتي من جانب الباحث الواحد .

(٥) لم يعتمد الباحثون عند صياغة استشهاداتهم المرجعية بصفة عامة، سواء للمصادر المطبوعة أو الإلكترونية، علي الأدلة الإرشادية المعتمدة في هذا الصدد .فلم يذكر سوي باحث واحد فقط أنه اعتمد في صياغة الاستشهادات المرجعية علي Chicago manual of style، ط ١٣ الصادرة عام ١٩٨٢ . بينما اعتمد باحثان آخران علي المواصفة القياسية الدولية الصادرة عن ايزو ISO بعنوان : Bibliographi references-part 2 : Electronic documents or parts thereof ا لصادرة عام ١٩٩٧ . وقد أشير إلي ذلك ضمناً في قائمة المراجع.

رابعاً: الموضوعات والمصادر الإلكترونية المستشهد بها:

(١) تبين من فحص موضوعات الأطروحات محل الدراسة أنه لا توجد علاقة قوية بين موضوع الرسالة والاستشهاد بمصادر إلكترونية عن بعد، بمعني أنه لم يثبت من البحث أنه كلما كانت الأطروحة تتناول موضوعاً يتصل

بالتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها فإن صاحبها يستعين بالمصادر الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الانترنت أكثر والعكس صحيح، حيث إن عدد الأطروحات التي تتناول موضوعات تعالج تطبيقات التكنولوجيا الحديثة أو تقنيات المعلومات تكاد تتساوي مع الرسائل التي تتناول أو تعالج الموضوعات التقليدية في المكتبات.

(٢) لوحظ من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة بالأطروحات محل الدراسة أن بعض أصحاب الأطروحات التي تعالج موضوعات تقليدية قد استشهدوا بعدد أكبر من المصادر الإلكترونية عن بعض الباحثين والتي تعالج أطروحاتهم موضوعات تكنولوجية حديثة (مصدراً مقابل خمسة مصادر مثلاً) ويعني ذلك أن هناك أسباب أخري غير الموضوع هي التي تتحكم في الاستعانة بمصادر إلكترونية من عدمه مثل ضعف المقدرة اللغوية، وعدم توافر الخبرة العملية في إجراء بحث علي الانترنت، أو مهارات الباحث في التعامل مع شبكة الانترنت.

٣/٢ التوصيات

في ضوء ما أوضحته النتائج السابقة، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية :

أولاً : مع الاعتراف والتسليم بأن ليس كل ما ينشر علي الانترنت من مصادر معلومات ثمين، إلا أنه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام من جانب طلاب الدراسات العليا بأقسام المكتبات المنتشرة في أنحاء الجمهورية نحو الاستفادة من مصادر الانترنت المتنوعة في إعداد رسائلهم للماجستير والدكتوراة وهذا هو الاتجاه السائد الآن في جميع دول العالم تقريباً .

ثانياً : ينبغي أن يتم التكوين العلمي لطلاب الدراسات العليا في هذا الشأن مبكراً بحيث يتلقي هؤلاء الطلاب خلال دراستهم في مرحلة الليسانس من المقررات الدراسية ما ينمي قدراتهم علي التعامل مع الانترنت ومحركات البحث عليها، وخدماتها ومصادرها.. إلخ وتقع مسئولية ذلك علي عاتق أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية، حيث ينبغي عليها تغيير وتطوير مناهجها الدراسية وخاصة فيما يتعلق بالمراجع، ومناهج البحث العلمي وأصوله، لإكساب الطلاب المهارات الخاصة للاتصال بالانترنت واستخدام البروتوكولات المختلفة، وكذلك تنمية المهارات اللغوية الخاصة بالمصطلحات شائعة الاستخدام علي الانترنت، بالإضافة إلي مهارات التعامل مع محركات البحث وذلك حتي يمكن لهؤلاء الباحثين الوصول إلي ما يريدونه من مصادر معلومات مفيدة في أقل وقت ممكن دون الإغراق في عملية التصفح كما أنه من المفيد أيضاً إدخال مادة «التعليم الببليوجرافي» ضمن المقررات ليس فقط للتأكيد علي أن الطلاب يمكنهم صياغة الاستشهادات المرجعية بطريقة صحيحة ولكن أيضاً لكي يستطيع الطلاب فهم وإدراك

دور قائمة المراجع في الاتصال والنشاط العلمي.

ثالثاً : ضرورة اعتماد الباحثين ممن يعدون رسائلهم للماجستير والدكتوراة علي القواعد المقننة المعتمدة عند صياغة استشهاداتهم المرجعية بالمصادر التقليدية والإلكترونية علي حد سواء، وذلك لضمان التوحيد في تسجيل عناصر البيانات المطلوبة، وترتيب هذه العناصر، وعلامات الترقيم التي تفصل بينها، وتوحيد الصيغة المستخدمة .ويوصي في هذا الشأن باتباع المواصفات القياسية المصرية في هذا الشأن (م ق م رقم ٢٦٨١ / ٢ بتاريخ ٢٠٠١) و م ق م رقم ٢٦٨١ بتاريخ ١٩٩٣والتي تعد ترجمة للمواصفة القياسية الدولية الصادرة عن ISO رقم ٦٩٠ بجزءيها الأول والثاني .

رابعاً : ضرورة الالتزام أيضاً من جانب الباحثين بالمواصفات القياسية الخاصة بإخراج الرسائل أو الأطروحات بصفة عامة من حيث البيانات التي تسجل علي صفحة العنوان وقوادم الرسالة (صفحة العنوان / المستخلص / قائمة التصويبات / قائمة المحتويات / قائمة الأشكال والجداول . . إلخ) وجسم الرسالة ومكوناته (الأبواب والفصول) والمواد الختامية في الرسالة (الملاحق) . ويوصي باتباع م ق م ١٩٩٣/٢٦٠٩ المترجمة عن المواصفة القياسية الدولية رقم ISO7144 خاصة وأن هناك من الباحثين من يجهل أبسط قواعد تنظيم قائمة المراجع مثلاً وهي ترقيم هذه المراجع(*) . ويمكن لإدارات الدراسات العليا في الكليات وضع معايير منضبطة لإخراج الرسائل تشتمل علي البيانات الببليوجرافية للاستشهاد بالمصادر الإلكترونية .

خامساً : عدم إهمال بيان نوع الوعاء (الوسيط) type of medium عند تسجيل عناصر البيانات للمصادر الإلكترونية، حيث إن هذا العنصر يساعد كثيراً في تحديد نوع المصدر الإلكتروني، ويراعي تسجيل هذا العنصر في شكله المقنن كما ورد في المواصفات القياسية علي النحو التالي :

[دورية علي الخط المباشر] [Serial on line]

[منفردة عليالخط المباشر]

[monograph on line]

وهكذا

سادساً : الاهتمام من جانب الأفراد والهيئات التي تضع مصادر علي الانترنت بالبيانات الواصفة (الميتاداتا) حتي يسهل وصول محركات البحث إليها.

٣/٣ الدراسات المستقبلية :

يوصي البحث بإمكانية قيام مجموعة من الدراسات، حيث إنه لا يمكن تعميم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث علي أقسام المكتبات بالجامعات الأخري ولا علي التخصصات

(*) الغالبية العظمى من رسائل الماجستير والدكتوراه فى الأطروحات المجازة من شعبة الوثائق لا يتم فيها ترقيم المراجع إطلاقاً فى قائمة المراجع .

الموضوعية الأخري .ويوصي البحث بإمكانية إعداد الدراسات التالية :

أولاً : دراسة هذا الموضوع نفسه في الأطروحات المجازة من الجامعات الأخري، حيث إنه لا يمكن تعميم نتائج هذا البحث علي كل أقسام المكتبات بالجامعات المصرية الأخري أو حتي الجامعات العربية مع إجراء الدراسات المقارنة التي توضح أوجه التشابه والاختلاف.

ثانياً : دراسات في المجالات الموضوعية الأخري للتعرف علي أنماط استخدام الباحثين لمصادر الانترنت وسلوكهم تجاه استخدام المصادر الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الانترنت .ومن الممكن أن تتم هذه الدراسات في شكل مقارن بين التخصصات الإنسانية من جانب والتخصصات العلمية من جانب آخر .

obeikandl.com

الملاحـــــــــق

ملحق (أ)

استمارة جمع البيانات

أولاً: معلومات عامة :

اسم الباحث : .....

عنوان الأطروحة : .....

الشعبة : مكتبات وثائـــق

المستوي : ماجستير دكتوراة

تاريخ الإجازة : .....

ثانياً :المصادر الإلكترونية فى الاستشهادات المرجعية :

إجمالي عدد المصادر باللغة العربية

عدد المصادر الإلكترونية باللغة العربية النسبة المئوية : ٪

إجمالي عدد المصادر باللغات الأجنبية :

عدد المصادر الإلكترونية باللغة الأجنبية النسبة المئوية : ٪

لغات المصادر الالكترونية

إنجليزية فرنسية ألمانية أخري

ثالثاً :نوعيات المصادر الإلكترونية المستشهد بها :

- كتب
- أجزاء من الكتب
- مقالات دوريات
- أبحاث مؤتمرات

obeikandl.com

- تقارير
- نشرات تعريفية
- رسائل جامعية
- مواصفات قياسية
- مراجع (دوائر معارف، معاجم مصطلحات، أدلة، موجزات إرشادية الخ)
- إحصاءات
- رسائل إلكترونية
- أخري

رابعاً: عناصر البيانات للاوعية المستشهد بها(*) :

(أ) المنفردات(**) الإلكترونية او قواعد البيانات او برامج الحاسبات الإلكترونية :

- المسئولية الأساسية (المؤلف أو المؤلفون) (إجبارى)
- العنوان نفسه (إجبارى)
- نوع الوعاء (إجبارى)
- المسئولية الثانوية (مترجم، رسام ... إلخ) (إختيارى)
- الطبعة (إجبارى)
- مكان النشر (إجبارى)
- الناشر (إجبارى)
- تاريخ النشر (إجبارى)
- تاريخ التحديث /المراجعة (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إجبارى)
- السلسلة (إختيارى)

(*) هذه العناصر مأخوذة من المواصفة القياسية المصرية رقم ٢٠٠١/٢٦٨١ الجزء الثانى ، المترجمة عن المواصفة القياسية الدولية الصادرة عن الأيزو ISO برقم 2-690 الصادرة عام ١٩٩٧ .

(**) تضم المنفردات الكتب ، والمراجع ، والتقارير ، والإحصاءات ، إلخ ، أو أي مادة غير دورية يمكن أن تكتمل في جزء واحد أو في عدد من الأجزاء المستقلة .

obeikandi.com

- التبصرات (إختيارى)
- الإتاحة والوصول (إجبارى)
- الترقيمة الموحدة (إجبارى)

(ب) اجزاء المنفردات الإلكترونية او قواعد البيانات او برامج الحاسبات الآلية :

- المسئولية الأساسية (للوثيقة المضيفة) (إجبارى)
- العنوان (للوثيقة المضيفة) (إجبارى)
- نوع الوعاء (إجبارى)
- المسئولية الثانوية (للوثيقة المضيفة) (إختيارى)
- الطبعة (إجبارى)
- مكان النشر (إجبارى)
- الناشر (إجبارى)
- تاريخ النشر (إجبارى)
- تاريخ التحديث / المراجعة (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إجبارى)
- الفصل ... إلخ (للجزء) (إجبارى)
- عنوان (الجزء) .... إلخ (إجبارى)
- الترقيم داخل الوثيقة المضيفة (إختيارى)
- الموقع داخل الوثيقة المضيفة (إجبارى)
- التبصرات (إختيارى)
- الاتاحة والوصول (إجبارى)
- الترقيمة الموحدة (إجبارى)

obeikandl.com

(جـ) الاسهامات فى المنفردات الإلكترونية او قواعد البيانات او برامج الحاسبات الآلية :

- (فصول الكتب) (إجبارى)
- المسئولية الأساسية (للإسهامة) (إجبارى)
- العنوان (للإسهامة) (إختيارى)
- المسئولية الثانوية (للاسهامة) (إجبارى)
- العنوان (للوثيقة المضيفة) (إجبارى)
- نوع الوعاء (الوسيط) (إجبارى)
- المسئولية الثانوية (للوثيقة المضيفة] (إجبارى)
- الطبعة (إجبارى)
- مكان النشر (إجبارى)
- الناشر (إجبارى)
- تاريخ النشر (إجبارى)
- تاريخ التحديث /المراجعة (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إجبارى)
- الترقيم داخل الوثيقة المضيفة (إختيارى)
- الموقع داخل الوثيقة المضيفة (إجبارى)
- الإتاحة والوصول (إجبارى)
- الترقيمة الموحدة (إجبارى)

(د) عناصر بيانات المقالات او الاسهامات فى الدوريات

- المسئولية الأساسية (للإسهامة) (إجبارى)
- العنوان (للإسهامة) (إجبارى)
- العنوان (للدورية) (إجبارى)
- نوع الوعاء (الوسيط) (إجبارى)
- تسميات الإصدار (للدورية) (إجبارى)

obeikandi.com

- تاريخ التحديث / المراجعة (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إجبارى)
- الموقع داخل الوثيقة المضيفة (الصفحات) (إختيارى)
- التبصرات (إختيارى)
- الإتاحة والوصول (إجبارى)
- الترقيمة الموحدة (إجبارى)

(هـ) الرسائل الإلكترونية والنشرات الأعلامية وجماعات النقاش

(I) نظام رسائل بأكمله

- العنوان (إجبارى)
- نوع الوعاء (الوسيط) (إجبارى)
- مكان النشر (إجبارى)
- الناشر (إجبارى)
- تاريخ النشر (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إختيارى)
- التبصرات (إختيارى)
- الاتاحة والوصول (إجبارى)

(II) الرسائل الالكترونية

- المسئولية الأساسية (للرسالة) (إجبارى)
- العنوان (للرسالة) (إجبارى)
- العنوان (لنظام الرسائل المضيفة) (إجبارى)
- نوع الوعاء (الوسيط) (إجبارى)
- المسئولية الثانوية (المتلقي) (إجبارى)
- مكان النشر (إجبارى)

obeikandl.com

- الناشر (إجبارى)
- ريخ النشر(*) (إجبارى)
- تاريخ الاستشهاد المرجعي (إجبارى)
- الترقيم داخل نظام الرسائل المقنعة (إختياري)
- الموقع داخل نظام الرسائل المضيفة (إجبارى)
- التبصرات (إجبارى)
- الاتاحة والوصول (إجبارى)

خامساً: الأدلة الإرشادية المستخدمة لصياغة الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية :

(١) أيزو ٢/٦٩٠-١٩٩٧ ISO 690/2-1997, part 1.2 .

(٢) م ق م ٢٦٨١ / ٢-٢٠٠١ (بجزئيها) .

(٣) أسلوب جامعة شيكاغو Chicago Manual of Style .

(٤) أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Pschological ASS. Style) APA .

(٥) أسلوب جمعية اللغات الحية (Modern Language Association) MLA .

(٦) أسلوب جامعة كولومبيا :

The Clumbia Guide to on line style / by Janice R. Walber and Todd Taylor

(٧) أساليب أخرى .

(*) يمكن وضع تاريخ إرسال الرسالة في حالات الاتصالات غير المنشورة .

obeikandi.com

ملحق (ب)

الأطروحات التى استشهدت بمصادر إلكترونية

على مستوى الماجستير والدكتوراة

اولا :الماجستير

م	الاســـــم	عـــــنوان الرسالـــــة	عدد المصادر الإلكترونية
١	عمرو حسن حسين (٢٠٠٠)	الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد : دراسة لتقنيات الوصف الببليوجرافي وأشكال الاتصال	١٠٠
٢	هشام فتحي مكي (٢٠٠١)	مواقع البيانات علي الإنترنت : دراسة نظرية وتطبيقية علي الواقع المصري توليفاً وتحسيباً وإتاحة	٤٨
٣	أمل وجيه حمدي (١٩٩٩)	النظام الآلي المتكامل لمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري : دراسة تقيمية	٤٥
٤	سامح زينهم (٢٠٠٢)	نظام التحسيب في مكتبات جامعة الأزهر بالقاهرة :دراسة تقويمية	٣٩
٥	سهام صديق (٢٠٠٣)	مضابط البرلمان المصري منذ ١٩٥٢-١٩٩٥ :دراسة في الضبط الببليوجرافي	١٥
٦	صفوة بدير أحمد أمين (٢٠٠٢)	وثائق الرسوم الهندسية بالمكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية : دراسة في الترتيب والوصف الارشيفي	٦
٧	ليلي سيد سميع (٢٠٠٢)	الفهارس المتاحة عليالخط المباشر في المكتبات الأكاديمية والمتخصصة بالقاهرة الكبري : دراسة تحليلية لاتجاهات المستفيدين وأنماط الإفادة	٦
٨	عماد عيسى صالح (١٩٩٩)	التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي في تخصص المكتبات والمعلومات :دراسة تجريبية علي طلاب جامعتي القاهرة وحلوان	٦
٩	أماني محمد محمد (٢٠٠٠)	مكتبات المستشفيات في مصر :دراسة ميدانية	٣
١٠	داليا موسي عبد الله (٢٠٠٣)	مكتبات السجون في القاهرة الكبري : دراسة ميدانية	٢
١١	رباح فوزى محمد (٢٠٠٠)	احتياجات وسلوك البحث عن المعلومات لدي المستفيدين في مجال علم النفس	٢

ثانياً: الدكتوراة

م	الاسم	عنوان الرسالة	عدد المصادر الإلكترونية
١	زين عبد الهادى (١٩٩٨)	مراصد البيانات المباشرة في مصر : دراسة لواقعها والتخطيط لمستقبلها	٨٦
٢	يحيي جاد الله (٢٠٠١)	الإفادة من الانترنت في مصر : دراسة تحليلية لاستنباط أسس استراتيجية وطنية	٥٤
٣	أمجد علي إبراهيم علام (٢٠٠٣)	خدمات الإعداد بالوثائق في جمهورية مصر العربية : دراسة تحليلية وتقييميه	٣٧
٤	عبد الله حسين (٢٠٠٢)	إفادة المرضي من مكتبات مستشفيات الصحة العامة : دراسة تجريبية	٢١
٥	فيصل عبد الله الحداد (٢٠٠١)	خدمات المكتبات الجامعية السعودية : دراسة تطبيقية للجودة الشاملة	١٤
٦	خالد محمد إمام الحلبي (١٩٩٨)	نظم المعلومات البيئية في مصر : دراسة للواقع والتخطيط لإنشاء نظام قومي للمعلومات البيئية	٨
٧	رجاء عبد الهادى محمد (٢٠٠٢)	نظم معلومات البحوث الجارية في المعلومات التطبيقية في مصر : دراسة ميدانية لمجالات الطب والهندسة والزراعة	٥
٨	عبد الرحمن فراج (٢٠٠١)	الدوريات المتخصصة التي صدت في لوطن العربي في المدة ١٨٦٥-١٩٤٠ : دراسة في نظام الاتصال العلمي	٥
٩	محمد سالم أحمد غنيم (٢٠٠٣)	النظم المحسبة للاسترجاع الموضوعي باللغة العربية : دراسة لواقعها والتخطيط لمستقبلها	٥
١٠	ناصر عبد الرحمن	الحواجز اللغوية التي تواجه الباحثين الأكاديميين في مصر	٢

الأطروحات المستشهدة بمصادر إلكترونية عن بُعد من قسم المكتبات والمعلومات بأداب القاهرة خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣

مسلسل	اسم صاحب الأطروحة	عنوان الأطروحة	إجمالي المصادر العربية	إجمالي المصادر الأجنبية	إجمالي المصادر	المصادر الإلكترونية	٪
	أولاً : الدكتوراه						
1	يحيي جاد الله إبراهيم	الإفادة من الإنترنت في مصر	47	73	120	54	45
2	أمجد علي إبراهيم علام	خدمات الإمداد بالوثائق في جمهورية مصر العربية	33	86	119	37	31
3	خالد محمد إمام الحلبي	نظم المعلومات البيئة في مصر	13	20	33	8	24.2
4	زين الدين محمد عبد الهادي	مراصد البيانات المباشرة في مصر	95	250	349	86	24.6
5	عبد الله حسين متولي	إفادة المرضى من مكتبات مستشفيات الصحة العامة	60	52	112	21	18.7
6	فيصل عبد الله الجواد	خدمات المكتبات الجامعية السعودية	47	44	88	14	15.9
7	رجاء عبد الهادي محمد	نظم معلومات البحوث الجارية في المعلومات التطبيقية في مصر	65	35	100	5	5
8	محمد سالم أحمد غنيم	النظم المحسبة للاسترجاع الموضوعي باللغة الطبيعية	118	57	175	5	2.8
9	عبد الرحمن أحمد فراج	الدوريات المتخصصة التي صدرت في الوطن العربي	252	49	301	5	1.6
10	ناصر محمد عبد الرحمن	الحواجز اللغوية التي تواجه الباحثين الأكاديميين في مصر	30	58	88	2	2.2
	ثانياً : الماجستير						
1	عمرو حسن حسين	الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد	6	107	113	100	88.5
2	هشام فتحي مكي	مواقع البيانات على الإنترنت	3	92	95	48	50.5
3	سامح زينهم عبد الجواد	نظام التحسيب في مكتبات جامعة الأزهر بالقاهرة	30	47	77	39	51.5
4	أمل وجيه حمدي	النظام الآلي المتكامل لمكتبة مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار	63	86	149	45	30.2
5	ليلي سيد سميع	الفهارس المتاحة على الخط المباشر في المكتبات الأكاديمية والمتخصصة بالقاهرة الكبرى	16	34	50	6	12
6	عماد عيسى صالح	التعليم المبرمج بمساعدة الحاسب الآلي في تخصص المكتبات والمعلومات	58	28	86	6	6.9
7	أماني محمد محمد السيد	مكتبات المستشفيات في مصر	24	25	49	3	6.1
8	صفوة بدير أحمد	وثائق الرسوم الهندسية بالمكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية	58	42	100	6	6
9	سهام صديق مصطفى	مضابط البرلمان المصري منذ ١٩٥٢-١٩٩٥	208	48	256	15	5.8
10	رباح فوزي محمد	احتياجات وسلوك البحث من المعلومات لدي المستفيدين في مجال علم النفس	30	15	45	2	4.4
11	داليا موسى عبد الله	مكتبات السجون في القاهرة الكبرى	34	15	49	2	4.8

ملحق ج

ببليوجرافية بالأدلة الإرشادية والكتب للاستشهاد بالوثائق الالكترونية فى مجال المكتبات والمعلومات التى أعدتها إفلا IFLA

IFLANET — Search Contacts

Electronic Collections

LIBRARY & INFORMATION SCIENCE: Citation Guides for Electronic Documents

IN THIS DOCUMENT:

Style Guides and Resources on the Internet
Books

SUGGESTIONS TO:
IFLANET@ifla.org

SEE ALSO:

Digital Libraries: Cataloguing and Indexing of Electronic Resources
Digital Libraries: Electronic Journal and Text Archives
Digital Libraries: Metadata Resources
Digital Libraries: Resources and Projects
Library and Information Science: Interlibrary Loan, Document Delivery and Resource Sharing
Library and Information Science: National Libraries of the World
Library and Information Science: Organizations and Companies
Library and Information Science: Policy Statements

STYLE GUIDES AND RESOURCES

American Psychological Association (APA). **How to Cite Information From the Internet and the World Wide Web**
URL: http://www.apa.org/journals/webref.html

Beckleheimer, Jeff. **How Do You Cite URL's in a Bibliography?**
URL: http://www.nrlssc.navy.mil/bibliography.html

Classroom Connect, Inc. **Citing Internet Addresses.**
URL: http://www.classroom.com/resource/citingnetresources.asp

Crouse, Maurice. **Citing Electronic Information in History Papers.**
URL: http://www.people.memphis.edu/~mcrouse/elcite.html

Dewey, Russell A. **APA Style Resources.**
URL: http://www.psychwww.com/resource/apa5rb.htm

Fletcher, Gordon & Anita Greenhill. **Academic Referencing of Internet-based Resources.**
URL: http://www.spaceless.com/WWWVL/refs.html

Gingras, Francis-Pierre. **Comment citer des sources sur Internet dans un travail scientifique.**
URL: http://www.uottawa.ca/~fgingras/text/citation.html

Harnack, Andrew and Gene Kleppinger. **Beyond the MLA Handbook: Documenting Electronic Sources on the Internet.**
URL: http://english.ttu.edu/kairos/1.2/inbox/mla.html

International Organization for Standardization (ISO). **Excerpts from ISO Draft International Standard 690-2 - Information and documentation - Bibliographic references - Electronic documents or parts thereof**
URL: http://www.nlc-bnc.ca/iso/tc46sc9/standard/690-2e.htm

Land, T. **Web Extension to American Psychological Association Style (WEAPAS).**

obeikandl.com

Proposed standard for referencing online documents in scientific publications.
URL: http://www.beadsland.com/weapas/

Modern Language Association (MLA). **MLA Style.**
URL: http://www.mla.org/main_stl-nf.htm

Page, Melvin E. **A Brief Citation Guide for Internet Sources in History and the Humanities.**
URL: http://h-net2.msu.edu/%7Eafrica/citation.html

Purdue University. **MLA Format: Giving Credit To Sources.**
URL: http://owl.english.purdue.edu/handouts/research/r_mla.html

Purdue University. **Using APA Format.**
URL: http://owl.english.purdue.edu/handouts/research/r_apa.html

Tent, Jan, et. al. **Citing E-text Summary (LINGUIST list).**
URL: http://www.emich.edu/%7Elinguist/issues/6/6-210.html

Université Laval. **Comment citer un document électronique?**
URL: http://www.bibl.ulaval.ca/doclec/citedoce.html

University of Alberta. **Citation Style Guides for Internet and Electronic Sources.**
URL: http://www.library.ualberta.ca/guides/citation/index.cfm

University of Illinois. **Bibliography Styles from the University of Illinois Writers' Workshop On-Line Handbook.**
URL: http://www.english.uiuc.edu/cws/wworkshop/index.htm

Urbano, Cristóbal y Estivill, Assumpció. **Cómo citar recursos electrónicos.**
URL: http://www.ub.es/div5/biblio/citac-e.htm

Various. **CyberCitations.**
URL: http://kalama.doe.hawaii.edu/herm95/rt007/

Wainwright, Mark. **Citation Style for Internet Sources.**
URL: http://www.cl.cam.ac.uk/users/maw13/citation.html

Walker, Janice. **Columbia Online Style: MLA-Style Citations of Electronic Sources.**
URL: http://www.cas.usf.edu/english/walker/mla.html

BOOKS

American Psychological Association Publication Manual, 4th ed. 1994.

Chicago Manual of Style 14th ed.

Clark, David. *The Student's Guide to the Internet.* n.d.?

Li, Xia and Nancy Crane. *Electronic style: a guide to citing electronic information.* Westport: Meckler, 1995.

Gilbaldi, Joseph. *MLA Handbook for Writers of Research Papers, 4th ed.* 1995.

Patrias, Karen. *National Library of Medicine Recommended Formats for Bibliographic Citation.* Bethesda: National Library of Medicine, 1991.

ملف العدد

المكتبات ومرافق المعلومات فى قلب مجتمع المعلومات

شارك فى إعداد الملف

ا.د. شريف شاهين

البحـــوث والدراسات

---

obeikandl.com

obeikandl.com

المكتبات في مجتمع المعلومات العربي:

بحث وثائقي

أ.د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة
sherifshn@yahoo.com

المقدمة:

يسعى هذا البحث الوثائقى إلى تجميع معلومات موثقة تعكس خطوات التوجه العالمي والعربي نحو مجتمع القرن الحادي والعشرين / مجتمع الاتصالات والمعلومات / أنه «مجتمع المعلومات». ولتوجيه البحث في طريق محدد تم وضع التساؤلات الآتية للإجابة عنها:

1 – **ما الصورة العالمية** الموثقة لدور وقيمة مرافق المعلومات بأنواعها المختلفة (مكتبات ومراكز معلومات ودور أرشيف ومتاحف) واختصاصي المعلومات كما وردت في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من الوثائق الأخرى الصادرة عن منظمات دولية تعمل على المسار نفسه ؟

2 – **ما الصورة العربية** الموثقة لدور وقيمة مرافق المعلومات بأنواعها المختلفة (مكتبات ومراكز معلومات ودور أرشيف ومتاحف) واختصاصي المعلومات كما وردت في وثائق ممثلي الدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو في اجتماعات الوزراء العرب ؟

3 – **ما الجهود التي قام بها الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها «الإفلا»** وغيره من الجمعيات المهنية الوطنية لنقل الصورة الحقيقية لقيمة مرافق المعلومات والقائمين عليها في بناء «مجتمع المعلومات» للمجتمع الدولي ؟

4 – **ما مؤشرات قياس التطور أو التقدم نحو «مجتمع المعلومات»** من منظور المتخصصين في مرافق المعلومات ؟

5 – **ما الإطار العام للوثيقة العربية للمكتبيين العرب** التي يمكن المساهمة بها في جلسات المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس في نوفمبر 2005 م ؟

القسم الأول : الصورة العالمية لقيمة مرافق المعلومات فى الوثائق الرسمية للقمة:

يهدف هذا القسم من البحث إلى نقل الصورة العالمية الموثقة لدور وقيمة مرافق المعلومات بأنواعها المختلفة (مكتبات ومراكز معلومات ودور أرشيف ومتاحف) واختصاصي المعلومات كما وردت في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من الوثائق الأخرى الصادرة عن منظمات دولية تعمل على المسار نفسه .

1-1 : القمة العالمية لمجتمع المعلومات :

رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 183/56 الصادر في 21 ديسمبر 2001 بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات International Telecommunications Union (ITU) الذي أيد المجلس فيه اقتراح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتين ، مرحلة أولى تعقد في جنيف في الفترة 10 - 12 ديسمبر 2003 ، ومرحلة ثانية في تونس[1] .

القمة العالمية لمجتمع المعلومات – قمة واحدة تنعقد على مرحلتين – قمة لملوك ورؤساء العالم يقررون فيها سبل تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية ، وذلك من خلال أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وقد انتهت المرحلة الأولى منها بجنيف ديسمبر 2003 شارك فيها أكثر من 1000 مشارك (176 دولة حضر منهم 50 زعيم ورئيس وملك ، 3300 ممثل لمجتمع المدني و 500 من ممثلي القطاع الخاص و 87 منظمة دولية و 1000 مراسل) وصدر عنها وثيقتان هما «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» ، والمرحلة الثانية ستعقد بتونس خلال الفترة 16-2005/11/18 لمتابعة تنفيذ الوثيقتين من قبل أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع اهتمام خاص بالتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً ، هذا إلى جانب النظر في موضعين مهمين هما: الإدارة المالية ، وإدارة الإنترنت واتخاذ الإجراءات المناسبة لكل منها .

وقد اتفقت معظم الوثائق الرسمية للقمة على أن الهدف منها يكمن في بناء مجتمع معلومات جامع وشامل يهدف إلى تنمية المجتمعات ومحاربة الفقر والجهل وإقرار حق النفاذ إلى كل فرد في المجتمع لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشفافية في إتاحة المعلومات .

2-1 : تحليل مضمون وثيقتي «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» للمرحلة الأولى للقمة :

اعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي «تحليل المضمون» لتحليل محتوى الإطار الدولي المرجعي المتمثل في وثيقتين مهمتين هما «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف 2003م بغرض

(1) التقرير الختامي للاجتماع التحضيري (الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمرحلة تونس) ، تونس 24 - 26 يونيو 2004 (الوثيقة WSIS-II/PC 1/DOC/6 -A)ص 2 .

الكشف عن الأدوار المعلنة للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات. وقد التزم الباحث في تحليله وعرضه لمضمون الوثيقتين **بالتتابع الذي وردت به المبادئ الرئيسية في الوثيقة الأولى وما يقابلها من خطوات العمل في الوثيقة الثانية** ، مبرزاً الإشارات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات وقضايا المعلومات الأخرى.

كما اهتم الباحث بإضافة فقرة من صياغته تبرز دور المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات في إنجاز المبادئ وخطوات العمل المشار إليها في بعض الحالات التي استدعت ذلك .

أولاً : وثيقة إعلان المبادئ Declaration of Principles ، تكونت من ثلاثة أقسام رئيسية تضمنت 67 فقرة كان توزيعها كما يلي[2] :

1. رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات (اشتملت على الفقرات من 1 إلى 18) .
2. مجتمع معلومات للجميع : مبادئ أساسية (اشتملت على الفقرات من 19 إلى 64) .
3. نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة (اشتملت على الفقرات من 65 إلى 67) .

ثانياً : وثيقة خطة العمل Plan of Action ، تكونت من ستة أقسام رئيسية تضمنت 29 فقرة كان توزيعها كما يلي[3] :

1. المقدمة (اشتملت على الفقرات من 1 إلى 3) .
2. الغايات والأهداف والمقاصد (اشتملت على الفقرات من 4 إلى 7) .
3. خطوط العمل (اشتملت على الفقرات من 8 إلى 26) .
4. جدول أعمال التضامن الرقمي (الفقرة 27 فقط) .
5. المتابعة والتقييم (الفقرة 28 فقط) .
6. نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس) (الفقرة 29 فقط) .

1- المسؤولية المشتركة للحكومات وجميع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل» :

المشاركة الفعالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم. مع التأكيد على أهمية صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية .

(2) إعلان المبادئ ، بناء مجتمع المعلومات : تحد عالمي في الألفية الجديدة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A) في 12 ديسمبر ص 9 .

(3) خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A) في 12 ديسمبر ص 9 .

2- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات أساس ضروري لبناء مجتمع المعلومات ، وقد أكدت الفقرة (23) على أهمية إنشاء نقاط في المناطق المحرومة لنفاذ الجمهور على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات ، وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل» :

التأكيد على أهمية وضع الحكومات لاستراتيجيات إلكترونية وطنية ملائمة للنفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد جاء العنصر (ج) ضمن الفقرة (9) ليؤكد على القيام في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية بتوفير وتحسين قدرات التوصيل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور ، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية.

الأدوار المنتظرة لمرافق المعلومات على اختلاف أنواعها:

دور مرافق المعلومات في تيسير النفاذ إلى خدمات مجتمع المعلومات ومساعدة كافة الأفراد في المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية .

3- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة للجميع والقدرة على المساهمة فيها . وقد أكدت الفقرة (26) على أهمية تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية ، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات .

كما تضمنت الفقرة (28) إشارة إلى أن تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها ، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل» :

تشجيع الحكومات على توفير النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق الإنترنت ووضع التشريعات اللازمة لذلك. وقد وردت ثلاثة عناصر ضمن الفقرة (10) لتنص على الآتي:

العنصر (د) ينبغي للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها ... وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بالقدرات الكافية اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد ...

كما نص العنصر (ح) على دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشيفات الرقمية المكيفة لمجتمع المعلومات ، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية ، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى «مكتبات مهجنة» hybrid libraries ، وتعزيز التعاون بين المكتبات على

الصعيد العالمي. وأخيراً جاء العنصر (ط) ليؤكد على **تشجيع مبادرات تيسير النفاد** بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة **إلى المجلات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية** .

الأدوار المنتظرة لمرافق المعلومات على اختلاف أنواعها:

مرافق المعلومات هي المنافذ الطبيعية والشرعية لكافة أفراد المجتمع للمعلومات والأفكار المتعلقة بكافة مجالات المعرفة البشرية ، هذا فضلاً عن دور مرافق المعلومات في إتاحة الوصول لقواعد بيانات النصوص الكاملة لمصادر المعلومات وكافة قنوات النشر .

4- بناء القدرات والمهارات والمعارف لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة والمشاركة فيهما والاستفادة الكاملة منهما . ويتضمن ذلك محو الأمية – توفير التعليم الابتدائي للجميع – استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية ومراعاة الاحتياجات الخاصة. هذا إلى جانب التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب والتعلم مدى الحياة والتعلم عن بعد والطب عن بعد وغيرها من الخدمات الخاصة . وتنص الفقرة (32) على أنه يتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات ، ولا سيما في أقل البلدان نمواً .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

تطوير السياسات المحلية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات وتعزيز برامج محو الأمية . وقد جاء العنصر (ج) ضمن الفقرة (11) ليؤكد على ضرورة تعزيز **مهارات محو الأمية الإلكترونية** للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة ، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل **المكتبات** ، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض ، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة . وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة . كما جاء العنصر (ك) ضمن الفقرة نفسها لينص على أهمية تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات ، مثل **أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات** ، والعاملين في المتاحف والعلميين ، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفئات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات ، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات .

الأدوار المنتظرة لمرافق المعلومات على اختلافها أنواعها:

تلعب مرافق المعلومات دوراً هاماً في تقديم برامج الثقافة والتوعية المعلوماتية بغرض إكساب المتدربين المهارات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

5- بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ويشمل ذلك إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها.

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة لدي المستعملين ، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات ، ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ على الخصوصية للمستعملين . وقد جاء العنصر (أ) ضمن الفقرة (12) ليؤكد على أهمية التعاون في القضايا المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات. كما جاء العنصر (هـ) ضمن الفقرة نفسها ليشير إلى تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية ، بما في ذلك **أساليب التوثيق الإلكترونية** .

6- البيئة التمكينية (المساعدة) لمجتمع المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي تدعم الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي. وتعتبر حماية الملكية الفكرية من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات ، وتقاسم المعرفة وتوحيد المقاييس. هذا إلى جانب ضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ، مع اعتبار تعدد اللغات .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز . كما تطالب الدول الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت. وقد ورد في العنصر (ح) ضمن الفقرة (13) مطالبة بوضع إطار يكفل **أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية** .

7- الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة ، من خدمات حكومية ورعاية صحية ومعلومات صحية وتعليم وتدريب وتجارة وزراعة ونقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث والثقافة واستئصال الفقر ودعم التنمية المستدامة .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

ينبغي لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم التنمية المستدامة في القطاعات الآتية : الحكومة الإلكترونية – الأعمال التجارية – التعلم الإلكتروني – الصحة الإلكترونية . وضمن الفقرة (18) المتعلقة بالصحة الإلكترونية وردت العديد من الإشارات التي تؤكد على أهمية تطوير أنظمة المعلومات الصحية . ففي العنصر (أ) هناك دعوة لتعاون الحكومات والمهنيين في المجال الصحي والمنظمات الدولية لأجل إقامة **أنظمة المعلومات**

صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع. ويطالب العنصر (ب) من الفقرة نفسها **بتيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية** المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي من أجل دعم بحوث الصحة العامة .... كما يؤكد العنصر (ج) على ضرورة **تحسين أنظمة المعلومات** المشتركة للتحذير من الأمراض المعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها. ويطالب العنصر (د) بتعزيز وضع **المعايير الدولية لتبادل البيانات الصحية** ، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية . ويشجع العنصر (هـ) على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **لتحسين نظام** الرعاية الصحية **والمعلومات الصحية** ...

كما ورد ضمن القطاعات الواجب على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعمها الآتي: التوظيف الإلكتروني – البيئة الإلكترونية – الزراعة الإلكترونية – العلم الإلكتروني.

وقد ورد ضمن العنصر (أ) في الفقرة (21) الخاصة بالزراعة الإلكترونية تأكيد على ضمان **نشر المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفصيلية بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية** باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة النفاذ السريع لها .

هذا وقد جاءت معظم عناصر الفقرة (22) الخاصة بالعلم الإلكتروني لتؤكد على قيمة المعلومات وإتاحتها . حيث يطالب العنصر (أ) بتعزيز **التوصيل بالإنترنت** توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي **في إنتاج المعلومات والمعرفة** .... ويطالب العنصر (ب) **بتشجيع النشر الإلكتروني** وأساليب التسعير المتباينة **ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة** وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف من جميع البلدان. ويطالب العنصر (ج) بتعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء **لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة** من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية . ويأتي العنصر (د) ليطالب **بتعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظه على المدى الطويل** بشكل منهجي وفعال من جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاد الجوية. وأخيراً يطلب العنصر (هـ) تعزيز **وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات** والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية ، حسب الاقتضاء .

الأدوار المنتظرة لمرافق المعلومات على اختلاف أنواعها:

مرافق المعلومات هى المكان الطبيعي لتجميع وتنظيم وإتاحة المعلومات الداعمة لشتى التطبيقات في المجالات المختلفة من صحة وتربية واقتصاد وغيرها.

8- لابد لمجتمع المعلومات أن يحترم التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي. فالتنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء، كما جاء في الوثائق ذات الصلة

الصادرة عن الأمم المتحدة ، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي . كما يجب الاهتمام بإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه وحماية حقوق المؤلفين والفنانين ، وتعزيز شتى أنواع المحتوى (التربوية والعلمية والثقافية والترفيهية) بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها . وتنص الفقرة (54) على أن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه . وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة ، بما فيها الرقمنة .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وفي تطوير مجتمع المعلومات القائم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي . وقد جاءت العناصر التالية ضمن الفقرة (23) :

العنصر (أ) تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على **إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي** وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين .

العنصر (ب) وضع **سياسات وقوانين وطنية** تكفل **للمكتبات والأرشيفات** والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى – الذي يشمل المعارف التقليدية – في مجتمع المعلومات ، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة . ويطالب العنصر (ج) بدعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف **الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي** وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم . ويتضمن ذلك وضع **نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية ، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية** . ويطالب العنصر (د) بوضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك **رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي**. وينادي العنصر (هـ) بقيام السلطات المحلية **بدعم تنمية المحتوى المحلي** وترجمته وتكييفه **ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية** ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية . ويشير العنصر (و) إلى أهمية **توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في** مجتمع المعلومات . ويؤكد العنصر (ز) على أهمية شراكات القطاعين العام والخاص في رعاية **إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع** . ويطالب العنصر (ك) بتعزيز قدرة الشعوب الأصلية على **إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية**. وأخيراً يرد العنصر (س) لينص على ضرورة تشجيع الحكومات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبرامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات **الترجمة** والتصوير الأيقوني والبرمجيات مسجلة الملكية ومفتوحة المصدر والمجانية **والقواميس الإلكترونية** والمصطلحات **والموسوعات** ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية .

الأدوار المنتظرة لمرافق المعلومات على اختلاف أنواعها:

تلعب المكتبات الوطنية والعامة دوراً هاماً في صون وتنظيم وإتاحة الإنتاج الفكري والفني الوطني في كافة مجالات المعرفة .

9- الالتزام بحرية الصحافة وحرية المعلومات والاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنه تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات .

10- الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات ، وتشمل التأكيد على الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة، وأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

11- التعاون الدولي والإقليمي بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية . مع التأكيد على ضرورة الالتزام «بجدول أعمال التضامن الرقمي» الوارد في خطة العمل لعبور الفجوة الرقمية وإيجاد فرص رقمية وإقامة صندوق طوعي دولي هو «صندوق التضامن الرقمي» .

وثيقة خطة العمل «خطوط العمل»:

المطالبة باهتمام حكومات البلدان النامية بمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتركيز على استعمال التكنولوجيا في أغراض التنمية ، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها .

ويهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ، وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة .

3-1 : النتائج :

اقتصرت عملية تحليل المضمون للإطار الدولي المرجعي المتمثل في وثيقتين مهمتين هما «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف 2003م. حيث تركزت عملية تحليل المضمون على المبادئ الرئيسية المحددة في الوثيقة الأولى وما قابلها من خطوات العمل في الوثيقة الثانية . هذا وقد استهدفت عملية تحليل المضمون الكشف عن الأدوار المعلنة للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات وأية إشارات أخرى تدخل ضمن اهتمام اختصاصي المعلومات. وفيما يلي عرض لأبرز نتائج عملية التحليل :

اولاً: وردت خمس إشارات صريحة ضمن الوثيقة الأولي «إعلان المبادئ» Declaration of Principles وهي كالآتي :

1. المكتبات ودور الأرشيف ، وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات .
2. أهمية تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور الأرشيف والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية ، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات .
3. يتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء الأرشيف وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات ، ولا سيما في أقل البلدان نمواً .
4. أهمية التعاون في القضايا المتصلة **بأمن المعلومات** وأمن الشبكات (**الأمن السيبراني**) .
5. الحفاظ على التراث الثقافي عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه . وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة .

ثانياً : وردت 29 إشارة صريحة ضمن الوثيقة الثانية «خطة العمل» Plan of Action صنفها الباحث ضمن الفئات الموضوعية الآتية :

نظم المعلومات (الصحية والزراعية والعلمية) : وردت **ثمان** إشارات كما يلي:

- دعوة لتعاون الحكومات والمهنيين في المجال الصحي والمنظمات الدولية لأجل إقامة أنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع .
- تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي من أجل دعم بحوث الصحة العامة ...
- ضرورة تحسين أنظمة المعلومات المشتركة للتحذير من الأمراض المعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها .
- تعزيز وضع المعايير الدولية لتبادل البيانات الصحية ، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.
- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية ...
- ضمان نشر المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفصيلية بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة النفاذ السريع لها .
- تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظه على المدى الطويل بشكل

منهجي وفعال من جميع البلدان ، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاد الجوية .

- تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية ، حسب الاقتضاء .

التراث الطبيعي والثقافي وإنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وأرشفته : وردت **سبع** إشارات كما يلي :

- تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين .
- دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافية اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية ، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية .
- وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي .
- قيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية .
- أهمية توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات .
- أهمية شراكات القطاعين العام والخاص في رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع.
- تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية .

المكتبات ودور الأرشيف والعاملين بها : وردت **ست** إشارات كما يلي :

- المطالبة بتوفير وتحسين قدرات التوصيل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المكتبات .
- ينبغي للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض تتيح النفاذ مجانا أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها من مستعملي المكتبات .
- دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشيفات الرقمية المكيفة لمجتمع المعلومات ، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية ، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى «مكتبات مهجنة» ، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.

- ضرورة تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع ، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة ، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات .

- أهمية تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات ، مثل أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات .

- وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى – الذي يشمل المعارف التقليدية – في مجتمع المعلومات ، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة .

النشر الإلكتروني والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية: وردت **خمس** إشارات كما يلي :

- تشجيع مبادرات تيسير النفاذ بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة إلى المجلات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر ، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية .

- تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة .

- تشجيع النشر الإلكتروني وأساليب التسعير المتباينة ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف من جميع البلدان .

- تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية .

- ضرورة تشجيع الحكومات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبرامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجال الترجمة والتصوير الأيقوني والبرمجيات مسجلة الملكية ومفتوحة المصدر والمجانية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية .

التوثيق الإلكتروني وأمن المعلومات: وردت **ثلاث** إشارات كما يلي :

- التعاون في القضايا المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات .

- تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية ، بما في ذلك أساليب التوثيق الإلكترونية .

- وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية .

وختاماً كان لابد من التأكيد على أن مرافق

المعلومات والقائمين عليها هم حجر الأساس في تمهيد الطريق السريع والمختصر لكافة الخطط والسياسات والمشروعات التي تستهدف الارتقاء لمجتمعات معلومات . ونود أن نؤكد مرة أخرى على النقاط الآتية :

- أهمية دور مرافق المعلومات في تيسير النفاذ إلى خدمات مجتمع المعلومات ومساعدة كافة الأفراد في المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية .
- مرافق المعلومات هي المنافذ الطبيعية والشرعية لكافة أفراد المجتمع للمعلومات والأفكار المتعلقة بكافة مجالات المعرفة البشرية ، هذا فضلاً عن دور مرافق المعلومات في إتاحة الوصول لقواعد بيانات النصوص الكاملة لمصادر المعلومات وكافة قنوات النشر الأخرى .
- تلعب مرافق المعلومات دوراً هاماً في تقديم برامج الثقافة والتوعية المعلوماتية (برامج محو الأمية المعلوماتية) بغرض إكساب المتدربين المهارات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- مرافق المعلومات هي المكان الطبيعي لتجميع وتنظيم وإتاحة المعلومات الداعمة لشتى التطبيقات في المجالات المختلفة من صحة وزراعة وتربية واقتصاد وغيرها من المجالات العلمية والإنسانية والاجتماعية .
- تلعب المكتبات الوطنية والعامة والمتاحف ودور الأرشيف دوراً هاماً في صون وتنظيم وإتاحة الإنتاج الفكري والفني الوطني في كافة مجالات المعرفة .

القسم الثاني : الصورة العربية الموثقة لقيمة مرافق المعلومات في الوثائق الرسمية للقمة:

يهدف هذا القسم من البحث إلى نقل الصورة العربية الموثقة لدور وقيمة مرافق المعلومات بأنواعها المختلفة (مكتبات ومراكز معلومات ودور أرشيف ومتاحف)واختصاصي المعلومات كما وردت في وثائق ممثلي الدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو في اجتماعات الوزراء العرب . ونستعرض في تتابع زمني أبرز وأهم الأحداث على الساحة العربية :

في عام 2001 م تم اعتماد الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القمة العربية[4] :

في يوليو 2003 م صدر إعلان القاهرة لوثيقة «نحو مجتمع عربي للمعلومات» إطار عمل مشترك صادر عن المؤتمر العربي الرفيع المستوى لتحضير القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في القاهرة في يونيو 2003م[5] .

وفي ديسمبر 2003م أعدت «الإسكوا» خطة

(4) جامعة الدول العربية القرار رقم 214 تاريخ 2001/3/28 متاح على الموقع الآتي: Http://www.aticm.org.eg

(5) Towards an Arab information society: A framework for Collaborative Action.- Pan - Arab regional conference on WSIS, held in Cairo on 16th - 18th June 2003.

عمل مبدئية إقليمية لبناء مجتمع المعلومات في منطقة غربي آسيا[6] .

وفي عام 2003 صدر تقرير التنمية الإنسانية العربية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان: **نحو إقامة مجتمع المعرفة**. ونشير هنا إلى ما ورد في التقرير بخصوص أركان مجتمع المعرفة الخمسة، وهي[7] :

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح (الحرية والمعرفة) .
2. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة إلى طرفي المتصل التعليمي ، والتعلم المستمر مدى الحياة .
3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع الأنشطة المجتمعية (اللحاق بعصر المعلومات) .
4. التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية .
5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل متفتح ومستنير .

وفي يونيو 2004م ورد ضمن مذكرة الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات اعتماد المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في القمة الموافقة على مشاركة النادئ العربي للمعلومات بدمشق[8] . وكان النادي العربي للمعلومات المؤسسة العربية الوحيدة المتخصصة في المكتبات والمعلومات التي تقدمت بطلب رسمي لحضور الاجتماع التحضيري للمرحلة الثانية للقمة العالمية للمعلومات بتونس 2005 م. هذا وقد أفاد النادي بأنه أنشئ عام 1998م ، ويهتم بحفظ الوثائق العربية في الدول العربية وخارجها ، وبمقتضى التشريعات والقوانين العربية على تسخير كافة القدرات الفنية والمالية من أجل خدمة التعاون العربي.

وفي فبراير 2004 بدمشق عقد المؤتمر الإقليمي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لمناقشة «مقترح خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات» وقد خرج بوثيقة تحمل عنوان : «نداء دمشق الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي»[9] .

تتضمن الوثيقة دعوة للمعنيين ببناء مجتمع المعلومات العربي من حكومات وقطاع الأعمال والمؤسسات المدنية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى

---

(6) ESCWA (2003) Tentative plan of action for Western Asia: Bulding the regional information society (E/ESCWA/ICTD/2003/12).

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 م : نحو إقامة مجتمع المعرفة. المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٢ ص .

(8) مذكرة من الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات : اعتماد المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في القمة العالمية لمجتمع المعلومات . الوثيق WSIS-II/PC-I/DOC/3-A 9 يونيو 2004 .

(9) نداء دمشق الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – إسكوا ضمن فعاليات المؤتمر الإقليمي التحضيري للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، دمشق 22 - 23 نوفمبر 2004 .

تدارس البرامج والمشروعات الإقليمية الواردة في خطة العمل الإقليمية المقترحة والإعلان عن شراكتهم التطوعية بعد إقرارها من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات . كما أن هناك نداء للمجتمع الدولي بتصميم آلية للشراكة وتوحيد الجهود للمضي قدما بالخطوات العلمية لاعتماد أسماء النطاقات العربية على الإنترنت وإيلاء أولوية خاصة لمشاريع صناعات وخدمات المحتوى العربي الذي يعد قاعدة مشتركة لكل المجتمع العربي .

وفي 28 ديسمبر 2004م صدرت **النسخة النهائية لخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات**، ونصت الخطة على المجالات التي تشكل صلب الإطار الاستراتيجي ، وهي:

1. السياسات والاستراتيجيات .
2. البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة .
4. بناء القدرات .
5. بناء الثقة والأمن .
6. البيئة التمكينية .
7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
8. التنوع الثقافي واللغوي والمحتوي المحلي .
9. وسائل الإعلام .
10. التعاون الدولي والإقليمي .

ويوضح الشكل الآتي المستويات العامة لإطار العمل الاستراتيجي.

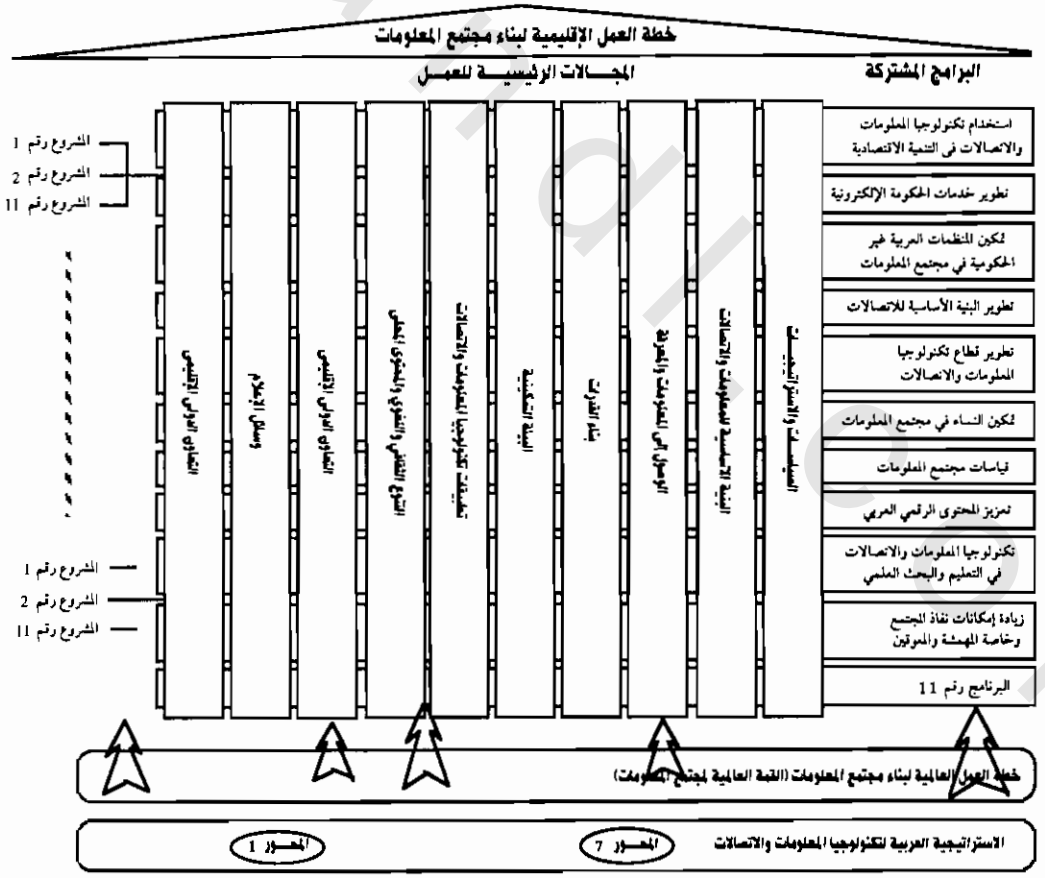

وقد تضمنت الخطة عدد محدود من الإشارات لدور المكتبات الإلكترونية وأهميتها .

القسم الثالث : الجهود التى قام بها الإتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها «الإفلا» والجمعيات المهنية الوطنية لنقل الصورة الحقيقية لقيمة مرافق المعلومات والقائمين عليها فى بناء «مجتمع المعلومات» :

امتد تحليل المضمون ليصل لكافة الوثائق الصادرة عن «الإفلام IFLA » الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها وكذلك الصادرة عن الجمعيات والاتحادات الوطنية الأخرى للمكتبات والمعلومات ذات الصلة بقضايا مجتمع المعلومات . واعتمد الباحث الترتيب الزمني التالي لاستعراض الوثائق محل الدراسة :

1-3 : وثائق ما قبل انعقاد المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف (10 - 12 ديسمبر 2003) :

- المبادرة السويسرية لليونسكو و«الإفلا» بشأن الدول الأقل نمواً: تقرير مقدم لاجتماع المائدة المستديرة المنعقد في الفترة 14 - 16 مارس 2003 بسويسرا .
- وثيقة ملاحظات «الإفلا» حول مسودة «إعلان المبادئ» ومسودة «خطة العمل» للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (مايو 2003) .
- المكتبات في قلب مجتمع المعلومات : دعوة للاجتماع التحضيري للإفلا السابق للقمة العالمية بجنيف ، 3-4 نوفمبر 2003 (يونيو 2003) .

1-3 : وثائق ما قبل انعقاد المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف (10-12) ديسمبر 2003 :

- وثيقة جمعية المكتبات الكندية الموجهة لحكومة كندا بعنوان القمة العالمية لمجتمع المعلومات (نوفمبر 2003) .

2-3 : وثائق ما بعد انعقاد المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف 2003 :

- تقرير قضايا المعلومات المشتركة عالمياً : تعليق على الإشارات المتعلقة بالمكتبات والمعلومات المتضمنة في «بيان المبادئ» للقمة العالمية لمجتمع المعلومات – «بناء مجتمع المعلومات : تحد عالمي في الألفية الجديدة (2004) .
- كلمة «الإفلا أمام ورشة العمل «ديمقراطية المعلومات مع إلقاء الضوء علي المكتبات» على هامش المنتدى الإجتماعى العالمي World Social Forum (2004) .

وتناقش فى الفقرات القادمة مضمون وثائق كل مرحلة بشيء من التفصيل .

المبادرة السويسرية لليونسكو و«الإفلا» بشأن الدول الأقل نمواً : تقرير مقدم لاجتماع المائدة المستديرة المنعقد في الفترة 14 - 16 مارس 2003 بسويسرا[10] :

(10) IFLA (2003) World Summit on thee Information Society - UNESCO Switzerland Initiative in favour of the least developed countries (LDCs) Report for the Round Table meeting to be held on 14 - 16 March 2003 Lugano, Switzerland. 24p.

يعد التقرير بمثابة رسالة من «الإفلا» خاطبت بها القائمون على القمة العالمية لمجتمع المعلومات قبل انعقاد مرحلتها الأولى بجنيف 2003 .

وقد تألف التقرير من متن قوامه 43 فقرة وعدد خمسة ملاحق كالآتي:

الملحق الأول – البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات العامة الصادر عام 1994 .

الملحق الثاني – البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات المدرسية .

الملحق الثالث – البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص الإنترنت الصادر عام 2002 .

الملحق الرابع – بيان «جلاسكو» بخصوص المكتبات وخدمات المعلومات والحرية الفكرية الصادر في 2002 .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان الهام قد تم طرحه عبر موقع «الإفلا» على الإنترنت في (11) لغة حية ليس من بينها اللغة العربية[11] .

أما بالنسبة لمتن التقرير فقد توزعت فقراته الـ "43" على العناوين الرئيسية الآتية :

* المعلومات للجميع : الدور الحيوي للمكتبات في مجتمع المعلومات .
* ما مفهوم المكتبة في القرن الحادي والعشرين ؟
* كم عدد المكتبات في العالم ؟
* ما الذي توفره المكتبات ؟
* ما الخدمات التي تقدمها المكتبات ؟ المكتبات الوطنية – المكتبات العامة – مكتبات المؤسسات التعليمية – المكتبات الجامعية – المكتبات في قطاع الأعمال .
* كيف تمول المكتبات ؟
* هل تعمل المكتبات معاً ؟
* ما تأثير التكنولوجيا ؟
* كيف يتم تدريب أمناء المكتبات ؟
* هل نحتاج للمكتبات في الوقت الراهن في ظل وجود الإنترنت ؟
* الإفلا: تعريف وتاريخ وإنجازات ؟
* المكتبات في دول العالم النامية ؟
* خطة العمل .
* مشروعات نموذجية .
* موقع المشروعات .

أكد التقرير على قيمة دور خدمات المكتبات والمعلومات في تقديم وصول سريع للمصادر الحيوية للتقدم الاقتصادي والثقافي. حيث تساهم بفاعلية في تنمية الحرية الفكرية ورعايتها وحماية القيم الديموقراطية والحقوق المدنية العالمية . كما أنها تشجع على التضامن الاجتماعي عن طريق خدمة مجتمعاتها بصرف النظر عن العمر ، الجنس ، الحالة الاقتصادية أو الوظيفية ، المهارات الفنية ودرجة الوعي والثقافة ، والأصول الثقافية أو الأخلاقية ، والمعتقدات الدينية والسياسية ، والقدرات الجسدية والذهنية .

(11) IFLA (2004) The Glasgow Declaration on Libraries, Information Services and Intellectual Fredom. Available at: http://www.ifla.org/faife/policy/ifastat/gldeclar.html.

وأشار التقرير إلى أن عدد المكتبات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يقدر بـ 90.000 مكتبة ، وعلى هذا الأساس تم تقدير إجمالي عدد المكتبات في العالم بـ 250.000 مكتبة .

وضمن الإجابة عن السؤال الخاص بعمل المكتبات معاً ، أشار التقرير إلى مظاهر التعاون المختلفة بين المكتبات على الصعيدين الوطني ورالدولي ، وإلى انتشار تحالفات المكتبات Consortia of libraries القائمة بين المكتبات في النوع نفسه أو الكائنة في إقليم معين التي تستهدف مفاوضات تراخيص شراء واستخدام المصادر الإلكترونية .

وفي سياق الحديث عن تأثير التكنولوجيا على المكتبات أشار التقرير إلى الاتجاه الحديث المتعلق بنشأة ما يعرف بمؤسسات الذاكرة Memory institutions الناتجة عن تعاون ثلاثة أنواع مختلفة من المؤسسات هي: المكتبات والأرشيفات والمتاحف. ومن بين ما تطمح هذه النوعية الجديدة إلى تحقيقه استثمار التكنولوجيا لإتاحة استخدام مجموعاتها جميعاً إما للمستفيدين المترددين على كل منها أو للمستفيدين جميعاً ولكن عن بعد .

وعن أوضاع المكتبات في العالم النامي أكد التقرير على أهمية الدور الذي تقوم به المكتبات فى الدول النامية فيما يخص تطوير مجتمع ديمقراطي والحفاظ عليه . كما أنها توفر المناخ الملائم للفرد لإنجاز وصول مجاني للمعلومات والمعرفة. ويشير التقرير إلى أن قوة المكتبات في الدول النامية تشكل أكثر الأسلحة كفاءة لمكافحة الفجوة الرقمية . كما توفر المكتبات الوصول للمعلومات عبر الإنترنت . وأخيراً ، فإن المكتبات بكافة مستوياتها بمثابة أدوات يعتمد عليها الفرد لتحقيق ظروف معيشية أفضل .

وضمن القسم الخاص بخطة العمل أكد التقرير على اعتقاد الاتحاد الدولي «الإفلا» بأن تطوير بنى أساسية مكتبية وطنية وإقليمية ودولية من شأنه المساهمة في إتاحة وصول شعوب الدول النامية للمعلومات . ويشير التقرير إلى قسم الأنشطة الإقليمية التابع للإفلا وأقسامه الثلاثة الموجهة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد تم تخصيص الفقرة (40) لتضم مجموعة الأهداف والإنجازات التي وضعتها «الإفلا» بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، والتي ترى أن تحقيقها سيكون له الأثر والمردود الكبير في تحقيق مجتمع معلومات عالمي قائم على المساواة. وتطالب «الإفلا» الحكومات بمتابعة تنفيذ هذه الأهداف من خلال إرساء بنى أساسية للمكتبات ، وتضم الأهداف ما يلي:

1. على كافة المكتبات المتاحة للجمهور العام أن تقدم وصول مجاني للإنترنت وغيرها من مصادر المعلومات الإلكترونية مع حلول عام 2006 م.
2. على كافة المكتبات أن توجه اهتمام خاص لسد الفجوة بين أغنياء المعلومات وفقراء المعلومات . وقد يتطلب ذلك خلق مبادرات للمساعدة على عبور عوائق الوصول مثل الفقر ، والأمية ، والعجز .
3. ينبغي تطوير برامج خاصة لتأمين وصول السيدات والأطفال للمعلومات في الدول النامية .
4. الانتهاء من تدريب كافة العاملين في مجال الخدمات العامة داخل المكتبات على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع حلول عام 2006 م.

5. انتهاء كافة المكتبات المتاحة للجمهور العام من تطبيق برامج تدريبية للمستفيدين منها على تكنولوجياع المعلومات والاتصالات ووضع خطط للوصول المستفيدين لها مع حلول عام 2008 م.
6. على كافة دول العالم تبني البيان الرسمي للإفلا بخصوص الإنترنت (الصادر عام 2002) مع حلول عام 2005 م.
7. على كافة دول العالم تبني البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات العامة (الصادر عام 1994) مع حلول عام 2005 م.
8. على كافة دول العالم تبني البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات المدرسية مع حلول عام 2008 م.
9. مطالبة كافة المكتبات التي يمولها القطاع العام داخل كل دولة بإنشاء شبكات فيما بينها ومع المؤسسات الأخرى التي تتشابه معها في الأهداف لضمان وصول متساو للمعلومات مع حلول عام 2010 م.
10. مطالبة كافة المكتبات التي يمولها القطاع العام من الانتفاع من رسوم الوصول المخفضة للاتصالات عن بعد مع حلول عام 2006 م.
11. حث ودفع الناشرين على إتاحة المصادر الإلكترونية للدول الأقل نمواً بأسعار مخفضة مع حلول عام 2005 م.
12. توظيف كافة المكتبات التابعة للمدارس الابتدائية والثانوية بأمناء المكتبات المدربين ، وبناء مجموعات تلك المكتبات بالمواد المطبوعة والإلكترونية المناسبة مع حلول عام 2010 م.

وفي سياق عرض المشروعات النموذجية أشار التقرير إلى مقترح اللجنة السويسرية لليونسكو Swiss Commission for UNESCO (SCU) بشأن تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى أو المضمون Content workers في الدول الأقل نمواً ، ويندرج ضمن هذه الفئة أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات والمعلومات المدرسين والصحافيين حيث يتم تدريبهم داخل مؤسسات مهنية مناسبة لعملهم تتسم بالخبرة الطويلة والعمل المتطور .

وثيقة ملاحظات «الإفلا» حول مسودة «إعلان المبادئ» ومسودة «خطة العمل» للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (مايو 2003)[12] .

بدأت الوثيقة بمقدمة تعرف بالاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «الإفلا» وأهدافه والأوليات المهنية التي يتصل معظمها ب الأفكار الداعمة لمفهوم مجتمع المعلومات، وتشمل الآتي:

- الدفاع عن مبدأ حرية المعلومات .
- تعزيز الثقافة ، والقراءة والتعلم مدى الحياة .
- تقديم وصول غير مقيد للمعلومات .
- الحفاظ على التوازن بين حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين ورغبات المستفيدين .
- تعزيز اقتسام الموارد .

كما أشادت الوثيقة في مقدمتها بالدور الحيوي لمهنة المكتبات والمعلومات في أنحاء العالم ،

(12) IFLA (2003) Contribution to the World Summit on the Information Society (WSIS) Draft Declaration of Principles and Draft Action Plan. Available at: http://www.ifla.org/III/wsis2605.html.

وبصفة خاصة المكتبات العامة مستشهدة بشبكة الشعب Peoples' Network التي تربط بين 4.300 مكتبة عامة منتشرة في أنحاء المملكة المتحدة وساعدتها على تقديم وصول عام للإنترنت في ديسمبر 2002 من خلال 30.000 حاسوب. كما توفر أكثر من 2.000 مكتبة خدمة الاسترجاع عبر شبكات خطوط النطاق العريض للاتصال Broad band . كما تشير التقارير إلى استخدام مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للمكتبات العامة Public Library ICT centers حوالي 46 مليون ساعة على مدار عام 2002 ، وتوفر نسبة 80٪ من المكتبات العامة وصول حر مجاني. وقد أشارت إحدى الخدمات إلى 80٪ من المستفيدين لم تستخدم الإنترنت من قبل.

ثم بدأ القسم الخاص بملاحظات «الإفلا» – حول فقرات مسودة «إعلان المبادئ» ومن بعده «خطة العمل» – والتي يتركز معظمها في إعادة الصياغة بما يتناسب وإبراز الدور الحقيقي والفاعل للمكتبات وخدمات المعلومات في إرساء مجتمع المعلومات .

وفي نهاية الوثيقة يتوجه «الإفلا» للمجتمع الدولي بضرورة أخذ النقاط الواردة في «إعلان المبادئ» بحزم شديد مع دعوة الأطراف السياسية لتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك ، من أجل إحداث تغيير جوهري في حياة ملايين الأفراد من أنحاء العالم . كما يحث «الإفلا» القمة العالمية على الآتي :

- إدراك الدور المميز للمكتبات بأنواعها المختلفة وما يمكنها القيام به لتحقيق هذه المهمة .
- عدم تبديد الموارد في إعادة اختراع العجلة من جديد ، بإهمال البنى الأساسية القائمة بالفعل والتوجه نحو تخصيص الموارد للشبكات العاملة في الوقت الحاضر ، ومنها على سبيل المثال المكتبات .
- إن مهارات المكتبيين وحماسهم ووعودهم لن تخيب آمالكم .

المكتبات في قلب مجتمع المعلومات : الاجتماع التحضيري للإفلا السابق للقمة العالمية بجنيف ، 3-4 نوفمبر 2003[13]

الإعلان عن عقد المؤتمر:

في يونيو 2003 بدأت «الإفلا» حملتها الدعائية لمؤتمرها المرتقب ، ودعت المجتمع الدولي للمشاركة والتسجيل من خلال مجموعة من الصفحات التي طرحتها عبر موقعها على الإنترنت[14] . وقد استعرضت الصفحات المبررات والدوافع وراء عقد هذا الاجتماع التحضيري السابق للقمة العالمية ، مؤكدة على أهمية وقيمة الدور الذي يمكن للمكتبات والمكتبيين القيام به في قيام مجتمع معلومات عالمي أساسه العدل والمساواة.

(13) IFLA (2003) Libraries @ the Heart of the Information Society, Procedings of the IFLA Pre-World Summit Conference, Geneva 3 - 4 Novermber 2003. 130p.

(14) IFLA (2003) Libraries @ the Heart of the Information Society: IFLA Pre-World Summit Conference, Geneva, 3 - 4 Novermber 2003. Available at: http://www.ifla.org/III/wsis-why.htm.

هناك ممارسات جيدة للمكتبات تستهدف بها مواجهة الفجوة الرقمية ، مثل التوسع في الوصول للمعلومات ، وتنمية المهارات والفرص .

وتشير الصفحات الإعلامية إلى انحصار اهتمام معظم التحضيرات الرسمية للقمة العالمية في الإجراءات والبروتوكولات . حتى عندما توجه الاهتمام نحو معالجة المعلومات والوصول إليها وتطبيقاتها تركز الاهتمام على قنوات نقل وتبادل المعلومات على حساب نوعية وقيمة المعلومات نفسها. ومن هنا كان التفكير في هذا الاجتماع التحضيري بعنوان: المكتبات في قلب مجتمع المعلومات كمحاولة لتجميع المكتبيين أصحاب المعرفة والخبرة المؤيدين بقوة لمكانة المكتبات في مجتمع المعلومات المتطور ، إلى جانب ممثلين للهيئات الوطنية المفوضة للقمة العالمية نفسها.

ثم انتقلت الصفحات الإعلامية إلى التعريف بالقمة العالمية بمرحلتيها وتحضيرات المرحلة الأولى من خلال ثلاثة اجتماعات اللجنة التحضيرية Preparatory Committee (Prep Com) meetings تناولت التدابير التنظيمية وإعداد مسودات «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» . وتشير الصفحات إلى عدم رضا «الإفلا» عن حجم المشاركة المخصصة للمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية ، وأن الفرصة لا تزال قائمة لإقناع رجال السياسة والدبلوماسيين بالدور الحيوي للمكتبات. كما تشير أيضاً إلى بنشاط «الإفلا» المتمثل في تنظيم سلسلة من الاجتماعات الاستشارية ومنتديات النقاش الإلكتروني التي تناولت دراسة مسودات وثائق القمة .

وتحت عنوان: ماذا أعدت «الإفلا» حتى الوقت الراهن ؟

أفادت الصفحات الإعلامية قيام «الإفلا» بتنظيم تحالفات مع منظمات أخرى مثل: المجلس الدولي للأرشيفات International Council on Archives (ICA) والجمعية الدولية للناشرين International Publishers Association (IPA). وهناك تأكيد على أنه تم الاستماع إلى صوت المكتبيين . كما أصدرت «الإفلا» سلسلة من الوثائق تم نشرها على الإنترنت[15] .

وطرحت الصفحات سؤالا يستفسر عن الإجراءات المقبلة ؟ وكانت الإجابة في النقاط الآتية:

- تطوير مجموعة من الأدوات المجانية Tool-Kit للمكتبيين يمكن الاعتماد عليها عند تأييد دور المكتبات في مجتمع المعلومات[16] .
- إعداد مقترحات لتضمينها في مسودة «إعلان المبادئ» ومسودة «خطة العمل» .
- التخطيط للمشاركة في القمة.
- التخطيط لبعض الأنشطة الدعائية أثناء انعقاد القمة لإلقاء الضوء على أهمية المكتبات.
- تجهيز مطبوع جذاب عن دور المكتبات في مجتمع المعلومات .

كما ناشدت الصفحات الإعلامية المجتمع الدولي للمكتبات لانتهاز هذه الفرصة العظيمة لتبليغ رسالتهم والقيام بالآتي[17] :

(15) Available at: http://www.ifla.org/III/wsis.html

(16) Available at: http://www.ifla.org/III/wsis/wsis - Loolkit.htm

(17) Available at: http://www.itu.int/wsis/participation/prepcom2/

- الكشف عن المفوضين الممثلين لكل دولة في القمة العالمية ، ومن ثم الاتصال بهم وتشجيعهم على حضور اجتماعات «الإفلا» التحضيرية للقمة .
- استخدام مجموعة الأدوات التي توفرها «الإفلا» عبر موقعها على الإنترنت للترويج للمكتبات لدي كافة الحكومات وغيرها من المنظمات المشاركة في القمة العالمية سواء كانت منظمات غير حكومية أو اللجان الوطنية لليونسكو وغيرها .
- الإعلان عن القمة العالمية في الدوريات المهنية.
- إخطار «الإفلا» بالممثلين من أصحاب النفوذ المؤيدين للمكتبات .

كما تجدر الإشارة إلى مساهمة جمعية المكتبات السويسرية في تنظيم هذا الاجتماع التحضيري[18] .

الوثيقة النهائية للاجتماع التحضيري:

تناولت الوثيقة الموضوعات الآتية :

أولاً: مقدمة تناولت النقاط السابق تناولها في الصفحات الإعلامية للاجتماع والمتاحة على الإنترنت .

ثانياً : قرار مجلس «الإفلا» بخصوص القمة العالمية لمجتمع المعلومات الصادر في برلين في أغسطس 2003م، والذي أكد على أهمية القمة لمجتمع المكتبات لإدراك مكانة المكتبات في قلب مجتمع المعلومات .

ثالثاً : مبادرات ومقترحات الاجتماعات التحضيرية للقمة فيما يخص المكتبات . حيث عرض رئيس «الإفلا» لمجموعة من الفقرات الواردة في مسودة «إعلان المبادئ» والتي تضمنت إشارات مباشرة وغير مباشرة تتعلق بالمكتبات والمكتبيين واختصاصي المعلومات. كما طرح ثلاثة أسئلة على الجمهور الحضور ، هي:

أ – ما أهم ثلاث قضايا تواجه المكتبات والوصول للمعلومات داخل الدولة التي تنتمي إليها أو الإقليم الذي يضم دولتك؟

ب – ما أخر عمل قمت به في غضون العام الأخير أدى إلى تحسين الوصول للمعلومات ؟

جـ – ما الأعمال الملموسة (من عملين إلى ثلاثة أعمال فقط) التي يمكن تنفيذها خلال العام ونصف العام المقبلين داخل دولتك من أجل تحسين الوصول للمعلومات ؟ ومن يتحمل مسؤولية تنفيذها ؟ ومن سيوفر الموارد اللازمة لذلك؟ كيف تضمن اكتمال هذه الأعمال ؟

وطلب رئيس «الإفلا» من الحضور وضع القضايا وموضوعات الاهتمام التي تدافع عنها «الإفلا» في عين أثناء التفكير في إجابات الأسئلة السابقة ، وحصر القضايا في الآتي :

(18) Swiss Library Association (2003) Libraries @ the Heart of the Information Society, held in Geneva on November 3 - 4, 2003.

* وصول بلا قيود للمعلومات .
* القناعة بأن إيصال خدمات مكتبات ومعلومات تتسم بالجودة المرتفعة يساعد على ضمان الوصول للمعلومات .

رابعاً: الموائد المستديرة للمكتبيين التي تنوعت في مجالها الجغرافي وفي الموضوعات التي تناولتها، إلا أنها تعكس واقع المكتبات في الدول الممثلة في الاجتماع التحضيري وما تحتاجه لتحسين أوضاعها .

خامساً: الاجتماعات الوطنية الثنائية بين «الإفلا» وأعضاءها من المكتبيين مع من يمثل حكوماتهم في القمة العالمية ، وقد عملت المباحثات على تعبئة استبيان مسبق – أعدته «الإفلا» – تألف من الأقسام الأربعة الآتية:

- حصر سبع وظائف هامة للمكتبات في المجتمع يمكن مناقشتها والتعليق عليها وترتيبها تبعاً لقيمتها النسبية في الدولة المعنية . وقد تم طرح السؤال الآتي للإجابة عنه : ما الموضوعات الأكثر أهمية التي تحتاج إلى التطوير من خلال الشراكة مع المكتبات داخل الدولة من أجل النجاح في بناء مجتمع معلومات كفء ؟

* المكتبات نقاط وصول للمعلومات متاحة للجميع .
* تضمن المكتبات الوصول للمعلومات ذات الجودة المرتفعة، وحرية التعبير، والثقة .
* تضمن المكتبات تعدد الثقافات واللغات.
* تلعب المكتبات دوراً هاماً في الحفاظ على التوازن بين مصالح وحقوق المؤلفين أو من لهم ملكية فكرية وبين رغبات واحتياجات المستفيدين .
* المكتبات أماكن لتقديم التعليم المستمر والتدريب .
* تعمل المكتبات على رقمنة مواد التراث الثقافي والمعلومات العلمية.
* المكتبات شركاء في التنمية المستدامة .

- الاستفسار عن مدى موافقة المفوضين الرسميين للحكومة على الفقرتين المتصلتين بالمكتبات في مسودة «إعلان المبادئ»، وهما:

النفاذ إلى المعلومة والمعرفة ، وتنص الفقرة على الآتي:

«... وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور الأرشيف والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية ، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات».

بناء القدرات ، وتنص الفقرة على الآتي:

«ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات ، ولا سيما في أقل البلدان نمواً» .

- حصر كافة النقاط المتعلقة بالمكتبات والواردة في مسودة «خطة العمل» لمراجعتها من جانب

المكتبيين والمفوضين بهدف تعزيز دور المكتبات في مجتمعات دولهم .

- ضمان استمرارية العملية التي بدأتها القمة WSIS بتعريف الأنشطة التي يمكن للحكومة التعاون على تنفيذها مع المكتبات حتى موعد بدأ المرحلة الثانية للقمة في تونس 2005م.

والجدير بالذكر أن تونس كانت الدولة العربية الوحيدة التي نفذت تلك المباحثات الثنائية بين المكتبيين والمفوضين الرسميين لحكومتها .

سادساً: جلسة الختام . وفي ختام التقرير وردت النصيحة المدعمة بالحقائق الآتية :

لا تخترع العجلة من جديد من أجل بناء مجتمع المعلومات في أنحاء العالم، يوجد مليون مكتبة منتشرة في العالم ، و16 بليون مجلد، كما يبلغ تعداد المجلدات مرتان ونصف تعداد سكان العالم، كما يوجد 690 ألف مكتبي في أنحاء العالم. وأخيراً، **يجب ألا ننسى الأدوار الجوهرية للمكتبات في مجتمع المعلومات .**

وثيقة جمعية المكتبات الكندية الموجهة لحكومة كندا بعنوان القمة العالمية لمجتمع المعلومات (نوفمبر 2003)[19] :

جمعية المكتبات الكندية هي الجمعية للمكتبات والمكتبيين بكندا. وقد بلغ عدد الأعضاء فيها 2.700 فرد ومؤسسة يمثلون 57.000 عامل بالمكتبات في أنحاء الدولة. كما تتحدث الجمعية باسم 21 مليون كندي أعضاء في المكتبات . وقد قسمت الجمعيات الكندية وثيقتها جزأين هما:

الجـــزء الأول : تم تخصيصه للتعليق على الجوانب التي تؤمن الجمعية بأنها يجب أن تكون من الأولويات لكندا من أجل تقدم «خطة العمل» الصادرة عن القمة العالمية والتأكيد على الدور الهام للمكتبات في تحقيق تلك الأولويات أو المهام .

الجزء الثاني : تم تخصيصه ليعكس تلك الأولويات، ويقدم مقترحات محددة تتعلق بمسودة «إعلان المبادئ» ومسودة «خطة العمل» .

كانت المكتبات لآلاف السنين ولا تزال في قلب مجتمع المعلومات . فقد أنشئت لتقديم الوصول للمعلومات والأفكار والأعمال الإبداعية بصرف النظر عن الشكل الذي قدمت فيه. كما أن المكتبات بمثابة نقاط اتصال عامة ، وهي الرابطة بين العرض والطلب على مصادر المعلومات التي يعد أهم ما يميز المجتمع المعاصر .

وفي مطلع الوثيقة حددت جمعية المكتبات الكندية الأولويات الأربع الآتية:

الوصول للجميع :

قليل من الأفراد ممن تتوافر لديهم إمكانيات الوصول لكافة المعلومات المطلوبة طوال أعمارهم. وبالرغم من أن الشائع للناس أن الإنترنت أحدثت تخفيضا في تكاليف الوصول للمعلومات وتقليص الوقت المستغرق وخاصة المعلومات المتاحة في الشكل المطبوع، إلا أن هناك الكثير من الأفراد – بما في ذلك المجتمعات الغنية – ممن لا تتوافر لديهم متطلبات شراء التجهيزات المادية والبرمجيات المطلوبة وسداد الرسوم الشهرية للاتصالات عن بعد. وهكذا

(19) Canadian Library Association (2003) The World Summit on The Information Society: A Submission to the Government of Canada. 8p.

تلعب المكتبات العامة والمدرسية ومكتبات الكليات والجامعات والبحث دوراً هاماً في سد هذه الفجوة الضخمة .

الرخاء الاقتصادي :

أدركت الحكومة الكندية ارتباط الرخاء الاقتصادي للدولة بالقدرات والإمكانيات البحثية والتطويرية لسكانها . فقد ارتبطت عملية جذب استثمارات كبيرة وخلق فرص وظيفية مرتفعة الأجور بالقدرة على الابتكار والإبداع وترجمة نتائج الأبحاث إلى تطبيقات تجارية جديدة . تساهم المكتبات في خلق مجتمع أكثر حيوية عن طريق مساعدة الأعضاء بصرف النظر عن نقاط أبحاثهم على تحويل المعلومات وأجزاؤها إلى معرفة عملية تطبيقية يمكن استخدامها بثقة شديدة .

التعليم :

العلاقة حميمة بين المكتبات والتعليم . لمجتمع المكتبات بكندا دور مركزي في تحقيق الاستراتيجية الكندية للإبداع «تقوية ثقافتنا التعليمية» . وهناك العديد من برامج محو الأمية التي ساهمت المكتبات بفاعلية فيها . كما أن التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد شكلان للتعليم تلعب فيهما المكتبات أدوار مفتاحية .

الإدارة الجيدة :

من الواضح أن هناك وجود لكافة أنواع المسائل القضائية فيما يتصل بالإدارة الجيدة لمجتمع المعلومات. فقد تم فحص واختبار قدرات السلطات العليا في تنظيم تدفق المعلومات المرسلة عبر الكابلات والفضائيات وشبكات الحاسوب. بالرغم من صعوبة فرض السلطة العليا لأي شكل من أشكال الرقابة على حرية التعبير ، فإننا نلحظ أنه قد صاحب هذه التطورات التكنولوجية الحديثة ظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل في مجالات جديدة مثل الأعمال المنافية للآداب وممارسات الاحتيال والتهديدات الأمنية .

وترد في نهاية الوثيقة مجموعة من الملاحظات (16 ملاحظة فقط) المتعلقة بمسودات «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» للقمة العالمية . وفي الخاتمة تؤكد الوثيقة على الفقرة الآتية :

«إننا نحث الحكومة على أن تحمل رسالتنا للقمة، بأن قطاع المكتبات هو الآلية الأكثر كفاءة لتوصيل المعلومات لسكان العالم . ففي الواقع، توفر المكتبات بيئة مثالية لإيصال الخدمات المطلوبة لإجراء مجتمع معلومات يتفاوت أفراده من أطفال إلى كبار» .

2-3 : وثائق ما بعد انعقاد المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف 2003 :

تعزيز قضايا المعلومات المشتركة عالمياً: تعليق على الإشارات المتعلقة بالمكتبات والمعلومات المتضمنة في «بيان المبادئ» للقمة العالمية لمجتمع المعلومات – «بناء مجتمع المعلومات : تحد عالمي في الألفية الجديدة»[20] (2004)

(20) IFLA (2004) Promoting the global information commons: A commentary on the library and information implications of the WSIS Declaration of Principles "Building the information society: a global challenge in the new millennium" (Document WSIS/PC-3/DT/6).

وثيقة أعدتها «الإفلا» للتعليق على الأفكار الواردة في «بيان المبادئ» الصادر عن المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، وقد صدرت الوثيقة في نسختين مف صلة وأخرى مختصرة[21].

ونستعرض فيما يلي لأبرز الفقرات الواردة في الوثيقة:

- «الإفلا» أو الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها منظمة مستقلة ودولية غير حكومية تمثل اهتمامات المكتبات والمكتبيين ومستخدمي المكتبات في أنحاء العالم. أنشئت في عام 1927 ، وأعضاؤها في الوقت الراهن يمثلون أكثر من 150 دولة، وتمثل «الإفلا» مئات الآلاف من العاملين في المكتبات والمعلومات. وقد تم اعتماد «الإفلا» من جانب العديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة ومن بينها منظمة «اليونسكو» التي يتمتع الاتحاد الدولي للمكتبات بعلاقات وارتباطات شراكة رسمية معها .
- يتقاسم «الإفلا» والدول الأعضاء رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات الجامع الذي يسمح لكل فرد بخلق معلومات ومعرفة والوصول إليها ومشاركة الآخرين فيها. مجتمع معلومات يعتمد على حق الإنسان في الوصول للمعلومات والتعبير عنها دون قيود .
- التأكيد على قيمة خدمات المعلومات والمكتبات في الوصول للمعلومات والأفكار والأعمال الصادرة بأشكالها المختلفة ، وهي تخدم كبوابات للمعرفة والثقافة . كما أنها تدعم صنع القرارات والتنمية الثقافية والبحث والتعلم مدى الحياة على مستوى الأفراد والمجموعات.
- المكتبات وبصفة خاصة المكتبات الوطنية والعامة والمدرسية والمكتبات الجامعية تعبر عن طموحات المجتمع المدني ، كما أنها تعكس اهتمامات وآمال مجتمعاتها وتستجيب لها .
- في جميع أنحاء العالم ، توفر خدمات المكتبات والمعلومات نقاط وصول Access points للإنترنت لأفراد مجتمعاتها وتوفر الدعم وتنمي المهارات اللازمة للاستخدام الفعال .
- روجت «الإفلا» والجمعيات الأعضاء والمكتبات واختصاصي المعلومات الأفراد لفترة طويلة من الزمن لمجتمع المعلومات. كما عملت على ظهوره مع توجيه اهتمام خاص لنقاط الضعف المشتركة بين الدول أو القائمة في كل منها .
- تتحمل مسؤولية صون التراث الثقافي مؤسسات ذاكرة المجتمعات Societies' memory institutions والتي تتألف من مكتبات وأرشيفات ومتاحف تحمل على عاتقها المعرفة والتقاليد عبر الحدود الزمنية والمكانية .
- تروج «الإفلا» من خلال برنامجها للحفظ والصيانة Preservation and Conservation (PAC) لمعايير رفيعة المستوى لممارسات

(21) IFLA (2004) Promoting the global information commons: IFLA response to the WSIS Declaration of Principles from the library and information sector. Available at: http://www.ifla.org/III/wsis060604.html

الحفظ وتواكب القضايا المعاصرة التي يدخل ضمنها تحديات الحفظ عن طريق الرقمنة Preservation through digitization ، وحفظ الكيانات الرقمية Preservation of digital objects .

- تشير الوثيقة في أماكن متفرقة إلى قيمة وأهمية دور الوثائق الرسمية الصادرة عنها، وتشمل: البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات العامة ، والبيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات المدرسية، والبيان الرسمي للإفلا بخصوص الإنترنت ، وبيان «جلاسكو» بخصوص المكتبات وخدمات المعلومات والحرية الفكرية الصادر في 2002 ، وبيان «الإفلا» عن المعرفة التقليدية.

الطبيعة (الفطرية/ البسيطة) Statement on indigenous traditional knowledge الصادر في 2003 ، وبيان «الإفلا» للوصول المفتوح لتوثيق الأبحاث والمعلومات الدراسية Statement on scholarly information and reseearch documentation الصادر في 2003 .

- يعزز برنامج «الإفلا» – الخاص بالوصول الحر للمعلومات وحرية التعبير IFLA Free Access to Information and Freedom of Expression (FAIFE) – عمليات الوصول غير المقيد للمعلومات ويدافع عن الحرية الفكرية في جميع أنحاء العالم .
- التزام «الإفلا» والجمعيات الأعضاء بمعالجة الفجوة الرقمية وما نتج عنها من عدم مساواة في المعلومات. كما يمكن للتعاون الدولي القائم والمستمر بين المكتبات ومؤسسات المعلومات من جانب وبرنامج «الإفلا» لتقدم المكتبات IFLA's Advancement of Librarianship Program (ALP) أن يثمر عن تحسن في الوصول للمعلومات عبر المجتمعات .
- دعم العديد من المكتبات لمبادرات الوصول المفتوح Open access intitatives عن طريق تعزيز إما إنتاج مطبوعات مفتوحة الوصول أو شراؤها والحصول عليها أو من خلال الترويج للنماذج البديلة Alternative models للباحثين والدارسين .
- محو الأمية مدي الحياة "Lifelong Literacy" أحد أبرز الموضوعات التي يدعمها «الإفلا» ، حيث يتم التأكيد على دور مسؤولية المكتبات فى مساعدة الأطفال والكبار على تطوير المهارات الضرورية للمعايشة المتكاملة مع مجتمع المعلومات .
- طورت جمعيات المكتبات في العديد من دول العالم معاييرللوعي المعلوماتي Information literacy standards وتبنتها وعملت من خلالها على تطوير مهارات هامة وضرورية .
- تحرص المكتبات وخدمات المعلومات تقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستفيدين منها وتدريبهم على استخدامها في طلب المعلومات والإفادة منها على كافة المستويات التعليمية والتدريبية. فالمكتبة المدرسية على سبيل المثال تقدم للطفل الكتاب الأول في حياته ، بينما يتولى مركز المعلومات التابع لمعهد الأبحاث مساعدة الباحثين في الوصول لمصادر البيانات الهامة المطلوبة . هذا فضلاً عن قيام العديد من المكتبات بتقديم برامج

خاصة تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك المعاقين .

- تعمل لجنة «الإفلا» لحقوق النسخ والشؤون القانونية الأخرى على تحقيق التوازن بين اهتمامات كل من المنتجين والمستفيدين من أجل ضمان وصول أكبر كم ممكن للمعلومات .
- مبدأ «المعلومات للجميع: Information for All » هو الأساس لتقديم خدمات المكتبات والمعلومات كما أنه يعد بمثابة التزاما فعليا بتحقيق المساواة بين المستفيدين . كما أن البيان الرسمي للإفلا واليونسكو بخصوص المكتبات العامة يضمن تقديم الخدمات لكافة أعضاء المجتمع لدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي .
- تهتم «الإفلا» بأن تسمح إدار الإنترنت بتيسير وصول غير مقيد للمعلومات وحرية التعبير وأن تساعد على التنمية الاجتماعية والثقافية والإبداع الثقافي لكافة أفراد العالم. كما تعارض «الإفلا» كافة التدابير التي قد تتخذ من جانب أصحاب المصلحة من قطاع التجارة أو الحكومة أو غيرها لفرض رقابة على الوصول للمعلومات والتعبير الحر .
- تتوقع «الإفلا» السماع لكلماتها بخصوص اعتبارات إدارة الإنترنت، وذلك لكونها تتحدث باسم 2.5 بليون مستفيد مسجلين في المكتبات المنتشرة في أنحاء العالم .
- إن المكتبات التي استجابت لرغبات مجتمعاتها لتعدد وتنوع الثقافات واللغات هي الأكثر قدرة على مساعدة الجماعات في تطوير تطبيقات ومحتوى بلغاتهم الخاصة .
- تسعى المكتبات وخدمات المعلومات بشتى الطرق وعلى معظم المستويات إلى عرض ومساندة الهوية الثقافية واللغوية وتنوعها . حيث لا يقتصر عملها على مجرد إتاحة المعلومات التي تسجل وتوضح هذا التنوع ، ولكنها تستضيف أنشطة للاحتفال بها وتعزيزها.
- المكتبات والأرشيفات وخدمات المعلومات عناصر حيوية لبث المحتوى وحفظه . كما تساعد المكتبات في عملية إنتاج المحتوى بتقديم التيسيرات الممكنة .
- تساند «الإفلا» وجمعيات المكتبات العديد من المعايير والتطبيقات الأخلاقية رفيعة المستوى المتمثلة في قوانين لأخلاقيات المكتبات والمعلومات تم الحصول عليها من الجمعيات المنتشرة في أنحاء العالم وتيسر الإطلاع عليها عبر موقعها على الإنترنت .
- تدعم «الإفلا» المبادرات الإقليمية التي تستهدف تحسين خدمات المكتبات والمعلومات وتطوير الوصول للمعلومات ، وذلك من خلال مكاتبها الإقليمية في السنغال والبرازيل وتايلاند إلى جانب القسم التابع المختص في الأنشطة الإقليمية .

كلمة «الإفلا» أمام ورشة العمل «ديمقراطية المعلومات مع إلقاء الضوء على المكتبات» على هامش المنتدى الاجتماعي العالمي World (2004) Soocial Forum

أكدت رئيسة «الإفلا» كاي رازيراكا "Kay Raseraka في كلمتها أمام ورشة العمل التي

تحمل عنوان «ديمقراطية المعلومات مع إلقاء الضوء على المكتبات» التي نظمها المعهد الوطني للديمقراطية العالمية NIGD: National Institute for Global Democratization على هامش المنتدى الاجتماعي العالمي World Social Forum على النقاط الآتية[22]:

* المكتبات : مساحات مفتوحة : Librariees open spaces تشجع الفكر الحر وتدعمه وتحث على تبادل الخبرات. حيث توفر مساحة للجمهور تسمح بالاتصال بين القراء والكتب إما بغرض اكتشاف معلومات جديدة أو للتعلم مدى الحياة أو للحوار والمناقشات بين الأفراد أو الجماعات لتبادل الأفكار والخبرات . لم تعد المكتبات مكتبات الصمت والهدوء Silent library بل أصبحت مكتبات الهمهمة Humming library تستوعب نقاش المستفيدين وتعلمهم من بعضهم البعض كيف يمكن تشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول للمعلومات ودعم مهارات استخدامها.
* تلعب خدمات المكتبات والمعلومات دور حيوي في المجتمع ، عن طريق تيسير الوصول لمصادر المعلومات .
* تشجع المكتبات على التضامن الاجتماعي ، حيث تجتهد في خدمة مجتمعاتها بصرف النظر عن العمر ، الجنس ، الحالة الاقتصادية أو الوظيفية ، المهارات الفنية ودرجة الوعي والثقافة ، والأصول الثقافية أو الأخلاقية ، والمعتقدات الدينية والسياسية ، والقدرات الجسدية والذهنية .
* المكتبات في قلب مجتمع المعلومات Libraries @ the Heart of the Information Society .
* يوجد أكثر من 2.5 بليون مستفيد مسجل في المكتبات المنتشرة في أنحاء العالم. يتصلون بتلك المساحات Spaces (المكتبات) بالعديد من أشكال الاتصال سواء عن طريق الهاتف النقال Mobiles والمكتبات النقالة أو المكتبات المهجنة Hybrid libraries التي تجمع بين المساحة المادية Physical space ومجموعات ضمن مكتبة افتراضية Virtual library .
* تاريخياً كانت القدرة عل القراءة المتطلب السابق للاستخدام المستقل لخدمات المكتبة ، فالمكتبات على مر العصور مستودعات للمواد المطبوعة وبالتالي ثقافة وعدم أمية المستفيد مطلب أساس لاستيعاب محتويات تلك المصادر . وقد خلق هذا الوضع بعض مظاهر التمييز الاجتماعي الذي ألقى بظلاله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على ملايين الأفراد .
* تعد المكتبات مستودعات للذاكرة الإنسانية Repositoory of memory for humanity وهو الأمر الذي يفرض عليها مسؤولية تيسير الاتصال بهذه الذاكرة عن طريق كافة الوسائل

(22) Raseraka, Kay (2004) Key Note Address, at the international workshop on "Democratization of Information: Focus on Libraries, under the aegis of World Social forum 2004, India, 18th January 2004.

الممكنة . ويدخل ضمن هذه المسؤولية التحليل المدروس للنقل الشفهي للمعلومات بين الأفراد واستيعاب ذلك وتطبيقه على عمليات المكتبة وأنظمتها .

* على المكتبات استثمار التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات أخرى غير الاستخدام الحالي لها في تنظيم المواد المطبوعة. حيث يجب على المكتبات أن تتوسع في مسؤولياتها لتلعب دوراً حيوياً في تجميع وحفظ وصيانة وسائط الاتصال غير المطبوعة وخاصة ذاكرة الثقافة الشفهية Oral cultures والمعرفة الطبيعية (الفطرية / البسيطة) Indigenous knowledge .

وفي سبتمبر 2004 نظمت جمعية المكتبات الفنلندية Finish Library Association سيمنارا على مدار يومين بعنوان: المكتبات للمواطنة الفعلية النشطة» . بهدف السيمنار إلى تبادل الرؤى والخبرات حول دور المكتبات كمسئولين عن بث المعلومات والمعرفة في المجتمعات المختلفة ، والتعرف عن قرب على التعاون القائم والمتزايد بين مؤسسات الذاكرة في هذا المجال ، والنقاش الأساس حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

القسم الرابع : مؤشرات قياس التطور او التقدم نحو «مجتمع المعلومات» من منظور المتخصصين فى مرافق المعلومات

من بين المؤشرات المستخدمة من جانب المجتمع الدولي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ما يلي: سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية والتنظيمية لها (حقوق ملكية فكرية وتنظيم الإنترنت وغيرها) والبنية الأساسية أو الفجوة الرقمية (الخدمات الهاتفية الثابتة واللاسلكية والترابط الدولي وانتشار الحاسوب وغيرها) ، وبناء القدرات في التدريب والبحث والتطوير ، وبناء قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الصناعات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروعاتها) ، وتطبيقاتها المتمثلة في الحكمة الإلكترونية والتعليم والتجارة الإلكترونية والصحة وغيرها ، ومعيار المحتوى الرقمي العربي ، ولكن ماذا عن أعداد المكتبات وأعداد المترددين عليها ، وتوزيعها الجغرافي والموضوعي ... وبرامجها لمحو الأمية المعلوماتية وغيرها ؟؟

ونؤكد عبر هذا القسم على الحقيقة الآتية :

يحتاج بناء مجتمع المعلومات للرصد المستمر ويجب أن يكون من خلال مجموعة مؤشرات تسمح بقياس وتقدير تطور المجتمع نحوه .

1-4: مؤشرات قياس مجتمع المعلومات وقضاياه من منظور دولي:

طالبت الفقرة (28) لوثيقة «خطة العمل» الصادرة عن المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف 2003 بصياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث لأجل تيسير متابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل ، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة . وتطالب الوثيقة بصياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية . ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

كما يطالب العنصر (و) التابع للفقرة (28) بأن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات، وينبغي أن تقدم مؤشرا ت أساسية وتحليلاً بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسقة القابلة للمقارنة دولياً ، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة .

وقد أقرت خطة العمل الناتجة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف 2003 ضرورة اختيار هذه المؤشرات بحيث تساعد متخذي القرار على متابعة وتحليل التقدم المحرز في بناء مجتمع المعلومات ، وذلك فيما يتعلق بتقييم القدرات الوطنية والإقليمية لجني الفوائد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تحديد علامات القياس مع النظائر من الدول ، وفي المساعدة على تقليص الفجوة الرقمية التي قد تؤدي على تفاقم حالة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات والدول في حالة عدم معرفة قياس الفجوة الرقمية بين الدول بعضها البعض وبين مناطق الدولة الواحدة .

ومن بين هذه المؤشرات الآتي[23] :

مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وتشمل :

نسب توافر الكهرباء والراديو والهاتف والكمبيوتر والإنترنت وعدد الواصلين بها وانتشار الهاتف النقال ومستعملو الإنترنت وعدد المحليات بخدمة الإنترنت .

المؤشرات الأوروبية (التي تهم رجال الأعمال) ، وتشمل :

نسبة استعمال الإنترنت بصفة عامة والموظفين بصفة خاصة – عدد مواقع الإنترنت الأوروبية – مدى توافر وسائل الأمن على المعلومات – نسبة استعمال النطاق العريض – نسبة انتشار الشبكات المحلية والإنترنت – نسبة إنتاج البرمجيات القابلة لشرائها – نسبة تصدير البرمجيات والحواسب ومكوناته – نسبة الإدارات التي تدار بطريقة إلكترونية – مدى انتشار قواعد البيانات والاعتماد عليها – التعاملات البنكية الإلكترونية – التبادل التجاري الإلكتروني .

المؤشرات الأوروبية (التي تهم قطاع التربية والتعليم) وتشمل :

نسبة عدد الطلبة إلى الأجهزة واستخدامهم للإنترنت – عدد مؤسسات التعليم عن بعد – نسبة الخدمات المتاحة على الإنترنت للطلبة .

مؤشرات اليونسكو لانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التربية والتعليم ، وتشمل :

(23) الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات . إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . الأمانة العامة . جامعة الدول العربية (2005) ورقة عمل حول مؤشرات الفجوة الرقمية مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات خلال الفترة 17 - 18 يناير 2005 .

عدد المدارس والحواسب وفضائيات الإنترنت والتلفزة والراديو – عدد الحواسب لكل مئة طالب – عدد ساعات الدراسة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات – نسبة المدارس التي تستخدم الماسح الضوئي وآلات الطباعة الملونة والكاميرات الرقمية وعارض البيانات ... إلخ – عدد الحواسب المتصلة بالإنترنت – عدد المدارس التي تستخدم الإنترنت والإنترنت فائق السرعة – عدد مواقع الإنترنت الخاصة بالمدارس – مدى انتشار تطبيقات الحواسب في المدارس .

2-4: مؤشرات قياس مجتمع المعلومات وقضاياه من منظور عربي:

ورد ضمن وثيقة رسمية صادرة في يناير 2005 عن إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية مقترح لمجموعة من المؤشرات لقياس الفجوة الرقمية مبنية على سبعة محاور رئيسة وهي:

1. التوسع في الربط الإلكتروني (نسبة توافر الكهرباء في المدن (الحضر) والقرى (الريف) – نسبة توافر الاتصالات (الهاتف الثابت والمحمول «الجوال» وكبائن الخدمة – نسبة توافر الإنترنت والشركات العاملة بها – الخدمات البريدية) .
2. نشر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (عدد المعاهد التابعة للوزارات المعنية بالاتصالات والمعلومات وغير التابعة – عدد المدارس التي بها إنترنت – عدد ساعات تدريس مادة الحاسوب والتدريب العملي – صيانة الأجهزة بالمدارس) .
3. استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية (خطة لتطوير تطبيقات الحكومة الإلكترونية – التطبيقات الفعلية للمواطن العادي) .
4. تنمية الأعمال الإلكترونية .
5. استخدام التقنية في الصحة من خلال العلاج عن بعد .
6. تنمية صادرات البرمجيات .
7. توثيق التراث الحضاري والطبيعي للدول العربية (مركز لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي للدولة – موقع على الإنترنت للمركز) .

وقد أشارت مقدمة الوثيقة إلى أنه تم استنباط المؤشرات السابقة من وثيقتي المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 (خطة العمل وإعلان المبادئ) وتتماشى مع ما جاء من مؤشرات لدي كل من :

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .
- اليونسكو .
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية .
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي .
- المكتب الإحصائي الأوروبي .

وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى التي ترصد قضايا مجتمع المعلومات بالتعاون

مع المنظمات الإقليمية المختصة من أجل خلق مؤشرات مشتركة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وقد عرفت الوثيقة العربية الفجوة الرقمية بأنها «درجة التفاوت في مستوى التقدم (سواء بالاستخدام أو الإنتاج) في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر أو تكتل وآخر أو مناطق البلد الواحد .

وتناشد الأمانة العامة ضرورة قيام الدولة العربية بالاتفاق على مجموعة مؤشرات تصلح لقياس الفجوة الرقمية ، وفيما بينها وبين دول العالم المتقدم ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015 .

كما حددت الوثيقة العربية المعنيين بموضوع سد الفجوة الرقمية فى ثلاث فئات عريضة تعتبرها أصحاب الشأن والمعنيين بصفة مباشرة بموضوع الفجوة الرقمية ، ويجب الاهتمام بها عند الاتفاق على مؤشرات الفجوة الرقمية في الدول العربية ، وهي على النحو التالي :

1. المجتمعات المدنية ، تحتاج إلى تبادل واستغلال المعلومات والمعارف بصورة فعالة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين سبل المعيشة .
2. مقدمو الخدمات من القطاعين الحكومي والخاص ، هما اللذان يقدمان الخدمات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
3. صناع السياسات ، يحتاجون إلى بيئة مساندة لرسم السياسات وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات ، مع ضرورة توفر مؤشرات موثوق بها لرصد الفقر والفجوة بين مناطق الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى توافر مؤشرات لتقييم ووضع السياسات الحكومية بصورة دقيق ، مثل الاستراتيجيات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الاستراتيجيات المرتبطة بها مثل مكافحة الفقر والجهل والاهتمام بالصحة والتعليم ... إلخ .

كما أكدت الوثيقة العربية على أهمية توفير وتحسين توصيلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد الإلكتروني والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور ، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية .

كما تؤكد الأمانة العامة – إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على ضرورة توافر مؤشرات يتفق عليها على المستوى العربي لقياس الفجوة الرقمية داخل الدولة العربية الواحدة ، أو فيما بينها وبين دول العالم الأكثر تقدماً[24] .

3-4: مؤشرات مقترحة لقياس مجتمع المعلومات وقضاياه من منظور المكتبيين العرب:

يقترح الباحث في الفقرات التالية مجموعة من المؤشرات الواجب تبنيها والاعتراف بها والعمل بمقتضاها عربياً وعالمياً إلى جانب المؤشرات الأخرى لقياس درجة تقدم المجتمعات نحو مجتمعات المعلومات .

(24) المصدر السابق ، ص 12 .

محو الأمية المعلوماتية :

- مقرر «الثقافة المعلوماتية» بمستوياته المتدرجة على مستوى المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية .
- برامج «المهارات المعلوماتية» للمكتبات المدرسية .
- مقرر «الثقافة المعلوماتية» على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- برامج «المهارات المعلوماتية» للمكتبات الأكاديمية .
- برامج المهارات المعلوماتية المقدمة في المكتبات العامة لكافة أفراد الشعب على اختلاف مستوياته واهتماماته .

التعليم :

- أعداد الأقسام العلمية للمكتبات ودراسات المعلومات لإجمالي تعداد مرافق المعلومات داخل الدولة .
- نسبة مقررات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمقررات الأخرى داخل القسم الأكاديمي الواحد .
- أعداد الأكاديميين المتخصصين في المكتبات ودراسات المعلومات على مستوى الدولة الواحدة .
- متوسط الدخل السنوي للأكاديميين المتخصصين في المكتبات ودراسات المعلومات .

مرافق المعلومات :

- توفر مكتبة وطنية أو أكثر من مكتبة وطنية في مجالات مختلفة .
- التطبيق الفعلي للإيداع القانوني لكافة أنواع وأشكال مصادر المعلومات .
- نسبة المكتبات العامة لتعداد السكان داخل الدولة الواحدة .
- نسبة المكتبات الأكاديمية لتعداد مؤسسات التعليم العالي .
- نسبة المكتبات المدرسية لإجمالي أعداد المدارس .
- نسبة المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات لإجمالي المؤسسات والهيئات.
- نسبة مراكز الوثائق ودور الأرشيف الإلكتروني لإجمالي لوزارات والهيئات والمؤسسات ودعمها لخدمات الحكومة الإلكترونية .
- تكامل شبكات المعلومات على مستوى الدولة الواحدة لخدمة معظم المجالات والأنشطة بشكل متكامل .
- نسبة مواقع المكتبات على الإنترنت لإجمالي أعداد المكتبات القائمة داخل الدولة الواحدة .
- نسبة المكتبات الرقمية وتنوع مجالاتها وتكاملها .
- تعداد التحالفات والشراكات بين مرافق المعلومات وتكامل أنشطتها .

obeikandl.com

- نسبة مرافق المعلومات العاملة وفق أنظمة آلية متكاملة تنطبق عليها المواصفات العالمية .

المؤسسات المهنية (الجمعيات المهنية والاتحادات):

- أعداد الجمعيات المهنية وتكامل مجالات الاهتمام .

العاملون فى قطاع المكتبات والمعلومات:

- متوسط الدخل السنوي لأخصائي المكتبات والمعلومات .
- أعداد العاملين المؤهلين في المكتبات والمعلومات .

البحث العلمي في مجال المكتبات والمعلومات:

- أعداد عناوين الدوريات العلمية المحكمة في المكتبات والمعلومات بالنسبة للعاملين في المجال .

القسم الخامس: الإطار العام للوثيقة العربية للمكتبيين العرب التي يمكن المساهمة بها في جلسات المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس في نوفمبر 2005م:

يتطلب بناء مجتمع المعلومات أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. كما أن الهدف الطموح الذي تصبو إليه القمة – ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع – سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة ، ولذلك فإننا نؤكد على أهمية التضامن الرقمي على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

1-5: إرهاصات مشاركة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي في القمة العالمية:

بناء على ما نصت عليه الفقرتان 15، و 16 ضمن «إعلان المبادئ» الصادر على المرحلة الأولى للقمة على الآتي:

«**الفقرة 15** في إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة لشعوب الأصيلة والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي» .

«**الفقرة 16** ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية ، كالكوارث الطبيعية» .

هذا إلى جانب ما أقره وزراء الثقافة العرب في ختام الدورة 14 لمؤتمرهم الذي استضافته صنعاء إرسال أكثر من 575 ألف مؤلف وعنوان لرفد المكتبات العراقية، بواقع 25 ألف كتاب من كل دولة عربية كحد أدنى معتبرين أن الثقافة العربية عنصر أساسي من عناصر الوحدة العربية .

وما دمنا أشرنا لإنقاذ المكتبات العراقية وتراثها الثقافي فإنه يتوجب علينا الإشارة إلى أهمية مخاطبة اللجنة الدولية للحماية International Committee of the Blue Shield التي تعمل على حماية الممتلكات الثقافية في حالات الكوارث الطبيعية والإنسانية . وتتألف اللجنة من ممثلين للهيئات الآتية :

- المجلس الدولي للأرشيف International Council on Archives (ISA) .
- المجلس الدولي للمتاحف International Council on Museums (ICOM) .
- المجلس الدولي للأثريات والمواقع International Council on Monuments and Sites (ICOMOS) .
- الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسسات International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA) .

ومن بين ما أقره وزراء الثقافة العرب في ختام الدورة 14 لمؤتمرهم النقاط الآتية[25] :

* **إنقاذ المدن التراثية والتاريخية في فلسطين وبخاصة في القدس والجولان المحتلتين من** محاولات تهويد وطمس الهوية العربية والإسلامية ، ومطالبة اليونسكو بموقف حازم تجاه صون هويتها الثقافية العربية .
* **دعم ومساندة العمل العربي الثقافي المشترك** لجمع شمل الأمة واستنهاض طاقاتها الإبداعية لاستكمال مسيرتها الحضارية ، والمستشرفة لآفاق مستقبل نسعى لأن يكون زاهرا ومحققا لطموحات هذه الأمة العريقة .
* **تيسير الانخراط في مجتمع المعلومات** وامتلاك ناصية التقنيات الحديثة واستخدامها للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية .
* **التأكيد على أن أهمية اللغة العربية** حاضنة الفكر والثقافة والإبداع والحافظة للتراث ، وإن العناية بها من مرتكزات الحفاظ على الهوية الثقافية .

كما **دعا وزراء الثقافة العرب** على التأكيد على أهمية توفير الرعايا الكاملة والدعم اللازم لتطوير مرافق المعلومات العربية وتكاملها من خلال شراكات عربية ، وذلك دورتهم 15 لعام 2005 المقرر عقدها في العاصمة العمانية مسقط وموضوعها الرئيس «**الثقافة العربية ومجتمع المعلومات**» .

هذا إلى جانب غياب التمثيل العربي لمجتمع المكتبات والمعلومات في المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف ، ديسمبر 2003م سواء بالوجود المباشر والمشاركة الحية في اجتماعات القمة أو عن طريق تفويض الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا: IFLA) بهذا الدور ودعمه بوجهات وسياسات ومطالبات مجتمع المكتبات والمعلومات العربي .

(25) الجزيرة. نت . الأخبار – ثقافة وفن – وزراء الثقافة العرب يدعون لإنقاذ التراث العراقي متاحة على الموقع الآتي:
http://www.aljazeera.net/News/aspx/print.htm

2-5 : الأهداف الرئيسة من المشاركة العربية :

1. تقديم صورة واضحة ومحددة لواقع واحتياجات الوطن العربي المعلوماتية أمام القمة بغية التأكيد على وضعها في إطارها العام مع المنظومة المعلوماتية .
2. التأكيد على أهمية توجيه اهتمام خاص بالثقافة العربية على طاولة صناع القرار في القمة العالمية للمعلومات بما يحفظ لثقافتنا ولغتنا ومكانتهما وتميزهما .
3. إثبات وجود مجتمع المكتبات والمعلومات العربي على خريطة العالم ، والتأكيد على قيمته وأهميته ومواكبته للتطورات العالمية ومتابعته لقفزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
4. نقل انطباعات مجتمع المكتبات والمعلومات العربي بخصوص وثيقتي «إعلان المبادئ» و«خطة العمل» الصادرتان عن المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات .
5. تأكيد مجتمع المكتبات والمعلومات العربي على معظم مطالبات الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا: IFLA) بخصوص مكانة المكتبات في قلب مجتمع المعلومات .
6. المطالبة بضرورة التزام الحكومات العربية والمجتمع الدولي بتوفير الدعم الكاف والاحتياجات الضرورية لمجتمع المكتبات والمعلومات العربي الذي أحد أبرز دعائم البنية الأساسية لمجتمع المعلومات وأهم مقومات نجاح مشروعاته .

كما نؤكد على قيمة وأهمية المشاركة في تيسير سبل التعبير عن احتياجات ورغبات المكتبيين واختصاصي المعلومات العرب ونقلها للأطراف الآتية:

(1) الحكومات العربية ممثلة في وزراء الاتصالات والمعلومات ووزراء الثقافة ووزراء التعليم .

(2) المجتمع الدولي ممثلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ، والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «الإفلا» وغيرها من المنظمات وحكومات الدول المتقدمة .

(3) القطاع الخاص العربي والدولي .

3-5 : الركائز الأساسية لمشاركة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي :

يمكن استعراض أبرز وأهم الخطوات والمقومات الواجب توفيرها والعمل على دعمها من أجل ضمان مشاركة عربية ناجحة لمجتمع المكتبات والمعلومات العربي في أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يلي:

1. التسجيل الرسمي للاتحاد العربي في قائمة المنظمات غير الحكومية التي لديها الرغبة في المشاركة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، وتشكل لجنة ممثلة للاتحاد العربي للمشاركة في أعمال القمة .
2. توفير الدعم المالي المناسب من جانب الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وإدارة الاتصالات والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي يضمن مشاركة اللجنة الممثلة للاتحاد العربي في اجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، مع توجيه الدعوة للجمعيات المهنية

الوطنية ومرافق المعلومات المختلفة ومطالبتها بمساندة عمل اللجنة وتوفير احتياجاتها في ضوء المخطط المتفق عليه لإعداد الوثيقة العربية على أكمل وجه .

3. إرساء أساس فكري قوي متتبع لأحداث القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحضيراتها ومخرجات المرحلة الأولى من وثائق وتوصيات وقرارات . هذا فضلاً عن استيعاب محتوى الوثائق الناتجة عن المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (خاصة: إعلان المبادئ وخطة العمل) ، وكذلك الوثائق الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) بهدف تكوين صورة عربية عن التوجه العالمي لمجتمع المعلومات .

4. الدراسة المتأنية لكافة القرارات والوثائق الصادرة عن الحكومات العربية بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل أيجاد المفردات الصحيحة للغة الخطاب والتواصل ونقل احتياجات ورغبات المكتبيين واختصاصي المعلومات .

5. تعريف وتوعية مجتمع المكتبات والمعلومات العربي بأهمية المشاركة العربية وأهدافها وما يمكن أن يترتب عليها من تعزيز ومساندة الأجهزة الحكومية والمجتمع الدولي لها .

6. تجميع الرؤى العربية والاحتياجات المختلفة لمجتمع المكتبات والمعلومات العربي من أجل التعبير عنها في الوثيقة العربية المقدمة للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وذلك عن طريق كافة أشكال قنوات الاتصال بالجمعيات المهنية الوطنية والحرص على المشاركة في معظم المحافل العلمية العربية من مؤتمرات وندوات متخصصة في المكتبات والمعلومات .

7. تجميع الأرقام والحقائق لنقل صورة عن واقع المكتبات والمعلومات في المجتمع العربي لتحقيق هدفين: (1) تغيير الصورة السلبية المنقولة من خلال الإحصائيات والأدلة العالمية ، و(2) تقديم صورة إيجابية للواقع.

4-5 : الإطار العام لوثيقة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي :

يمكن وضع تصور للإطار العام لوثيقة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي مبني على العناصر الستة الآتية :

1. تعريف بالاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: النشأة – التطور – الأهداف – الوظائف – الإنجازات .
2. صورة شاملة مختصرة عن واقع مجتمع المكتبات والمعلومات العربي .
3. الأهداف الرئيسة من مشاركة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي ومبرراتها .
4. مقترحات مجتمع المكتبات والمعلومات العربي ومطالبه من الأطراف الآتية :
   * المجتمع الدولي الحاضر في القمة العالمية لمجتمع المعلومات .
   * الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها «الإفلا» .
   * الحكومات العربية (وزراء الاتصالات والمعلومات + وزراء الثقافة + وزراء التعليم والبحث العلمي).

5-5 : تفعيل دور وثيقة مجتمع المكتبات والمعلومات العربي :

لن يتسنى تفعيل دور الوثيقة المقترحة إلا عن طريق الحرص على تحقيق أمرين هما :

1. التواجد الفاعل والحضور اليقظ لاجتماعات وزراء الاتصالات والمعلومات وكذلك وزراء الثقافة العرب المتعلقة بالتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بهدف إثبات وجود الشخصية المعلوماتية العربية في المحافل العربية وإرساء قنوات للاتصال الدائم مع الأجهزة الحكومية العربية للتعبير عن الاحتياجات المختلفة للارتقاء بمجتمع المكتبات والمعلومات العربي وتعزيزه .
2. التواجد الفاعل والحضور اليقظ لاجتماعات المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف – سبتمبر 2005) و(تونس – نوفمبر 2005) بهدف إثبات وجود الشخصية المعلوماتية العربية في المحافل العالمية ومناشدة كافة الأطراف الدولية والعربية بتوفير الدعم والاحتياجات المختلفة للارتقاء بمجتمع المكتبات والمعلومات العربي .

ونختتم بحثنا بالتوصيات الأربع الأولى التي انتهى إليها المؤتمر الخامس عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (في دورته الثانية) بمدينة الحمامات (الجمهورية التونسية) في الفترة بين 21 و 24 محرم 1426 هـ الموافق لـ 2 - 5 مارس/ آذار 2005 م بعنوان: «**المكتبات ومرافق المعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعرفة**» والتي تعكس – ولله الحمد – نجاح جهود الباحث في إقناع المجتمع العربي للمكتبات والمعلومات بأهمية وضرورة التواجد والمشاركة في المحافل العالمية والانخراط في العمل الدولي :

1. تشكيل لجنة ممثلة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات تهدف إلى نقل صورة واقعية لمجتمع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي للمجتمع الدولي أثناء انعقاد المرحلة الثانية لمؤمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس خلال الفترة من 16 - 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2005 .
2. دراسة البيانات الرسمية والمبادرات الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) استعداداً لتعريبها والعمل على تطبيقها في مجتمع المكتبات والمعلومات العربية .
3. وضع مجموعة من المؤشرات المتصلة بالمكتبات والمعلومات والعمل على إدراجها ضمن المؤشرات العالمية لقياس التقدم في مجتمع المعلومات .
4. تبني مشروع عربي يستهدف إنشاء / تطوير ذاكرة عربية لواقع المكتبات والمعلومات تنقل للعالم صورة حقيقية بالأرقام والحقائق عن مرافق المعلومات وتعليم المكتبات والبحث العلمي في مجال المكتبات وغيرها من المجالات والأنشطة في التخصص واقتراح بناء هذه

الذاكرة مستثمرة تقنيات المعلومات والاتصالات لضمان تحقيق الوصول الإلكتروني والتحديث المستمر لها .

وهكذا جاءت التوصية الأولى للمؤتمر لتحقق أمنية الباحث بشأن ضرورة اقتناص فرصة الوجود في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية بتونس الشقيق . حيث أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة لتمثيل الاتحاد في القمة العالمية لمجتمع المعلومات ووقع الاختيار على صاحب هذه الورقة ليكون رئيساً لها، ونسأل القارئ العزيز دعمه ومساندته حتى ولو بالدعاء .

obeikandl.com

دور اختصاصي المعلومات في التعليم الإليكتروني(*)

د. محمد مبارك اللهيبي
رئيس قسم المكتبات والمعلومات
جامعة أم القرى
mma9859@uqu.edu.sa

مقدمة :

منذ زمن ليس بالبعيد تم الاستفادة من تطبيقات التعليم الإليكتروني على المستوى العالمي في التعليم العالي والتعليم العام وبدأت تطبيقاته ومناهجه وبرامجه في الانتشار خاصة في ظل وجود وانتشار تقنية الإنترنت حيث صممت برامج أكاديمية تناسب هذه البيئة التعليمية بناء على نظريات علمية في هذا المجال ، وصممت البرامج الإليكترونية الي تمكن من إدارة المنهج التعليمي الإليكتروني وتتيح التفاعل بين المعلم والمتعلم والمنهج الدراسي وتقنيات ومصادر المعلومات . وتتسابق كبريات الجامعات العالمية في الولايات المتحدة وأوربا واستراليا ببرامجها الأكاديمية العريقة بعرض الفرص التعليمية بعرض الفرص التعليمية للالتحاق بهذا البرامج من خلال تطبيقات الإنترنت وتقنيات المعلومات بشكل عام .

واليوم يستطيع الطالب من أي مكان في العالم تتوفر لديه وسائل الاتصال التقنية البسيطة من الحصول على أعلي الشهادات في تخصصات علمية مختلفة ومن أعرق الجامعات وأشهرها . وفي العالم العربي هناك عدة تجارب لجامعات ومعاهد ومدارس سعت إلى الاستفادة من تقنيات التعليمى الإليكتروني وبدأت بعضها بالفعل تعليمية بعرض برامج عن طريق الإنترنت وخير مثال الجامعة العربية المفتوحة .

وكما هو معروف فإن من أهم عناصر العملية التعليمية الأساسية مصادر المعلومات وفي مجال التعليم الإليكتروني يجب الإشارة إلى أن مصادر المعلومات التقليدية ليست الركيزة الأساسية في دعم المنهج الدراسي وليس اختصاصي المعلومات بمهارته التقليدية قادر على خدمة هذا الشكل من التعليم وهذا ما سوف تغطيه هذه الدراسة .

(*) قدم في المؤتمر العربي الخامس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات : المكتبة العربية والتنمية الثقافية في عالم متغير ، ٢٧-٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤ الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية .

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في التعريف بالدور الجديد الذي يقوم به اختصاصي المعلومات في بيئة التعليم الإليكتروني والخدمات المعلوماتية الواجب تقديمها للمستفيدين من هذا التعليم من (معلم ومتعلم ومنهج دراسي وخدمات مصادر المعلومات) ، كما أن الدراسة سوف تغطي المهارات التقنية والمعلوماتية والأدوار الجديدة التي فرضتها تقنيات التعليم الإليكتروني والتي يستلزم اختصاصي المعلومات القيام بها .

أسئلة وأهداف الدراسة :

هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بتطبيقات التعليم الإليكتروني وخاصة في مجال المكتبات والمعلومات والتعريف بأهمية دور اختصاصي المعلومات في هذه البيئة التعليمية الرقمية الجديدة ومن ثم الخروج بتوصيات تحدد مهام اختصاصي المعلومات والخدمات المعلوماتية التي تسهم في دعم عملية التعليم الإليكتروني . ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سوف تنحصر أسئلة الدراسة في التالي :

١ - ما هي تقنيات التعليم الإليكترونى ونظمه وفلسفته وتطبيقاته المختلفة خاصة في مجال المكتبات والمعلومات ؟

٢ - ما هي الأدوار المناطة باختصاصي المعلومات في بيئة التعليم الإليكتروني ؟

٣ - ما هي المهارات التقنية والمعلوماتية الواجب توفرها في اختصاصي المعلومات في هذه البيئة التعليمية الجديدة ؟

أهمية الدراسة :

ان تقنية المعلومات بشكل عام أحدثت تغييراً جذرياً في كل مجالات الحياة ، كيف يعمل الإنسان وكيف يتعلم وكيف يبحث ويصل إلى المعلومات ومصادرها . وهذا التغير جعل لزاماً على كافة التخصصات العلمية ان تحدث تطوير لمناهجها العلمية البحثية والتعليمية ، فالعلوم الطبية على سبيل المثال ليست اليوم هي نفسها بعد إدخال تقنيات المعلومات الطبية والمهارات العلمية في خريجي هذه الكليات تستوجب الحصول على قدرٍ عال من المهارات المتعلقة باستخدام هذه التقنيات بالإضافة إلى المهارات الطبية التقليدية وعلى هذا يمكن القياس في جميع التخصصات .

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة حيث أنها تناقش تأثير إدخال تقنيات التعليم الإليكتروني في التعليم وما نتج عن هذا التغير من تحول في المهارات والأدوار التي يجب على خريجي لمعلومات الحصول عليها وتطوير مهارتهم المعلوماتية لخدمات هذا النوع من التعليم .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة منهجية البحث الوثائقي والذي يصفه العساف (١٤١٦) على أنه المنهج الذي يقوم على «الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث . ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث» .

وقد اعتمد الباحث على البحث في قواعد المعلومات الأجنبية المتعلقة بالتعليم وتقنياته ، وأدبيات

المكتبات والمعلومات العربية والأجنبية المنشورة . كما أجرى الباحث بحثاً في شبكة المعلومات العالمية - الإنترنت - لما نشر في الموضوع واستعراض تجارب الجامعات التي تقدم خدمات التعليم الإليكتروني وتجربتها في إيصال خدمات مصادر المعلومات في هذه البيئة التعليمية الرقمية كما قام الباحث بالإطلاع على توصيات الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المعلومات وتقنيات التعليم .

مصطلحات الدراسة :

اختصاصي المعلومات : ويشمل كل فئات العاملين في حقل المعلوماتية ويقومون بأعمال تتعلق بتحليل نظم المعلومات ودراستها وتصميمها وتنفيذها ويقومون بالإشراف الفني والتقني على هذه النظم كما يشمل الفئات التي تعمل ما بين مصادر المعلومات (التقليدية والإليكترونية) بناء على طلب المستفيد واقتراح مصادر المعلومات لمن يحتاجها ولديهم مهارات عالية في مصادر المعلومات ونظم فهرستها وتصنيفها وتكيفها واستخلاصها ونظم استرجاعها ، كما يشمل المصطلح الفئات التي تعمل في إدارة مراكز المعلومات المختلفة ومدرسو المعلوماتية في الأقسام الأكاديمية التي تقدم برامج تأهيل اختصاصي المعلومات . (الصباغ ، ١٤٢١) .

التعليم الإليكتروني : وتم تعريفه في هذه الدراسة على أنه أحد نظم التعليم أو التدريب يعتمد في تحقيق أهداف العملية التعليمية على وسائل وتقنيات المعلومات (الإنترنت، الانترانت ، الاكسترانت ، الأقراص المدمجة ، البريد الإليكتروني وغيرها) ويتصف بإمكانية التفاعل المباشر أو غير المباشر بين المعلم والمتعلم والمحتوى التعليمي . ويكون للمتعلم أو المتدرب دور فعال في تكوين خبرة فردية وجماعية في عملية تعلمه حيث يقوم بالمشاركة كعنصر فعال في بناء العملية التعليمية لا ان يكون متلقياً فقط للمحتوى . (اللهيبي ، ١٤٢٥ ، القاسمي ، ٢٠٠٢) .

الإطار النظري Theoretical Framework:

تكمن أهمية استخدام الأطر النظرية أو النظريات العلمية في أن أي بحث علمي ليس بمعزل عن المعرفة الإنسانية التي تستوجب التاطير والهيكلة النظرية حتى يمكن البناء عليها وعلى ذلك يؤكد العساف (١٤١٦) أن أهمية توضيح الإطار النظري للدراسة من مبدأ تراكم المعرفة فالمشكلات البحثية لا توجد مبتورة الصلة ، وإنما امتداداً لما سبقها من تقدم علمي . فالمعرفة تبنى على ما سبقها .

في هذه الدراسة تم استخدام الإطار النظري (نموذج ١) الذي يقام بأعداده بدر الهدى خان (Khan, 2003) وهو عبارة عن إطار نظري عام لدراسة التعليم الإليكتروني وتطبيقاته في المؤسسات التعليمية (الموسوي ، ٢٠٠٤) . ويغطى هذا الإطار النظري ٨ محاور أساسية يمكن من خلالها التأصيل لأي دراسة تتعلق بالتعليم الإليكتروني ومن خلال هذا الإطار سوف يتم تعريف ودراسة دور اختصاصي المعلومات في كل محور ، وهذه المحاور هي كالتالي :

نموذج التعليم الإليكتروني لبدر الهدى خان رقم ١

اولاً : المحور التربوى Pedagogical :

ويغطي هذا المحور أسئلة مثل سرعة التغيير في محتويات المقررات الإليكترونية ونوعية المتعلمون اللذين تستهدفهم هذه المقررات والأهداف التي يسعى المنهج التعليمي لتحقيقها ، كما يغطي هذا المحور أسئلة عن الوسائط المتعددة التي يتم من خلالها تقديم المقرر الإليكتروني من صوت وصورة ورسوم بيانية وغيرها وما هو دور المعلم في العملية التربوية هل هي توجيهية أو محورية أو كلاهما معاً، كما يقيم هذا المحور البيئة التعليمية من حيث دعمها للتعاون الداخلي من خلال تقديم بيئة داعمة لطرح الأسئلة وتوضيح التعليمات واقتراح وتقاسم مصادر المعلومات والعمل على مشاريع مشتركة بين الطلاب .

ثانياً : المحور الفنى او التقنى Technological :

ويغطي هذا المحور بشمولية الجانب التقني لتقديم المقررات الإليكترونية من خلال تقييم عدد من العناصر مثل هل لمؤسسة التعليمية توفر الموظفين الذين باستطاعتهم مساعدة المتعلمين للتهيؤ فنياً للشروع في دراسة المقرر الإليكتروني . كما يركز هذا المحور من الإطار النظري على ما تقدمه المؤسسة التعليمية من تبيان للأجهزة والبرامج التي يحتاجها المتعلم للوصول إلى خدمات المقرر الإليكتروني وهل هي متاحة مجاناً أم يجب شراؤها وهل تم إعطاء الوصلات اللازمية لتنزيل البرامج المساعدة في استعراض محتويات المقرر .

ثالثاً : محور تصميم الواجهة

Interface Design

ويغطي هذا المحور من الإطار النظري لدراسات التعليم الإليكترونى عناصر تقييم الواجهة الإليكترونية التي يتعامل معها المتعلم من خلال الموقع الإليكتروني للمؤسسة التعليمية على شبكة الإنترنت ، فمثلاً هناك أسئلة محددة عن مدى توافق صفحات الموقع مع المتصفحات الرئيسية لمواقع الإنترنت . وتصميم واجهات الوحدات التعليمية هل هي مدمجة في صفحة تعليمية واحدة أو واجهة أم كل فكرة تعليمية مفردة من خلال صفحة واحدة . هل الموقع يقدم ما يعرف بخارطة الموقع Sitemap لإرشاد المتعلم خلال التصفح . كما يتم تقييم الموقع من حيث أن الواجهات تمكن من استعراض الموقع الإليكتروني لنطاق كبير من المستفيدين مثل ذوي الاحتياجات الخاصة أم لا . وهل الموقع يقدم مصدراً يمكن الوصول إليه للإجابة على الأسئلة الشائعة أو المتكررة .

بمعنى آخر في هذا المحور يتم النظر إلى نظام التعليم الإليكتروني المستخدم من وجهة نظر دراسات الاستخدام Usability Studies ودراسات تقييم الواجهات Interface Design .

رابعاً : محور التقويم Evaluation :

في هذا المحور هناك عنصرين يتم التركيز عليها وهي أولاً هل يقدم نظام التعليم الإليكتروني نظام يمكن الاعتماد عليه لتقويم مستوى تحصيل الطلاب من خلال الاختبارات وعناصر التقويم الأخرى . أما العنصر الثاني فيتعلق بالطالب وما يقدمه نظام التعليم الإليكتروني المعمول به من إمكانيات تمكن الطالب من تقويم المدرس والمحتوى ومصادر المعلومات المقدمة من خلال المنهج الإليكتروني ، والدعم الفني والبيئة التعليمية بشكل عام .

خامساً : محور الإدارة Management :

في هذا المحور من الإطار النظري يتم تقويم تكامل النظام الإليكتروني للمؤسسة من حيث التطوير والتحسين المستمر للمقررات الإليكترونية فيحوي أسئلة عن وجود مركز متخصص داخل المؤسسة التعليمية لإنتاج محتوى المناهج الإليكترونية ومتابعة تطويرها وكيفية التواصل مع المتعلمين لأخبارهم عن التحسينات والأعطال التى قد تحصل للنظام الآلي .

سادساً : محور دعم المصادر

Resource Support

محور دعم المصادر يركز على ما يقدمه نظام التعليم الإليكتروني المعمول به من دعم فني للمستخدمين في ما يحتاجونه من مصادر سواء في تصفح الموقع أو مصادر معلومات حول المقرر مثل الكتب المقررة ومصادر معلوماتية على الإنترنت تدعم المنهج الدراسي ، وخدمات مرجعية سواء مصادر أو متخصصين يستطيع استخدامها أو الإفادة منها المعلم أو المتعلم أثناء تقديم المنهج الدراسي .

سابعاً : المحور الأخلاقى Ethical :

يقدم هذا المحور من الإطار النظري لدراسات

التعليم الإليكتروني مدخلاً شاملاً لمناقشة القضايا القانونية المتعلقة ببرامج التعليم الإليكتروني مثل الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسة التعليمية ومناهجها التعليمية الإليكترونية المقدمة من خلال الإنترنت ، قضايا حقوق المؤلفين تم التركيز عليها أيضاً من حيث هل تقوم المؤسسة بالانقياد لقوانين حقوق التأليف فيما تنشره إليكترونياً . كما يناقش هذا المحور مدى التزام المؤسسة التعليمية بأخلاقيات ما يعرف بالفجوة الرقمية Digital Divide بين المستفيدين ومحاولة حلها أم أنها تقدم خدماتها للمقتدرين والمؤهلين تقنياً ولا تحاول الوصول إلى تقدم خدمة تعليمية للجميع . ومن العناصر المهمة في هذا المحور حقوق الخصوية Privacy لما تملكه المؤسسة التعليمية من معلومات عن الطلاب .

ثامناً: المحور المؤسسي Institutional :

يركز هذا المحور من الإطار النظري لدراسات التعليم الإليكتروني على أسئلة تتعلق بالمؤسسة التعليمية المقدمة لبرامج التعليم الإليكتروني ومدى جاهزيتها لتقديم مقررات مباشرة على الإنترنت ؟ وهل الجودة النوعية للمقررات التي تقدم من خلال هذا النظام توازي الجودة للمقررات التي تقدم بالطرق التقليدية ؟ كما أن هذا المحور يقيم المؤسسة من حيث تواجد المدربون / المعلمون والفنيون أثناء تقديم الإرشاد المباشر على الإنترنت .

الدراسات السابقة :

في هذا القسم تقدم الدراسة مستخلصاً لأهم الدراسات التي غطت الموضوع أو درست جوانب متعلقة به وسوف يتم استعراضها في ثلاثة أقسام ترتبط مع أسئلة الدراسة وأهدافها لإيجاد الترابط الموضوعي للدراسة والدراست السابقة :

اولاً: التعليم الإليكتروني :

يشير القاسمي (القاسمي ، ٢٠٠٢) إلى أن التعليم الإليكتروني «يغطي أنواعاً متعددة من التعليم والتدريب عن بعد ، تتم بواسطة الحاسب ، سواء كانت المادة التعليمية مسجلة على أقراص مرنة أو مدمجة ، أو تصل إلى حاسوب المتعلم بواسطة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو شبكة معلومات وطنية أو الإقليمية أو تبثها الأقمار الصناعية ، أو محطات التلفزه ويكون المحتوى مسموعاً أو مقروءاً أو مرئياً» .

وفلسفة نظم التعليم الإليكتروني تبنى على نظريات البناء والبناء الاجتماعي (Constructivism and Social Constructivism) والتي من مفاهيمها الإفصاح التعاوني أو الجماعي (Collaboration Discourse) وان التعليم يمكن تعزيزه بالمشاركة الفردية للوصول إلى المعنى كما تؤكد هذه النظرية أن عملية التعلم لدى الفرد يمكن تعزيزها من خلال خلق بيئة تعليمية يتمكن فيها المتعلم من الوصول إلى المعلومة وإبداء الرأى حولها ومناقشتها وتفسيرها حسب خبراته ومعتقداته (Dougiamas and Taylor 2001) وان التعليم عملية اجتماعية Social Process يحتاج إلى تفاعل اجتماعي بين المتعلمين أنفسهم في بيئة مرنة ومريحة اجتماعياً وليست عملية تراكم معلومات يمكن إرسالها من إتجاه أحادي (McConnel, 2000) .

الخليفة (الخليفة ، ١٤٢٣) صنفت التعليم الإليكتروني إلى أربعة نماذج بناء على البيئة التعليمية الذي يتناوله النموذج (هل التعليم موجه لفرد أو لمجموعة) وأيضاً على المجال التعليمي الذي يبين الهدف من استخدام النموذج وهذه النماذج الأربعة هي :

١ – التدريب المعتمد على الحاسب والإنترنت Web/Computer Based Training .

٢ – أنظمة دعم الأداء الإليكترونية على الحاسب أو الإنترنت Web/Electronic Performance Support System .

٣ – الفصول التخيلية الغير متزامنة Web/Virtual Asynchronous Classroom .

٤ – الفصول التخيلية المتزامنة Web/Virtual Synchronous Classroom .

أما مميزات التعليم عن بعد بشكل عام والإليكتروني بشكل خاص (Barron, 1999) فيمكن إبرازها في العناصر التالية :

- **الملائمة** Convenience تقنيات التعليم الإليكتروني تقدم المنهج الدراسي في عدة أشكال وبوسائل إيصال مختلفة تلاءم ظروف المتعلم وأماكنهم المختلفة فيمكن تقديمها من خلال شبكة الإنترنت أو البث التلفزيوني أو من خلال إنتاج الوسائط الإليكترونية المدمجة.
- **المرونة** Flexibility فهي تعطي المرونة من حيث اختيار الوقت والشكل الإليكتروني الذي يفضله المتعلم
- **الفعالية** Effectiveness تقنيات التعليم عن بعد ليس ملامة ومرنة فقط بل أثبتت الدراسات (Schutte, 1996) انها تعطي نفس فعالية نظم التعليم التقليدية إضافة إلى الخصائص الإضافية لهذا النمط من التعليم .
- **قلة التكلفة** Affordability وتعني أن نظم التعليم الإليكتروني تمكن من خفض تكاليف التعليم وذلك لقدرة هذا النظم على خدمة أعداد كبيرة وبموارد بشرية محدودة متى ما توفرت التقنيات اللازمة .
- **استخدام وسائط متعددة** Multi-Sensory وتعني إمكانية هذه النظم تقديم خدمة وسائط تعليمية متعددة تمكن المتعلم من استخدام الوسيلة التي تلاءم تفضيله للوسائط التعليمية فيمكن استخدام المواد السمعية والبصرية إضافة إلى التحادث المباشر .
- **التفاعلية** Interactivity وهى من أهم مميزات التعليم الإليكتروني حيث تمكن البيئة التعليمية من التفاعل ليس فقط بين المعلم والطالب وبين الطلاب أنفسهم وأخصائيو المعلومات والدعم الفني .

ثانيا : خدمات المعلومات التي تقدم لطلاب التعليم الإليكتروني :

الزامل (Alzamil, 2002) في دراسته لاستخدام الإنترنت كوسيلة لإيصال خدمات المكتبة للطلاب المسجلين في مقررات اليكترونية من خلال الويب يشير إلى أن من أهم الخدمات حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب هى خدمة

البحث في الفهرس الآلي للمكتبة من خلال شبكة الإنترنت ثم خدمة إيصال الوثائق Document Delivery Service ومن ثم تأتـــي خدمات الإعارة بين المكتبات Interlibrary Loan والخدمات المرجعية وأخيراً تأتي خدمات تعليم استخدام المكتبة Library Instruction Services وخدمة الحجز الإليكتروني E-reserve وقد أوصت الدراسة بإيجاد قنوات إتصال بين اختصاصي المعلومات وأعضاء هيئة التدريس لضمان جودة خدمات المكتبة الجامعية لطلاب التعليم الإليكتروني.

في دراسة لقراءة واقع الخدمات المرجعية الإليكترونية في البلدان المتقدمة وأنظمة الخدمات المرجعية الإليكترونية ، استعرض الزهري (الزهري ، ١٤٢٥) مجموعة من النظم للخدمات المرجعية الإليكترونية المجانية وذات الرسوم والمؤسسات والشركات المقدمة لها ، واستعرض بالتفصيل لأهم نموذجين يمكن الإفادة منها عند تصميم خدمات مرجعية عربية إليكترونية وهما الكويسشن بوينت Question Point والذي ترعاه مكتبة الكونغرس واسأل مكتبياً Ask A Librarian وهو نموذج بريطاني . ويشير الباحث في توصياته إلى أن الخدمات المرجعية الإليكتونية تبنى على أكثر من تقنية في إيصالها وتعتمد على مبدأ المشاركة والتعاون بين المكتبات . والخدمات المرجعية مـــن أهم ما يقدمه اختصاصي المعلومـــات في بيئـــة التعليم الإليكتروني وهذه التجـــارب أكـــبر دليل على أهمية دور اختصاصي المعلومـــات فـــي إنجاح برامج التعليم الإليكترونى والذي يؤكده جونستن (Johnston, 2004) .

ومن أفضل النماذج التي يمكن الاستفادة منها لدعم خدمات التعليم الإليكتروني هو مشروع هيرون (Higher Education Resources On-demand, HERON) وهو عبارة عن نقطة وصول واحدة «بوابة» على مستوى المملكة المتحدة لجميع الجامعات والكليات حيث تحوى أكثر من ٢,٥ مليون عنوان لمقالات وأجزاء من كتب دراسية تم شراء حقوقها الفكرية ، الجامعة المشتركـــة فـــي هذا النظام يتمكن أعضاء هيئة التدريس والطلاب من الوصول إلى هذه المصادرة ويمكـــن ربطـــها من خلال نظم إدارة برامـــج التعـليم الإليكتروني . والخدمة ليســـت متوقفـــة ولكـــن تـــزود بمصادر المعلومات حسب الطلب كما واضح من اسمها (Heron, 2004) .

وفي المملكة المتحدة أيضاً وبدعم حكومي توجد خدمة مهمة جداً تعرف باسم شبكة اكتشاف المصادر (Resource Discovery Network, RDN) وهي عبارة عن كشاف لمصادر المعلومات المتوفرة على الإنترنت تم تكشيفها وفق رؤوس موضوعات وحسب التخصصات العلمية ومن خلال واجهة واحد يمكن بحثها واسترجاع مصادرها من نفس الموقع .

أما الشبكة الوطنية التعليمية البريطانية (National Learning Network, NLN) فهي عبارة عن قاعدة معلومات تحوي أكثر من ٦٠٠ ساعة لوحدات تعليمية في موضوعات مختلفة وهي مخصصة لدعم المناهج الإليكترونية وهذه الوحدات متوافقة مع معايير نظم التعليم الإليكتروني مثل SCORM وهذا يعني أنه يمكن دمجها في أي منهج إليكتروني يدعم هذه المعايير . والمشروع في

مراحله الأولى وسوف يضيف أكثر من ٨٠٠ ساعة بنهاية عام ٢٠٠٥ ويمكن استخدامه مباشرة بعد التسجيل المجاني (NLN, 2004) .

هذه الخدمات لمصادر المعلومات تحتاج اختصاصي معلومات وفق كلمات نعيمة رزوقي (رزوقي ، ١٤٢٥) «يعزز إيمانه في تطوير ذاته لأن مهنته لن تتحسن ما لم يكن هناك سعي نحو تحسين الذات . والخروج من النمط التقليدي الذي تعمل مؤسسات المعلومات بموجبه باستخدامها للتعليمات والأدلة والروتينيات وان تضع لنفسها فلسفة واقعية مستنبطة من توجيه الأفكار نحو النظرة الجديدة في إدارة المعلومات والمعرفة تعليماً وتطبيقاً .

ثالثا : دور اختصاصي المعلومات في بيئة التعليم الإليكتروني :

كما سبق في هذه الدراسة أن الإطار النظري الذي تم استعراضه في قسم سابق يقدم النموذج الشامل للمحاور الأساسية للدراسات التي تعني بالتعليم الإليكتروني ، في هذا القسم سيتم مناقشة دور اختصاصي المعلومات في التعليم الإليكتروني من خلال مناقشة دوره في كل محور .

المحور التربوى Pedagogical :

كما سبق وأن بينا في عناصر هذا المحور فهو يهتم بالجانب التربوي لإعداد المناهج الدراسية ، وهي مهمة أساسية لإنجاح أي تعليم وتعتمد على وجود تربويون متخصصون في تصميم الوحدات الدراسية Instructional Designers واختصاصي المعلومات ليس متخصص في تصميم الوحدات الدراسية أو التعليمية ولكن يجد أن يكون عنصر في فريق العمل لما لديه من مهارات في دراسات المعلومات والحاجات المعلوماتية . فمن الأهداف التي يرتكز عليها تصميم الوحدات التعليمية الأهداف المعرفية وكميات المعلومات التي تغطيها كل وحدة . وهنا يبرز دور إختصاصي المعلومات كمستشار معلوماتى بتقديم دراسات الحاجات المعلوماتية ودراسات المستفيدين Information Needs Analysis and Users Studies كما أن المهنيين في المعلومات قاموا بتطوير نماذج ووحدات تعليمية معتمدة لتدريس الثقافة المعلوماتية Information Literacy Programs يمكن الإفادة منها عند مرحلة تصميم الأهداف التربوية ومراجعتها .

المحور الفنى او التقنى Technological :

هذا المحور يغطي بشمولية الجانب التقني لتقديم المقررات الإليكترونية وهنا دور اختصاصي المعلومات أساسي بما لديه من مهارات تقنية ومعلوماتية أهلته في السابق للإشراف على عمليات الميكنة في المؤسسات التى يعمل بها حتى أن عمليات الدعم الفني طغت على أعمالهم الأخرى. فبتأهيلهم التقني والمعلوماتي فهم أكثر قدرة من خريجو الحاسب والن يجيدون التعامل مع الحاسب وليس المستخدم أما خريجو المعلومات فتأهيلهم يشمل دراسات تقنيات المعلومات والمستفيدون منها وكيفية تسخيرها للمستفيدين في الوصول إلى المعلومات . كما يبرز دور اختصاصي المعلومات في فريق عمل التقنية عند مراحل اختيار أو تصميم النظام الآلي الذي سوف يدير عمليات التعليم الإليكتروني وذلك لإدراج خدمات المعلومات في

هذا النظام مثل الخدمات المرجعية المباشرة وخدمات المصادر الإلكترونية وقواعد المعلومات ودمجها مع خدمات المكتبات الرقمية . كذلك يمكن الإشارة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به اختصاصي المعلومات في تعليم المستفيدين على تقنيات المعلومات من إنترنت ومهارات استخدام الفهارس والقواعد الإليكترونية والبرامج الأساسية في برامج التعليم الإليكنروني .

محور تصميم الواجهة Interface Design

هذا المحور من الإطار النظري لدراسات التعليم الإليكتروني يغطي مدى سهولة استخدام واجهات النظام الإليكتروني المستخدم في المؤسسة التعليمية في تقديم برامج التعليم الإليكتروني ، وهنا دور اختصاصي المعلومات أساسي فهو يقود فريق العمل المسئول عن تصميم أو اختيار واجهات النظام Interface Design بما لديه من تأهيل في دراسات الاستخدام Usability والتأهيل في مجال تحليل وتصميم النظم ودورة أساسي في إجراء الدراسات المبدئية على عينات عشوائية من الطلاب «الفئة المستهدفة» لأخذ آرائهم حول واجهات النظام لكي تخدم نطاق واسع من فئات المستخدمين بفئاتهم المختلفة .

محور التقويم Evaluation :

ويتمركز هذا المحور حول تقويم النظام الإليكتروني المستخدم من وجهة نظر الطلاب من حيث جودة المصادر المعلوماتية للمقررات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس ونظم الاختبارات والمقاييس الأخرى التي تقيس مستوى الطلاب وتحصيلهم الدراسي . ودور اختصاصي المعلومات في هذا المحور قد لا يكون أساسياً ولكنه مهم فهو يستفيد من آراء الطلاب في تقييم ما يقدمه من خدمات معلوماتية للمستفيدين في بيئة التعليم الإليكتروني ويطور الخدمات المعلوماتية بناء على رغبات الطلاب وإمكانيات المؤسسة التعليمية . خصوصاً ودوره يعد وسيطاً بين مصادر المعلومات الإليكترونية وبين المستفيدين من جهة وبين وسائط المعلومات الإليكترونية وبين المدربين وأعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى .

محور الإدارة Management :

وهذا المحور يغطي الإدارة التقنية والفنية لمحتوى برامج التعليم الإليكتروني ودور اختصاصي المعلومات أساسي في فريق العمل فهناك المتخصصون في نظم إدارة المحتوى Content Management System

ونظم (Karmakar and Suman, 2002) إدارة المعرفة Knowledge Management System (رزوقي ، ١٤٢٤) ومن خلال هذا الدور يقوم اختصاص المعلومات بدور مهم لإنجاح برامج التعليم الإليكتروني حيث يقوم بالتأكد من أن المحتوى المعلوماتي لهذه المقررات يخضع لمفاهيم ونظريات إدارة المعرفة لكي تكون قادرة على تقديم مستوى تعليمي عالي الجودة . وعند اعتماد مفاهيم إدارة المعرفة ونظم إدارة المحتوى فاختصاصي المعلومات سوف يكون جزء أساسي من الهيئة التعليمية للمقررات الإليكترونية ليساعد الطلاب في كيفية الوصول للمعلومات وتقييمها واستخدامها.

محور دعم المصادر Resource Support

وهذا المحور كما سبق وان تم شرحه في الإطار النظري للدراسة يغطي ما يقدمه نظام التعليم الإليكتروني للمؤسسة التعليمية من دعم فني يمكن الطلاب من استخدام المقررات الإليكترونية والمصادر الإليكترونية وخدماتها . وفي هذا السياق يشير جونستن (Johnston, 2004) إلى أي جامعة ناجحة إليها خدمات مكتبات جامعية ممتازة والجامعة الإليكترونية الداعمة للمناهج الدراسية والخدمات المتعلقة بها من خدمات مرجعية واختيار قواعد المعلومات فتأهيل اختصاصي المعلومات في تشغيل وإدارة المكتبات الرقمية وخدماتها وخدمات الإحاطة الجارية والخدمة المرجعية الإليكترونية (الزهري ، ١٤٢٥) يلعب دور أساسي في إنجاح برامج التعليم الإليكتروني .

بالإضافة إلى هذا الدور فإن المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات أفضل من يدرس مهارات البحث عن المعلومات ومصادرها Information Skills سواء من خلال بيئة التعليم الإليكتروني أو خارجها كمهارة أساسية لأي طالب يراد له أن ينجح في نظم التعليم القائمة على شبكات المعلومات والمصادر الإليكترونية (ACRL, 2000). وهذا يجعل اختصاصي المعلومات عضواً مهماً في الهيئة التدريسية للمقررات التدريسية حتي أن بعض الجامعات التي تقدم برامج اليكترونية من خلال شبكة الإنترنت تجعل اختصاصي المعلومات عنصراً مشاركاً فى منتديات المقررات للإجابة على الأسئلة المرجعية والبحث عن المعلومات . وهذا الدور يتعدى الطالب ويحتاج خدمات اختصاصي المعلومات أعضاء هيئة التدريس لدعم مقرراتهم الدراسية بمصادر معلوماتية حديثة ووصلات لمواقع تدعم المنهج الدراسي .

المحور الأخلاقي Ethical :

وهو المحور الذي يناقش الجوانب اقانونية والأخلاقية في بيئة التعليم الإليكتروني مثل المحافظة على حقوق النشر (الملكية الفكرية)، ومدى تقيد المؤسسات التعليمية بأخلاقيات ما يعرف بالفجوة الرقمية Digital Divide .

ومن خلال العناصر المكونة لهذا المحور والتي سبق تغطيتها في قسم الإطار النظري ، يبتين أن دور اختصاصي المعلومات في هذا المحور قيادي فمن أهم القضايا التي تدرس في أقسام المكتبات والمعلومات القوانين والتشريعات الدولية والمحلية التي تحكم كيفية استخدام المواد المطبوعة أو الرقمية محفوظة الحقوق . إضافة إلى ذلك فالمهنيين في مجال المعلومات هم المؤسسين والداعمين لقوانين حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كما أن أدبيات دراست حقوق الخصوصية Privacy Rights فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية وحقوق الحصول على المعلومات فيعد علماء المكتبات والمعلومات المرجع الأساسي لها .

أما فيما يتعلق بقضايا الفجوة الرقمية وغني وفقر المعلومات وكيفية التعامل معها فإن المتخصصين في المكتبات والمعلومات هم السباقين في إبرازها وعرض الحلول والمقترحات العلمية لها . ودور اختصاصي المعلومات مهم في جعل المؤسسة التعليمية تعمل علي ضع بوضع السياسات التي تمكن من تطبيق الحلول والمقترحات التي تمكن من ردم هذه الفجوة ومساعدة طلابها في الوصول إلى المعلومات بشكل عادل ومتساو .

المحور المؤسسي Institutional :

وهذا المحور يتعلق بتقويم المؤسسة وجاهزيتها والعاملين بها من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وفنيين لتقديم برامج ذات مستوى عالي ممن خلال تقنيات التعليم الإليكتروني . وكما واضح فإن اختصاصي المعلومات كمهني في المؤسسات التعليمية سواء كأمين مكتبة أو محلل نظم أو اختصاصي في الخدمات الرقمية ، يعد من العناصر التي تحدد جاهزية المؤسسة التعليمية لتقديم برامج تعليمية إليكترونية . فالمؤسسة التعليمية التي لا تملك اختصاصيو معلومات يستطيعون العمل في البيئة الرقمية أو من خلال شبكات المعلومات هي مؤسسة غير قادرة لتقديم مثل هذه البرامج .

ثالثا : المهارات التقنية والمعلوماتية لاختصاصي المعلومات :

في الجزء السابق تم استعراض أهمية الأدوار التي يقوم بها اختصاصي المعلومات في التعليم الإليكتروني . وكان الحديث عن الدور النموذجي لاختصاصي المعلومات ولكن كل هذه الأدوار تتطلب إعداد ومهارات معلوماتية وتقنية للقيام بها على أكمل وجهة وإلا سوف يعكس صورة غير حميدة للمهنيين في مجال المعلومات والتي سوف تجعل القيادات الإدارية في المؤسسات التعليمية تقوم بإهمال أهمية الأدوار التي تطالب بها . ومن خلال استخلاص المهام التي يقوم بها اختصاصي المعلومات يمكن إبراز المهارات التالية والتي يجب على اختصاصي المعلومات إتقانها حسب الدور الذي يقوم به في بيئة التعليم الإليكتروني .

١ - مهارات في دراسات الاستخدام Usability Studies ودراسات سلوكيات البحث Infromation Seeking Behaviors .

٢ - مهارات تحليل الاحتياج المعلوماتي للمستفيدين Information Needs Analysis .

٣ - المهارات الأساسية في استخدام تقنيات المعلومات إضافة إلى المهارات المتقدمة في استخدام الإنترنت ومحركات البحث وتطوير وبرمجة مواقع الإنترنت خاصة القائمة على قواعد المعلومات Web-enabled databases websites .

٤ - تصميم وتشغيل الخدمات المعلوماتية الإلكترونية (الخدمات المرجعية ، قواعد المعلومات ....) من خلال شبكة الإنترنت .

٥ - المعرفة بنظم إدارة التعليم الإليكتروني والمعايير الدولية الموحدة لتبادل الوحدات التعليمية بين هذه النظم .

٦ - تصميم وتشغيل نظم وبرامج المكتبات الرقمية ويشمل ذلك مهارات الرقمنة Digitization واستخدام البرامج والأجهزة .

٧ - المهارات الأساسية والمتقدمة لتحليل وتصميم النظم وتصميم الواجهات Interface Design .

٨ - المهارات الأساسية لاسترجاع المعلومات مثل المهارات المتعلقة بالبحث واستراتجياته والمهارات المتقدمة في أعداد لمكانز والكشافات الآلية .

٩ – المعرفة بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والخصوصية وما يتعلق بتشريعات الإنترنت ونظم الاعتماد الأكاديمي للبرامج التعليمية المقدمة من خلال شبكة الإنترنت .

النتائج والتوصيات :

إن بيئة التعليم الإليكترونى وما تفرضه على المؤسسات التعليمية من تطوير في جميع قطاعاتها من خدمات وأعضاء هيئة تدريس وتجهيزات تقنية فهى تؤكد على أهمية دور اختصاصي المعلومات ، فلا نجاح لأي برنامج عن طريق نظم التعليم الإليكتروني ما لم يكن هناك دعم معلوماتي من قبل المتخصصين في دراسات المعلومات . ولكن كما أن التعليم الإليكتروني يفتح آفاق وفرص جديدة لاختصاصي المعلومات فهو يفرض العديد من التحديات ، وكما تشير الدراسة فإن بيئة التعليم الإليكنروني تتطلب مهارات تقنية إضافة إلى المهارات التقليدية المهمة ، وعلى مدارس المكتبات والمعلومات ان تطور مناهجها بحيث تدعم المؤسسات التعليمية بمتخصصين قادرين علي إنجاح هذه البرامج . ويصبح خريج أقسام المكتبات والمعلوما قادراً على القيام بالأدوار الجديدة .

وفي النهاية وبناء على نتائج الدراسة فيمكن استخلاص أهم التوصيات فيما يلي :

- برامج التعليم الإليكتروني بيئة تعليمية جديدة لها العديد من الوظائف الخاصة وتفرض العديد من الخدمات المعلوماتية المبنية على خصوصية هذه البيئة .
- على المسئولين عن البرامج الأكاديمية في تخصصات المعلومات إعادة النظر في الخطط الدراسية لإدخال تعليم الخدمات المعلوماتية الخاصة بالمستفيدين من التعليم الإليكتروني .
- بيئة التعليم الإليكتروني تتطلب نوعية من الطلاب قادرة على التعلم الذاتي واستخدام تقنيات المعلومات في ذلك ، وهذا يحتم على اختصاصي المعلومات المساعدة في إعداد البرامج التدريبية لمهارات البحث عن المعلومات واستخدامها وتحليلها .
- على اختصاصي المعلومات التعاون مع أعضاء هيئة التدريس والعمل كفريق عمل عند تصميم وإعداد المنهج الإليكتروني لاستكمال ما يحتاجه المنهج من مصادر معلومات وتحديد المهارات المعلوماتية لاستخدامه .
- التعليم الإليكتروني يعتمد بشكل كبير على مصادر المعلومات الإليكترونية وهذا يتطلب إنشاء المكتبات الرقمية والإشراف على نظمها وتطوير خدماتها من قبل اختصاصيو المعلومات، وهذا لا يعني الاستغناء عن خدمات المكتبات التقليدية .
- اعتماد المقررات الإليكترونية على المصادر الإليكترونية يستوجب من اختصاصي المعلومات التأكد من أن المصادر المستخدمة تم الحصول على حقوق استخدامها .
- النظم الآلية لإدارة التعليم الإليكتروني تقبل المقررات المرقمنة ولكن وفق مواصفات ومعايير متفق عليها دولياً مثل مثل AICC أو SCORM ، واختصاصي المعلومات يجب أن

يكون على دراية بهـــذه المعـــايير والبرامـــج التي تسمح بإنتاج المحتوى الرقمي وفق هذه المعايير.

المراجع

المراجع العربية :

١ – الخليفة ، هند (١٤٢٣) . الاتجاهات الحديثة في خدمة التعليم الإليكتروني : دراسة مقارنة بين النماذج الأربعة للتعليم عن بعد . في ندوة مدرسة المستقبل . الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٦–١٤٢٣/٨/١٧ .

٢ – الزهري ، سعد سعيد (١٤٢٥) ، الخدمات المرجعية الإليكترونية : ماهيتها وكيفية استفادة المكتبات العربية منها . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية . ١٠ (٢) ص ٥٥–١٠٤ .

٣ – رزوقي ، نعيمة حسن (١٤٢٤) . رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية . ٩ (٢) ص ١٥٥–١٨٣ .

٤ – رزوقي ، نعيمة حسن (١٤٢٥) . الدور الجديد لمهنة المعلومات في عصر هندسة المعرفة . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية . ١٠ (٢) ص ١٠٥–١٢٣ .

٥ – الصباغ ، عماد (١٤٢١) . التعليم في حقل المعلوماتية في جامعات الخليج العربي . مجلة مكتدة الإدارة . ٦ (٢) ص ص ٥–٣٢ .

٦ – العساف ، صالح بن حمد . المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية . الرياض : مكتبة العبيكان ، ١٤١٦ .

٧ – القاسمي ، علي (٢٠٠٢) . وداعاً للمدرسة والكتاب : التعلم الإليكتروني والتعليم عن بعد . فضاءات (سبتمبر – أكتوبر) ، ٦–١٠ .

٨ – اللهيبي ، محمد مبارك (١٤٢٥) . الإنترنت وتطبيقاتها في التعليم الإليكتروني : استعراض لتجربة عملية . عالم الكتب (تحت النشر) .

٩ – الموسوي ، علي شرف (مرجم) (٢٠٠٤) . إطار للتعلم الإلكتروني . متوفر علي الإنترنت علي :

<http://bookstoread.com/framework/arabic.ppt>

المراجع الاجنبية :

10- ACRL (Association of Colloege and Research Libraries. (2000). Information Literacy Competency Standards for higher education: standards, performance indicators, and outcomes. [Accessed, 2004] Available online at URL: http://www.ala.org/acrl/ilstandardlo.html/

11- Alzamil, A. Mansour. (2002). Perception of Internet Use as Academic Library Services' Delivery Medium for Web-based Courses. Florida State University: Unpublishes PhD. Dissertation.

e.cfm?section=3&list_item=12&page=1

16- Johnston, Pete. (2001). After the Big Bang: the forces of change and e-learning. Ariadne, 27(27-23 March 2001). [Accessed, 2004] Available online at URL: http://www.ariadne.ac.uk/issue27/johnston/>

17- McConnell, D. (2000). Implementing Computer Supported Cooperative Learning. London: Kogan Page.

18- NLN (National Learning Network). [Accessed, 2004] Available online at URL: http://www.nln.ac.uk/materials/

19- Schutte, J. G. (1996). Virtual Teaching in Higher Education: The New Intellectual Superhighway or Just Another Traffic Jam? . [Accessed, 2004] Available online at URL: <http://www.csun.edu/sociology/virexp.htm>

12- Dougiamas, M and Taylor, P. (2002). Interpretive analysis of an interne-based course constructed using a new courseware tool, called Moodle. In Proceedings of the 2002 Annual International Conference of the Higher Education Research and Development Society of Australasia (HERDSA), (7-10 July, 2002).

13- HERON (Higher Education Resources On-Demand) Project.. [Accessed, 2004] Available online at URL: <http://www.heron.ingenta.com/>

14- Karmakar, D. and Suman S. (2002). E-learning: Trends of CMS and the Role of digital libraries. [Accessed, 2004] Available online at URL: <http://drtc.isibang.ac.in/retrieve/69/Paper-CE.PDF>

15- Khan, B. H. (2003). A Framework for Open, Flexible and Distributed E-Learning. *elearn magazine.* [Accessed, 2004] Available [online] at http://elearnmag.org/subpage/sub_pag

obeikandl.com

اتجاهات طلاب البكالوريوس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة نحو استخدام الإنترنت

د. عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ

قسم المكتبات والمعلومات

جامعة الملك عبد العزيز (جدة)

E-mail: aahafez@kaau.edu.sa

مقدمة:

لم يعد بإمكان أى مكتبة أو مركز معلومات أن تتجاهل خدمة الإنترنت كوسيلة أساسية يلجأ إليها الباحثون للتعرف علي مصادر المعلومات التى تحفل بها مواقع الإنترنت والاستفادة منها ، ومن هذا المنطلق فقط بدأت المكتبات ومراكز المعلومات في توفير هذه الخدمة وتعددت أوجه تقديمها ، فمن المكتبات من يقصر استخدامها على أمناء المكتبة الذين يقومون بالتعرف على احتياجات الباحثين والبحث فى الإنترنت لتوفير المعلومات التى يحتاجونها ، ومن المكتبات من يتيح تلك الخدمة لفئات محددة مثل أعضاء هيئة التدريس أو من في حكمهم ، ومن المكتبات من يتيح استخدامها عن بعد من خلال موقع المكتبة نفسها علي الإنترنت .

والمكتبة الجامعية علي وجه الخصوص اهتمت بهذه الخدمة لما تمثله من أهمية كبيرة فى الحياة الجامعية إذ أن توفيرها يساعد علي تحقيق أهداف المكتبة الجامعية فى دعم المسيرة التعليمية وتطوير البحث العلمى بشكل أفضل .

وفى جامعة الملك عبد العزيز بجدة شأنها شأن الجامعات السعودية الأخرى ، قامت المكتبة الجامعية بتوفير خدمة الإنترنت بأشكال عديدة ، فقد أتاحت إمكانية الدخول إلى مواقع الناشرين وقواعد البيانات المختلفة من خلال موقع المكتبة نفسها ، كما استحدثت وحدة خاصة بالإنترنت لاستخدام المستفيدين من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة فى مرحلتى الدراسات العليا والبكالوريوس .

وتتناول هذه الدراسة التى تم تبنيها ودعمها من قبل مجلس البحث العلمى بجامعة الملك عبد العزيز الخدمة الأخيرة ، حيث تسعى للتعرف على أوجه استخدام وحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة من قبل الطلاب فى مرحلة البكالوريوس بالإضافة إلى استطلاع آرائهم ومقترحاتهم لتطوير تلك الوحدة .

أهمية المشكلة :

تمثل وحدة الإنترنت التى استحدثتها عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة أحد الخدمات الحديثة التى أرادت العمادة بها فى الأساس أن تواكب التطورات العلمية من خلال توفير مصادر معلومات إضافية تمكن الطلاب من تصفح المواقع المختلفة والاستزادة من المعرفة التى تؤهلهم لأداء واجباتهم الدراسية وتوسيع مداركهم الفكية والبحثية ، ومن هذا المنطلق فإن عدم استخدام هذه الخدمة أو استخدامها فى أوجه أخرى غير التى أريد لها يعنى عدم تحقق الأهداف المرجوة، وقد لاحظ الباحث كثافة استخدام وحدة الإنترنت فى المكتبة المركزية بالجامعة من قبل الطلاب حتى قبل وبعد الانتهاء من الفصل الدراسى ، الأمر الذى أثار تساؤل الباحث عن الأغراض الفعلية التى يستخدم من أجلها الطلاب تلك الخدمة وما إذا كان يرتبط بالدراسة الأكاديمية أو أنه يعد أحد أشكال الترفيه أو التسلية أو من باب المطالعة العامة وهو دور يمكن أن يتحقق من خلال أى مكان توجد به أجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت ، عليه فإن حالة كهذه تدعو إلى ضرورة مراجعة آليات وتنظيم العمل بالوحدة المذكورة .

أهمية الدراسة :

تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تلقى الضوء على اتجاهات الطلاب نحو استخدام خدمة الإنترنت التى توفرها المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز شأنها فى ذلك شأن المكتبات الجامعية الأخرى فى المملكة العربية السعودية ، ومن خلال التعرف على أوجه استخدام تلك الخدمة وكذلك الملاحظات الخاصة بتنظيم العمل فى وحدة الإنترنت فإن الدراسة تأمل أن تقدم التوصيات التى يمكن الاستفادة منها لتطوير الأداء فى الوحدة المذكورة كما يمكن أن تكون تلك التوصيات ذات فائدة للمكتبات الجامعية الأخرى فى المملكة العربية السعودية لتشابه ظروفها مع ظروف مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

وتتمثل أهمية الدراسة كذلك فى أنها تطرح مجموعة من المقترحات لدراسات أخرى ذات الصلة بتعزيز وتطوير استخدام الإنترنت لخدمة المناهج الدراسية باعتبار أن ذلك من الضروريات التى لا يمكن الاستغناء عنها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلى :

١- التعرف على أوجه استخدام وحدة الإنترنت التى وفرتها عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز من قبل طلاب الجامعة .

٢- التعرف على ملاحظات الطلاب وانطباعاتهم عن الخدمة وكذلك مقترحاتهم لتطويرها .

٣- التعرف على مدى تأثير المستوى الدراسى والتخصص على استخدام وحدة الإنترنت بالمكتبة الجامعية .

٤- تقديم توصيات لتحسين خدمة الإنترنت بالمكتبة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز .

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة أن تجيب على التساؤلات التالية :

١- ما أوجه استخدام خدمة الإنترنت التى توفرها المكتبة الجامعية من قبل الطلاب ؟

٢- ما هى اتجاهات الطلاب نحو خدمة الإنترنت بالمكتبة الجامعية وما هى مقترحاتهم نحو تطويرها ؟

٣- هل هناك علاقة بين المستوى الدراسى والتخصص من جهة واستخدام الإنترنت بالمكتبة المركزية .

٤- ما معدلات استخدام خدمة الإنترنت من قبل طلاب الجامعة ؟

منهج الدراسة :

لقد تم تطبيق المنهج الوصفى فى هذه الدراسة باعتباره أكثر المناهج ملائمة للوقوف على سلوك المستفيدين والتعرف على اتجاهاتهم نحو الخدمة المكتبية ، وقد قام الباحث بعدة زيارات إلى وحدة الإنترنت التى تم تخصيصها من قبل عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة حيث استخدام أسلوب الملاحظة لتسجيل الملاحظات الأولية لاستخدام تلك الوحدة من قبل مختلف فئات المستفيدين ، وقد لاحظ الباحث أن وحدة الإنترنت تستخدم من قبل الطلاب حتى فى غير أوقات الدراسة وتحديدا قبل بدء الفصل الدراسى الثانى للعام الجامعى ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ ، وقد استفاد الطلاب من فرصة بدء الدوام الرسمى وكذلك بدء الدوام بالمكتبة المركزية بالجامعة قبل بدء الدراسة فشهدت وحدة الإنترنت حضورا مكثفا من قبل الطلاب ، وقد شكلت هذه الملاحظة أحد أهم دوافع هذه الدراسة إذ أن استخدام الطلاب للإنترنت قبل بدء الدراسة قد يدل على عدم وجود علاقة بين ذلك الاستخدام والمواد الدراسية .

ومن هذا المنطلق تم تخصيص أحد تساؤلات الدراسة حول هذا الموضوع ، كما قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مع المسئولين عن إدارة الخدمات الإلكترونية بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز لمعرفة أسباب إدارة العمل بهذه الوحدة وشروط استخدام الإنترنت من قبل الطلاب وكذلك الخطة التوسيعية التى بدأت عمادة المكتبات تطبيقها خلال العام الجامعى ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ، كما أعدت استبانه تتكون من (٥) أجزاء ، وتقع فى صفحة واحدة ، وقد روعى في تصميمها سهولة الإجابات .

وقد شملت الاستبانة مايلى :

الجزء الأول : معرفة الكليات التى ينتمى إليها الطلاب وكذلك المرحلة الدراسية (بكالوريوس، دراسات عليا) بالإضافة إلى السنة الدراسية .

الجزء الثانى : التعرف على اتجاهات الطلاب نحو ملائمة موقع الوحدة والتعليمات المتوفرة ، وساعات العمل ، الوقت المخصص لكل طالب ، المساعدة التى يوفرها مشرف الوحدة ، علاقة الاستخدام بالمواد الدراسية ، عدد الطابعات المتوفرة ، إمكانية تقديم ملاحظات وشكاوى ، ربط الإنترنت بالفهرس الآلى بالمكتبة ، ونسخ المواد التى يطالعها الطالب على شريط ممغنط ، وأخيراً مدى استخدام الإنترنت فى أماكن أخرى غير المكتبة .

الجزء الثالث : التعرف على اغراض وعدد مرات استخدام الإنترنت .

الجزء الرابع : التعرف على أسماء (٣) مواقع مفضلة يزورها الطالب دائما .

الجزء الخامس : التعرف على أهم الملاحظات من وجه نظر الطلاب .

وأجريت على الاستبانة عدة اختبارات للتأكيد من مصداقيتها وملاءمتها لأغراض الدراسة وذلك بتجربتها على مجموعة من الطلاب المسجلين فى مادة الاستخدام الآلى التى يتولى الباحث تدريسها فى قسم المكتبات والمعلومات ، ومن ثم تنقيح الاستبانة وقياس الوقت اللازمة للإجابة حيث وجد أنها تستغرق فى المعدل (٣) دقائق فقط ، وقد تم إبلاغ المستجوبين بذلك لحثهم على المشاركة ، كما تم توضيح أهداف الدراسة لهم وطريقة الإجابة على فقرات الاستبيان .

تم توزيع الاستبانة على مدى أسبوعين فى الفترتين الصباحية والمسائية وذلك علي المستفيدين الذى يرتادون وحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بالجامعة .

وروعى عدم تكرار توزيع الاستمارات على الأشخاص الذين سبق لهم الإجابة على الاستبيان ، وقد ساعد فى إتمام هذه المهمة المشرفون على الوحدة وذلك بإعطاء كل طالب نسخة من الاستبيان عند بدء التسجيل فى الكشوفات المخصصة لاستخدام الإنترنت .

شملت الدراسة (٢٠٠) طالبا تم توزيع الاستبانة عليهم ، وساعد الأسلوب الذى استخدمه الباحث والمتمثل فى توزيع الاستبانة وجمعها بعد الانتهاء مباشرة من استخدام الإنترنت علي الحصول على نسبة استجابة ١٠٠ ٪ ، على أن فرز الاستبانات ومراجعتها أسفر عن وجود (٥) استمارات غير صالحة للتحليل ، ويرجع الباحث ذلك إلى عدم اهتمام بعض الطلاب أو عدم حرصهم على المشاركة فى الدراسة حيث وجدت معظم الفترات دون إجابة كما لاحظ الباحث وجود استمارتين قام بتعبئة أحدها عضو هيئة التدريس والأخرى موظف بالجامعة وتم استبعادهما ، كما لم يتم تعبئة الاستمارة من قبل أى من طلاب الدراسات العليا ، عليه فإن ما نسبته ٩٦,٥ ٪ يمثل العينة الفعلية التى قامت عليها هذه الدراسة .

لاحظ الباحث تفاعلا كبير من قبل الطلاب اتضح ذلك من خلال تعليقاتهم على الجزء الخامس من الاستبيان والمتعلق بالملاحظات التى يرون ضرورة الأخذ بها لتطوير الخدمة .

وتمت معالجة الإجابات باستخدام التكرار والنسبة واعداد الجداول والرسوم البيانية .

حدود الدراسة :

تشمل هذه الدراسة جميع مستخدمى وحدة الإنترنت التى استحدثتها عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز الذين تتوفر فيهم الخصائص التالية :

١- الطلاب الذكور .

٢- الطلاب المنتظمون .

٣- الطلاب الملتحقون بكليات الواقعة فى الحرم الرئيس للجامعة بمحافظة جدة .

٤- الطلاب الذين يرتادون الوحدة لاستخدام الإنترنت .

وقد استهدفت الدراسة بدرجة أساسية التعرف على أوجه استخدام وحدة الإنترنت من قبل الطلاب المسجلين فى الجامعة والذين يحملون بطاقات تسجيل سارية المفعول والتى تستخدم أساسا فى تسجيل مواعيد استخدام تلك الخدمة فى سجل خاص لدى مسئول الوحدة ، وعليه فإن الدراسة لا تعكس آراء وملاحظات الطلاب الذين لا يرتادون هذه الوحدة ممن يستخدمون الإنترنت فى مواقع أخرى ، وقد تكون لديهم ملاحظات مفيدة .

وباعتبار أن الدراسة استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات من المستفيدين الذين تواجدوا فى موقع الوحدة والذين قاموا فعلا باستخدام هذه الخدمة فإن من المحتمل أن هناك مستفيدين آخرين لم يتواجدوا فى الموقع خلال فترة الدراسة وبالتالى لم تشملهم الدراسة وقد يكون من بين هؤلاء من لديه مقترحات أو أفكار هامة وينسحب ذلك أيضا علي التخصصات الموضوعية للمستفيدين الذين تم استجوابهم فقد يكون من بين الذين لم يتواجدوا أثناء فترة الدراسة من المنتمين إلي تخصصات أخري مما قد يعني أن هناك تخصصات أخري لم تذكر بسبب غياب الطلاب المنتمين إليها خلال فترة إجراء هذه الدراسة .

وبالرغم من أن الدراسة حرصت على معرفة المرحلة الدراسية للطلاب وذلك من خلال طلب تحديد ذلك فى استمارة الاستبيان إلا أن جميع الاستمارات تمت تعبئتها – كما سبق ذكره – من قبل طلاب مرحلة البكالوريوس مما يعكس انعدام استخدام خدمة الإنترنت من قبل طلاب الدراسات العليا الذين ربما تكون لهم وسائل أخرى لاستخدام هذه الخدمة غير وحدة الإنترنت التى وفرتها المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز .

ولا تقيس هذه الدراسة الموضوعات التى يتم تصفحها على الإنترنت من قبل طلاب الجامعة . كما يخرج عن نطاق الدراسة الحالية تقييم مواقع الإنترنت وتحديد مدى جديتها أو فائدتها فى تزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية . ويمكن أن يمثل ما سبق موضوعات لدراسات أخري قادمة .

خدمة الإنترنت بالمكتبة الجامعية :

بدأ التخطيط لإدخال خدمة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة فى الربع الأخير من عام ١٤٢٠ الموافق عام ٢٠٠٠م وقد استهدفت خطة المكتبة تجهيز معمل للطلاب ليضم (٢٠) جهازا بملحقاتها وعدد (٢) طابعة وتوصيلات بالإضافة إلي تجهيز الاتصال بالإنترنت لكل رؤساء الأقسام بعمادة شئون المكتبات . وقد تم إضافة ١٩ جهازا جديدا خلال العام الماضى ١٤٢٤ وبذلك أصبح العدد الإجمالى ٤٩ جهازا كما تم إضافة ٧ طابعات ، وخصصت المكتبة (٣) أجهزة لاستخدامات أعضاء هيئة التدريس[١] .

كما خصصت المكتبة (٣) مشرفين يتولون استقبال الطلاب وتسجيل المواعيد كما يقومون بمساعدة الطلاب على استخدام الإنترنت .

وساهمت الإضافة الجديدة التي أحدثتها عمادة شئون المكتبات والمتمثلة فى زيادة عدد

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور نبيل عبد الله قمصانى مدير الشؤون الإدارية والمالية بعمادة شؤون المكتبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة يوم الثلاثاء ١٤٢٥/٤/٢٠ هـ .

الأجهزة والطابعات فى زيادة إقبال الطلاب واستخدامهم للإنترنت وبالرغم من أن التنظيم الحالى يقصر استخدام الإنترنت لمدة ساعة واحدة فقط فى اليوم . ويتم التأكد من هوية المستفيدين من خلال تعبئة نماذج خاصة بالاستخدام تشتمل علي خانات بالرقم المتسلسل ، كما يتم تحديد توقيت الاستخدام ورقم الجهاز من قبل مشرف الوحدة . (انظر ملحق ١) .

تنص اللائحة المنظمة لاستخدام الإنترنت علي بدء العمل من الساعة الثامنة صباحا وحتي الثانية ظهرا عدا يومي الخميس والجمعة ، كما تستقبل الوحدة المستفيدين يومي الأحد والثلاثاء فى الفترة المسائية من الساعة السادسة وحتي العاشرة مساء[٢] .وقد أعدت العمادة لائحة تفصيلية بالإرشادات (انظر ملحق ٢ ، ٣) .

بالرغم من وجود (٣) أجهزة مخصصة لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا إلا أن استخدام هذه الفئة من المستفيدين لخدمة الإنترنت يكاد يكون معدوما ، وقد يعود سبب ذلك إلي توفر خدمة الإنترنت فى بعض الكليات بالجامعة إضافة إلى إمكانية استخدام هذه الخدمة فى أماكن أخرى .

تحتفظ إدارة الوحدة ببيانات المستخدمين لمدة فصل دراسى كامل للرجوع إليها عند الحاجة، وكذلك لأغراض إعداد التقرير السنوى الذى يتضمن إحصائية بعدد وفئات المستفيدين من هذه الخدمة ، انظر ملحق رقم (٤) .

مراجعة الإنتاج الفكرى :

تبين للباحث أن الدراسات الميدانية حول استخدام الإنترنت من قبل طلاب الجامعة لا تزال محدودة مقارنة بالدراسات الميدانية التى يحفل بها الإنتاج الفكرى عن استخدام أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين للإنترنت ، أما الدراسات العلمية الجادة التى تتناول الاتجاهات والسلوك أو الدراسات التى تتناول الجوانب التى تؤثر على أنماط ومعدلات استخدام الإنترنت من قبل طلاب الجامعة فإن ما يتوفر منها فى الإنتاج الفكرى محدود جدا ويتفق مع هذا الرأى كل من عبد الحميد[٣] وزهانق[٤] والعمرى[٥] والمخلافى والصارمى[٦] ومنصور[٧]

(٢) «اللائحة المنظمة لاستخدام خدمة الإنترنت» المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز ، د.ت .

(٣) عبد الحميد إبراهيم شوقى ، «إتجاهات طلبة الجامعة نحو الإنترنت واستخدامه فى علاقتهما بالتحصيل الدراسى : دراسة مقارنة بين الجنسين» . متوفر على : www.geeocities.com/ishawky2000/internetAtt.stud.htm .

(4) Zhang, Yin "Scholarly Use of Internet-based Electronic Resources" *JASIST*. V. 52. No. 8. 2001 pp. 628-654.

(٥) العمرى ، محمد خليفة . «واقع استخدام الإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية» . **مجلة إتحاد الجامعات العربية** . ع ٤٠ . يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ – ٦٧ .

(٦) المخلافى ، محمد سرحان سعيد والصارمى ، عبد الله محمد. «أوجه استخدام طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس للإنترنت والحاسوب من وجهة نظرهم». **المجلة العربية للتربية**. مج ٢٣ . ع٢ . ذو القعدة ١٤٢٤ . ص ص ١٠٧– ١٣٣ .

(٧) منصور ، تحسين بشير . «استخدام الإنترنت ودوافعها لدى طلبة جامعة البحرين : دراسة ميدانية» . **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** . س ٢٢ . ع ٨٦ . ربيع ٢٠٠٤ . ص ص ١٦٧ – ١٩٦ .

والعبود[٨] والامى[٩] أما ما يتعلق بوحدة الإنترنت التى استحدثتها عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز فلا توجد أي دراسة – على حد علم الباحث – تناولت الوحدة المذكورة أو استخدام الطلاب لها .

وفيما يلى استعراض لأهم الدراسات :

تناول عبد الحميد فى دراسة بعنوان «اتجاهات طلبة الجامعة نحو الإنترنت واستخدامه فى علاقتهما بالتحصيل الدراسى: دراسة مقارنة بين الجنسين»[١٠] معدلات استخدام الإنترنت من قبل طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى كليات الآداب والتربية والشريعة والقانون والإدارة بالإضافة إلى كليات العلوم والزراعة والهندسة وذلك بهدف الكشف عن العلاقة بين الجنس والمستوى الدراسى والمعدل التراكمى ومبررات استخدام الإنترنت، وكشفت الدراسة عن عدم وجود ارتباط دال بين معدل استخدام الطلاب الذكور للإنترنت ومستوى التحصيل الدراسى حيث أنهم أكثر استخداما له بهدف التسلية ، كما كشفت الدراسة أن دافع الطالبات نحو استخدام الإنترنت هو لأغراض التعلم ، وقد أوصت الدراسة بالتركيز على توجيه الطلاب نحو الاستخدام الأمثل والفعال للإنترنت بما يحقق التوافق بين الاستخدام والتحصيل العلمى ، كما أوصت الدراسة بتوفير المزيد من المواقع والبرامج العربية وتدريب المستخدمين خصوصا الذكور بالإضافة إلى توفير مقومات الرقابة الذاتية بما يحقق الاستخدام الأمثل للإنترنت .

أما دراسة الخليفى[١١] فقد استهدفت التعرف على رضا المستفيدين من المكتبة الجامعية فى البيئة الإلكترونية وكذلك الخدمات الإلكترونية التى توفرها المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كما ناقشت المشكلات التى تواجه المستفيدين وتقديم الحلول التى يمكن أن تسهم فى تطوير الخدمة ، كشفت الدراسة أن استخدام الإنترنت يحتل المرتبة الثانية من بين أوعية المعلومات التى يلجأ إليها مجتمع الدراسة الذى يتكون من الطلاب إلى جانب أعضاء هيئة التدريس والموظفين وقد أوصت الدراسة بناء علي النتائج التى توصلت إليها بضرورة تحديث أجهزة الحاسوب وزيادة عددها وإنشاء معمل للإنترنت فى المكتبة .

وفى دراسة بعنوان «واقع استخدام الإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية»[١٢] تم التركيز على بحث

(٨) العبود ، فهد ناصر . «معوقات استخدام الإنترنت فى مركز الإنترنت بجامعة الملك سعود» . **عالم الكتب** . مج ٢٤ . ع ٣-٤ . ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٢٤ . ص ص ٢٤٢ – ٢٥٧ .

(٩) الشامى ، عبد الرحمن محمد سعيد . «استخدام الشباب الجامعى اليمنى للإنترنت : دراسة مسيحية . «المجلة العربية للعلوم الإنسانية . ص٢٢ . ع ٨٨ . خريف ٢٠٠٤ . ص ص ١٥٥ – ٢٠٧ .

(١٠) عبد الحميد . مصدر سابق .

(١١) الخليفى ، محمد صالح . «استخدام المكتبات فى البيئة الإلكترونية» : دراسة حالة على مستخدمى المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **«دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات»** . مج٦ . ع٣. سبتمبر ٢٠٠١ . ص ص ٩ – ٨٥ .

(١٢) العمرى ، مصدر سابق .

العلاقة بين استخدام الإنترنت والأغراض العلمية بالإضافة إلى العوامل التى تؤثر استخدام الإنترنت فى البيئة الجامعية ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن الطلاب لا يركزون فى استخدام الإنترنت على الموضوعات المتعلقة بدراساتهم مما يبدل على عدم وعيهم بأهمية الإنترنت فى الحصول على المعلومات العلمية الحديثة وأوصت الدراسة بطرح مسابقات تدريبية يمكن من خلالها للطلاب تفعيل استخدامهم للإنترنت للأغراض البحثية والعلمية كما أوصت الدراسة بحث الطلاب وتشجيعهم للمشاركة فى النشاطات المنبرية التى تعقدها الجامعة والتى تتناول المستجدات العلمية عبر شبكات الإنترنت لتزيد من مستوى إنجازهم البحثى .

أما دراسة تحسين منصور[١٣] فقد تناولت دوافع استخدام شبكة الإنترنت الموجودة فى مكتبة جامعة البحرين بفرعيها (مدينة عيسى ، والصخير) ومختبرات كليتى الآداب وإدارة الأعمال وقد توصلت الدراسة إلى معظم أفراد العينة (٣٣٠طالب وطالبة) يستخدمون الإنترنت فى البريد الإلكترونى ومن ثم الأخبار والمجموعات الخاصة ، كما ان استخدامهم للإنترنت لأغراض الألعاب والدردشة فلم يحظى باهتمام كبير وقد احتل الحصول على مساعدة لإجراء البحوث المرتبة الرابعة ضمن دوافع استخدام الإنترنت من قبل طلاب جامعة البحرين ، وأوصت الدراسة بتوفير متخصصين فى الإنترنت لمساعدة الطلاب فى البحث من خلال الإنترنت كما أوصت بضرورة تزويد كل المختبرات والكليات بأجهزة حاسوب وربطها بشبكة الإنترنت وإصدار نشرة إعلامية لإرشاد الطلاب على الاستخدام الصحيح للإنترنت بالإضافة إلي عقد الدورات وورش العمل حول استخدام الإنترنت مع منح الفرصة لكل طالب وطالبة للمشاركة فيها .

وهناك دراسة أخرى أجريت فى نفس الجامعة حيث تناول كل من ربحى عليان ومنال القيسى[١٤] استخدام شبكة الإنترنت فى مكتبة جامعة البحرين وقد ركزا على علاقة التخصص الموضوعى لطلاب الجامعة بمعدلات الاستخدام ، وكذلك الأوقات التى يكثر فيها استخدام الشبكة من قبل الطلاب وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق جوهرية بين الطلاب من حيث تخصصاتهم الموضوعية ومعدلات استخدام الإنترنت، كما توصلت الدراسة إلى أن أيام السبت والاثنين والأربعاء ، وكذلك بدايات ونهايات الفصول الدراسية تمثل أكثر الأوقات استخداما للإنترنت من قبل الطلاب .

أما دراسة المخلافى والصارمى[١٥] التى تناولت أوجه استخدام الإنترنت من قبل طلاب كلية التربية بجامعة السلطان قابوس فى سلطنة عمان وتوصلت الدراسة إلى الغالبية العظمى من الطلاب أشارت إلى هدفها من تصفح الإنترنت هو الإطلاع على الصحف والمجلات والترفيه والتسلية تليها الأغراض الأكاديمية وعزت الدراسة هذه النتيجة إلى أنه بالرغم من أن كثيرا من مقررات الجامعة وخصوصا

(١٣) منصور ، مصدر سابق .

(١٤) عليان ، ربحى ومنال القيسى «استخدام شبكة الإنترنت فى مكتبة جامعة البحرين» ورقة بحث مقدمة فى المؤتمر الثامن للاتحاد العربى للعلوم المكتبات والمعلومات القاهرة ١ – ٤ نوفمبر ١٩٩٧م .

(١٥) المخلافى والصرامى . مصدر سابق .

كلية التربية توظف الإنترنت سواء فى التدريس أو التخاطب مع الطلاب إلا أن الطلاب يلجأون إلى استخدام الإنترنت لأغراض الترفيه للترويح أثناء فترات الراحة ، أشارت الدراسة إلى أن اللغة الإنجليزية تعد من أبرز معوقات استخدام الإنترنت من قبل طلاب كلية التربية ويعود ذلك إلى ضعف الجرعة التى يتلقاها الطلاب فى هذه المادة حيث لا يدرسون سوى مقرر واحد فقط فى اللغة الإنجليزية ، أما بالنسبة لموقع استخدام الإنترنت فقد أشارت نتائج الدراسة أن الطلاب يستخدمون الإنترنت خارج الجامعة بمعدلات أعلى من داخل الجامعة كما وجدت أن من يمتلكون أجهزة حاسب هم من بين الأكثر استخداما للإنترنت ووجدت الدراسة كذلك أن الذكور أكثر استخداماً من الإناث ، وفى ما توصلت إليه الدراسة أوصت بتشجيع الطلاب على استخدام الحاسوب والإنترنت وتوجيههم نحو الاستفادة منها فى دراستهم وبحوثهم وتوسيع معارفهم وتجديدها .

وفى سلطنة عمان أيضا تناولت دراسة عبد المجيد بوعزة[١٦] واقع استخدام شبكة الإنترنت من قبل طلاب كليات الاقتصاد والهندسة والطب والعلوم بجامعة السلطان قابوس وذلك للتعرف على أغراض استخدام الشبكة والمشكلات التى تعترض الطلاب والمصادر الرئيسية للمعلومات عن الإنترنت لدى طلاب الكليات المذكورة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد طلاب كلية العلوم الذين يستخدمون الإنترنت يفوق عدد زملائهم فى الكليات الأخرى ، كما أن نسبة الذكور أعلى من الإناث من بين مستخدمى الإنترنت ، وإن معدل استخدام الإنترنت من قبل الطلاب يبلغ ساعتين فاكثر خلال اليوم الواحد ، ووجدت الدراسة أن الطلاب يستخدمون الإنترنت للأغراض الترفيهية والعلمية والتعليمية على حد سواء ، وعدّت الدراسة أن زيادة معدلات استخدام المواقع العلمية والتعليمية يؤكد نضج الطلاب وبلوغهم درجة من الوعى بأهمية الإنترنت كمصدر متميز للمعلومات ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة من بينها ضرورة طرح مقرر دراسى حول استخدام الإنترنت وزيادة ساعات عمل معامل الكمبيوتر والعمل على ربطها بمركز الحاسب الآلى بالجامعة ، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع على أن تشمل طلبة الكليات الأدبية .

وتناول العبود[١٧] معوقات استخدام الإنترنت فى مركز الإنترنت بجامعة الملك سعود أن أعلى نسبة خصصت لاستخدام الإنترنت لأغراض التسلية والترفيه يليها البريد الإلكترونى ، كما أشارت العينة أن تستخدم الإنترنت لأكثر من تطبيق وخلصت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التى تحول دون استخدام الإنترنت عدم الإلمام باللغة الإنجليزية وبطء التصفح وعد كفاية الوقت المخصص لكل طالب لاستخدام الإنترنت من خلال الوحدة الموجودة فى المكتبة إضافة إلى قلة عدد الأجهزة ، وأوصت الدراسة بأن يقوم كل قسم من أقسام الجامعة بإنشاء معمل للإنترنت أو على الأقل أن يتوفر ذلك

(١٦) بوعزة ، عبد المجيد «واقع استخدام شبكة الإنترنت من قبل طلاب جامعة السلطان قابوس» . **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** ، مج٦ ، ع٢ ، رجب – ذى الحجة ١٤٢١ ص ص ٩١ – ١١٤ .

(١٧) العبود . مصدر سابق .

فى كل كلية من كليات الجامعة وذلك لتخفيف الضغط على مركز الإنترنت بالمكتبة ، كما أوصت الدراسة بزيادة سرعة الشبكة والإهتمام بالتدريب لرفع الوعيى المعلوماتى والإنترنتي لمجتمع الجامعة .

أما دراسة مسلم[١٨] فقد تناولت خدمات شبكة الإنترنت المصرية فى المجلس الأعلى للجامعات بهدف التعرف على مستخدمى الشبكة وفئاتهم وأغراض استخدامهم للشبكة وأدوات البحث المستخدمة ، كما استهدفت الدراسة التعرف على رضاء المستفيدين ومدى تلبية الإنترنت لاحتياجاتهم العلمية المختلفة بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التى تحول دون الاستخدام الأمثل للإنترنت .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة توفير مكان مناسب لاستخدام الشبكة وزيادة سرعة خط الربط الدولى مع زيادة خطوط التليفون المتاحة بما يتناسب مع الأعداد الهائلة للمشتركين والعمل على إقرار أسلوب اللامركزية فى توفير الخدمة والاهتمام بالتعريف بخدمة الإنترنت وتدريب المستفيدين لتحقيق المزيد من الإستفادة منها .

أما محيى الدين[١٩] فقد تناول شبكة الإنترنت وعلاقتها بالمكتبات وكيفية الاستفادة منها وتطوير خدماتها ، وتركز الدراسة على ربط المكتبات ومراكز المعلومات بشبكة الإنترنت وإمكانية الاستفادة من الإنترنت فى التأهيل والتدريب وتطوير مهنة المكتبات، وتورد الدراسة عددا من الأفكار الهامة أمام المكتبات العربية ومنها إنشاء الصفحات المحلية ، والتعاون مع المؤسسات العلمية لإنجاز موقع فى الشبكة ، وتعزيز النشر المحلى وتوزيعه عبر الإنترنت والعمل على تحسين الخدمات وتحديثها باستمرار ، كما تورد سلبيات استخدام الإنترنت ومنها أن ٩٠٪ من محتويات الإنترنت عبارة عن معلومات غير مفيدة ، وتستغرق عملية البحث وقتا طويلا ، كما أن عروض المعلومات فى الإنترنت تتغير بسرعة ، كما أنها غير مطابقة لتقاليد المجتمعات العربية بالإضافة إلى عدم توفر الحماية الكافية للمعلومات السرية والخصوصية .

وهناك دراسة رفعت[٢٠] حول مدى إفادة طلاب الجامعة من خدمات الإنترنت حيث ركزت على التعرف على المهارات التى تمكن طلاب جامعة القاهرة للتعامل مع الإنترنت بفعالية ، وكذلك المزايا التى توفرها هذه الخدمة والمعوقات التى يواجهونها والتى تحول دون الاستخدام الفعال لها ، وقد تم توزيع (٤٦٧) استمارة استبيان على طلاب كافة الكليات النظرية والعلمية التى تقدم خدمات الإنترنت فى مكتباتها ، وقد وجدت الدراسة أن ٥٣٪ من عينة الدراسة يتجهون إلى استخدام الإنترنت بينما يحجم الباقون عن ذلك

(١٨) مسلم ، فيدان عمر «استخدام الإنترنت فى شبكة الجامعات المعربة : دراسة ميدانية» **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**، س ١٩ ، ع٢ ، إبريل ١٩٩٩ ، ص ص ٥ – ٤٥ .

(١٩) محيى الدين ، حسانه « الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات : الإمكانات القفوائد والتحديات» **رسالة المكتبة** ، مج ٣٥ ، ع٣ ، ٤ كانون الأول ٢٠٠٠ ص ص ٥ – ٢٦ .

(٢٠) رفعت ، أمانى محمد «مدي إفادة طلاب الجامعة من خدمات الإنترنت : دراسة ميدانية على طلاب جامعة القاهرة» . **عالم المعلومات والمكتبات والنشر** ، مج٣ ، ع٢ ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٦ – ٥٦ .

لأسباب عدم معرفتهم بالاستخدام وارتفاع التكاليف، كما وجدت الدراسة تفوق الذكور على الإناث فى استخدام الإنترنت ومثلت الأغراض التعليمية والبحثة من أبرز دوافع الاستخدام تلتها أغراض الترفيه والتسلية .

وطرحت الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة من أبرزها تنمية مهارات الطلاب فى اللغة الإنجليزية لتجاوز أهم معوقات الاستخدام وتحسين الشبكة وتطويرها والعمل على زيادة سرعتها بالإضافة إلى سرعتها بالإضافة إلى اتاحة الخدمة فى جميع كليات الجامعة .

بالرغم من أن دراسة غندور[٢١] تناولت سلوك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالرياض نحو استخدام خدمة الإنترنت إلا أنها تضمنت عددا من القضايا والتوصيات الهامة ومن أجل ذلك تم تضمينها ضمن الدراسات السابقة .

استهدفت دراسة غندور توفير معلومات تساعد متخذى القرار بالمكتبة الجامعية على وضع الاستراتيجيات لمصادر المعلومات خصوصا الإنترنت، وكذلك التخطيط لهذه الخدمة ، والدورات الدراسية اللازمة ، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مدى حاجة المجتمع الأكاديمى بالجامعة لمصادر معلومات الإنترنت والتعريف بالتخصصات والبيئات الأكاديمية الأكثر احتياجا لهذه الخدمات . ووجدت الدراسة أن البريد الإلكترونى يعد أكثر أغراض الاستخدام ، كما وجدت أن المتخصصين فى مجال العلوم التقنية والطبية أكثر استخداما للإنترنت ، وأكدت الدراسة أهمية تطبيقات الحاسبات الآلية وخدمات الإنترنت فى مجال البحث العلمى .

ومن الدراسات التى تناولت استخدام الإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية يلقى البانيز[٢٢] الضوء على دراسة علمية أجريت على ٣٢٠٠ طالبا وعضو هيئة التدريس ينتمون إلى ٢٨ مؤسسة أكاديمية ، وذلك بهدف معرفة اتجاهاتهم وأثر استخدام الإنترنت على ارتياد المكتبة واستخدام المصادر التقليدية . وقد وجدت الدراسة أن ٨٠٪ من أفراد العينة قد غيروا من نمط استخدامهم للمكتبة الأكاديمية نتيجة حصولهم على المعلومات التى يحتاجونها من الإنترنت ، وقد أقر ٣٣٪ من العينة أن معدلات زيارتهم للمكتبة الأكاديمية قد انخفض خلال السنتين الماضيتين بمعدلات كبيرة. وأشارت الدراسة إلى أن النتائج التى توصلت إليها لم تكن مفاجئة لأمناء المكتبات الأكاديمية وأنها تتفق مع نتائج دراسات أخرى أجريت على حجم الإنفاق على مصادر وخدمات المكتبة حيث وجدت تلك الدراسات أن أجزاء كبيرة من الميزانية تم تخصيصها لاقتناء المصادر الإلكترونية أو الاشتراك فيها .

وبالرغم من أن العينة قررت أن المصادر التقليدية ستظل على درجة من الأهمية خلال الفترة المقبلة إلا أنها رأت أن التواجد الشخصى المكشف فى المكتبة لن يكون ضروريا للحصول على تلك

(٢١) غندور ، محمد جلال سيد «استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود للإنترنت : دراسة تحليلية» . **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** ، مج٦ ، ع١٢ ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ص ٨٣ - ١٣١ .

(22) Albanese, Andrew, Order, Norman "Web Has Changed Campus Library". *Library Journal.* V. 127 issue. 10. 6/1/2002. pp 20 - 2.

المصادر وغيرها طالما أصبح الوصول إليها متاحا من خلالب الإنترنت .

أما الدراسة التى قام بها مجموعة من أمناء المكتبات فى كلية ما ونت هوليوك[٢٣] لمعرفة اتجاهات طلاب مرحلة البكالوريوس نحو استخدام الإنترنت فقد ركز على تحديد الدافع لاستخدام الإنترنت ودرجة اعتماد الطلاب فى المرحلة الجامعية الأولى على الإنترنت للحصول على المعلومات التى يحتاجونها لإعداد البحوث التى تطلب منهم فى الجامعة ، وقد اشترك فى الدراسة التى استغرقت أسبوعين ١٢٦ طالبا وطالبة ، وخلصت الدراسة إلى أن الطلاب يفضلون استخدام محركات البحث المتاحة بالإضافة إلى موقع مكتبة الكلية على الإنترنت وما يوفره من روابط أكاديمية ذات صلة . كما وجدت الدراسة أن الطلاب يميلون إلى الاعتماد على أنفسهم فى البحث بدلا من الإستعانة بأعضاء هيئة التدريس أو أمناء المكتبة أو الزملاء . واقترح الطلاب زيادة الروابط فى مواقع مكتبة الكلية حتى يسهل الدخول إليها مباشرة . وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات لتقويم مواقع الإنترنت وتشجيع الطلاب على القيام بذلك لما يمكن أن ينتج عن التجارب التى يكتسبونها نتيجة تقييمهم للمواقع من خبرات تمكنهم من إختيار ومن ثم الإستفادة من مختلف المواقع بما يثرى العملية التعليمية ويدعم البحث العلمى .

وهنا دراسة ريسبرغ[٢٤] التى أجريت على ١٣٠٠ طالبا وطالبة فى مرحلة البكالوريوس ينتمون إلى ٧ جامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى جامعة واحدة فى إيرلندا الشمالية وذلك بهدف التعرف على معدلات استخدام الإنترنت ، وقد وجدت الدراسة أن ١٠ ٪ من أفراد العينة يقضون أوقاتا يمكن تصنيفها أنها طويلة أمام شاشة الإنترنت وأن ذلك يؤثر سلبا على تحصيلهم وكذلك على النواحى الصحية والاجتماعية ، وأن هذه النتيجة تتمثل بشكل أكثر وضوحا بين طلاب كليتى العلوم والهندسة . وقد وجدت الدراسة أن ٦ ٪ من أفراد العينة يستغرقون ٤٠٠ دقيقة / اليوم أو ما يعادل ٧ ساعات تقريبا ، كما وجدت الدراسة أن الفئة الثانية من الطلاب من حيث معدل الاستخدام تصرف ما لا يقل عن ٢٢٩ دقيقة/ اليوم فى تصفح مواقع الإنترنت وإنزال المواد إلا أن ما يلفت الإنتباه هو أن معظم ما يتم تصفحه واسترجاعه من قبل الطلاب لا يمت بصلة إلى المقررات الدراسية أو بالواجبات التى يتم تكليفهم بها من قبل اساتذتهم ، وأن أغراض الاستخدام تتراوح بين إرسال واستقبال البريد الإلكترونى وتصفح المواقع العامة والمشاركة فى مواقع الألعاب ومجموعات الأخبار والدردشة .

(23) "Internet Use Pilot Results Mount Holyoke College Library". reviewed at: www. Mtholyoke. edu/~jboissel/internetpilot.html.

(24) Reisberg, Leo "10% of Student May Spend Too Much Time Online". *Chronicle of Higher Education*. V. 46. Issue. 41. 6/16/2000. reviewed at: www. Chronicle.com/frec/v46/i41/41a04301.html

وأجرى أندرسون[٢٥] دراسة تناولت سلوك الطلاب نحو استخدام الإنترنت وعلاقته بالتحصيل الدراسى وقد شملت الدراسة ٣٠٠ طالبا وطالبة ينتمون إلى ٨ كليات فى جامعة نيويورك ، وقد وجدت الدراسة أن الطلاب يقضون ما متوسطه ١٠٠ دقيقة فى اليوم وذلك بالنسبة للاستخدام المتوسط بينما يتجاوز ذلك إلى أكثر من ٦ ساعات، كما وجدت الدراسة أن معدل استخدام الإنترنت من قبل طلاب الكليات العلمية يفوق استخدامه من قبل أقرانهم فى الكليات الأخرى .

عرض وتحليل النتائج :

يستعرض الجزء التالى النتائج التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة المتمثلة فى استمارة الاستبيان والزيارات الميدانية التى قام بها الباحث لوحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز ، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية التى تم إجراؤها مع مشرفى الوحدة المذكورة .

وسوف يتم التركيز على مناقشة البيانات التى نتجت عن استمارة الاستبيان حيث سيتم تعزيز المناقشة بنتائج الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية.

ركزت الدراسة الميدانية على (٥) محاور كما يلى:

المحور الأول : تخصصات المستفيدين ومستوياتهم الدراسية :

أظهرت الدراسة أن معظم مستخدمى الإنترنت من بين طلاب الجامعة ينتمون إلى كليتى (الهندسة) و(العلوم) بنسبة ٣٢٪ و٢٣٪ على التوالى (جدول ١) ، بينما بلغت نسبة المستخدمين من طلاب كليتى (الاقتصاد والإدارة) و(الآداب والعلوم الإنسانية) ٢١٪ و١١٪ على التوالى ، ويلاحظ أن هذه الكليات الأربعة تعد أكبر الكليات فى الجامعة من حيث عدد الطلاب المسجلين بها ، وقد سجل طلاب الكليات الأخرى معدلات منخفضة من الاستخدام ، وكانت أقل نسبة استخدام لطلاب كليتى الطب وتصاميم البيئة ، وقد يعزا ذلك إلى عدد من الأسباب منها توفر خدمة الإنترنت للطلاب فى مواقع أخرى غير تلك الموجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة ، ومن ذلك مقاهى الإنترنت ، المنازل إلخ ، بالإضافة إلى أن انخفاض نسبة الاستخدام قد يعود أيضا إلى اختلاف ساعات عمل وحدة الإنترنت مع أوقات فراغ الطلاب خصوصا وأن الوحدة لا تعمل فى الفترة المسائية سوى يومين فى الأسبوع .

كما أن الاستخدام المكثف من قبل طلاب كليتى الهندسة والعلوم يمكن أن يكون بسبب التفوق النوعى لطلاب هاتين الكليتين فى استخدام الحاسب الآلى عموماً بسبب التخصصات المرتبطة بالحاسب الآلي التى توفرها الكليتان مما يساعد على إكساب المهارات اللازمة لاستخدام الإنترنت .

(25) Anderson, "Internet Use Among College Students: An Exploratory Study." *Journal of American College Health*. V. 50 No 1. July 2001. pp. 21 - 26. reviewed at: www. ncbi. nlm. nih. gov/entrez/query. fcgi?cmd=Retrivedb=PubMed dopt=Abstract&list_uids=1153474&db=PubMed.

وأشارت النتائج كذلك إلى أن جميع مستخدمي وحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة هم من طلاب البكالوريوس حيث لم يتقدم خلال فترة الدراسة أى من طلاب مرحلة الدراسات العليا لاستخدام الإنترنت بالرغم من أن لائحة الخدمة تنص على توفيرها لهم وهو ما يمكن أن يدل على وجود مصادر أخرى بديله لدى هؤلاء الطلاب بالإضافة إلى انشغال معظم طلاب الدراسات العليا فى وظائف رسمية ، وهو أمر يحتاج إلى إجراء المزيد من الدراسات حول وضع طلاب الدراسات العليا للتعرف على عدد المتفرغين كليا وجزئيا واتجاهات استخدامهم للخدمات والمصادر المتوفرة بالمكتبة المركزية ومكتبات الكليات ، وكذلك خدمات ومصادر المعلومات الأخرى التى يلجأون إليها ومن بينها الإنترنت .

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب الكليات

م	الكلية	التكرار	النسبة
١	الآداب والعلوم الإنسانية	٢١	٪١٠,٧٧
٢	الأرصاد	١١	٪٥,٦٤
٣	الاقتصاد والإدارة	٤٠	٪٢٠,٥١
٤	تصاميم البيئة	١	٪٠,٥١
٥	الطب	٢	٪١,٠٣
٦	العلوم	٤٥	٪٢٣,٠٨
٧	علوم الأرض	٦	٪٣,٠٨
٨	علوم البحار	٥	٪٢,٥٥
٩	الهندسة	٦٢	٪٣١,٧٩
١٠	بدون إجابة	٢	٪١,٠٢
	المجمـــــوع	١٩٥	٪١٠٠

شكل رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب الكليات

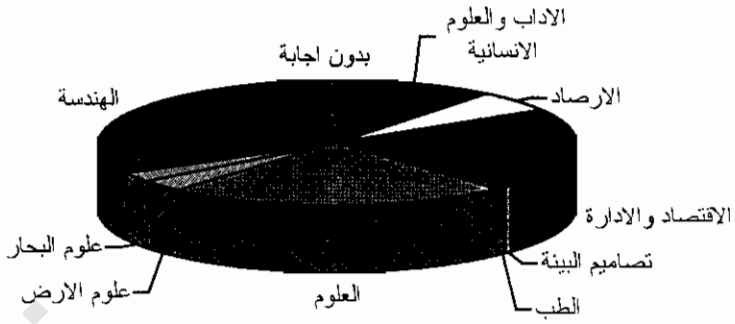

وبتحليل بيانات المستوى الدراسى للطلاب يتضح أن معظم الذين يرتادون وحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز هم من طلاب السنتين الأولى والثانية حيث بلغت نسبتهم ٦٢,٥٥ ٪ يليهم طلاب السنتين الرابعة والثالثة بنسبة ٢١,٥٣ ٪ و١٥,٨٨٩ ٪ على التوالى (جدول رقم ٢) ، وتعد هذه النتيجة إلى حد كبير متفقة مع نتائج دراسات سابقة كما يتضح ذلك فى الجزء الخاص بمراجعة الإنتاج الفكرى كما تتفق مع المحاور الأخرى للدراسة الحالية والتى تظهر ضعف العلاقة بين المقررات الدراسية والدافع نحو استخدام الإنترنت وبمعنى آخر فإن المقررات الدراسية وما تتضمنه من تكليفات وواجبات وأوراق بحث لا تتطلب استخدام الإنترنت أو أن توجيه أعضاء هيئة التدريس للطلاب على استخدام الإنترنت ضعيف ، وأن هناك مصادر أخرى يستعين بها طلاب مرحلة البكالوريوس لإنجاز التكليفات المطلوبة منهم .

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

السنة الدراسية	التكرار	النسبة
الأولى	٧٣	٣٧,٤٣ ٪
الثانية	٤٩	٢٥,١٣ ٪
الثالثة	٣١	١٥,٩٠ ٪
الرابعة	٤٢	٢١,٥٣ ٪
المجموع	١٩٥	١٠٠ ٪

شكل رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

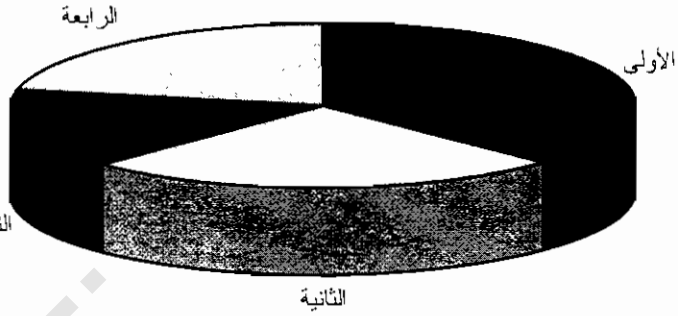

المحور الثانى : إتجاهات المستفيدين :

استهدف هذا المحور التعرف على عدد من الإتجاهات كمايلى :

١- ملائمة الموقع الحالى لوحدة الإنترنت .

٢- توفر التعليمات لاستخدام الإنترنت .

٣- ملائمة ساعات عمل الوحدة .

٤- الحاجة إلى زيادة الوقت المخصص لكل طالب .

٥- توفر المساعدة من مشرفى الوحدة .

٦- علاقة المواد الدراسية باستخدام الإنترنت .

٧- كفاية عدد الطابعات المتوفرة .

٨- إمكانية تقديم ملاحظات وشكاوى .

٩- الحاجة إلى ربط الإنترنت بفهرس المكتبة .

١٠- القيام بنسخ بعض المواد على شريط ممغنط .

١١- استخدام الإنترنت فى مواقع أخرى غير المكتبة .

وقد أظهرت النتائج (جدول رقم ٣) أن غالبية أفراد العينة ٧٨,٩٧٪ يعتقدون بملائمة الموقع الحالى لوحدة الإنترنت الذى خصصت له عمادة شؤون المكتبات موقعاً خاصاً فى أقصى الجزء الشمالى منها وبعيدا عن حركة مرتادى المكتبة ، وقد تم عزل الموقع بالزجاج وبذلك يتوفر الهدوء المطلوب ، وقد أبدى طالب واحد من العينة ملاحظة حول ضرورة تظليل الزجاج حتى يتمكن من استخدام الإنترنت وتصفح المواقع بحرية أكبر دون تمكن الآخرين من مشاهدة ما يتصفحه .

وترى الدراسة بأن الموقع الحالى بالرغم من ملاءمته للأغراض الحالية ولعدد الأجهزة المتوفرة إلا أن الحاجة تقتضي زيادة عدد الأجهزة والتوسع فى الموقع عن طريق تحريك الفواصل الزجاجية Partitions- لإتاحة مساحة أكبر بين كل محطة عمل وأخرى مع عدم الحاجة إلى تظليل الزجاج ، أما التعليمات المتوفرة لاستخدام الإنترنت فإن ٧٥,٤٤٪ قرروا أنها كافية بينما رأى ٣٥,٣٨٪ أنها بحاجة إلى زيادة ، وتمثل التعليمات أهمية كبيرة بالنسبة للطلاب المستجدين أو الذين لم يسبق لهم استخدام الإنترنت ، وبالرغم من أن إدارة وحدة الإنترنت بعمادة شؤون المكتبات قد أعدت ملصقين يتضمنان

مواعيد عمل الوحدة والزمن المخصص لكل فئة من المستفيدين ، وكذلك إرشادات حول طباعة المادة التى يتم تصفحها ، وكذلك أهمية المحافظة على الأجهزة وعدم التغيير فى الإعدادات Settings وغير ذلك (انظر الملحقين ٢ ، ٣) إلا أن التعليمات التى ترى الدراسة بضرورة توفرها تتضمن إرشادات تفصيلية لكيفية الوصول إلى مواقع الإنترنت المختلفة ومساعدة الطالب على اختيار الموقع الملائم.

أما بالنسبة لملائمة ساعات عمل الوحدة فقد رأت نصف العينة وبنسبة ٥٠,٧٧٪ أنها ملائمة ، بينما قررت ٤٥,١٣٪ أنها غير ملائمة علما بأن ساعات عمل الوحدة تبدأ فى الثامنة صباحا وحتى الثانية ظهرا عدا يومى الخميس والجمعة ومن الساعة السادسة حتى العاشرة مساء يومى الأحد والثلاثاء فقط ، ويعنى ذلك أن دوام الوحدة يبدأ بعد نصف ساعة من فتح المكتبة وينتهى عند الثانية ظهرا بينما تظل بقية أقسام المكتبة مفتوحة حتى العاشرة مساءا ، كما يلاحظ أن دوام الفترة المسائية لمدة (٤) ساعات وعلى مدى يومين فقط وتبرر المكتبة قصر عمل الوحدة على هذه المواعيد بقلة عدد الأيدى العاملة وللظروف المادية حيث يتطلب حضور المشرفين فى الفترة المسائية صرف بدل خارج دوام لهم[٢٦] . وترى الدراسة أن الأهمية التى يمثلها الإنترنت تتستحق زيادة عدد ساعات عمل الوحدة لاستقطاب المزيد من الطلاب مع ضرورة العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة للتحقق من مدى علاقة ما يتصفحونه بالمواد الدراسية التى يدرسونها واعتبار ذلك أولوية قصوى ينبغى تظافر كل الجهود لتحقيقها .

ورأت ٥٧,٩٥٪ من العينة أن الوقت المخصص لكل طالب وهو ساعة واحدة فقط كافية ، بينما رأت ٣٥,٣٨٪ أنها غير كافية وبالنظر إلى الإقبال المتزايد الذى تشهده الوحدة ومحدودية عدد الأجهزة والحاجة إلى ترشيد الاستخدام فإن الدراسة ترى أن المدة المخصصة حالياً للاستخدام وهى ساعة واحدة تعد كافية خصوصا وأن هناك جامعات كثيرة فى الدول الغربية تخصص نصف ساعة فقط لكل طالب ، ويجب أن تشجع المدة المحددة للاستخدام علي ضرورة التخطيط مسبقا لاستثمار هذا الوقت لتصفح المواقع المختارة والتى تلبى فعلا احتياجات الطالب وتساعده على أداء واجباته وإعداد بحوثه ، وهو أمر يجب أن يحظى باهتمام المشرفين على الوحدة وعليهم مساعدة الطلاب وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع أساتذة المواد فى كافة أقسام وكليات الجامعة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

يوجد حاليا ٣ مشرفين على وحدة الإنترنت يتناوبان فى الإشراف على الوحدة وتسجيل أسماء الطلاب الراغبين فى استخدامها وتقديم المساعدة التى يحتاجونها وتتراوح المساعدة بين الإرشاد على كيفية تشغيل الجهاز والدخول إلى المواقع وانزال بعض المواد على شريط ممغنط أو طباعة بعض الصفحات وقد قرر ٧٩,٤٩٪ من الطلاب بأن المساعدة التى يتلقونها من مشرفى الوحدة كافية .

ولدى سؤال الطلاب عن علاقة المواد التى

(٢٦) مقابلة شخصية مع الأستاذ سمير رملى فلمبان رئيس قسم شبكة الإنترنت بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة يوم الأربعاء ١٤٢٤/١/٢هـ .

يدرسونها باستخدام الإنترنت أجاب ٥٢,٨٢ ٪ من الطلاب بأن ما يتم تصفحه على الإنترنت له علاقة بالمواد الدراسية التى يدرسونها، بينما أشار ٢٩,٢٣ ٪ بعدم وجود تلك العلاقة فيما قرر ١٧,٩٥ ٪ بأن لا أري لهم فى هذه المسألة ويجب الحذر عند النظر إلى هذه النتيجة حيث أن من المحتمل عدم إقرار الطلاب باستخدام الإنترنت لغير الأغراض الدراسية ، وبالرغم من التأكيد على ضرورة الإجابة بكل موضوعية وصراحة على أسئلة الاستبيان إلا أن هذه النسبة قد لا تمثل الإجابة الدقيقة خصوصا إذا ما أخذنا فى الاعتبار قائمة المواقع المفضلة التى طلب منهم تحديدها وكذلك تحديد أغراض استخدام الإنترنت كما يتضح ذلك من جدولى رقم (٤) ورقم (٦) .

وفيما يتعلق بعدد الطابعات المتوفرة حاليا فإن ٦٧,٦٩ ٪ من الطلاب يعتقد بعدم كفايتها ، ويتفق ذلك مع الواقع حيث توفر الوحدة ٩ طابعات فقط ، كما تحظر طباعة أكثر من (٥) صفحات إلا بعد التأكد من أن المادة التى يرغب الطالب فى طباعتها لها علاقة بالمواد الدراسية ، وتري الدراسة أن هذا إجراء ملائم جدا حيث يجب قصر استخدام الإنترنت بدرجة أساسية على الأغراض التعليمية ، وكما سبق توضيحه فإن المطلوب هو قيام علاقة وثيقة بين مشرفي الوحدة وأعضاء هيئة التدريس فى مختلف الكليات لضمان حسن استثمار هذه الخدمة فيما يعود على العملية التعليمية والطلاب بالفائدة المرجوة .

أما بخصوص إمكانية تقديم ملاحظات أو شكاوى فترى نسبة ضئيلة ٣٣,٨٥ ٪ أن ذلك متحقق ويلاحظ عدم وجود صندوق للشكاوى والملاحظات يتم من خلاله استقبال آراء الطلاب إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة عدم إمكانية ابداء الملاحظات أو طلب المساعدة بدليل أن نسبة عالية ٧٩,٤٩ ٪ أشارت إلى أن المساعدة المطلوبة يتم توفيرها من قبل مشرفى وحدة الإنترنت .

الأمر المهم هو ربط الفهرس المحلى للمكتبة المركزية بالإنترنت بحيث يمكن من خلال الانترنت الدخول إلى فهرس المكتبة والتعرف على وجود المواد المطلوبة وقد وافق ٦٣,٥٩ ٪ من الطلاب على أهمية هذا الموضوع ، وترى الدراسة أن التأخر فى إيجاد موقع للمكتبة المركزية على الإنترنت بالإضافة إلى عدم الإنتهاء من مشروع الانتقال إلى نظام الأتمتة الجديد قد حال حتى الآن دون ربط الفهرس بالإنترنت ووفقا لإفادة أحد مشرفى المشروع فقد اكتمل تحويل البيانات من النظام السابق دوبيس لوبيس Dobis/Libis إلى النظام الجديد الأفق Horizon ، وقد تم تشغيله جنبا إلى جنب النظام القديم[٢٧] كما أوجدت المكتبة مؤخرا موقعا لها على الإنترنت وإن لم تكتمل الخدمات به حتى الآن ومن ذلك إمكانية تصفح الفهرس وحجز الكتب والإطلاع على فهارس المكتبات الأخرى باعتبار أن ذلك يمثل خدمة أساسية لا غنى عنها للباحثين والطلاب .

اتضح من خلال الدراسة أن أكثر من نصف العينة بقليل ٥٤,٨٧ ٪ تلجا إلى إنزال Download لبعض المواد التى يتم تصفحها على الإنترنت على أشرطة ممغنطة مما يعكس اهتمام الطلاب على الاحتفاظ بتلك المواد للاطلاع عليها لاحقا، ويشجع القائمون على وحدة الإنترنت على هذا

(٢٧) قمصانى . مصدر سابق .

الإجراء بدلا من طباعة المواد بسبب وجود طابعتين فقط من ناحية وبسبب تكلفة الطباعة من ناحية أخرى .

وعند سؤال أفراد العينة عن ما إذا يتم استخدام الإنترنت من قبلهم فى أماكن أخرى غير وحدة الإنترنت الموجودة بالمكتبة المركزية بالجامعة أشارت الغالبية العظمى ٨٧,٦٩٪ بالإيجاب ، ومن أمثلة الأماكن الأخرى مقاهى الإنترنت المتوفرة حول الجامعة وحول مساكن الطلاب بالإضافة إلى توفر هذه الخدمة فى منازل بعض الطلاب إلى جانب إمكانية استخدامها لدى الأصدقاء .

وتدل النسبة العالية التى احتلتها هذه الفقرة على الأهمية التى يمثلها الإنترنت بالنسبة للطلاب فى مرحلة البكالوريوس كما تدل على توفر هذه الخدمة على نطاق واسع إلا أن مجانية الخدمة المقدمة من قبل المكتبة المركزية يبرر كثافة الطلب على استخدام الإنترنت من خلال وحدة الإنترنت موضوع الدراسة .

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

م	الرأي	نعم		لا		لا رأى لى	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	الموقع الحالى لوحدة الإنترنت ملائم	١٥٤	٧٨,٩٧	٣١	١٥,٩٠	١٠	٥,١٣
٢	التعليمات المتوفرة لاستخدام الإنترنت كافية	١١٢	٥٧,٤٤	٦٩	٣٥,٣٨	١٤	٧,١٨
٣	ساعات عمل الوحدة ملائمة	٩٩	٥٠,٧٧	٨٨	٤٥,١٣	٨	٤,١٠
٤	أرى زيادة الوقت المخصص لكل طالب	١١٣	٥٧,٩٥	٦٩	٣٥,٣٨	١٣	٦,٦٧
٥	أجد المساعدة المطلوبة من مسئول الوحدة	١٥٥	٧٩,٤٩	٢١	١٠,٧٧	١٩	٩,٧٤
٦	المواد التى أدرسها تتطلب استخدام الإنترنت	١٠٣	٥٢,٨٢	٥٧	٢٩,٢٣	٣٥	١٧,٩٥
٧	عدد الطابعات المتوفرة كاف	٥٠	٢٥,٦٤	١٣٢	٦٧,٦٩	١٣	٦,٦٧
٨	تتوفر إمكانية تقديم ملاحظات وشكاوي	٦٦	٣٣,٨٥	٨٠	٤١,٠٣	٤٩	٢٥,١٣
٩	أري ربط الإنترنت بالفهرس الآلى للمكتبة	١٢٤	٦٣,٥٩	٤٧	٢٤,١٠	٢٤	١٢,٣١
١٠	أقوم بنسخ بعض المواد على شريط ممغنط	١٠٧	٥٤,٨٧	٨٠	٤١,٠٣	٨	٤,١٠
١١	أقوم باستخدام الإنترنت فى أماكن أخري (فى مقهى الإنترنت ، فى المنزل ، لدى صديق)	١٧١	٨٧,٦٩	٢٢	١١,٢٨	٢	١,٠٣

المحور الثالث : اغراض ومعدلات الاستخدام :

تشير نتائج الدراسة إلى أن ٣٣٪ من الطلاب يستخدمون وحدة الإنترنت بالمكتبة المركزية بالجامعة لأغراض البريد الإلكترونى جدول رقم (٤) ويعنى ذلك أن إرسال أو استقبال البريد الإلكترونى يمثل أولوية لدى الطلاب وقد وضع معظم الطلاب الذين اشتركوا فى الدراسة عناوينهم الإلكترونية على استمارة الاستبانة بالرغم من أن ذلك لم يطلب منهم وقد لاحظ الباحب أن هناك بعد أعضاء هيئة التدريس يطلب من الطلاب إرسال الواجبات التى يعدونها بعد طباعتها على البريد الإلكترونى لعضو هيئة التدريس ويمثل ذلك اجتهادا شخصيا محدودا من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس لتدريب الطلاب وحفزهم على طباعة واجباتهم بأنفسهم وكذلك لاستخدام البريد الإلكترونى . وبالنظر إلى النسب الأخرى الدالة على أغراض استخدام الإنترنت نجد أنها متقاربة ، وقد توزعت بين الترفية ٢٩٪ وأداء الواجبات ٢٠٪ واعداد البحوث ١٧,٤٤٪ مما يدل على تنوع أغراض الاستخدام وعدم قصرها على استخدام معين بذاته .

جدول رقم (٤)

أغراض استخدام الإنترنت

م	أغراض الاستخدام	التكرار	النسبة
١	ترفيه	٥٧	٩,٢٣٪
٢	أداء واجبات	٣٩	٢٠,٠٠٪
٣	إعداد البحوث	٣٤	١٧,٤٤٪
٤	بريد إلكترونى	٦٥	٣٣,٣٣٪
	المجموع	١٩٥	١٠٠٪

شكل رقم (٤)

أغراض استخدام الإنترنت

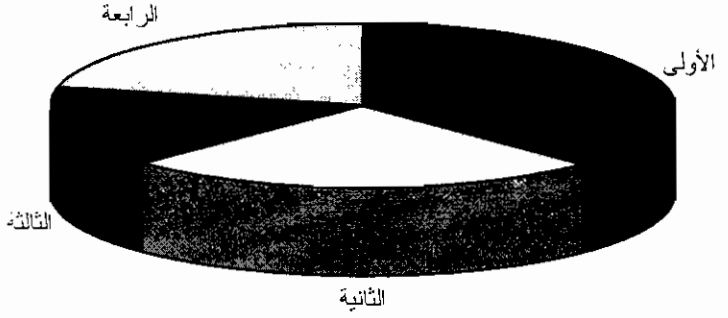

ولمعرفة معدل استخدام الطلاب لخدمة الإنترنت التى توفرها المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز خلال الأسبوع الواحد تم تحديد (٤) فئات كما يلى (١-٣) ، (٤-٦) ، (٧-٩)، (١٠ فأكثر) ، وقد أشارت نتائج الدراسة (جدول رقم ٥) إلى أن الشريحة الكبرى من العينة تستخدم الإنترنت بمعدلات أقل يدل ذلك على اختيار ٧٣,٣٣٪ من العينة المعدل الأول للاستخدام وهو (١-٣) مرات فى الأسبوع ، يليه المعدل الثانى وهو ٤-٦ مرات فى الأسبوع بنسبة ١٦,٤١٪ و(٧-٩) مرات فى الأسبوع بنسبة ٨,٢١٪ و(١٠ مرات) فأكثر خلال الأسبوع الواحد بنسبة ٢,٠٥٪ .

جدول رقم (٥)

معدلات استخدام الإنترنت

عدد مرات الاستخدام فى الأسبوع	التكرار	النسبة
١ - ٣	١٤٣	٧٣,٣٣٪
٤ - ٦	٣٢	١٦,٤١٪
٧ - ٩	١٦	٨,٢١٪
١٠ فأكثر	٤	٢,٠٥٪
المجموع	١٩٥	١٠٠٪

شكل رقم (٥)

معدلات استخدام الإنترنت

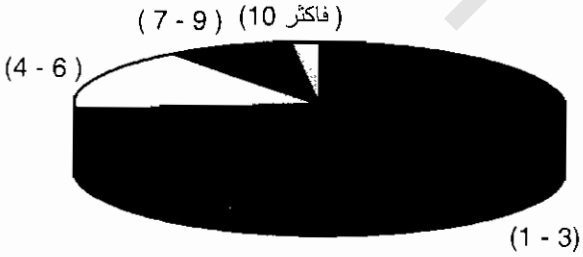

ويمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن القواعد الحالية المنظمة تتيح لكل طالب استخدام الإنترنت لمدة ساعة واحدة فقط فى اليوم فى اليوم ومع ذلك يجب ملاحظة إفادة المشرفين على وحدة الإنترنت حول السماح للطالب بالعودة لاستخدام الإنترنت لساعة أخرى فى اليوم الواحد بشرط وجود جهاز شاغر إلا أن ذلك لا يتحقق دائما بسبب الازدحام الشديد الذى تشهده الوحدة خلال ساعات عملها .

المحور الرابع : المواقع المفضلة :

طرحت الدراسة على المستفيدين من خدمة الإنترنت بالمكتبة الجامعية سؤالا يتضمن تحديد أسماء (٣) مواقع منفصلة يزورها المستفيد دائما وقد جاءت إجابات الطلاب كما هو موضح فى (جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)

المواقع المفضلة لدى الطلاب

الموقع	التكرار	النسبة
الثقافة العامة	١٨٠	٪٩٢,٣١
الأخبارية	٦٤	٪٣٢,٨٢
الترفيهية	٥٥	٪٢٨,٢١
الدينية	٢٢	٪١١,٢٨
العلمية	١٣	٪٦,٦٨
الرياضية	٥	٪٢,٥٦

شكل رقم (٦)

المواقع المفضلة لدى الطلاب

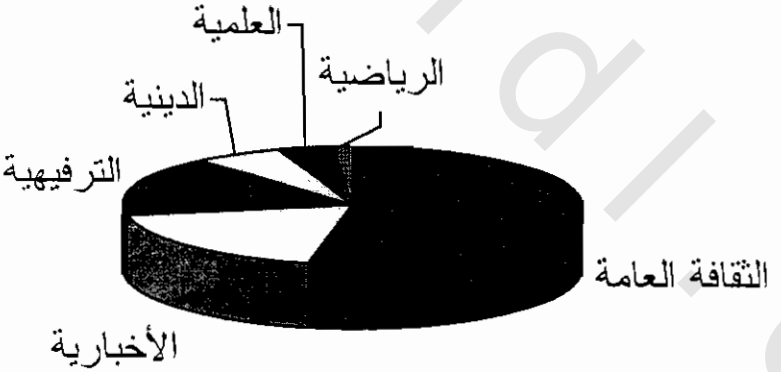

وينبغى ملاحظة أن بعض الطلاب لم يكتف بذكر أسماء (٣) مواقع مفضلة يزورها دائما إنما أورد أسماء ٤ أو ٥ مواقع وفى المقابل اكتفى بعض الطلاب بذكر موقع واحد أو موقعين فقط ، بينما اختارت نسبة ضئيلة من الطلاب ترك هذه الخانة دون إجابة ولغرض مناقشة نتائج هذا المحور فقد قام الباحث بتجميع المواقع المفضلة لدى الطلاب فى ستة ، مجموعات كما يلى :

١ – **المواقع العامة** ومن أمثلتها Alnokhba ، Al- ، Alraddadi ، Maktoob ، Almuntada ، Ayna ، Naseej ، Arabsgats ، hurriya F3F3 ويلاحظ فى معظم هذه المواقع تغطيتها لموضوعات عديدة متنوعة تتراوح بين السياسة ، الاقتصاد ، الرياضة ، الدين ، إلخ .

٢- **المواقع الأخبارية** ومن أمثلتها CNN ، MBC ، Lemonde ، bbcarbic ، بالإضافة إلى مواقع صحف الرياض ، المدينة ، عكاظ ومحطة تليفزيون الجزيرة Aljazeera .

٣- **المواقع الترفيهية** ومن أمثلتها Kawaser ، games4arab .

٤- **المواقع الدينية** ومن أمثلتها Islamnet ، Islammessage ، Islamonline .

٥- **المواقع العلمية** ومن أمثلتها Mohamoon ، Arabteam 2000 Mohandes .

٦- **المواقع الرياضية** ومن أمثلتها Alahlyclub ، Alnasrclub .

وبالنظر إلى بيانات جدول رقم (٦) يتضح أن المواقع العامة تحظى باهتمام الغالبية العظمى من الطلاب ٩٢,٣١ ٪ ، والواقع أن أغلب تلك المواقع مفيد ويتميز بالتنوع والتجديد ويوفر معلومات مهمة فى مختلف الموضوعات الثقافية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى برامج النقاش والحوار والبريد الإلكترونى ، ويلحظ المتصفح لتلك المواقع تنافسا محموما بينها لجذب المتصفحين واستطلاع آرائهم وملاحظاتهم والاستفادة منها لتطوير المواقع باستمرار .

أما المرتبة الثانية للمواقع المفضلة لدى الطلاب فقد كان من نصيب الأخبار حيث حازت على نسبة ٣٢,٨٢ ٪ ، ويلاحظ اهتمام الطلاب بمواقع الصحف الصادرة فى المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى محطات التلفزيون العربية والأجنبية مما يعكس حرص الطلاب على متابعة الأخبار وتطورات الأحداث فى المنطقة العربية .

أما المواقع الترفيهية فقد نالت اهتمام ٢٨,٢١ ٪ من طلاب الجامعة ، علما بأن الكثير من الخصائص التى تتوفر فى المواقع الترفيهية هى أيضا ضمن المواقع العامة خصوصا برامج الحوار والدردشة والبريد الإلكترونى ... إلخ .

أما المواقع الدينية والعلمية والرياضية فقد جاءت فى ذيل قائمة اهتمامات طلاب الجامعة وحصلت على نسب ١١,٢٨ ٪ و ٦,٦٧ ٪ و ٢,٥٦ ٪ على التوالى ، وهنا أيضا يلاحظ أن كثيرا من المواقع اللعامة التى حصلت على ٩٢,٣١ ٪ من اهتمام الطلاب تتضمن الكثير من المحتويات ذات الصلة بالدين والعلوم والرياضة على مختلف أنواعها، وقد يكتفي الطلاب بتلك المواقع العامة لإشباع رغباتهم والاستزادة من المعلومات التى يحتاجونها .

ومما يجدر ملاحظته كذلك أن موقع الجامعة قد صنف ضمن المواقع العامة ، وقد حظى بنصيب وافر من تصفح الطلاب وذلك بسبب اعتماد عمادة القبول والتسجيل على الإنترنت فى إبلاغ الطلاب بالجداول الدراسية مما استوجب زيارتهم لموقع الجامعة والدخول منه إلى موقع عمادة القبول والتسجيل للإطلاع على الجداول الدراسية .

ومما سبق يتضح تعدد اهتمامات طلاب الجامعة وتصفحهم لمواقع عديدة متنوعة وحرصهم على تنمية معلوماتهم العامة بدرجة أساسية ، وكذلك الاهتمام بالنواحى الثقافية والأخبارية والترفيهية . وتعكس الدراسة أن المواقع العلمية احتلت المرتبة السابعة من اهتمامات الطلاب وهو ما يؤيد ضرورة تعزيز صلات أعضاء هيئة التدريس بالمكتبة المركزية وقيام حوار هادف وتعاون بناء بين الطرفين بما

يخدم الأغراض التعليمية . وينبغى أن يتعرف عضو هيئة التدريس على الإمكانات المتوفرة على الإنترنت أولا حتى يمكن ربط المادة الدراسية بالمصادر المتاحة على الإنترنت ومن تم توجيه تلامذته إلى المواقع المختارة التى يمكن تصفحها لتعزيز مصادر المعلومات لاعداد بحوثهم وأداء واجباتهم .

وتشير النتائج بما لا يدع مجالا للشك إلى ضعف الرابطة بين ما يتصفحه الطلاب وبين المقررات الدراسية بدليل أن معظم الطلاب يلجأون إلى تصفح مواقع المعلومات والثقافة العامة والمواقع الأخبارية والترفيهية ، وهو ما يتفق مع النتائج التى توصل إليها باحثون آخرون كما يتضح ذلك فى الجزء الخاص بمراجعة الإنتاج الفكرى وبالنظر إلى الأمثلة التى أوردها الطلاب يمكن الاستدلال على الأغراض الفعلية لاستخدام وحدة الإنترنت التى قامت مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بإعدادها والواقع أن إجابات الطلاب على هذا السؤال تمثل المؤشر الفعلى للاستخدام وهو ما يمكن مقارنته مع بيانات جدول رقم (٤) حيث أشار ٦٣٪ من الطلاب بأنهم يستخدمون الإنترنت لأغراض الترفيه والبريد الإلكترونى ، وكذلك بيانات جدول رقم (٣) حيث أشار ٨٧,٦٩٪ من الطلاب بأنهم يستخدمون الإنترنت فى أماكن أخرى منها مقاهى الإنترنت ولدى الأصدقاء ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار ملاحظة الباحث حول الإقبال المكثف من قبل الطلاب على استخدام الإنترنت من خلال المكتبة المركزية قبل بدء الفصل الدراسى وربط ذلك بنتائج الجداول الثلاثة (٣، ٤، ٦) فإن ذلك يؤكد على عدم وجود رابطة قوية بين استخدام الإنترنت والأغراض التعليمية ، وهو أمر ترى الدراسة أنه لا يحقق الأهداف التى تتوخاها عمادة شؤون المكتبات من تجهيز هذه الوحدة إذ أن خدمة العملية التعليمية يجب أن تسبق أى أغراض أخرى وإلا فإن الوحدة – موضوع الدراسة – لا تختلف عن الأماكن الأخرى التى تستخدم فيها الطلاب الإنترنت .

المحور الخامس : ملاحظات المستفيدين :

استطلعت الدراسة ملاحظات المستفيدين لتطوير خدمة الإنترنت بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز وقد دلت الإجابة على حرص المستفيدين على إبداء الملاحظات التى يعتقدون بأهميتها وبجدوى الأخذ بها وقد ركزت معظم الملاحظات على النقاط التالية :

١- توفير سماعات Headphones .
٢- زيادة عدد الأجهزة .
٣- زيادة عدد الطابعات .
٤- زيادة عدد ساعات عمل الوحدة .
٥- فصل الوحدة عن المكتبة المركزية .
٦- استخداث خدمة الإنترنت فى سكن الجامعة والكليات .
٧- منع خدمة الدردشة .
٨- توفير خدمة تسجيل الموعد آليا .
٩- توفير قائمة شاملة بالمواقع المفيدة .

وتمثل المقترحات السابقة احتياجات ملحة ينبغى إخضاعها للدراسة لمعرفة مدى جدوى توفير تلك الخدمات خصوصا فيما يتعلق بتوفير السماعات وزيادة عدد الطابعات ، وكذلك توفير خدمة الإنترنت فى الكليات وسكن الطلاب ، أما

فيما يتعلق بزيادة عدد الأجهزة فإن عمادة شئون المكتبات قد وفرت أجهزة إضافية بعد إتمام الدراسة الميدانية أما ما يخص ساعات عمل الوحدة فقد اقترحت الدراسة فيما سبق زيادة عدد ساعات العمل والاستعانة بالطلاب المميزين الراغبين فى العمل بنظام الساعة. وينبغى أن يتم إتخاذ القرارات الملائمة بالنسبة لهذه الاقتراحات ولغيرها فى ضوء تقييم الحاجة الفعلية للطلاب والفائدة المتحققة لهم .

كما تتفق الدراسة مع اقتراح الطلاب حول إعداد قائمة تفصيلية بالمواقع المفيدة التى يمكن للطالب تصفحها وأن يشترك فى إعداد تلك القائمة أعضاء هيئة التدريس وأمناء المكتبة بحيث يتم تصنيفها حسب التخصصات العلمية التى توفرها الجامعة .

توصيات الدراسة :

بناء على النتائج التى تم التوصل إليها تتقدم الدراسة بالتوصيات التالية :

١- يقترح أن تنظم المكتبة المركزية لقاءات علمية مع أعضاء هيئة التدريس لبحث قيام تعاون وثيق بينهم وبين إدارة المكتبة بما يمكن الأخيرة من تقديم خدماتها وفقا للاحتياجات الفعلية .

٢- الإسراع فى تفعيل موقع المكتبة الجامعية على الإنترنت وإتاحة إمكانية الدخل على فهرس المكتبة والمكتبات الأخرى من خلال وزيادة الروابط ذات الصلة .

٣- الاستفادة من خبرات الطلاب الذين يظهرون مقدرة فائقة فى التعامل مع مواقع الإنترنت وتوظيفهم بنظام الساعة فى وحدة الإنترنت وتكليفهم بمساعدة زملائهم وحل الإشكالات التى يواجهونها فى البحث .

٤- الإسراع فى توفير خدمة مماثلة فى المكتبة شطر الطالبات .

٥- على إدارة الجامعة أن تعمل على توفير أجهزة للطلاب بأسعار رمزية من خلال الاتفاق مع شركات ومؤسسات الكمبيوتر والعمل على دعم هذا المشروع من صندوق الطلاب بالجامعة .

٦- ينبغى أن تهتم الجامعة بتأهيل الطلاب فى اللغة الإنجليزية ، إما بزيادة عدد المواد الدراسية أو تشجيعهم على الإلتحاق في دورات مكثفة ينظمها مركز اللغة الإنجليزية بالجامعة وذلك لاعتماد استخدام الإنترنت على هذه اللغة بشكل أساسى ، وحتى يمكن الإفادة من المواقع العديدة فى مختلف العلوم والفنون باللغة الإنجليزية .

٧- يجب على قسم المكتبات والمعلومات بالجامعة أن يضطلع بدوره فى تنظيم دورات قصيرة فى موضوعات مثل التخزين والاسترجاع وآليات واستراتيجيات البحث فى قواعد البيانات بالإضافة إلى أساسيات تصميم المواقع على أن يتم توفير هذه الدورات كمواد اختيارية لجميع طلاب الجامعة الأمر الذى يساعدهم على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من استخدام الإنترنت .

الدراسات المستقبلية :

توصى الدراسة بإجراء دراسات أخرى تتناول الموضوعات التالية :

١- دراسة العلاقة بين المناهج الدراسية والإنترنت بما فى ذلك المواقع الملائمة لكل تخصص .

٢- دراسة أساليب التدريس المتبعة ومدى اعتمادها على الإنترنت كوسيلة لزيادة معارف الطلاب وكمصدر للحصول على المعلومات التى تساعد عضو هيئة التدريس فى تطوير أدائه وكذلك الطلاب فى أداء الواجبات واعداد البحوث .

٣- دراسة التغير الذى نتج عن استخدام الإنترنت فى توثيق المصادر التى يلجأ إليها الباحثون فى إعداد دراساتهم .

٤- دراسة مدى تأثر استخدام المكتبة بتوفير خدمة الإنترنت وكذلك بإمكانية استخدام الإنترنت من مواقع أخرى .

obeikandl.com

ملحق رقم (١)
إستمارة تسجيل بيانات الطلاب

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY
DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS
INTERNET LABORATORY

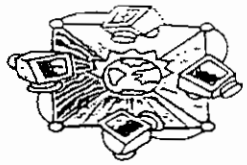

جامعة الملك عبد العزيز
عمادة شؤون المكتبات
معمل الإنترنت

الرقم No	الاسم Name	الوظيفة Job Title	الكلية College	القسم Department	رقم البطاقة ID. NO	التوقيع Signature	توقيت الاستخدام Using Time				رقم الجهاز Station NO.
							البداية Begin		النهاية End		
							د M	س H	د M	س H	
1											
2											
3											
4											
5											
6											
7											
8											
9											
10											
11											
12											
13											
14											
15											

اسم المشرف : ..... التوقيع : ..... التاريخ : / / ١٤هـ

Sameer

obeikandl.com

ملحق رقم (٢)

قواعد تنظيمية للطباعة

موضوع المادة المطبوعة وعدد الصفحات المسموح بطباعتها

١- يجب أن يكون موضوع المادة المطبوعة علمياً .

٢- لا يسمح بطباعة أي مادة من الخارج مأخوذة من مصدر غير الإنترنت تكون محملة أصلا في فلوبي ديسك (Floppy Disk) .

٣- يسمح بطباعة المادة العلمية بحدود عشرون صفحة (٢٠) وفي حالة تجاوز المادة العلمية العدد المحدد يمكن حفظها في فلوبي ديسك(Floppy Disk) بعد مراجعة المسؤول عن المعمل .

٤- المستفيد من خدمة شبكة الإنترنت مسئول عن ما يطبعه أو يحفظه في فلوبي ديسك (Floppy Disk) عند المساءلة من قبل الجهات الرقابية.

٥- اللوائح المنظمة لاستخدام الإنترنت في المملكة العربية السعودية تؤكد على أن يكون استخدامنا للشبكة بعيداً عن كل ما يمس العقيدة والدين الإسلامي والمجتمع والأخلاق.

٦- يقتصر استخدام التخاطب الإليكتروني (Chatting) فقط للاهتمامات العلمية لأن المعمل وجد وجهز لهدف إثراء البحث العلمي الجاد .

٧- يجب أن نحافظ على الأجهزة بعدم التغيير في الإعدادات (Setting) أو تحميل برامج تبطئ من عملية تصفح الإنترنت لأن هذه الأجهزة والمكتسبات وجدت لخدمتك ولخدمة الا خرين .وفي حالة الرغبة للانتقال إلى جهاز اخر فيرجى إخطار الموظف المسؤول ، كما نرجو المحافظة على الهدوء ونظافة المكان .

٨- موظفو القسم يرحبون بك، فلا تتردد بالاستفسار عن ما تحتاج إليه من خدمة يمكن تقديمها لك.

وشكراً لتعاون الجميع معنا .

ملحق رقم (٣)

اللائحة المنظمة لاستخدام خدمة الإنترنت

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY
DEANSHIP OF LIBRARY AFIRS
INTERNET LABORATORY

جامعة الملك عبدالعزيز
عمادة شؤون المكتبات
معمل شبكة الإنترنت

اللائحة المنظمة لاستخدام خدمة شبكة الإنترنت

١- يفتح المعمل أبوابه يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية ظهراً ما عدا يومي الخميس والجمعة . كما يفتح المعمل في الفترة المسائية يومي الأحد والثلاثاء من كل أسبوع في الساعة السادسة مساءاً وحتى الساعة العاشرة مساءاً.

٢- الأوقات المسموح بها لاستخدام خدمة الإنترنت حسب فئات المستفيدين : -

الفئة	الزمن
أعضاء هيئة تدريس ومحاضرين ودراسات عليا	حتى الانتهاء من البحث
الموظفين	يحق لهم الاستفادة من خدمة الإنترنت لمدة ساعة يومياً
طلاب البكالوريوس	يحق لهم الاستفادة من خدمة الإنترنت لمدة ساعة يومياً

٣- لكي تتاح الفرصة لأكبر عدد من المستفيدين يحق للمشرف على المعمل منع تكرار التسجيل لأكثر من مدة واحدة.

٤- الفئات المسموح لها باستخدام خدمة الإنترنت هم منسوبي الجامعة فقط وهم
أولاً : - (أعضاء هيئة تدريس و محاضرين و دراسات عليا)
ثانياً : - (الموظفين)
ثالثاً : - (طلاب البكالوريوس بجامعة الملك عبد العزيز) .

ملحق رقم (٤)

الإحصائية اليومية لمستخدمي شبكة الإنترنت حسب المواقع

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY
DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS
INTERNET LABORATORY

جامعة الملك عبد العزيز
عمادة شؤون المكتبات
معمل الإنترنت

الإحصائية اليومية لمستخدمي شبكة الا إنترنت حسب المواقع المستخدمة للفترة / / ١٤هـ إلى / / ١٤هـ

رقم الجهاز Station No.	موضوع المواقع المستخدمة Subject of the Web Site Used		
	علمي Science Site	عام Public Site	بريد إلكتروني E-Mail
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.
	www.	www.	www.

Sameer

استخدامات شبكة الإنترنت من قبل العاملين فى مكتبتى جامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى

د. عبد الرحمن بن عبيد القرنى
أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبد العزيز (جدة)

تمهيد:

يشكل وجود شبكة الإنترنت تحديا واضحا للعاملين فى مجال المكتبات بكافة مستوياتهم الإدارية والمهنية لما تحمله هذه الشبكة من قدرات فائقة فى مجال خدمات المعلومات والاتصالات . وقد عمدت المكتبات فى مختلف دول العالم للاستفادة من الخدمات التى تقدمها تلك الشبكة فى سبيل مواجهة التحديات التى جاءت بها ثورة تقنية المعلومات والاتصالات . فقامت المكتبات بمختلف أنواعها بتوفير تلك الخدمة للمستخدمين وأقامت الدورات التدريبية والتعريفية بشبكة الإنترنت للعاملين بها والمستخدمين على حد سواء ، وأنشئت صفحات الويب للمكتبات من أجل التسويق وتقديم الخدمات عن بعد مثل الدخول على الفهارس الآلية المتاحة وقواعد المعلومات وخدمات المستفيدين المتمثلة فى الإجابة على استفساراتهم وتقديم الخدمات المرجعية ، ومن ثم خلق تفاعل بين المستفيدين والمكتبات فى أكثر من خدمة معلوماتية (سلامة ، عبد الحافظ ووائل أبو مغلى ٢٠٠٢) .

وبذلك فإن الاتصال بهذه الشبكة والاستفادة منها وتوظيف تطبيقاتها أصبح أمرا حتميا على المكتبات والعاملين بها ، ومن ثم كان لابد من إيصال خدمات الإنترنت للمكتبات وتعريف العاملين فيها بأهمية استخدام تلك الشبكة والإفادة من خدماتها . كما أن إيصال الخدمة لموظفى المكتبة بجميع أقسامها وبصرف النظر عن الاختلاف فى طبيعة أو مكانة الموظف الإدارية أو المهنية أصبح أمرا ضروريا من شأنه تفعيل الفائدة من وجود هذه الشبكة فلا يعنى وجود الإنترنت واستخدامها فى المكتبات مجرد توفير أجهزة للمستفيدين ووضع صفحات ويب للمكتبات بل تجاوز ذلك إلى توظيفها فى العمليات الإدارية والفنية وخدمات القراء والمراجع وغيرها . ولن يتم ذلك التوظيف إلا بقدرة وإمكانية العاملين فى المكتبات على استخدام شبكة الإنترنت وتوجيه ذلك الاستخدام بما يخدم أداء العمل وهذا ما تسعى هذه الدراسة لكشفه .

مشكلة الدراسة :

عمدت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع استخدامات الإنترنت وتطبيقاتها من قبل العاملين فى اثنتين من المكتبات الأكاديمية السعودية وهما المكتبة المركزية التابعة لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة والمكتبة المركزية التابعة لعمادة شؤون المكتبات بجامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة .

وتناول هذا البحث بالوصف والتحليل استخدامات موظفى المكتبتين لشبكة الإنترنت والمتمثلة فى الاستخدامات العامة مثل البريد الإلكترونى ، المشاركة فى حلقات النقاش ، التصفح وغيرها . إضافة إلى ذلك فقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على الدوافع التى تدفع العاملين بالمكتبتين لاستخدام شبكة الإنترنت ، ولم تغفل الدراسة الأسباب والمعوقات التى قد تعيق من استخدام الإنترنت أو تجعل ذلك الاستخدام نادرا . كما اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على مدى اهتمام المكتبتين فيما يخص تدريب العاملين على استخدام شبكة الإنترنت .

أهداف الدراسة :

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلى :

التعرف على واقع استخدام موظفى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى لشبكة الإنترنت .

الكشف عن مدى اهتمام المكتبتين بتدريب العاملين على استخدام شبكة الأنترنت .

الكشف عن الدوافع الحقيقة التى تدفع العاملين بالمكتبتين لاستخدام شبكة الإنترنت .

الكشف عن العوائق التى قد تعيق العاملين بالمكتبتين عن استخدام شبكة الإنترنت .

التعرف على آراء ومقترحات العاملين بالمكتبتين حول تحسين ورفع مستوى استخدم شبكة الإنترنت من قبل العاملين أنفسهم .

تساؤلات الدراسة :

للوصول إلى أهداف الدراسة فقد صيغت الأسئلة التالية :

ما هو واقع استخدام موظفى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى لشبكة الإنترنت ؟

ما هى أكثر الخدمات المتاحة عبر شبكة الإنترنت استخداما من قبل موظفى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ؟

ما مدى اهتمام المكتبتين بتدريب العاملين على استخدام شبكة الإنترنت ؟

ما هى الدوافع الحقيقية التى تدفع العاملين بالمكتبتين لاستخدام شبكة الإنترنت ؟

ما هى العوائق التى قد تعيق العاملين عن استخدام شبكة الإنترنت ؟

هل هناك علاقة بين الاستخدام وعدم الاستخدام لشبكة الإنترنت ، ومستوى أهمية الشبكة بالنسبة للعاملين ، وعدد ساعات الاستخدام اليومية وبين المتغيرات التالية :

* المستوى التعليمى .
* التخصص .
* الوظيفة .

مجال الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع استخدام شبكة الإنترنت والعوائق التى تعوق ذلك الاستخدام والدوافع التي تلعب دورا فى تحفيز أفراد العينة لاستخدام الشبكة ، كما تناولت الكشف عن اهتمام المكتبتين تحت الدراسة بتدريب العاملين لاستخدام شبكة الإنترنت . هذا وقد طبقت هذه الدراسة على العاملين بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية لجامعة أم القرى فقط .

مصطلحات الدراسة :

١- شبكة الإنترنت :

«هى عبارة عن شبكة اتصالات تربط بين الحواسيب الآلية عن طريق الكيبلات أو الأقمار الصناعية معتمدة فى ذلك على بروتوكولات الاتصال التى تنظم عملية نقل واستقبال المعلومات والبيانات بين الحواسيب الآلية سواء كانت فردية أو شبكات محلية أو إقليمية» (الضرمان ، ٢٠٠٢) .

أما ما يخص بروتوكولات الاتصال فهى ما يطلق عليها بروتوكول النقل والسيطرة Transfer and Control Protocol وبروتوكول الإنترنت In-ternet Protocol لتأمين الاتصالات الشبكية ، وتقدم هذه الشبكة العديد من الخدمات منها البريد الإلكترونى ، ونقل الملفات ، وخدمات الويب وما تحملها من معلومات تعليمية وتثقيفية وترويجية ، كم تمكن المستخدم من الوصول إلى أعداد ضخمة من قواعد البيانات (قنديلجى والسامرائى، ٢٠٠٢) .

٢- العاملين :

جميع الموظفين الذين يعملون فى المكتبتين المركزيتين بجامعتى الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى وهم : العمداء ، ووكلاء العمداء ، مديرى الشؤؤن المالية والإدارية والفنية ، رؤساء الأقسام ، والمسؤولون عن الشعب ، والموظفون العاديين .

منهجية الدراسة :

تعد هذه الدراسة دراسة استكشافية هذا وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى المسحى . كما وظف إستبانة مكونه من سبعة عشر سؤالا موجهة لجميع الموظفين كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة . وإيمانا من الباحث بأهمية رفع مستوى الإجابة على الإستبانة وعامل السرعة فقد قام الباحث بنفسه بإيصال الاستبانات لمجتمع الدراسة . وقد تم توزيع ٨٧ إستبانة على ٨٧ فردا من مجتمع الدراسة والذى يبلغ عدد أفراده ٩٦ ، تسعة أشخاص منهم تعذر إيصال الإستبانة لهم .

وبعد الإنتهاء من جمع البيانات قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائى معتمدا على البرنامج الإحصائى (spss) وموظفا الإحصاء الوصفى مركزا على التكرار والنسب المئوية لاستخراج النتائج .

مسلمات الدراسة :

١- يسلم الباحث بأن مجتمع الدراسة قام بالإجابة على أسئلة الإستبيان بمصداقية تامة . وأن

المعلومات التى ذكرها المستفتون من خلال إجابتهم على أسئلة الإستبانة صحيحة .

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من عميدى شؤون المكتبات ووكلائهم بجامعتى الملك عبد العزيز وأم القرى ، ومديرى الشؤون الإدارية ورؤساء الأقسام والشعب والموظفين فى المكتبتين المركزيتين لجامعتى الملك عبد العزيز وأم القرى والذين بلغ عددهم ٩٦ شخصا . والجدول التالى يوضح مجتمع الدراسة بالتفصيل .

جدول رقم (١)

مجتمع الدراسة

الوظيفة / الجامعة	عميد	وكيل عميد	مدير شئون إدارية	رئيس قسم	رئيس وحدة أو شعبة	موظف عادي	مجموع الموظفين لكل مكتبة
جامعة الملك عبد العزيز	١	٢	١	٥	٦	٤١	٥٥
جامعة أم القرى	١	١	١	٧	٠	٣١	٤١
المجموع حسب الوظيفة	٢	٣	٢	١٢	٦	٧٢	
المجموع الكلى لمجتمع الدراسة	٩٦						

الدراسات السابقة :

على حد علم الباحث فأنه لا يوجد هنالك دراسات عربية تكشف عن واقع استخدام موظفى المكتبات بأنواعها المختلفة لشبكة الإنترنت ، وفيما يخص الجامعات فقد ركزت معظم الدراسات الموجودة على استخدام أعضاء هيئات التدريس والطلاب لشبكة الإنترنت . وقد يكون الفقر فى الفكر المكتبى حول قضية استخدام موظفى المكتبات لشبكة المعلومات أحد الدوافع التى حفزت الباحث على التركيز على هذا الموضوع ومن ثم القيام بهذه الدراسة .

وعمد الباحث فى هذا الجز من الدراسة إلى تقسيمه إلى عدة فروع فمن خلال الفرع الأول عرض الباحث لبعض الدراسات الموجودة باللغة الإنجليزية والتى تناولت الكشف عن استخدامات شبكة الإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعات ، أما الفرع الثانى فقد اختص بعرض بعض الدراسات العربية الموجودة والتى تناولت الكشف عن استخدامات شبكة الإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعات .

الفرع الأول - الدراسات الصادرة باللغة الإنجليزية :

قام كل من Lazinger, Susan S. و Lian, Judit-Bar و Bertiz, Bluma C. (١٩٩٧) بدراسة استكشافية تعنى بواقع استخدام

أعضاء هيئة التدريس لشبكة الإنترنت ، وكانت من أهداف تلك الدراسة الكشف عن أكثر خدمات الشبكة استخداما من قبل هؤلاء الأعضاء . كما تضمنت الدراسة الكشف عن تأثير بعض المتغيرات على استخدام شبكة الإنترنت من قبل عينة الدراسة، من بين تلك المتغيرات الدرجة العلمية ، والتخصص العلمى والاهتمامات البحثية ، والطريقة التى سلكها هؤلاء المستخدمين للتدريب على استخدام شبكة الإنترنت .

أظهرت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة قوية بين الدرجة العلمية للعينة واستخدام شبكة الإنترنت ، كما أوضحت الدراسة أن خدمات البريد الإلكترونى هى أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداما من قبل أعضاء هيئة التدريس . على الرغم من وجود اختلاف فى مجتمع الدراسة بين تلك الدراسة وهذه الدراسة إلا أن الباحث وجد أن المتغيرات المراد كشف تأثيرها على استخدام شبكة الإنترنت تقريبا متساوية فى الدراستين .

وفى دراسة لنيل درجة الدكتوراه ١٩٩٩ أجريت من قبل Calvert, Joan Mary وهدفت إلى المقارنة بين الأسلوب التقليدى فى التعليم الجامعى والتعليم الإلكترونى عبر الإنترنت ، والكشف عن مدى أهمية الإنترنت لعينة الدراسة المتضمنة أعضاء هيئة التدريس وطلاب المستوى الجامعى الأول لقسم الرياضيات بجامعة ماسايشيوستس Massachusetts فيما يتعلق بالمعلومات الموجودة فى شبكة الإنترنت وإتاحة المناهج التقليدية على صفحات الويب ، توصل الباحث إلى أن شبكة الإنترنت تمثل مصدرا معلوماتى ووسيلة اتصال مهمة تخدم العمليات البحثية للطلاب . كما كشفت الدراسة عن أن قدرات الإبحار فى الإنترنت لعينة الدراسة تحتاج إلى تعزيز من خلال دورات تدريبية تقام للطلاب من قبل الجامعة وتعنى بالطرق الصحيحة لاستخدام شبكة الإنترنت وطرق البحث فيها . هذا وقد أرجع المشاركون فى الدراسة الضعف فى القدرة البحثية فى شبكة الإنترنت إلى الأعداد الهائلة من النتائج التى تظهرها الشبكة عند القيام بالبحث عن المعلومات حول موضوع ما . ومن ثم صعوبة تحديد المعلومات ذات العلاقة من بينها . وفيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس وإمكانية استغلال الإنترنت لعرض مناهجهم الدراسية من خلال فقد أوضحت الدراسة أن هؤلاء الأعضاء يتحفظون على استخدام شبكة الإنترنت لهذا الغرض معتقدين بأن النشر عبر الإنترنت يجب أن يكون للمعلومات العامة وليس لنشر المناهج التقليدية .

وتتعلق الدراسة الحالية بدراسة Calvert فى تحديد أهمية شبكة الإنترنت على الرغم من اختلاف العينتين . وفى دراسة أخرى قدمت لنيل درجة الدكتوراه قام Al-Motrif Abdulrahman (٢٠٠٠) من خلال دراسته تلك بالكشف عن واقع استخدام شبكة الإنترنت كأداة اتصال وأداة بحثية وتعليمية وترفيهية من قبل طلاب وطالبات مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بجامعة أوهايو Ohio ، وقد حدد الباحث فى دراسته تلك عدد من المتغيرات للتعرف على مدى تأثيرها على ذلك الاستخدام ، ومن تلك المتغيرات المرحلة الدراسية (بكالوريوس ودراسات عليا) والجنس (ذكر وأنثى).

وقد خلص الباحث من خلال النتائج إلى أن الذكور أكثر استخداما لشبكة الإنترنت كأداة اتصال

وأداة بحثية وتعليمية وترفيهية من الإناث مع تفوق الإناث علب الذكور من طلاب البكالوريوس فى استخدام الشبكة لغرض الاتصال والبحث . كما أظهرت النتائج تقدم طلاب وطالبات الدراسات العليا فى استخدام شبكة الإنترنت لثلاثة من المجالات الأربعة المذكورة سابقا وهى مجال الاتصال والمجال البحثى والمجال التعليمى ، وتبين من النتائج أيضاً تقدم الطلاب الذكور فى مرحلة البكالوريوس فى استخدام الإنترنت بغرض الترفية على الإناث فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا على أيضا الذكور فى مرحلة الدراسات العليا .

ومن المثير للانتباه أن النتائج أظهرت أيضا وجود علاقة بين المعدلات التراكمية للطلاب وخدمات شبكة الإنترنت الأكثر استخداما ، تتمخض هذه العلاقة فى ارتفاع المعدلات التراكمية للطلاب الذين يستخدمون شبكة الإنترنت بغرض التعلم والبحث والاتصال ، وانخفاض المعدلات التراكمية للطلاب الذين يستخدمون الشبكة بغرض الترفيه . وبذلك جاءت النتائج خلاف توقعات الباحث والتى بناها من خلال الفرضيات التى أوضح فيها عدم وجود أى علاقة جوهرية بين استخدام شبكة الإنترنت والمرحلة التعليمية أو الجنس لعينة الدراسة . وفيما يتعلق بتبنى أعضاء هيئة التدريس لتقنية الإنترنت فى الجامعات السعودية فقد قام Allehaibi, Mu-hammed M. (٢٠٠١) بقياس ذلك التبنى والتكيف مع هذا الاختراع مع خلال دراسة أعدها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة فلوريدا الحكومية وقد استخدم الباحث نظريتين لقيادة هذه الدراسة وهما Diffusion of Innovation Theory ل Rogers E. M و Concerns-Based Adoption Model ل Hall, G.E و Hord, S. M. وتضمنت الدراسة أعضاء هيئة التدريس بجامعتى الملك سعود بالرياض وأم القرى بمكة المكرمة كعينة للدراسة . اختير منهم عينة عشوائية للمشاركة فى الدراسة . هذا وقد كشفت بنتائج الدراسة أن استخدام شبكة الإنترنت من قبل تلك العينة لا يزال فى مراحله الأولى حيث أوضح التحليل الإحصائى أن (٥١٪) حديثى عهد باستخدام شبكة الإنترنت و (٢٥٪) لم يستخدموها على الإطلاق ، ويعود ذلك لعدم توفر أجهزة الحاسب لأعضاء هيئة التدريس وضعف البنية التحتية للشبكة فى الجامعتين المذكورتين كما كشف عن ذلك نتائج الدراسة .

الفرع الثاني - الدراسات العربية :

فيما يتعلق باستخدام الإنترنت أعد الباحثان ربحى عليان ومنال القيسى (١٩٩٧) دراسة استكشافية مسحية بقصد الوقوف على واقع استخدام الإنترنت فى جامعة البحرين ، هذا وقد أظهرت النتائج أن نسبة (٩٥,٠٣٪) من مجتمع الدراسة كانوا يستخدمون شبكة الإنترنت بقصد الحصول على معلومات تخدم إعداد دراساتهم وأبحاثهم (عليان ، والقيسى ، ١٩٩٩) .

وبذلك شكل استخداء خدمة الشبكة العنكبوتية أكثر الخدمات استخداما من قبل عينة تلك الدراسة ، وهو أحد الجوانب التى سعى الباحث لكشفها من خلال هذه الدراسة .

وفى دراسة مسحية أخرى قام بها جرجيس ، جاسم محمد وناشر ، عبد الكريم (١٩٩٩) هدفت

إلى الكشف عن واقع استخدام شبكة الإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس فى ثلاثة جامعات يمنية، وتضمنت الدراسة أهداف أخرى منها الكشف عن العوائق التى تواجه المستفيدين عند استخدامهم للشبكة ومدى افادة أعضاء هيئة التدريس من خدماتها ، والتعرف على وجهات نظر الهيئة التعليمية تجاه الشبكة أظهرت النتائج أن (٨٥,٤) من مجتمع الدراسة لم يستخدموا الإنترنت على الإطلاق حينها ، وباقى النسبة كانت تنحصر استخداماتهم فقط على البريد الإلكترونى والتصفح، وأشارت النتائج أيضا إلى إيمان العينة بأهمية الإنترنت لما تحققه لهم من فوائد معلوماتية تخدم أغراض التدريس والبحث مرجعين السبب فى ذلك إلى حداثة المعلومات المنشورة عبر الشبكة الإنترنت، هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن قصور المعرفة بخدمات الشبكة وضعف البنية التحتية للشبكة والمتمثلة فى صعوبة الاتصال وانقطاعه وقصر استخدام الإنترنت فى الثلاثة الجامعات على عدد بسيط من المسؤولين كانت أبرز العوائق والمشاكل التى تواجه مجتمع الدراسة فيما يتعلق باستخدام الشبكة .

وتعد العوائق التى قد تعيق العاملين بالمكتبتين من استخدام شبكة الإنترنت تحت الدراسة من الجوانب التى كشفت عنها الدراسة الحالية .

أما فيما يتعلق بالدراسات المنشورة والتى عنيت بدراسة استخدام شبكة الإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية فقد قام لال ، زكريا يحيى (٢٠٠٠) بإعداد دراسة هدفت فى محتواها إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى مختلف التخصصات بجامعات المملكة حول أهمية شبكة الإنترنت فى العملية التعليمية . وقد وضع الباحث خمس متغيرات للكشف عن العلاقات بين أهمية استخدام شبكة الإنترنت فى العملية التعليمية وهذه المتغيرات هى : الفئة العمرية للمستخدمين، والتخصص العلمى، والمرتبة العلمية ، والجنس ، وأخيرا الجنسية .

وجاءت النتائج لتثبت وجود علاقة بين أهمية استخدام شبكة الإنترنت فى العملية التعليمية وعامل الجنس والتخصص العلمى ، حيث أوضحت النتائج أن الذكور يؤيدون أهمية الشبكة فى العملية التعليمية أكثر مما يؤيده الإناث ، كما أن أهل التخصصات العلمية من الجنسين يرون أن شبكة الإنترنت تلعب دورا مهما فى العملية التعليمية لا يصل لنفس المستوى من الأهمية لدى أهل التخصصات الأدبية .

وما يربط الدراسة الحالية بدراسة لال هو التوصيات والمقترحات التى خرجت بها تلك الدراسة والتى من أهمها ضرورة اهتمام الجهات الحكومية المسؤولة فى الوزارات ذات العلاقة بالتربية والتعليم والتعليم العالى بتوفير خدمة الإنترنت لمنسوبيها من موظفين وأعضاء هيئات التدريس وتزويد المدارس والكليات والمراكز التعليمية التابعة لهما بخدمات الإنترنت .

وقد قام العبود ، فهد (٢٠٠٣) بإجراء دراسة مسحية هدفت إلى الكشف عن واقع الخدمة المقدمة فى مركز الإنترنت بالمكتبة المركزية وتطبيقات الإنترنت المستخدمة من قبل طلاب جامعة الملك سعود .

أوضحت نتائج تلك الدراسة أن ٨٠٪ من

المستخدمين لشبكة الإنترنت كانوا قد اعتمدوا على أنفسهم فى تعلمهم لاستخدام الشبكة . وأن معظم مجتمع الدراسة يستخدمون أغلب الخدمات المتوفرة عن طريق الإنترنت التى يأتى على رأسها البريد الإلكترونى . كما أبدوا موافقتهم على أهمية الإنترنت كونها تدعم دراستهم الأكاديمية وبذلك فهم يعتبرونها مصدر معلوماتى مهم . ويرى ٧١,٧٪ منهم ضرورة توفير الخدمة فى مختلف مرافق الجامعة لتعميم الفائدة وليتمكن الطلاب من استخدامها من مختلف المواقع بالجامعة . وكشفت الدراسة أيضا عن أن حاجز اللغة والمشكلات التقنية كبطء التصفح وتكرار انقطاع الاتصال هما من أهم المعوقات التى تقف أمام المستخدمين دون استخدامهم للشبكة .

وقد وظف الباحث فى الدراسة الحالية عدة جوانب تتفق مع بعض من الجوانب التى وظفها العبود فى دراستها ومنها طريقة تعلم استخدام شبكة الإنترنت ، وتحديد أكثر الخدمات استخداما من قبل المستخدمين للشبكة ، ومدى أهمية شبكة الإنترنت .

وفى دراسة تعد من أحدث الدراسات العربية المتعلقة بواقع استخدامات الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس ، قدمت الحازمى ، سره (٢٠٠٤) دراسة مسحية لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز بجدة . وقد تبلورت أهداف تلك الدراسة حول الكشف عن واقع استخدامات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . كما هدفت إلى التعرف على مدى أهمية شبكة الإنترنت كمصدر معلوماتى يلبى احتياجات عينة الدراسة البحثية والتعليمية من وجهة نظرهم . كما لم تغفل الباحثة الكشف عن المعوقات والدوافع التى لعبت دورا فى استخدام الشبكة من عدمه . هذا وقد نصت النتائج على أن (٩١٪) من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون الشبكة . وأن عدم وجود الوقت الكافى وعدم المعرفة بكيفية الإبحار فى شبكة إنترنت وتفضيل استخدام المطبوعات الورقية على المعلومات الإلكترونية المتاحة عبر الإنترنت كمصدر معلوماتى تشكل أهم ثلاث مسببات لعدم استخدام الإنترنت من قبل غير المستخدمين أفراد العينة . ويري (٧٩٪) من المستخدمين أن شبكة الإنترنت مهمة جدا بالنسبة لهم . أما فيما يتعلق بالدوافع التى دفعت هؤلاء المستخدمين لاستخدام شبكة الإنترنت فقد وجدت الباحثة أن استخداء الشبكة بغرض البحث عن مصادر معلومات حديثة لاستخدامها فى إجراء البحوث يعد أهم الدوافع . وتكوين صداقات جديدة حول العالم يعد أقل تلك الدوافع أهمية . هذا وقد أظهرت نتيجة الدراسة أن ٣٢١ من المشاركين وعددهم ٤٥٥ اعتمدوا على التعلم الذاتى كطريقة أولى لتعلم استخدام شبكة الإنترنت يأتى بعده التصفح والاستكشاف بواقع ٢٢١ مستخدما ، ثم سؤال الزملاء بواقع ٢٠٤ مستخدم. وقد احتلت خدمة البريد الإلكترونى أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداما من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز حسب ما جاءت به نتائج تلك الدراسة وذلك بواقع (٢٩,٤٪) من المستخدمين . كما جاءت خدمة لشبكة العنكبوتية فى المركز الثاني من حيث الاستخدام من والتى تمثلت فى (٢٤,٢٪) من مجتمع الدراسة .

ومن خلال الدراسة الحالية عمد الباحث إلى الكشف عن الدوافع والمعوقات التى تؤثر على استخدام الشبكة ، وطريقة تعلم استخدام الشبكة ، ونوعية الخدمة الأكثر استخداما من قبل العاملين فى مكتبتى جامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى المركزيتين . وتتفق تلك الجوانب مع الجوانب التى وظفتها فى دراستها الحازمى على الرغم من اختلاف نوعية مجتمع الدراستين ..

عرض النتائج إحصائيا :

تم استرجاع ٥٢ إستبانة من بين ٨٧ إستبانة موزعة وبذلك فقد كانت نسبة الاستجابة (٥٩,٧٨٪) . تم استبعاد خمسة منها نظرا لعدم صلاحيتها للتحليل . وبذلك تم تحليل ٤٧ استبانة بواقع ٣٢ استبانة مسترجعة من المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز وتمثل جميع التقسيمات الوظيفية للعاملين بالمكتبة ، أما ١٥ استبانة فكانت تمثل العدد المسترجع مما وزع من استبانات على العاملين بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى كما أن العدد المسترجع من هذه المكتبة أيضا كان ممثلا لجميع التقسيمات الوظيفية للعاملين بالمكتبة . هذا وقد استخدم الباحث برنامج SPSS لإجراء التحليلات الإحصائيية وفيما يلى سيتم استعراض النتائج بناء على التحليلات الإحصائية :

اولا : البيانات الشخصية :

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة من العاملين (٤٨,٩٪) أعمارهم تتراوح ما بين ٣٦ - ٤٥ سنة بينما (٤,٣٪) وهى تشكل أقل نسبة من العاملين تزييد أعمارهم عن ٥٥ سنة والجدول رقم (٢) يوضح التكرار والنسب بالنسبة للفئات العمرية للعاملين فى المكتبتين .

جدول رقم (٢)

الفئة العمرية للعاملين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من ٢٥ سنة	٤	٨,٥٪
٢٥ - ٣٥ سنة	١٤	٢٩,٨٪
٣٦ - ٤٥ سنة	٢٣	٤٨,٩٪
٤٦ - ٥٥ سنة	٤	٨,٥٪
أكبر من ٥٥ سنة	٢	٤,٣٪
المجموع	٤٧	١٠٠٪

أما الجدول رقم (٣) فيوضح أن أعلى نسبة من العاملين (٣٦,٢٪) حاصلين على شهادة الثانوية وتليها نسبة (٣٤٪) والتى تمثل نسبة العاملين الحاصلين على شهادة البكالوريوس ، أما أقل نسبة سجلت فهى (٦,٤٪) من العاملين حاصلين على شهادة أقل من الثانوية العامة .

جدول رقم (٣)

الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة
دكتوراه	٦	١٢,٨٪
ماجستير	٥	١٠,٦٪
بكالوريوس	١٦	٣٤٪
ثانوية	١٧	٣٦,٢٪
أقل من الثانوية	٣	٦,٤٪
المجموع	٤٧	١٠٠٪

وفيما يخص التخصصات العلمية للعاملين بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى فقد وجد الباحث أن أعلى نسبة (٣٤٪) متخصصون فى علوم المكتبات والمعلومات من مجموعة الحاصلين على البكالوريوس وما فوق . أما النسبة التى تليها فهى للتخصصات الأخرى والتى تمثل تخصصات غير المكتبات أو المكتبات والمعلومات أو المعلومات وقد بلغت تلك النسبة (١٠,٦٪) والجدول رقم (٤) يوضح بالتفصيل تخصصات العاملين العلمية .

حدول رقم (٤)

التخصصات العلمية للعاملين الحاصلين على شهادة البكالوريوس وما فوق

التخصص	التكرار	النسبة
مكتبات	٤	٪ ٩
مكتبات ومعلومات	١٦	٪ ٣٤
معلومات	٢	٪ ٤
تخصصات أخري	٦	٪ ١٣
من غير تخصصات (حملة الشهادة الثانوية العامة وأقل)	١٩	٪ ٤٠
المجموع	٤٧	٪ ١٠٠

أما الجدول رقم (٥) فيوضح وظائف العاملين بالمكتبتين .

حدول رقم (٥)

وظائف العاملين

الوظيفة	التكرار	النسبة
عمداء	٢	٪ ٤,٣
وكلاء العمداء	٣	٪ ٦,٤
مدراء الإدارة المالية والشئون الفنية	٣	٪ ٦,٤
رؤساء الأقسام	٩	٪ ١٩,١
مدراء الشعب	٤	٪ ٨,٥
الموظفون العاديين	٢٦	٪ ٥٥,٣
المجموع	٤٧	٪ ١٠٠

ثانيا : استخدامات شبكة الإنترنت :

* الاستخدام وعدم الاستخدام :

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن (٨٠,٩٪) من العاملين فى المكتبتين المركزيتين لجامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى مستخدمين لشبكة الإنترنت بينما النسبة المتبقية (١٩,١٪) تشكل النسبة الغير مستخدمة للشبكة .

* أهمية شبكة الإنترنت :

سأل الباحث المشاركين من خلال الاستبانة عن ما تشكله شبكة الإنترنت من أهمية ، مصنفا تلك الأهمية إلى ثلاثة مستويات : مهمة جدا ، ومهمة ، وغير مهمة . وجاءت إجابات المشاركين فى الدراسة بتأكيد ٣٤ مشاركا ، وهم ما يشكلون نسبة (٧٢,٣٪) على أن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، بينما ذكر ١٠ مشاركين (٢١,٣٪) بأن شبكة الإنترنت مهمة ، و٣ من المشاركين (٦,٤٪) أوضحوا بأن شبكة الإنترنت لا تشكل أى أهمية .

* عدد ساعات الاستخدام اليومية :

وجدت هذه الدراسة أن أكبر نسبة من العاملين المستخدمين للشبكة فى المكتبتين (٢٦,٣٪) يستخدمون الإنترنت لمدة ساعتين يوميا . و(١٣,٢٪) من المستخدمين ، وهى أقل نسبة يستخدمون الشبكة لمدة أقل من ساعة يوميا . ويوضح الجدول رقم (٦) بالتفصيل النتائج المتعلقة بعدد ساعات استخدام الإنترنت لمستخدمى الشبكة فى المكتبتين تحت الدراسة .

جدول رقم (٦)

عدد ساعات الاستخدام اليومية لشبكة الإنترنت من قبل مستخدميها فى المكتبتين

الساعات	عدد المستخدمين	النسبة
أقل من ساعة	٥	١٣,٢٪
ساعة واحدة	٩	٢٣,٧٪
ساعتان	١٠	٢٦,٣٪
ثلاث ساعات	٧	١٨,٤٪
أكثر من ثلاث ساعات	٧	١٨,٤٪
المجموع	٣٨	١٠٠٪

* أماكن الاستخدام :

فيما يتعلق بالأماكن التى يتم استخدام الشبكة منها فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن النسبة العظمى من المستخدمين (٦٠,٥٪) يستخدمون

الشبكة من المكتبة العاملين بها ، أما (٣٤,٢ ٪) من المستخدمين فإنهم يستخدمون الشبكة فى الغالب من منازلهم ، بينما كانت النسبة الصغرى من المستخدمين (٥,٢ ٪) يستخدمون الشبكة من أماكن أخرى كمقاهى الإنترنت وأماكن أعمالهم المسائية .

* المدة بالسنوات لاستخدام الشبكة :

أوضحت هذه الدراسة أن (٢٩,١ ٪) من المستخدمين يستخدمون شبكة الإنترنت منذ أكثر من أربع سنوات . ونسبة (١٠,٦ ٪) لم تتجاوز مدة استخدامهم للإنترنت أكثر من سنة . والجدول رقم ٧ يوضح بالتفصيل المدة الزمنية بالسنوات لاستخدام الإنترنت من قبل المستخدمين لها فى المكتبتين .

جدول رقم (٧)

المدة الزمنية بالسنوات لاستخدام الإنترنت

المدة الزمنية	عدد المستخدمين	النسبة
أقل من سنة	٤	١٠,٦ ٪
سنة – سنتان	٥	١٣,١ ٪
سنتين إلى ثلاثة	٩	٢٣,٦ ٪
ثلاث سنوات إلى أربع	٩	٢٣,٦ ٪
أكثر من أربع سنوات	١١	٢٩,١ ٪
المجموع	٣٨	١٠٠ ٪

* الدوافع وراء استخدام شبكة الإنترنت :

يوضح الجدول رقم (٨) الدوافع وراء استخدامات شبكة الإنترنت وما يشكله كل دافع من أهمية للمستخدمين من العاملين فى المكتبتين . والذى يتضح من خلاله أن رغبة المستخدمين فى زيادة ثقافتهم ومعارفهم العامة من أهم الدوافع وذلك نسبة (٦٥,٦ ٪) . يليه ما تتميز به شبكة الأنترنت من تسهيل لعملية الاتصال بالغير وكانت نسبة من يرون بأهمية هذا الدافع (٥٨ ٪) ، هذا وقد نال التطوير الوظيفى كدافع مهم جدا لاستخدام الشبكة نسبة (٥٠ ٪) ، أما أهمية التسلية والترفيه فقد جاءت بأقل نسبة من غيرها كدافع مهم جدا يحفز العاملين فى المكتبتين من مستخدمى شبكة الإنترنت على استخدامها . والجدير بالذكر هنا هو أن جميع المستخدمين قد اتفقوا على رفض تصنيف دافع التطوير الوظيفى ودافع سهولة الاتصالات ودافع زيادة المعارف والتثقيف تحت الدوافع التى لا تحمل أى أهمية بالنسبة لهم وحققوا تحت هذا التصنيف نسبة (١٠٠ ٪) . بينما يرى (١٠,٥ ٪) من المستخدمين أن دافع التسلية والترفيه غير مهم بالنسبة لهم .

جدول رقم (٨)

تصنيف الدوافع وراء استخدامات شبكة الإنترنت ومدى أهميتها للمستخدمين من العاملين في المكتبتين

الدافـــــع	الأهمية	العدد	الأهمية
التطوير الوظيفى	مهم جدا	١٩	٪٥٠
	مهم	٨	٪٢١,٢
	أهمية متوسطة	٧	٪١٨,٤
	مستوى الأهمية دون المتوسط	٢	٪٥,٢
	أهمية نادرة	٢	٪٥,٢
	غير مهم	٠	٪٠٠
سهولة الاتصال	مهم جدا	٢٢	٪٥٨,٢
	مهم	٦	٪١٥,٧
	أهمية متوسطة	٦	٪١٥,٧
	مستوى الأهمية دو المتوسط	٣	٪٧,٨
	أهمية نادرة	١	٪٢,٦
	غير مهم	٠	٪٠٠
زيادة الثقافة والمعرفة	مهم جدا	٢٥	٪٦٥,٦
	مهم	٩٠	٪٢٣,٦
	أهمية متوسطة	٢	٪١٨,٤
	مستوى الأهمية دون المتوسط	٢	٪١٨,٤
	أهمية نادرة	٠	٪٠٠
	غير مهم	٠	٪٠٠
التسلية والترفيه	مهم جدا	٣	٪٧,٨
	مهم	٨	٪٢١
	أهمية متوسطة	٨	٪٢١
	مستوى الأهمية دون المتوسط	١١	٪٢٩
	أهمية نادرة	٤	٪١٠,٥
	غير مهم	٤	٪١٠,٥

obeikandi.com

* طرق تعلم استخدام الشبكة :

جاءت النتيجة فيما يتعلق بطرق تعلم استخدام شبكة الإنترنت بنسبة (٦٦٪) من المستخدمين عن طريق التعليم الذاتى ، وقد كانت أكثر الطرق اتباعا لتعلم استخدام الشبكة ، هذا وكان التعلم عن طريق الدراسة أو كمتطلب من متطلبات الدراسة قد حقق أقل نسبة (١٧,١٪) والجدول رقم (٩) يعرض النتيجة الإحصائية بالتفصيل . علما بأن كل مشترك أعطى الحرية من خلال الإستبانة لاختيار أكثر من طريقة فى حالة استخدامه أكثر من أسلوب لتعلم استخدام الشبكة .

جدول رقم (٩)

طرق تعلم استخدام شبكة الإنترنت

الطريقة المتبعة لتعلم استخدام شبكة الإنترنت	العدد	النسبة
التعلم الذاتى	٣١	٦٦٪
عن طريق الكتب والمجلات	١٤	٢٩,٨٪
عن طريق الأصدقاء	٢٩	٦١,٧٪
التدريب	٩	١٩,١٪
التعليم المنهجى	٨	١٧٪

* أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداماً :

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٦,٨٪ من المستخدمين يستخدمون خدمة البريد الإلكترونى بكل دائم ، أما أقل الخدمات استخداماً فهى خدمة فهى المحادثة الإلكترونية وجاءت النتيجة الإحصائية بنسبة ١٠,٦٪ . الجدول رقم ١٠ يشهر بشكل أوضح النتائج .

جدول رقم (١٠)

توزيع خدمات شبكة الإنترنت من حيث الاستخدام

الخدمة	مدى الاستخدام	العدد	النسبة
البريد الإلكترونى	لا يستخدم	١	٪ ٢,٦٣
	يستخدم نادرا	٢	٪ ٥,٢
	قليلا ما يستخدم	٢	٪ ٥,٢
	مستوى الاستخدام متوسط	٨	٪ ٢١,١
	يستخدم غالبا	٣	٪ ٧,٨
	يستخدم دائما	٢٢	٪ ٥٧,٨
المحادثات الإلكترونية	لا يستخدم	٧	٪ ١٨,٤
	يستخدم نادرا	٤	٪ ١٠٥
	قليلا ما يستخدم	١١	٪ ٢٩
	مستوى الاستخدام متوسط	٥	٪ ١٣,٣
	يستخدم غالبا	٦	٪ ١٥,٥
	يستخدم دائما	٥	٪ ١٣,٣
مجموعات النقاش	لا يستخدم	٥	٪ ١٣,٣
	يستخدم نادرا	٥	٪ ١٣,٣
	قليلا ما يستخدم	٤	٪ ١٠,٥
	مستوى الاستخدام متوسط	٩	٪ ٢٣,٦
	يستخدم غالبا	٩	٪ ٢٣,٦
	يستخدم دائما	٦	٪ ١٥,٧
نقل الملفات	لا يستخدم	٥	٪ ١٣,٣
	يستخدم نادرا	٤	٪ ١٠,٥
	قليلا ما يستخدم	٦	٪ ١٥,٧
	مستوى الاستخدام متوسط	١٢	٪ ٣١,٦
	يستخدم غالبا		٪ ٧,٨
	يستخدم دائما		٪ ٢١,١
خدمات الشبكة العنكبوتية WWW	لا يستخدم	١	٪ ٢,٦
	يستخدم نادرا	١	٪ ٢,٦
	قليلا ما يستخدم	٤	٪ ١٠,٥
	مستوى الاستخدام متوسط	٤	٪ ١٠,٥
	يستخدم غالبا	١٤	٪ ٣٦,٩
	يستخدم دائما	١٤	٪ ٣٦,٩

* عوائق استخدام شبكة الإنترنت :

سأل الباحث المشاركين فى الدراسة من خلال الإستبانة حول المعوقات التى تعيق أو قد تقلل من استخدام شبكة الإنترنت . وقد أعطى المشاركين حرية الاختيار لإكثر من عائق فى حالة تطابق ذلك مع ما يواجهون من عوائق .

واتضح من النتائج أن (٥١,٦ ٪) يعتبرون عدم وجود الوقت الكافى من أكبر العوائق التى تواجههم أو قد تحد من استخدامهم للشبكة . وبطء الاتصال كعائق مهم جاء بنسبة (٤٩ ٪) . والجدول رقم (١١) يوضح ما جاءت به النتائج الإحصائية حول ذلك .

جدول رقم (١١)

العوائق التي تعيق المشاركين أو قد تحد من استخدامهم لشبكة الإنترنت

العائـــــق	العدد	النسبة
عدم توفر التجهيزات اللازمة للاتصال بالإنترنت	١٢	٢٦ ٪
عد المعرفة باستخدام الشبكة	٩	١٩,١ ٪
الشعور بالخوف من استخدام الشبكة	١	٢,١ ٪
عدم الإيمان بأهمية الإنترنت	٣	٦,٣ ٪
انعدام المصداقية فى المعلومات الموجودة على الشبكة	٣	٦,٣ ٪
عدم وجود الوقت الكافى	٢٤	٥١,٦ ٪
بطء الاتصال	٢٣	٤٩ ٪
اللغة	٢٠	٤٢,٥ ٪
أسباب أخرى	١	٢,١ ٪

* التدريب :

أوضحت النتائج ، فيما يتعلق بالتدريب ، بأن (٤٧ ٪) من العاملين ذكروا بان أى من المكتبتين لم تقم دورات تدريبية بقصد التعريف باستخدام شكبة الإنترنت ، أما الذين أوضحوا بأن إحدي المكتبتين أو كلتيهما أقامتا دورات تدريبية فعددهم ١٨ موظف وهم ما يشكلون نسبة ٣٨,٢ ٪ من مجموعة نسبة العاملين فى المكتبتين . وهنالك أيضا ٧ من العاملين ليسوا متأكدين ما إذا أقيمت دورات تدريبية أو لا ، وقد يكون ذلك لالتحاقهم بالعمل حديثا بينا قد تكون المكتبة أقامت دورة أو دورات تدريبية سبقت تواجدهم كموظفين فيها .

اثنا عشر عاملا (٤٦ ٪) من العاملين الذين ذكروا بأن إحدى المكتبتين قامت بدورات تدريبية لهم ذكروا بأن هذه الدورات لم تكن كافية ومركزة وكانت غير ذى جدوى بالنسبة لهم . بينما أوضح (٥٤ ٪) منهم بأن الدورات التى أقيمت كانت ذات فائدة .

* الاقتراحات :

فيما يتعلق بالاقتراحات فقد قدم ٤١ من المشاركين فى الدراسة الاقتراحات التالية :

١- تحسين عملية الاتصال بالإنترنت .

٢- تحسين البنية التحتية للشبكة .

٣- التوصية بالاهتمام بتدريب العاملين على استخدام الشبكة .

٤- تخفيظ أسعار الاشتراكات .

٥- اقتراحات أخرى تمثلت فى إيصال الخدمة للمكاتب ، وتهيئة الوقت الكافى لاستخدام الإنترنت ، والتخفيف من الحجب والرقابة على الانترنت وهو ما يتعلق بالحرية الفكرية .

علما بأن اثنين من المشاركين لم يتقدموا بأى اقتراح . الجدول التالى يوضح النتائج بالتفصيل . ستة من العاملين لم يتقدموا بأى اقتراح .

جدول رقم (١٢)

اقتراحات مجتمع الدراسة حول تحسين خدمات الإنترنت بالمكتبتين

الاقتراح	العدد	النسبة
تحسين عملية الاتصال بالإنترنت	١٣	٣٢٪
تحسين البنية التحتية للشبكة	٨	٢٠٪
التوصية بالاهتمام بتدريب العاملين على استخدام الشبكة	٢١	٥١,٢٪
تخفيظ أسعار الاشتراكات	١١	٢٧٪
أخري	٤	٩,٨٪

ثالثاً : نتائج دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على واقع استخدام الشبكة لمجتمع الدراسة :

١- المستخدمين وغير المستخدمين :

أظهرت النتائج الإحصائية أن (٨٣,٣٪) من الحاصلين على شهادة الدكتوراه هم من المستخدمين للإنترنت بينما ١ لا يستخدم الإنترنت ، أما حملة شهادة الماجستير فجميعهم (١٠٠٪) يستخدمون شبكة الإنترنت وعددهم ٥ عاملين . أما الحاصلين على شهادة البكالوريوس فقد اتضح من خلال التحليل الإحصائى أن ١٣ (٨١,٢٪) من بين ١٦ (١٠٠٪) يستخدمون الشبكة . أما الحاصلين على شهادة الثانوية وعددهم ١٧ عاملا فكان من بينهم ١٤ (٨٢,٣٪) يستخدمون الإنترنت . أما الحاصلين علي أقل من الشهادة الثانوية وعددهم ٣ فكان من بينهم ١ (٣٣,٣٪) من المستخدمين لشبكة الإنترنت .

أما فيما يتعلق بالتخصصات العلمية فقد أتضح (٧٥٪) من المتخصصين فى علوم المكتبات

يستخدمون الإنترنت أما (٢٥ ٪) فهم من غير المستخدمين للشبكة . أما المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات وعددهم ١٦ فقد وجد الباحث أن (٨١,٣ ٪) مستخدمين لشبكة الإنترنت . كما أظهرت النتائج أن المتخصصين فى علم المعلومات جميعهم مستخدمين للشبكة . وقد وجد الباحث أيضا أن (١٠٠ ٪) من غير المتخصصين فى أى من التخصصات السابقة والمتعلقة بالمكتبات والمعلومات مستخدمين لشبكة الإنترنت .

وفيما يخص الوظيفة التى يحتلها العاملون وعلاقة ذلك باستخدامهم للشبكة من عدمه فقد وجد الباحث أن ١ من العمداء وعددهم ٢ يستخدم شبكة الإنترنت والآخر لا يستخدمها ، أما وكلاء العمداء وعددهم ثلاثة فجميعهم مستخدمين للشبكة وكذلك مديرى الشؤون الإدارية والمالية ومدير الشؤون الفنية فى المكتبتين فهم جميعهم مستخدمين للإنترنت . كما أوضحت الدراسة أن (٨٩ ٪) من رؤوساء الأقسام يستخدم شبكة الإنترنت ، وأن (٧٥ ٪) من رؤوساء الوحدات والشعب يستخدمون شبكة الإنترنت ، و(٧٧,١ ٪) من الموظفين يستخدمون الإنترنت .

٢ – أهمية الإنترنت :

يرى (٨٣,٣ ٪) من حملة شهادة الدكتوراه أن شبكة الإنترنت مهمة جدا بينما يرى (١٦,٧ ٪) عدم أهمية الإنترنت . ويري (١٠٠ ٪) من حملة شهادة الماجستير أن شبكة الإنترنت مهمة أو مهمة جداً بالنسبة لهم . أما الحاصلون علي درجة البكالوريوس فيري (٦٨,٨ ٪) منهم أن شبكة الإنترنت مهمة جداً . فيما ذكر ٢٥ ٪ منهم حاصلين على نفس المستوى التعليمي أن شبكة الإنترنت مهمة ، وذكر (٦,٢ ٪) أنها غير مهمة .

بينما يرى (٩٤ ٪) من حملة الشهادات الثانوية بأن شبكة الإنترنت مهمة ، و(٦٧ ٪) ممن مستواهم التعليمى أقل من الثانوية العامة يرون أن الإنترنت مهمة .

وأوضحت النتائج أن (٧٥ ٪) من المتخصصين فى علوم المكتبات يرون أن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، بينما يرى (٢٥ ٪) عدم أهميتها . هذا كما وجد الباحث أن (٥٠ ٪) من المتخصصين في علوم المكتبات والمعلومات يرون أن شبكة الإنترنت مهمة جداً ، بينما يري (٢٥ ٪) منهم أن الإنترنت مهمة ويرى (٢٥ ٪) عدم أهميتها . و(١٠٠ ٪) من المتخصصين فى علم المعلومات يرون أن الإنترنت مهمة جدا ، هذا وقد صنف (٦٠ ٪) من أهل التخصصات الأخرى أهمية الإنترنت تحت مهمة جدا بينما ذكر (٤٠ ٪) أنها مهمة .

ووجدت الدراسة أيضاً أن أحد العمداء يرى أن شبكة الإنترنت مهمة جدا بينما يرى الآخر أنها مهمة ، ويرى جميع وكلاء العمداء ومدراء الشؤون المالية والإدارية والفنية بأن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، أما (٧٨ ٪) من رؤوساء الأقسام فيرون أن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، بينما يرى (٢٢ ٪) بأنها مهمة . ويرى ٣ من مدراء الشعب أن شبكة الإنترنت مهمة جدا و١ يرى بأنها مهمة . أما بالنسبة للموظفين العاديين فقد أظهرت النتائج أن (٦٥,٣ ٪) يرون بأن شبكة الإنترنت مهمة جدا بينما يرى (٢٧ ٪) منهم بأنها مهمة ويرى (٧,٤ ٪) عدم أهميتها .

٣- ساعات الاستخدام :

وفيما يتعلق بساعات الاستخدام اليومية فقد أظهرت النتائج أن ٣ (٦٠٪) من بين المستخدمين من حملة شهادة الدكتوراه وعددهم ٥ يستخدمون الإنترنت لأكثر من ٣ ساعات يوميًا بينما (٢٠٪) يستخدمونها ٣ ساعات يومياً و (٢٠٪) يستخدمونها ساعة يوميا . وأظهرت النتائج أيضاً أن (٢٠٪) من حملة الماجستير يستخدمون الشبكة لمدة ساعة (٤٠٪) يستخدمونها لمدة ساعتين يومياً بينما (٤٠٪) يستخدمونها لمدة ثلاث ساعات يومياً . أما بالنسبة لساعات الإستخدام اليومية لشبكة الإنترنت من قبل العاملين فى المكتبتين من حملة شهادة البكالوريوس فقد أظهرت النتائج أن (٢٣٪) يستخدمون الإنترنت أقل من ساعة يوميا ، و(٨٪) يستخدمونها ساعة يوميا ، و(٣١٪) يستخدمونها ساعتين يوميا وهى تشكل أعلى نسبة ، و(٢٣٪) يستخدمونها لمدة ثلاث ساعات يوميا ، و(١٥٪) يستخدمونها مدة تزيد عن ٣ ساعات يوميا . أما حملة الشهادة الثانوية فقد اتضح من الاختيارات الإحصائية أن (١٤,٢٪) يستخدمونها لمدة أقل من ساعة يوميا ، ونفس النسبة يستخدمونها أكثر من ثلاث ساعات يوميا ، و(٤٣,١٪) فهم يستخدمون الشبكة لمدة ساعة واحدة يوميا ، و(٢١,٤٪) يستخدمونها لمدة ساعتين ، و(٧,١٪) يستخدمون الشبكة لمدة ثلاث ساعات يوميا . أما المستخدم الوحيد من الحاصلين على شهادة أقل من الثانوية فيستخدمها لمدة ساعتين يومياً .

أما بالنسبة للمتخصصين فى علوم المكتبات فقد وجدت الدراسة أن من المتخصصين فى علوم المكتبات وعددهم ٣ ثلاثة مستخدمين للشبكة ومتخصص غير مستخدم ، من بين الثلاثة المتخصصين فى علوم المكتبات ٢ يستخدمون الشبكة لمدة ساعتين يوميا بينما الأخير يستخدمها لمدة ٣ ساعات يوميا . أما الثلاثة عشر موظفا المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات فقد أظهرت النتائج أن ٢ منهم يستخدمون الشبكة أقل من ساعة يوميا و١ يستخدم الشبكة لمدة ساعة واحدة يوميا ، وثلاثة يستخدمونها لمدة ساعتين يوميا، و ٤ يستخدمون الشبكة مدة ٣ ساعات يوميا أما ٣ فيستخدمونها أكثر من ٣ ساعات يومياً . أما المتخصصين فى علم المعلومات وعددهم ٢ فهم يستخدمون شبكة الإنترنت أكثر من ٣ ساعات يومياً . ويستخدم (٤٠٪) من الحاملين لشهادة البكالوريوس وما فوق فى تخصصات الشبكة لمدة ساعة يومياً بينما (٢٠٪) منهم يستخدمونها لمدة أقل من ساعة يومياً ، ونفس النسبة منهم يستخدمها لمدة ساعتين وأيضاً نفس النسبة (٢٠٪) لمدة ٣ ساعات يومياً . وقد وجدت الدراسة أيضاً أن العميد المستخدم للشبكة يستخدمها أكثر من ثلاث ساعات يوميا ، أما وكلاء العمداء الثلاثة فأحدهم يستخدم الشبكة لمدة ساعة يومياً والثانى يستخدمها لمدة ٣ ساعات ، أما الأخير فيستخدمها لمدة تزيد عن الثلاث ساعات يومياً . أما الثلاثة مدراء لشؤون الإدارية والمالية والفنية فقد جاءت النتيجة بالنسبة لما يتعلق بعدد ساعات الاستخدام اليومية مطابقة لما جاءت به نتيجة وكلاء العمداء . أما فيما يتعلق برؤوساء الأقسام فوجد الباحث أن ٢ منهم يستخدمون الشبكة أقل من ساعة يومياً ، وآخر يستخدمها لمدة ساعة يومياً ، وأثنان لمدة ساعتان يومياً ، أما أثنان فهم يستخدمونها لمدة ٣ ساعات

يوميا بينما يستخدمها ١ لمدة تزيد عن ٣ ساعات يوميا . أما مديرى الوحدات فنسبة المستخدمين لمدة تقل عن ساعة (٣٣,٣٪) ، ونفس النسبة لمستخدميها لمدة ساعة ، وأيضا نفس النسبة (٣٣,٣٪) ، لمستخدميها لمدة ساعتين يوميا .

ويستخدم (١٠٪) من الموظفين العاديين الإنترنت لمدة تقل عن ساعة يوميا ، وتصل إلى ساعة ل (٢٥٪) منهم ، بينما (٣٥٪) من الموظفين العاديين يستخدمونها لمدة ساعتين يوميا ، و(١٥٪) لمدة ثلاثة ساعات يوميا ، وتزيد ساعات الاستخدام اليومية عن ثلاث ساعات ل (١٥٪) منهم .

الإجابات علي تساؤلات الدراسة ومناقشتها :

كما ذكر الباحث فقد وضع خمسة تساؤلات رئيسية لهذه الدراسة ، هذا الجزء يعرض مرة أخرى تلك الأسئلة كما يعرض الإجابات التى حصل عليها الباحث على تلك الأسئلة من خلال بحثه .

*** السؤال الأول : ما هو واقع استخدام موظفى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى لشبكة الإنترنت ؟**

أوضحت النتائج أن (١٩٪) من العاملين فى المكتبتين المركزيتين لجامعتى الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى لا يستخدمون شبكة الإنترنت . ويرى الباحث أن هذه النسبة عالية نوعا ما خصوصا وأننا نعلم جميعا مدى أهمية الإنترنت فى المكتبات كمصدر معلوماتى ، ووسيلة اتصال تساهم فى رفع نسبة جودة الأداء فى المكتبات . وهذا ما أقرته نسبة (٧٢,٣٪) من العاملين فى المكتبتين حيث أقروا بأن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، بينما ذكر (٢١,٣٪) أن شبكة الإنترنت مهمة ، و٣ فقط من المشاركين لا يرون أى أهمية لشبكة الإنترنت وهم ما يشكلون نسبة (٦,٤٪) .

ووجدت الدراسة أن (٨١٪) ٣٨ من العاملين المستجيبين للإستبيان فى المكتبتين المركزيتين لجامعتى الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى يستخدمون شبكة الإنترنت .

بالنظر إلى جدول رقم (٦) نجد أن من بين هؤلاء المستخدمين (١٣,٢٪) يستخدمون الإنترنت أقل من ساعة يوميا ، وهم يشكلون أقل نسبة بينما نجد أن نسبة بينما نجد أن نسبة (٢٦,٣٪) من المستخدمين يستخدمون الإنترنت لمدة ساعتين يومياً. ومن الملاحظ أيضا أن (٣٦,٨٪) ، وهى أعلى نسبة ، يستخدمون الشبكة مدة ثلاث ساعات أو أكثر يومياً . وبالنظر للجدول رقم (٧) يتضح لنا أن أكثر من نصف المستخدمين (٥٢,٧٪) يستخدمون الإنترنت منذ ثلاث سنوات أو أكثر ، وعندما نتفحص النتيجة الخاصة بساعات الاستخدام اليومية وعدد سنوات الإستخدام قد نخرج بانطباع مؤداه أن هؤلاء المستخدمين لديهم خبرة مناسبة زمنياً فى مجال استخدام شبكة الإنترنت ولكن هل هذا الاستخدام مقوما علميا ؟ هذا ما قد نلمس الإجابة عليه من خلال نتيجة إجابة المستخدمين حول السؤال المتعلق بالطرق المتبعة لتعلم استخدام الشبكة والتى أظهرت أن التعلم الذاتى شبكة نسبة (٦٦٪) كوسيلة بينما التعليم المنهجى لم تتجاوز نسبته (١٧٪) . وقد ذكر العبود (٢٠٠٣) بعد أن توصل من خلال دراسته .

المسحية التى هدفت إلى الكشف عن واقع الخدمة المقدمة فى مركز الإنترنت بالمكتبة المركزية وتطبيقات الإنترنت المستخدمة من قبل طلاب جامعة الملك سعود إلى أن ٨٠٪ من المستخدمين كان تعليمهم لاستخدام الشبكة ذاتيا ، وبذلك رأى العبود أن إتباع هذا الأسلوب فقط يفقد المستخدمين المهارات الصحيحة واللازمة للاستخدام ، وهذا ما أيدته النتائج التى وصلت إليها الحازمى (٢٠٠٤) والمتعلقة بالكشف عن واقع استخدامات الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس والتى أوضحت نتائج دراستها أن (٩١٪) من مجتمع تلك الدراسة هم من مستخدمى الإنترنت ، وأن أسلوب التعلم الذاتى حقق أعلى نسبة اتبعها المستخدمون لتعلم استخدام شبكة الإنترنت من بين الوسائل الأخرى . إلا أن النتائج أيضا أوضحت ضعف خبرة ومعرفة أولئك المستخدمين بأدوات البحث المتاحة على الشبكة وأنواعها المختلفة ، وعدم معرفة المتخصص منها من العام . وقد يكون ما توصلت إليه الحازمى يؤيد رأى العبود وهو أيضا ما يراه الباحث هنا .

* **السؤال الثانى : ما هى أكثر الخدمات المتاحة عبر شبكة الإنترنت استخداما من قبل موظفى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ؟**

أوضحت النتائج ، أنظر الجدول رقم (١٠) ، أن خدمة الشبكة العنكبوتية World Wide Web هى أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداما وذلك بنسبة (٧٤٪) بترتيبها تحت تستخدم غالبا وتستخدم دائما ، كما وجد الباحث أن خدمة البريد الإلكترونى حققت نسبة (٦٤,٤٪) بترتيبها تحت تستخدم غالبا وتستخدم دائما هى ثانى أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداما من قبل العاملين فى المكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز المكتبة المركزية لجامعة أم القرى . بينما جاءت المحادثات الإلكترونية أقل الخدمات استخداما (٢٩٪) بترتيبها تحت لا تستخدم وتستخدم نادرا . وبذلك بإمكاننا القول بأن حب الإطلاع والتصفح وزيادة كمية المعلومات كان له تأثير على نوعية الخدمة المستخدمة ، وهذا ما أثبتته النتيجة المتعلقة بدوافع الاستخدام والتى سيتم ذكرها لاحقا فى هذه الدراسة .

* **السؤال الثالث : ما مدى اهتمام المكتبتين بتدريب العاملين على استخدام شبكة الإنترنت ؟**

كم ذكر سابقا فى العرض الإحصائى لنتائج الدراسة فإن (٤٧٪) من العاملين ذكروا بأن أى من المكتبتين لم تقم دورات تدريبية لهم بقصد التعريف باستخدام شبكة الإنترنت ، أما لذين أوضحوا بأن إحدى المكتبتين أو كلتيهما أقامتا دورات تدريبية فعددهم ١٨ موظف وهم ما يشكلون نسبة (٣٨,٢٪) من مجموع نسبة العاملين فى المكتبتين . وهنالك أيضا ٧ من العاملين ليسوا متأكدين ما إذا أقيمت دورات تدريبية أو لا ، وقد يكون ذلك لالتحاقهم بالعمل حديثا بينما قد تكون المكتبة أقامت دورة أو دورات تدريبيه سبقت تواجدهم كموظفين فيها . أثنا عشر عاملا (٤٦٪) من العاملين الذين ذكروا بأن هذه الدورات لم تكن كافية ومركزة وكانت غير ذى جدوى بالنسبة لهم . بينما أوضح (٥٤٪) منهم بأن الدورات التى أقيمت كانت ذات فائدة .

بالنظر للنتائج المتعلقة بالتدريب والتى إتضح

منها أن (٣٨,٢٪) فقط من مجتمع الدراسة أقروا بوجود دورات تدريبية ومن بينهم (٤٦٪) ذكروا أن تلك الدورات لم تكن مركزة وكافية ، وهذا يعطى تصورا بأن هنالك تقصير فى الاهتمام بعملية التدريب ولكن ليس بإمكاننا القول هنا سبب هذا التقصير من المكتبتين أو إحداهما ، ذلك لأن هذه الدورات دورات داخلية ليس لها أى فائدة وظيفية على المستوى الرسمى تذكر للعاملين ، وقد تكون المكتبة خططت لدورات للتعريف بشبكة الإنترنت وإفادة العاملين منها إلا أن انعدام العائد الوظيفى من هذه الدورات قد يجعل العاملين يعزفون عن حضورها .

*** السؤال الرابع : ما هى الدوافع الحقيقية التى تدفع العاملين بالمكتبتين لاستخدام شبكة الإنترنت ؟**

الجدول رقم (٨) يوضح أن أقوى دافع لاستخدام شبكة الإنترنت هو زيادة الثقافة والمعرفة ، حيث حقق هذا الدافع كونه مهم جدا نسبة (٦٥,٦٪) ، وعند ربط هذا الدافع بأكثر الخدمات استخداما نجد فعلا أن خدمات الويب WWW احتلت المركز الأول من حيث الاستخدام وهذا الخدمة عادة ما تقدم معلومات وأخبار وتسوق وغيرها من الأشياء المتعلقة برفع المستوى الثقافى والمعرفى لدى المستخدم . وجاء الدافع الذى يتعلق بميزة سهولة الاتصال التى تقدمها شبكة الإنترنت فى المستوى الثانى كونه مهم جدا حيث حقق (٥٨٪) . وهذا أيضا يتفق مع ما جاء فى نتيجة أكثر الخدمات استخداما حيث جاء البريد الإلكترونى فى المستوى الثانى بواقع (٦٤,٤٪) من حيث خدمات شبكة الإنترنت الأكثر استخداما .

وبذلك نجد أن هنالك شيء من الإنسجام والتناسق بين دوافع استخدام شبكة الإنترنت والخدمات المستخدمة بالنسبة للعاملين فى المكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز والمكتبة المركزية لجامعة أم القرى .

*** السؤال الخامس : ما هى العوائق التى قد تعيق العاملين عن استخدام شبكة الإنترنت ؟**

سأل الباحث مجتمع الدراسة عن العوائق التى تعيقهم أو قد تحد من استخدامهم لشبكة الإنترنت، وقد أعطى أفراد المجتمع الحرية باختيار أكثر من سبب أو عائق . وجاءت النتائج كما هو واضح من الجدول رقم (١١) أن عدم وجود الوقت الكافى لاستخدام الإنترنت يعد من أكبر العوائق حيث جاءت النسبة (٥١,٦٪) ، يليه بطء الاتصال والذى جاء بنسبة (٤٩٪) عن استخدام الإنترنت . ومن وجهة نظر الباحث فإن بطء الاتصال له أثر فى زيادة ساعات استخدام الإنترنت لأن كمية المعلومات المسترجعة من الإنترنت فى حالة وجود بنية تحتية جيدة للاتصالات أو استخدام الألياف الضوئية أو كوابل التليفزيون أكثر بكثير من كمية المعلومات المسترجعة فى حالة ضعف الاتصالات وفى وقت أقل بكثير من الوقت الذى يقضيه المستخدم أمام شاشة الحاسوب لو كانت الاتصالات غير جيدة ، ناهيك عن المؤثرات النفسية التى قد تدفع المشترك إلى عدم استخدام الشبكة أو التقليص من ساعات الاستخدام أو على أقل تقدير الإيحاء للمستخدم بعدم وجود الوقت الكافى .

وما جاء حول عدم توفر التجهيزات اللازمة للاتصال بشبكة الإنترنت كعائق من عوائق

الاستخدام حيث كانت نسبته (٢٦٪) له دلالة عن عدم إيصال الخدمة لجميع الموظفين فى المكتبتين أو إحداهما .

* **السؤال السادس : هل هنالك علاقة بين الاستخدام وعدم الاستخدام لشبكة الإنترنت ، ومستوى أهمية الشبكة بالنسبة للعاملين ، وعدد ساعات الاستخدام اليومية وبين المتغيرات التالية :**

١- المستوى التعليمى .

٢- التخصص .

٣- الوظيفة .

نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فلم يستطيع الباحث القيام بإجراء أى اختبارات إحصائية يتمكن من خلالها تعميم النتائج ، وبذلك ، فإن النتائج هنا فقط تتعلق بمجتمع الدراسة الحالية .

وقد توصل الباحث من خلال النتائج إلى أن النسب عالية فيما يخص المستخدمين للإنترنت الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق بينما هى منخفضة (٣٣,٣٪) لدى الحاصلين على شهادات أقل من الثانوية . وقد يكون هنالك علاقة بين المستوى التعليمى واستخدام الإنترنت من عدمه . ويحتاج تأكيد ذلك إلى إعادة الاختبارات على مجتمع دراسة أكبر من مجتمع هذه الدراسة .

وقد أظهرت النتائج أن (٨٣,٣٪) من حملة شهادة الدكتوراه يرون أن الإنترنت مهمة جدا كما أظهرت النتائج أن جميع المستخدمين للإنترنت من الحاصلين على شهادة والماجستير يرون أن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، ويرى (٩٤٪) من حملة شهادة البكالوريوس بأن الإنترنت مهمة . بينما يرى (٩٤٪) من حملة الشهادة الثانوية بأن الإنترنت مهمة ، و(٦٧٪) ممن مستواهم التعليمى أقل من الثانوية العامة يرون أن الإنترنت مهمة . بالنظر إلى هذه النسب بإمكاننا الذهاب إلى القول بأن من الحاصلين على درجة الماجستير من العاملين فى المكتبتين يرون بأن شبكة الإنترنت ذات أهمية قصوى ، بينما لم يصل مستوى أهمية الإنترنت بالنسبة لحملة الدكتوراه والبكالوريوس والثانوية وما دونها من شهادات ما وصل إليه من مستوى للأهمية لحملة شهادة الماجستير .

وفيما يتعلق بعدد ساعات استخدام شبكة الإنترنت اليومية فقد وجد الباحث أن معظم الحاصلين على شهادة الدكتوراه يستخدمون الإنترنت لمدة أكثر مما يستخدمها حملة شهادة الماجستير ، وتقل عدد ساعات الاستخدام عند حملة شهادة البكالوريوس عنها فى حالة الحاصلين على شهادة الماجستير ، وتقل أكثر بالنسبة لمن هم من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة . وبذلك بإمكاننا القول بأن هنالك علاقة طردية بين المستوى التعليمى وعدد ساعات الاستخدام اليومية لمجتمع هذه الدراسة .

أما فيما يتعلق بالتخصصات العلمية فقد أتضح أن (٧٥٪) من المتخصصين فى علوم المكتبات يستخدمون الإنترنت أما (٢٥٪) فهم من غير المستخدمين للشبكة . أما المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات وعددهم ١٦ فقد وجد الباحث أن (٨١,٣٪) مستخدمين لشبكة الإنترنت . كما أظهرت النتائج أن المتخصصين فى علم المعلومات جميعهم مستخدمين للشبكة . وقد وجد الباحث

أيضا أن (١٠٠٪) من غير المتخصصين فى أى من التخصصات السابقة والمتعلقة بالمكتبات والمعلومات مستخدمين لشبكة الإنترنت .

وبذلك نجد أن المتخصصين فى علم المعلومات والتخصصات الأخرى هم أكثر استخداما من المتخصصين فى علم المكتبات وعلم المكتبات والمعلومات .

ويرى (١٠٠٪) من المتخصصين فى علوم المعلومات أن الأنترنت مهمة جدا ، بينما يرى (٧٥٪) من المتخصصين فى علوم المكتبات وعلوم المكتبات والمعلومات بأنها مهمة كما يرى (١٠٠٪) من أهل التخصصات الأخرى أن شبكة الإنترنت مهمة . ومن ذلك يتضح لنا أن مستوى أهمية الإنترنت تقل لدى المتخصصين فى علم المكتبات وعلم المكتبات والمعلومات عن المتخصصين فى المعلومات والتخصصات الأخرى ذات غير العلاقة بالمكتبات والمعلومات أو أحداهما كتخصص .

وبالنظر فى نتائج الاختيارات الإحصائية فيما يتعلق بالعلاقة بين التخصصات العلمية للعاملين وعدد ساعات الاستخدام نجد أن معظم المتخصصين فى علوم المكتبات والمكتبات والمعلومات والمعلومات يستخدمون الشبكة ساعتين وأكثر يوميا وأن (٧٥٪) يستخدمونها ثلاث ساعات أو أكثر ، بينما نجد أن معظم أهل التخصصات الأخرى يستخدمون الشبكة ساعتين يوميا أو أقل وأن (٤٠٪) منهم يستخدمونها تحديدا ساعة واحد فى اليوم . وهذا يعطى انطباعا بأن هنالك علاقة بين التخصص والوقت المستغرق يوميا لاستخدام الإنترنت فنجد المتخصصين فى علوم المكتبات والمكتبات والمعلومات والمعلومات يقضون وقت أكبر مما يقضيه أهل التخصصات الأخرى .

وفيما يخص الوظيفة التى يحتلها العاملون وعلاقة ذلك باستخدامهم للشبكة من عدمه فقد وجد الباحث أن ١من العمداء وعددهم ٢ يستخدم شبكة الإنترنت والآخر لا يستخدمها ، أما وكلاء العمداء وعددهم ثلاثة فجميعهم مستخدمون للشبكة وكذلك مديرى الشؤون الإدارية والمالية ومدير الشؤون الفنية فى المكتبتين فهم جميعهم مستخدمين للإنترنت . كما أوضحت الدراسة أن (٨٩٪) من رؤوساء الأقسام يستخدمون شبكة الإنترنت ، وأن (٧٥٪) من رؤوساء الوحدات والشعب يستخدمون شبكة الإنترنت ، و(٧٧,١٪) من الموظفين يستخدمون الإنترنت .

وبذلك فإننا نستطيع القول بأن من يحتلون مناصب وكلاء العمداء ومديرى الشؤون المالية والإدارية والفنية حققوا أعلى نسبة كمستخدمين للإنترنت من بين المناصب الوظيفية الأخرى .

ووجدت الدراسة أيضا أن أحد العمداء يرى أن شبكة الإنترنت مهمة جدا بينما يرى آخر أنها مهمة ، ويرى جميع وكلاء العمداء ومدراء الشؤون المالية والإدارية والفنية بأن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، أما (٧٨٪) من رؤوساء الأقسام فيرون أن شبكة الإنترنت مهمة جدا ، بينما يرى (٢٢٪) بأنها مهمة . ويرى ٣ من مدراء الشعب أن شبكة الإنترنت مهمة جدا و١ يرى بأنها مهمة . أما بالنسبة للموظفين العاديين فقد أظهرت النتائج أن (٦٥,٣٪) يرون بأن شبكة الإنترنت مهمة جدا بينما يرى (٢٧٪) منهم بأنها مهمة ويرى

(٧,٤٪) عدم أهميتها . ونستطيع القول هنا بأنه لا توجد علاقة بين من يرون بأهمية الإنترنت والمناصب الوظيفية ، إلا فى حالة الوكلاء ومديرى الشؤون المالية والإدارية والفنية والذين اتفقوا على أن الشبكة تشكل أهمية قصوى لهم . ونجد أيضا أن هنالك تقارب بين النسب فيما يتعلق باستخدام الإنترنت وأهميتها وبين المناصب الوظيفية . بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة الاستخدام لفئة وظيفية واحدة تكون عندهم نسبة أهمية الإنترنت أعلى .

وبالنظر للنتائج التكرار والنسب المئوية نجد أن رؤوساء الأقسام وما دون ذلك المستوى الإدارى ، وهم مديرى الوحدات والموظفين العاديين سجلوا نسب فيما يتعلق بأقل من ساعة يوميا استخداما لشبكة الإنترنت . بينما من هم أعلى فى المستويات الإدارية لم يكن هناك أى منهم يستخدم الإنترنت أقل من ساعة ومعظمهم يستخدم الشبكة ثلاث ساعات أو أكثر هذا فيما يتعلق بنتائج الاختيارات لعلاقة متغيرى ساعات الاستخدام اليومية ووظيفية العاملين فى مجتمع هذه الدراسة مع التحفظ على تعميم هذه النتائج لصغر حجم مجتمع الدراسة الحالية كما ذكرنا سابقا .

التوصيات :

بناءا على نتائج هذه الدراسة فإن الباحث يوصى بما يلى :

أولاً : التوصيات لأصحاب القرار فى المكتبات :

١- إيصال خدمة الإنترنت لجميع موظفى المكتبات ، دون التمييز فى ذلك بين موظف وآخر أو بين موقع وآخر .

٢- زيادة الاهتمام بعمليات التدريب للتعريف بشبكة الإنترنت وخدماتها ، ووضع الحوافز المناسبة لتشجيع العاملين فى المكتبات على حضور تلك الدورات والاستفادة منها .

٣- على الأقسام العلمية المتخصصة فى تعليم علوم المكتبات والمعلومات النظر فى أهمية تدريس مادة ذات علاقة بالتعريف بشبكة الإنترنت واستخداماتها ، ومن ثم إعداد المنهج الصحيح لتعليم طلابها على استخدام الشبكة والإفادة من خدماتها بطريقة منهجية وعلمية .

ثانياً : توصيات للدراسات المستقبلية :

١- إقامة دراسة / دراسات تهتم بالكشف عن واقع استخدامات شبكة الإنترنت من قبل العاملين فى المكتبات العربية .

٢- إعداد دراسة / دراسات تعنى بقياس مدى القدرات البحثية والإبحار فى عالم الإنترنت وتطبيقاتها واستخداماتها بالنسبة للعاملين فى مجال المكتبات لاكتشاف نقاط الضعف ومن ثم تقويتها والتعرف على نقاط القوة وتعزيزها .

٣- إعداد دراسة / دراسات للكشف عن مدى الاعتماد على شبكة الإنترنت كمصدر معلوماتى ووسيلة اتصال فى المكتبات العربية .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

- الحازمى ، سارة فراج (٢٠٠٤) استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة لشبكة الإنترنت ، رسالة دكتوراه ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة .

- جرجيس ، جاسم محمد وعبد الكريم ناشر (١٩٩٩) استخدام أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات اليمنية بمدينة صنعاء لشبنة الإنترنت فى: **المؤتمر التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات المتعقد فى الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨ حول الإستراتيجية الموحدة للمعلومات فى عصر الإنترنت ودراسات أخرى** ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ، ٧٧ - ٩٠ .

- سلامة ، عبد الحافظ محمد ووائل أبو مغلى (٢٠٠٢) تطبيقات الحاسوب فى المكتبات ومراكز المعلومات ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع .

- الضرمان ، فالح عبد اله (٢٠٠٢) استخدام الإنترنت فى المكتبات الجامعية فى السعودية وبعض الدول العربية والغربية ، عالم الكتب ٢٤ (١-٢) : ٧٣ - ٩٢ .

- العبود، فهد ناص (٢٠٠٣) معوقات استخدام الإنترنت فى مركز الإنترنت بجامعة الملك سعود، عالم الكتب، ٢٤ (٣-٤) : ٢٤٢-٢٥٧ .

- عليان ، ربحى مصطفى ومنال القيسى (١٩٩٩) استخدام شبكة الإنترنت فى مكتبة جامعة البحرين ، فى : **وقائع المؤتمر العربى الثامن للمعلومات : تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل** ، القاهرة ، ١ - ٤ نوفمبر ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٣٩٩ - ٤١٣ .

- قنيلجى ، عامر وإيمان السامرائ (٢٠٠٠) قواعد وشبكات المعلومات المحوسبة فى المكتبات ومراكز المعلومات ، عمان : دار الفكر .

- لال ، زكريا يحيى (٢٠٠٠) أهمية استخدام الإنترنت فى العملية التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، التعاون ، ٥٢ : ١٦٢ - ١٨٩ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Allehaibi, Mohammed. M. (2001) Faculty adoption of Internet Technology in Saudi Arabian Universities, Unpublished doctor dissertation. Florida State Universiry.

- Al- Motrif, Abdulrahman (2000) The Effect of College Students' Educational Level and Gender on Their Use of the Internet As (A) An Institutional Tool, (B) A Research Tool, (C). Communication Tool, and (D) An Entertainment Toll, Unpublished doctoral dissertation, Ohio University, Athens.

- Calvert, John. M. (1999) Student and Faculty Perspectives Resource

– Lazinger, Suzan S., Lian, Judit - Bar and Pertiz, Bluma C. (1997) Internet Use by Faculty Members in various Discipilines: A comparative Case Study, Journal of the American Society for Information Science 48 (6): 508 - 518.

Usage in Undergraduate Unioversity Science And Mathematics Courses: College Student, Computer Aided Doctoral dissertation, University of Massachusetts, Instrution, Web Based Courses. Unpublished Boston.

obeikandl.com

حرية الوصول للمعلومات

قضايا أخلاقية للمكتبيين في عصر الإنترنت(*)

تأليف

إرينا تروشينا

مساعد نائب المدير لشئون البحث

المكتبة الوطنية الروسية

ترجمة

د. محمد إبراهيم حسن محمد

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة المنيا

ملخص :

تعتمد المكتبات على اعتبارات أخلاقية أكثر من أى مؤسسة أخرى ذلك أن خدمات المكتبات متطلبات أساسية للإنسان . وتُصاغ غالبية المبادئ الأخلاقية للمكتبين فى صورة دستور أخلاقى مهنى . وفى الوقت الراهن يعكس كل دستور من هذه الدساتير الأيدلوجية الوطنية لخدمات المكتبات والإطار الفكرى الذى تعمل فى كنفه . ويشير التحليل المقارن للدساتير الأخلاقية التى توفرت عليها المكتبات الوطنية إلى اعتبار مبدأ الحرية الفكرية الركيزة المفتاحية والقيمة الأخلاقية السامية التى يرتكز عليها تقديم الخدمات المكتبية . فمع الانتشار المطرد لاستخدام الإنترنت فى المكتبات ومرافق المعلومات اعترى هذا المبدأ مشكلات خطيرة واكتنفه قضايا شائكة . أن التقنية الحالية للكم الهائل من المعلومات لهو مستوى جديد غير مسبوق من الأنشطة الرقابية ، التى تتضمن الرقابة غير المُسماة واقتلاع حق المستفيد فى التواصل مع الإنترنت من جذوره . ويجب على المكتبيين اعتناق مبدأ الحرية الفكرى ويعزو ذلك إلى أن المكتبات هى مؤسسات إنسانية ، ومن ثم فإن المكتبيين يقع على عاتقهم واجبات أدبية وأخلاقية تجاه المستفيدين من الخدمات التى يقدمونها . تناقش هذه الورقة القضايا الأخلاقية المرتبطة بالتعامل مع الإنترنت من ناحية ، والعلاقة الإرتباطية بين التشريعات المهنية ومدى تأثيرها على ممارسات المكتبات .

مقدمة :

يُعرف مشروع لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير المنبثقة من الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Association and Institutions Committee on Free Access to Information and

(*) Trushina, Irina. Freedom of Acess: Ethical Dilemmas for Internet librarians. The Electronic Library. Vol. 22, No. 5 (Nov. 2004). pp. 416-420.

الخاص Freedon of Expression (Ifla/Faife) بأخلاقيات مهنة المكتبات[1] على نطاق واسع كأحد أهم المشروعات التى توفرت عليها الإفلا للدفاع عن حقوق الإنسان التى حددتها المادة ١٩ من الميثاق العالمى للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان .

ويتيح موقع لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير على شبكة النسيج العنكبوتى (الويب) الدساتير الأخلاقية التى صاغتها جمعيات واتحادات المكتبات فى ٣٠ دولة من مختلف أنحاء العالم[2] . ونظراً لأن لكل دولة قضاياها الخاصة وأولوياتها المختلفة التى تحظى بالاهتمام أكثر من غيرها ؛ تحتاج بعض نصوص تلك الدساتير إلى التعليق والتحليل ، ومن ثم كان ذلك مصدر إلهام للبروفيسور ر. فأجان R. Vaagan الذى يعمل بجامعة أوسلو والمتخصص فى موضوع أخلاقيات مهنة المكتبات، الأمر الذى دفعه للقيام بعمل دراسة مسحية على المستوى الدولى فى هذا الموضوع . استهدف هذا المشروع وصف الظروف الراهنة وتحديد القضايا المفتاحية فى مجال أخلاقيات المكتبات والمعلومات فى دول مختلفة على ضوء ركائز مجتمع المعلومات . وشارك فى هذا المشروع كل من المكتبيين والمهنيين وعلماء المكتبات ، ونشرت النتائج فى كتاب توفر على تحديد محتوياته د. روبرت فأجان بعنوان: أخلاقيات مهنة المكتبات : دراسة مسحية دولية[3] .

ربما تحتاج مهنة المكتبات إلى ميثاق للمبادئ الأخلاقية أكثر من أية مهنة أخرى . إن المكتبات كمؤسسات يلجأ إليها الأفراد ويتعاملون معها بكثافة يجب أن تكون مطبقة للقواعد القانونية والأخلاقية معاً ، لأنه ما من مجتمع يمكن له أن يتجاهل دور المكتبة وما تقدمه من أنشطة . ويعتبر التشريعات الأخلاقية والسلوكية أكثر لوائح المكتبات ومرافق المعلومات إثارة للجدل لا سيّما عند السعى إلى نشرها .

على أية حال ، تعد الدساتير الأخلاقية للمكتبيين ظاهرة حديثة نوعاً ما خاصة إذا ما قورنت بقسم أبقراط ذلك التشريع الأكثر شيوعاً لأخلاقيات مهنة الطب منذ العصور القديمة. ومعظم هذه الدساتير المكتبية صيغت فى أواخر القرن العشرين . وكما يوضح الجدول رقم (١) ، صدر أحد هذه الدساتير الأخلاقية (الأمريكى) فى عام ١٩٣٨ ، وصدر الدستور الثانى (الكندى) فى عام ١٩٦٦ . وصدر فى السبعينات من القرن العشرين دستوران ، وصدر فى الثمانينات من نفس القرن ثلاثة دساتير . وصدرت غالبية الدساتير (١٧) فى الستينيات من القرن العشرين . وصدر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ أربعة دساتير فقط . ويعتبر دستور الجمعية الأمريكية للمكتبات هو أول تشريع أخلاقى لمهنة المكتبات حيث صدر فى عام ١٩٣٨ ، كما يعتبر الدستور الأرمينى والفرنسى الذى توفر عليهما جمعية المكتبات فى كلتا الدولتين هما الأحداث على الأطلاق وصدرا خلال عام ٢٠٠٣ .

وكما يقودنا البحث فى تاريخ صياغة الدساتير الأخلاقية فى دولة مختلفة من جميع أنحاء العالم والذى قمنا بإعداده عام ٢٠٠٣ إلى أن الدساتير الأخلاقية تتطلب حداً أدنى لنمو المهنة ونضجها

(1) FAIFE: *www.ifla.orgt/* faife.

(2) FAIFE codc of ethics: *www.ifla.org* / faife/ ethics / code. htm.

(3) Vaagan, R. Thc Ethics of Librarianship: An International Survey Munich: K. G. Saur, 2002.

وما تلقاه من دعم . وتقدم مثل هذه التشريعات الأسس التى تضبط الإتجاهات القيمية والمبادئ الأخلاقية التى تؤثر فى السلوكيات المهنية التى قد تمليها بعض المواقف التى لا يمكن تطبيق المعايير الاجتماعية خلالها .

جدول رقم (١)

دساتير الأخلاق المكتبية فى دول العالم حسب سنوات الإجازة

مسلسل	السنة	الدولة
١	١٩٣٨	الولايات المتحدة
٢	١٩٦٦	كندا
٣	١٩٧٤	كوستاريكا
٤	١٩٧٧	تايلاند
٥	١٩٨٠	اليابان
٦	١٩٨٣	المملكة المتحدة
٧	١٩٨٦	استراليا
٨	١٩٩١	المكسيك
٩	١٩٩١	جاميكا
١٠	١٩٩٢	الفلبين
١١	١٩٩٢	كرواتيا
١٢	١٩٩٣	هولندا
١٣	١٩٩٥	هونج كونج
١٤	١٩٩٥	سلوفانيا
١٥	١٩٩٦	ايسلندا
١٦	١٩٩٦	أوكرانيا
١٧	١٩٩٧	ايطاليا
١٨	١٩٩٧	كوريا
١٩	١٩٩٧	السويد
٢٠	١٩٩٧	سريلانكا
٢١	١٩٩٨	سويسرا
٢٢	١٩٩٨	ليتوانيا
٢٣	١٩٩٩	البرتغال
٢٤	١٩٩٩	روسيا
٢٥	٢٠٠١	استونيا
٢٦	٢٠٠٢	النرويج
٢٧	٢٠٠٣	أرمينيا
٢٨	٢٠٠٣	فرنسا

obeikandl.com

ويقدم كل دستور من هذه الدساتير – مهما بلغ قصره – شيئا ما يفوق مجموعة المعايير السلوكية التى تحكم المهنة . ففى الحقيقة ، يقدم التشريع إطار عمل للقيم المهنية ، النموذج الفكرى Paraddigm الذى يهدف إلى تنمية المكتبة الوطنية وتطويرها فى كل دولة على حدة . وعمد الدستور إلى توصيف الأهداف من وراء تقدم الخدمات المكتبية ، والمبادئ التى تحكم العلاقة بين المكتبيين والمستفيدين من جهة وبين المكتبيين أنفسهم من جهة أخرى ، والعلاقة بين المكتبات والمؤسسات الحكومية المختلفة ، والمهام التى يجب أن تبذل تجاه الحفاظ على التراث الثقافى ، وتدفق المعلومات ، واستخدام الانترنت والموضوعات الأخرى ذات الصلة .

أهمية التشريعات الأخلاقية للأنشطة المكتبية :

توصى الوثيقة التى اعتمدتها الإفلا عام ١٩٩٩[٤] كدليل إرشادى للجمعيات المهنية والخاص بـ «تطوير سياسات وإجراءات جمعيات المكتبات» بأنها فى مرحلة لاحقة يجب أن تقوم كل جمعية مكتبات بإصدار دستور للأخلاقيات والسلوكيات بحيث يكون له مواده المستقلة وقواعده المنفصلة ، وهذه التوصيات تسير على النحو التالى :

فى الواقع ، إن دستور السلوكيات هو بمثابة التعليمات التى توضح للمجتمع والحكومة أهمية المهنة والمسئوليات التى تقع على عاتق العاملين بها .

وبناء على ذلك ينبغى على الدستور أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية :

* حث الأعضاء على الامتثال لقواعد الجمعيات وقوانينها .

* تعليم الأعضاء ضرورة الاستجابة للقوانين والسياسات الوطنية وعدم الانخراط فى أى نشاط من شأنه الإساءة إلى سمعة المهنة .

* تشجيع الأعضاء على صياغة المعايير التى تضبط كافة الأنشطة المكتبية ، والإطلاع على التطورات الحديثة فى التخصص ، وتحمل المسئولية تجاه تدريب وتأهيل زملاء المهنة الجدد .

فى نهاية عام ٢٠٠٣ ، أُجرى تحليل مقارن للدساتير الأخلاقية التى أجازتها واعتمدتها الجمعيات والاتحادات المهنية فى ٣٤ دولة : أرمينيا، وأستراليا ، وكندا ، وشيلى ، والصين ، وكوستاريكا ، وكرواتيا ، وإستونيا ، وفرنسا ، وأيسلندة ، وأندونسيا ، وإسرائيل ، وإيطاليا ، وجاميكا ، واليابان ، وكوريا ، وليتوانيا ، وماليزيا ، والمكسيك ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، والنرويج ، والفليبين ، والبرتغال ، وروسيا ، وسنغافورة ، وسلوفانيا ، وسريلانكا ، والسويد ، وسويسرا ، وتايلاند ، وأوكرانيا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة . وانتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها أنه رغم التفاوت والاختلاف فى التقاليد الثقافية والاتجاهات

(4) International Federation of Libnrary Associations and Institutions. Management of Library Associations Section: Developing. Policies and Procedures for Library Association. Available at: *www.ifla.org.* / VII / s4O / Pub / devpol _ e. htm.

التنموية التى لا يمكن تجاهلها بأية حال من الأحوال فى الدول التى شملها التحليل ، فقد كان هناك قاسم مشترك من المسلمات الأخلاقية فى جميع دساتير الجمعيات الوطنية للمكتبات. ومن بين هذه المبادئ المشتركة مبدآن أساسيان هما : حرية الوصول للمعلومات ، وسرية معلومات المستفيدين الخاصة ، حيث أقرت ٣١ دولة من إجمال ٣٤ مبدأ الحرية الفكرية بينما بلغ عدد الدول التى أقرت مبدأ خصوصية معلومات المستفيدين ٣٢ دولة .

لقد اعتبرت حرية الوصول للمعلومات فى معظم الدساتير هـدفاً أساسيا لجميع الأنشطة المكتبية ، كما هو الحال بالنسبة لاختصاصى المكتبات فى إسرائيل حيث «ينتمى المكتبيون لتلك المهنة التى ترتبط بالحرية الفكرية المبنية على مبدأ حرية الوصول للمعلومات ، والتى تلتزم بدعم الفنون والعلوم واضعة فى الاعتبار حقوق العامة وحقوق المؤسسات التعليمية»(٥) .

«إن اختصاصى المعلومات فى البرتغال هم المدافعون (الأقوياء) عن حرية الوصول للمعلومات ويبذلون من أجل ذلك قصارى جهدهم للتأكيد على أن هذا الاتجاه تم اختياره بواسطة أناس دائمى اليقظة والانتباه لصد أى هجوم محتمل من قبل أى شكل من أشكال الرقابة» ، كما «يعمدون إلى عدم السماح لآرائهم بالتدخل أو التعرض لحرية الوصول للمعلومات» ، وهذا ما يوضحه الدستور الأخلاقى لاختصاصى المعلومات فى البرتغال(٦) .

وتنظر الجمعية الكندية للمكتبات إلى مبدأ حرية وصول كل الأفراد للمعلومات على أنه محور فلسفة مهنة المكتبات وجزء مكمل لأخلاقياتها ، ويعكس ذلك ما ورد فى تقرير الحرية الفكرية الذى اضطلعوا بإعداده حيث يذكر أن «المكتبات يقع على عاتقها مسئولية إتاحة حق حرية التعبير من خلال توفير كل التسهيلات والخدمات المكتبية التى يحتاج إليها كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع»(٧) .

وصرح أيضاً واضعوا دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصى المعلومات فى روسيا فى عام ١٩٩٩ بأن اختصاصى المكتبات «عليه أن يوفر قدراً عالياً من الجودة ، والراحة ، والإتاحة ، والتنوع فيما يقدم من خدمات من خلال الاستخدام الفعّال لمصادر المعلومات المقتناة فى مكتبة وكذا المقتناة فى المكتبات الأخريات»(٨) .

التمسك بمبدأ الإتاحة العالمية للمعلومات :

على الجانب الآخر ، يسير التشبث المطلق بمبدأ الإتاحة العالمية للمعلومات جنباً إلى جنب وبالتوازى مع عمليتى التنقية والحجب Filtering & Blocking التى تمارس على مصادر الإنترنت . إن الهدف الذى ندافع عنه بقوة هو الحق فى الوصول الحر لمصادر النسيج العنكبوتى (الويب) ، وفى المقابل تنشأ أعداد متزايدة من «المرشحات Fil-ters » الأكثر تعقيداً ، و«البوابات Gateways »

(5) *www.ifla.org* / faife / ethics / iclcode. htm.
(6) *www.ifla.org* / faife / ethics / bad code. htm.
(7) *www.ifla.org* / faife / ethics / cla code. htm.
(8) *www.ifla.org* / faife / ethics / ru code. htm.

الأكثر تقييداً للوصول للمعلومات . ولعل ذلك يتشابه مع الموقف الجدلى والمناقشات الحماسية والمستمرة حول حقوق الإنسان وحريته فى ظل التزايد المطرد فى أعداد أبنية السجون . ومهما يكن من أمر ، يبدو ذلك كما لو كان القانون العام الذى يحكم المدنية ، بالإضافة إلى أن وسائل تنقية المعلومات وحجبها تعد مستوى جديداً غير مسبوق للرقابة . إن هذه الوسائل تجعل الرقابة المستمرة قادرة على انتهاك خصوصيات المعلومات السرية المتعلقة بالمستفيدين المتواصلين عبر الإنترنت ، وتتبع ما يمارسونه من أنشطة على الشبكة ، واستخدام ذلك كله لأغراض تجارية صرفة .

وفى هذا السياق ، يكتنف المكتبيون كموردين شرعيين للمعلومات عبر الإنترنت قدر من الإرتباك بسبب تناقض قيم التملك والمشاركة وعدم ثباتها فى ظل هذه البيئة الجديدة . وعلى الجانب الآخر ، يجب على المكتبات أن تحترم مبدأ الحرية الفكرية كما تحدد سياساتها . وفى واقع الأمر ، تنشد المكتبات منذ أن خرجت إلى حيز الوجود تحقيق هدف محدد ألا وهو حفظ المعلومات وإتاحتها . ومن ناحية أخرى ، تعتبر وظائف المكتبات هدفاً إنسانياً ومن ثم يقع على عاتق المكتبيين – مثلهم فى ذلك مثل الفيزيائيين والمدرسين وغيرهم – مسئولية أخلاقية تجاه المستفيدين المتعاملين معهم . ويعنى ذلك أن المكتبى عليه أن يحترم كلتا القيمتين : الأخلاقيات العامة ، والحياة الإنسانية .

فمن المعروف أن خدمات المعلومات ترتكز على وتخضع لعدد من اللوائح والقوانين مثل : قوانين المكتبات ، القواعد الداخلية ، أدلة توصيف الوظائف ... إلخ . حيث تقدم إطار عمل وضوابط تحكم كل موقف أو عملية أو نشاط . ومع ذلك فلا يمكن لمثل هذه المعايير القانونية أن تعفى المكتبيين من مسئولية اتخاذ القرارات فى المواقف الأخلاقية الصعبة والحرجة التى تعتمد كلية على مفاهيمهم الفردية للخير والشر .

ويوضح بول سترجس Paul Struges الإتجاهات العملية لحرية إتاحة المعلومات فى تقريره الذى تقدم به المجلس الأوروبى فى اكتوبر ١٩٩٨ حيث ذكر خلاله أن «روبرت هوبتمان Robert Hauptman أجرى تجربة استكشافية . حيث قام بزيارة ١٣ مكتبة وطلب فى كل زيارة معلومات عن الخواص الكيميائية للبارود القابل للانفجار وفى كل مرة يوضح للمكتبيين أنه ينوى نسف منزل يقع فى ضاحية المدينة . وكانت نتيجة ذلك أن أجاب على طلبه كل مكتبى قام باستشارته دون توجيه أى تساؤل ، الأمر الذى دفعه للتعليق على ذلك قائلاً : «أن هؤلاء المكتبيين لم يتيقنوا من أى دليل يتجعلهم يتخذون قراراً أخلاقياً لمنعه من الحصول على المعلومات التى طلبها» ، وتؤكد تعليقات هوبتمان على أن المكتبيين أظهروا فى واقع الأمر إدراكا واضحاً تجاه الإلتزام الأخلاقى بحيث لم يتنصلوا منه[٩] .

فى عام ١٩٩٩ ، تم إجراء بحث مثير فى المكتبة الوطنية لبريانجا Buryatija (جزء من الاتحاد الروسى) ، والمكتبة لا مركزية العامة لمدينة أولان أود Ulan Ude (الاتحاد الروسي) . وزعت استبانة على

(9) Strugs, P. Freedom of Expression and the Communication Networks. CC Cul (1998) 18, Strasourg.

المكتبيين بهدف التعرف على آرائهم بشأن الدستور الأخلاقى الذى أجيز فى عام ١٩٩٩ على نحو يغطى جميع الأنشطة والخدمات المكتبية . وأظهرت النتائج أن ٧٣٪ من مفردات العينة يرون أن حرية إتاحة المعلومات هى التى تتيح تنمية القارئ فكرياً ، وأخلاقياً، من خلال تواصله مع الثقافة العالمية»، وأن حرية إتاحة المعلومات وثيقة الإرتباط بالمكتبات ومرافق المعلومات. وفى نفس الوقت أعرب المكتبيون الذين أُجريت عليهم الدراسة عن «استمرارهم فى تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات السلبية كتلك التى تتناول المنتحرين وأساليب الانتحار رغم ما يسببه لهم ذلك من ضيق شديد»[١٠] . ويمكن أن نعزو ذلك إلى عدم امتلاك هؤلاء المكتبيين للمبادئ الأخلاقية التى تتناول هذه المواقف مما يعكى بعض جوانب القصور فى الدستور الجديد .

تعقد المسألة الأخلاقية بعد أحداث ٩/١١:

من الواضح أن الموقف أصبح أكثر خطورة وتعقيداً منذ هذا التاريخ ، ويرجع ذلك إلى تفاقم المشكلات السياسية المعاصرة . ومما لا شك فيه أن النموذج المثالى الذى يجب أن تكون عليه الخدمات المكتبية تأثر إلى حد بعيد بتلك المتناقضات التى خلفتها هذه المشكلات ، فعلى سبيل المثال ، تتعرض المكتبات العامة فى الولايات المتحدة لتحديات صعبة فى أعقاب كارثة ٩/١١ .

وهذا ما كشفت عنه المناقشات أثناء المؤتمر الدولى التاسع «كريميا ٢٠٠٢» فى يونيو عام ٢٠٠٢ المنعقد فى سوادك Sudak ، حول الجوانب الأخلاقية للإمداد بالمعلومات وثيقة الصلة بأنشطة الأرهاب الأساسية من ناحية ، واستفسار مكتب التحقيقيات الفيدرالية FBI عن طلبات القراء المترددين على بعض المكتبات الرئيسية حول أنشطة الإرهاب من ناحية أخرى[١١] .

وتبين المعلومات المثيرة التى انطوى عليها تقرير اختصاصيى المكتبات بجامعة ولاية سان جوز San Jose State University الأوقات العصيبة التى عاشوها عقب ٩/١١ ، حيث تلقوا استفسارات وتساؤلات عديدة عن اهتمامات معلوماتية بعينها لعدد محدد من المستفيدين من المكتبة المركزية بالجامعة . على أية حال ، استمسك المكتبيون العصريون بمبدأ حماية الخصوصية معتبرين طلبات المستفيدين شيئاً مقدساً لا يقل أهمية عن حقوقهم فى الوصول للمعلومات . تنص الفقرة ٣ من الدستور الأخلاقى للجمعية الأمريكية للمكتبات على أن «يقوم اختصاصيو المكتبات والمعلومات بحماية كافة حقوق المستفيدين من المكتبات من خلال احترام الخصوصية وحماية سرية المعلومات التى يسعون للوصول إليها أو تلك التى يحصلون عليها ، وكذلك حماية سرية المصادر التى يقومون باستشارتها أو استعارتها أو اقتنائها أو تداولها[١٢] . واستناداً إلى ذلك فقط قام المكتبيون بتجاهل استفسارات مكتب التحقيقات الفيدرالية .

(10) Eova, S. A. "Kodeks Professional'noj etiki rossiiskogo bibliotekarya prinat, no obsugdenie prodolgaetsyya ".*Nau chine i technicheske.* No. 10 (2002).p. 94.

(11) 9th International Conference "Crimea 2002", Suduk, Crimea, 8-16 June 2002. Available at: *www.gpntb.ru* / win/ inter - events / Crimea 2002 / eng / confer 1. htm.

(12) FAIFE: *www.ifla.org* / faife.

ولأن اختصاصيى المكتبات الأمريكيين يتميزون باتجاهاتهم المهنية الأكثر تشدداً فى التمسك بديمقراطية تداول المعلومات وما يتصل بها من حريات ؛ تقدم كل من الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association (AIA) ، والاتحاد الأمريكى للحرية المدنية The American Civil Liberties union (ACLU) بنقض لقانون آداب الاتصال الذى اعتمده الرئيس بيل كلينتون فى ١ فبراير ١٩٩٦ .

ومن المعروف جيداً أن المكتبات العامة الأمريكية تعرضت لتحد غير مسبوق يتمثل فى مواجهة القانون الوطنى Patriot Act الصادر فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ ، ويكسب هذا القانون ، مكتب التحقيقات الفيدرالية الحق فى الإطلاع على سجلات المكتبات . ولا يخفى على أحد أن دولاً عديدة قد تأثرت بهذا القانون الأمريكى ، وتشمل قائمة هذه الدول : كندا ، الصين ، فرنسا، ألمانيا ، إندونيسيا ، الأردن ، باكستان ، السعودية ، أسبانيا ، أوغندا ، المملكة المتحدة ، زيمبابوى ، وغيرها من الدول التى صاغت تشريعات مماثلة[١٣] .

ونوقشت مثل هذه المشكلات المتعلقة بانتهاك حقوق المستفيدين من المكتبات والمتصلة بحماية سرية معلومات الأفراد فى المؤتمر السنوى للإفلا عامى ٢٠٠٢[١٤] ، و ٢٠٠٣[١٥] ، وأثناء المؤتمر الدولى العاشر «كريميات ٢٠٠٢» حول المعلومات الحكومية والديمقراطية ، وخلال الاجتماع الثاني لمجموعة الإفلا الخاصة بدول شرقي أوروبا حول المعلومات الحكومية وإتاحتها للجمهور العام[١٦] .

ومع أنه لا يوجد بروسيا حتى الآن مثل هذه القوانين المضادة للأنشطة الإرهابية التى من شأنها أن تحد من حرية وصول المستفيدين من المكتبات لمصادر الإنترنت ، إلا أن الموقف لم يعد يتسم بالهدوء أيضا . فيوجد فى روسيا حوالى ٥٠,٠٠٠ مكتبة عامة ، ومع ذلك لا يقدم من هذه المكتبات نقاط إتاحة للاتصال بالإنترنت سوى عدد محدود للغاية بسبب ضعف التمويل . وتمثل مكتبات القرى (الريفية) النسبة الغالبة حيث يبلغ عددها ٣٩,٠٠٠ ، ومازال أقصى ما يتمناه بعضها مجرد الحصول على خطوط تليفونية وليس كابلات الربط بالإنترنت . بيد أن معظم المكتبات الواقعة فى المدن الكبيرة أو المدن الصغيرة متصلة بشبكة الإنترنت بسبب ما تلقاه من تمويل الهيئات والمؤسسات المحلية لها . إن نمو الإنترنت فى روسيا يسير بالتوازى مع التزايد المطرد في إقامة التدابير التي تعمد إلي تقنية المعلومات المتاحة على الإنترنت فقد أصبح على المكتبيين أن يواجهوا مشكلة حقيقية –

(13) Sussman, L. & Deutch Karlekar, K. (Eds). The Annual Survey of Press Freedom, Freedom House, New York, Ny. Washington, DC, Belgrade, Bucharest, Kiev, Tashk ent, Warsaw. Available at: www. Freedomhouse. org / Pfs 2002. pdf.

(14) 68th IFLA General Conference. Glasgow, Scotland, 18-24 August 2002. Available at: www. ifla. org/ IV/ ifla 698/ index. Htm.

(15) 69th IFLA General Conference. Berlin, Germany, 1-9 August 2003. Available at: www. ifla. org/ IV/ ifla 698/ index. Htm.

(16) 10th International Conference "Crimea 2003", Sudak, Crimea, 7-15 June 2003. Available at: www. gpntb. ru/ win/ inter-events./crimea 2003/ eng/.

ألا وهى إتاحة الوصول العالمى والحر لمصادر المعلومات المستحدثة التى تنطوى عليها الإنترنت ، والتى تنص عليها القوانين واللوائح الدولية من ناحية، وحماية أخلاقيات القراء من فيضان «القاذورات» الذى يتطلب استخدام المرشحات . أضف إلى ذلك أن هؤلاء القائمين على إعداد وتصميم مرشحات الإنترنت فى المكتبات غالباً ما لا يدركون أنهم بذلك إنما يتحولون ليكونوا رقباءً جدداً . وبعيداً عن القانون الفيدرالى الروسى لمهنة المكتبات الصادر عام ١٩٩٤ ، ظهر دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصيس المكتبات الروسى فى عام ١٩٩٩[١٧] . ويزداد الموقف تعقداً بسبب كثرة المناقشات والبحوث فى الإنتاج الفكرى المهنى المنشور حول الموضوع .

ولا يخلو الأمر من بعض التطبيقات السلبية لمبادئ دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصيى المكتبات الروس عند إتاحة وصول المستفيدين لمصادر الإنترنت . ويتضح ذلك من المقابلات الشخصية القصيرة عبر البريد الإلكترونى مع ٢٥ اختصاصيى مكتبات ممن يعملون بالمكتبات الإقليمية الروسية على اختلاف أنواعها (عامة ، بحثية ، ... إلخ) خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٢[١٨] . وتقوم فكرة الإستبانة على استطلاع رأى مجتمع المكتبات حول موضوع تنقية مصادر الإنترنت . وانتهى البحث إلى وجود فجوة واضحة بين الدور الذى عبر عنه دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصى المكتبات الروس بعبارة «ينبغى أن يُنظر إلى حرية إتاحة المعلومات على أنها حتى من حقوق الأفراد التى لا تتجزأ»[١٩] ، وبين ممارسات المكتبات لإتاحة المصادر على الويب .

ولعل هذا ما يكشف عنه واقع المكتبات العامة الروسية التى داومت على إقامة المرشحات لحجب المواد الإباحية ، ومنع التراسل المعتمد على البريد الإلكترونى عبر الأنترنت . إن توجهات المكتبات العامة نحو استخدام الإنترنت غير مرضية حتى وإن نحينا مشكلات نقص التمويل جانباً . فعلى سبيل المثال ، كيف يتسنى لاختصاصى المكتبات العصرى أن يرفض طلباً لمستفيد يرغب فى الإطلاع على كتب أو دورية متخصصة فى «الجنس» (مثل غالبية قصص الحب الشهيرة) ؟ إن اهتمام المكتبات البحثية بتلبية حاجات المستفيدين ودعم بحوثهم يتفاوت حسب مدى ارتباط المعلومات المطلوبة بالتخصص الذى تخدمه هذه المكتبات . وهكذا فإن المكتبة البحثية لجامعة ولاية كراسنويارسك Krasnoyarsk الروسية تصنقف الألعاب ، وصفحات الويب الشخصية ... إلخ كمواد لا تدخل فى «دائرة الاهتمامات» التى تخدمها ، ومن ثم لا يسمح للمستفيدين» باستنساخ أو طبع محتويات المواد الإباحية»[٢٠] .

وفى هذا الصدد ، يشير الدليل الارشادى لسياسة الثقافة الأوروبية الذى أعده المجلس الأوروبى

(17) www. ifla. org/ faife/ ethics/ rucode. htm.

(18) Trushina, I. A. Ethica i electrinnij mir, *Biblioteka*. No. 9 (2002) pp. 6-9.

(19) Firsov, V. R. & Trushina, I. A. Bibliotechnaja Etika V Stranah Mira. St Petersburg: National Library of Russia, 2002.

(20) Krasnoyarsk State University Resarch Library (Russia), http://res. Krasu.ru/Nbkgu/CPI/Index. Php3? rules.

عام ٢٠٠٠ و المعنيّ بالسياسات التى تحكم وتنظم إتاحة المؤسسات المتخصصة للإنترنت ، حيث يذكر «أنه من الضرورة بمكان إعداد المؤسسات المتخصصة سياسات توضح وتحدد مستويات الإتاحة المسموح بها والتى تتناسب مع أهداف هذه المؤسسات وخططها ... وينبغى أن يكون المستفيدون على دراية بمثل هذه القيود من خلال استعراض بنود تلك السياسات»[٢١] . هذا فيما يتعلق بالمؤسسات المتخصصة ، أما إذا تطرقنا للحديث عن المكتبات العامة التى تضع فى مقدمة أولوياتها واهتماماتها الإتاحة الحرة لكافة مصادرها ، لابد وأن الأمر سيختلف نوعاً ما .

إن القواعد المنظمة لاستخدام الإنترنت التى صاغتها مكتبة ولاية أ. م. جوركى بريمورسكاجا العامة A. M. Gorky Primorskja State Public Library (روسيا) تحذر ممارسة الأنشطة التالية أثناء إجراء المحادثات عبر الإنترنت Chatting : زيارة المواقع الجنسية المثيرة للشهوات ، والمواقع الدعائية . ويتناقض ذلك مع المهمة الرئيسة التى ينبغى أن تضطلع بها المكتبات العامة ألا وهى عدم إعاقة الإتاحة العالمية للمعلومات[٢٢] .

كما أن المكتبة العالمية لإقليم تفر Tver (روسيا) لا تسمح للمستفيدين من خدماتها لا بالدخول على المواقع الجنسية ، ولا بالتحادث عبر الإنترنت ، ولا حتى باستخدام الأنواع المختلفة من خدمات البريد الإلكترونى بما فى ذلك خدمة Hotmail . ويرجع دافع ذلك إلى «أن مكتبتنا إنما هى مكتبة عامة يتردد عليها الجميع صغاراً وكباراً ، ولا تزال خدمات الإنترنت تقدم بصورة مجانية . وإذا فتحنا قاعة الإنترنت فى المكتبة لكل شخص يرغب فى التراسل ، فلن يكون هناك وقتاً كافياً للقراء . إن مقاهى الإنترنت التى تقدم خدمات الإنترنت بأسعار متفاوتة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ روبل منتشرة فى جميع أرجاء الإقليم ، ومن ثم فإنه على ما يبتغى القيام بهذه الأنشطة (المراسلة) التماسها هناك ، وفى الوقت ذاته نضطلع نحن بتتبع الأساليب الفعالة لتصميم قاعات القراءة الإلكترونية[٢٣] .

ويكمن الدافع وراء استخدام المرشحات Filters فى المواقع التى تتيح استخدام الإنترنت داخل المكتبات فى كثير من الأحيان إلى التزاحم الشديد . فعلى سبيل المثال ، ينهج مدير إدارة النظم فى المكتبة الوطنية الروسية هذا الأسلوب وهو الاعتماد على استخدام المرشحات حيث أن هذا هو الأسلوب الأكثر استخداماً من قبل المكتبات والمستخدمين المعتمدين لخدمات بروكسى Proxy الشهيرة» ، فعندما يتم الولوج إلى أحد المواقع الجنسية ، تتحول المواد لتصبح أكبر حجماً الأمر الذى يستدعى القائمين على الخدمة باتخاذ الإجراءات اللازمة» ، كما يدخل الإعلانات التى تظهر أثناء تصفح المواقع عبر أنحاء العالم أيضاً ضمن قائمة المواد التى ينبغى حجبها»[٢٤] . وتعتبر معظم المكتبات عملية

(21) Council of Europe. Public Access and Freedom of Expression in Cultural Institutions: Guidelines for European Cultural Policy, DECS / CULT/ NTI/ libex (2002) 2.strsbourg, 8 June.

(22) Trushina, I. A. Op. Cit.

(23) Loc. Cit.

(24) Loc. Cit.

حذر إتاحة الوصول للمواقع ذات الطابع الجنسى مهمة اساسية تقع على عاتقها لحماية القراء من التأثير السلبى لبعض مصادر الإنترنت ، حيث توجد مغريات عديدة تؤدى بصاحبها إلى الوقوع فى «براثن الخداع» بكل ما تحمله الكلمة من معانى[٢٥] .

وبعد مرور خمسة أعوام من تاريخ إجازة الدستور الروسى لأخلاقيات المكتبات ، اتخذ القرار بشأن مناقشة اتجاهات تطوير أثناء المؤتمر السنوى للجمعية الروسية للمكتبات[٢٦] المنعقد فى مايو ٢٠٠٤ فى نوفوسيبيرسك Novosibirsk (سيبريا ، روسيا) خلال المائدة المستديرة حول أخلاقيات المكتبات والعلاقات المهنية . لقد كان واضحاً ، بما لا يدعو مجالاً لشك أن الوثيقة الحالية لا تقدم مبادئ أخلاقية كافية بالشكل الذى يلائم رؤية اختصاصيى المكتبات فى روسيا ، ومن ثم فهو يحتاج إلى التحديث وإجراء بعض التعديلات .

كانت أكثر القضايا الساخنة المتصلة بموضوع الإتاحة العالمية والحرة لمصادر المعلومات المتاحة عبر الإنترنت هى تلك المرتبطة بالتأثير «التخريبى» للمصادر التى يعتبرها الرأى العام مثيرة للجدل على العقول الصغيرة (الأطفال والنشء) . ويشعر عدد قليل جداً من المكتبيين بالرضى عند مساعدة المراهقين فى إيجاد بعض مصادر الويب التى تتناول تفاصيل قصص الحب أو الموت الرومانسى . ومما لا شك فيه أن غالبية الأفراد الذين لديهم أطفال سوف يتفقون مع ذلك الإتجاه .

لقد حظى الموضوع بأهمية خاصة فى مجال تقديم خدمات المعلومات للأطفال . وتجدر الإشاة هنا إلى استخدام المكتبات فى أيسلندا مرشحات الإنترنت فى مكتبات المدارس الإعدادية والثانوية على نطاق واسع . وهنا نتساءل هل يعتبر استخدام مرشحات الإنترنت هو الحل الأمثل ؟ وفى هذا السياق كتب عضو أيسلندا فى لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير المنبثقة من الإفلا FALFE ؛ سفافا هـ. Svava H. يقول : «أعتقد أن هذه المرشحات تساعد كلاً من الآباء، ومديرى المدارس ، واختصاصيى المكتبات فى التعرف على نوعية المعلومات التى يبحث عنها الأطفال والمراهقون على الإنترنت ، كما تمنع الأطفال من الوصول إلى المعلومات / الصور التى تؤدى إلى تدميرهم ... وفى المقابل فإن استخدام المرشحات لا يساعد المراهقين على تحمل المسئولية أثناء مرحلة المراهقة ، ذلك أنه يجعلهم غير قادرين على إصدار الأحكام النقدية التى تجعلهم يقولون «لا» لأي تقدم جنسى صارخ غير مرغوب فيه ، ويتفاعلون مع قصص الحب الرومانسية دون التعرض لأخطار التجربة والممارسة[٢٧] » .

هل يتضمن مبدأ الإتاحة الكونية للمعلومات التماسك المطلوب ؟

لقد انساق المجتمع الدولى نحو إدراك الأهمية الدولية التى تحققها الإتاحة الكونية للمعلومات فى النصف الثانى من القرن العشرين . وتزايد الوعى

(25) Bibliotheca. Glavnie Pravila bez Opasnosti. *Biblioteka*. No. 6 (2001). p. 26.

(26) Russian Library Association, www. rba.ru.

(27) Vaagan, R. Op. Cit.,

بأهمية المعلومات وما يرتبط بها من حقوق كفائدة عظمى ، وكحق من حقوق الإنسان الأساسية والطبيعية التى يكفلها الضمير العالمى ، كما كانت هذه القضايا محور اهتمام العديد من الوثائق الدولية التى أصدرتها الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، والمجلس الأوروبى ، وعدد من المنظمات المهنية على المستوى الدولى والوطنى .

على الجانب الآخر من ذلك ، تسبب النمو المتزايد لإتاحة الوصول للمعلومات فى تصدى الحكومات والأجهزة الأمنية التى تنظر إلى شبكات المعلومات والاتصالات كما لو كانت أداء لتدمير أفكارهم ومفاهيمهم نحو المجتمع السوى إلى هذا المبدأ[٢٨] . وتتفاوت المجتمعات فى قبولها لمصادر الإنترنت ، فهناك من لا يستطيع قبول كل أنواع المصادر التى تتيحها الإنترنت ، بينما تستحسن مجتمعات أخرى كل المصادر المتاحة . إن المصادر التى غالباً ما تلقى معارضة هى تلك التى ترتبط بالجنس والمخدرات والتسلح والسياسة ، ومع ذلك فالإنترنت لا يمكن ضبطها والتحكم فى مصادرها بدرجة تحد من استخدام هذه القنوات . وفيما يتعلق بالآراء حول القيود المفروضة على إتاحة المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات ، فإن تنقية المعلومات عادة ما تلقى قبولاً أقل فى المكتبات العامة كمؤسسات تعمل على بث المعلومات لعامة الشعب أكثر من أى نوع آخر من المكتبات . وتكاد تُجمع معظم تشريعات المكتبات على إن اختصاصيى المكتبات غير مسئول عن محتويات المعلومات التى يقدمها . ومهما يكن من أمر ، سيستمر الجدل حول الأخلاقيات المنصوص عليها فى الدساتير المهنية ، طالما أن مهنة المكتبات تعتمد وبدرجة كبيرة على السمات الفردية (الشخصية) لاختصاصيى المعلومات من حيث توجهاته السلوكية وقيمه الأخلاقية التى يعتنقها .

إن اتساع الفجوة فيما بين الدساتير النظرية ، والممارسات التطبيقية لها ، من شأنه أن يفقد هذه الدساتير الصبغة القانونية أو الشرعية ، وقد يؤدى ذلك إلى فقد المجتمع للثقة فى مهنة المكتبات . فعلى سبيل المثال ، هب أن هناك مكتبياً يحترم مبدأ الإتاحة الحرة والعالمية للمعلومات ، وعندما يطلب منه أحد المستفيدين الحصول على معلومات عن المواد شديدة الانفجار أو معلومات عن أساليب تجهيز القنابل اليدوية يفاجئ بأن قانون الحماية من أنشطة الإرهاب يحرم ذلك ، ما هو شعور المكتبى حينذاك ؟ هل سيشعره ذلك بالرضى عند تقييم مهنته ؟

ونشير هنا إلى حالة مختلفة ، فرغم أن الأحداث التاريخية لا يصدق عليها الأفعال الشرطية ، فقد شهدت المكتبة الوطنية الروسية الواقعة الآتية . أثناء إعداد بعض الصحفيين الفرنسيين فيلما تسجيلياً عن بطرسبرج وجّهوا تساؤلاتهم إلى س. ى. جرين C. I. Grin ؛ مؤرخ المكتبة الوطنية الروسية ، ومؤلف لعدد من الأعمال التى تتناول أشهر قراء المكتبة ؛ ف. ى . لينين V. I. Lenin قائلين : هل كان من الممكن أن

(28) Sturges, P. Internet, Svoboda vyrazhenija i mesta obshestvennogo dostupa. In: Isonzura v Rossii. *Istroija I Sovremennost*. St Petersburg: National Library of Russia. P. 233.

يقوم للثورة الروسية عام ١٩١٧ قائمة لو أن لينين لم يتيح له الوصول إلى قاعات القراءة فى مكتبتنا القومية الغنية بمصادرها .

خاتمة :

وختاماً ، توجد كلمات قلائل حول المؤتمر الدولى لمجتمع المعلومات الذى عُقد للمرة الأولى فى جنيف فى ديسمبر عام ٢٠٠٣ . كانت تلك هى المرة الأولى التى تناقش فيها قضايا المعلومات على مستوى رؤساء الدول . وتعبر الوثيقة الختامية للمؤتمر (ميثاق المبادئ)[٢٩] عن الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات على النحو التالى : «ينبغى أن يحترم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين ، بما فى ذلك خصوصيات الأفراد ، والحق فى حرية التفكير ، والإدراك ، وحرية العقيدة ، كما ينبغى أن يخضع هذا الاستخدام للتعليمات الدولية ذات الصلة» . ولعل أهم هذه التعليمات كما رأينا هى مبدأ الحرية الفكرية ومبدأ احترام خصوصية المعلومات ، فهذه المبادئ الأخلاقية تخضع إلى التطوير المستمر فى جُل الدساتير الأخلاقية للمكتبيين المعروفة لدينا .

«وإذا نظرنا إلى الكتاب المقدس ، وذلك الكتاب الذى يضم بين طياته جميع الكتب ، نقرأ فى الصفحة الأولى لوصايا جون الجديدة Johns New Testament : «فى البدء كان الكلمة ...» ورغم تعاقب الأزمنة والعصور منذ تسجيل هذه السطور الخالدة ، بحيث أصبحت الأشياء على نحو مختلف عما كانت عليه فى الماضى ؛ إلا أن هذه المعانى لا زالت حقيقة واقعة . الأكثر من ذلك ، أنه فى السياق الحالى لمجتمع المعلومات وتكنولوجياتها المتقدمة لم تستقر هذه الحقيقة بعد فى الأذهان . إن المفاهيم التى يمكن أن تحملها «الكلمة» لم تختلف عن الماضى ، فلا يزال للكلمة القدرة على تحقيق الشىء ونقيضه : الابتكار والتدمير ؛ البناء والهدم .

❁ ❁ ❁

(29) World Summit on Information Society. Deceleration of Principles, WSIS - 03 / GENEVA/DOC/ 0004. Available at: *WWW. itu.int / wsis / documents* / dos_multi-en- 1161/1160. asp.

obeikandl.com

obeikandl.com

المعلومات الشخصية فى الأرشيفات العامة

بين حق الإطلاع والخصوصية

د. أشرف عبد المحسن الشريف

مدرس الوثائق والمعلومات

جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

لقد أدى التقدم الهائل فى نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلي جعل العالم قرية كونية يستطع أى فرد فيها ، أو جماعة الحصول على ما يريد من معلومات فى أى مجال يطلبه من مجالات المعرفة بسهولة وتكلفة بسيطة ، وأى تقدم يطرأ فى نظم الاتصالات ينعكس أثره على كافة عناصر المجتمع من أفراد وهيئات حكومية وغير حكومية ، الأمر الذى أدى إلى وجود فيض مستمر من المعلومات سواء النابعة من البيئة الداخلية للهيئة نتيجة للأنشطة والوظائف التى تؤديها ، أو من المعلومات الواردة إليها من البيئة الخارجية المحيطة بها نتيجة لإرتباطها وتعاملها معها .

وهذا التدفق الهائل والمستمر من المعلومات لم يؤد فقط إلى التغير فى شكل وسائط المعلومات ، وإنما أدى إلى زيادة كمية ما ينتج أو يتلقى منها فى أي هيئة ، بشكل أصبحت معه عمليات التحكم فيها صعبة وعسيرة ، وترتب على ذلك أن الوقت المخصص ليخزين واسترجاع المعلومات أصبح يتعارض مع الخدمات المطلوب تقديمها للفرد ، والناتج النهائى لهذه الحالة هو أن المستفيد يتحمل أكثر مما يجب فى مقابل ما يقدم له من خدمات .

ولقد بدأت الحكومات الآن تنظر إلى المعلومات نظرة مغايرة ، فالمعلومات لم تصبح نوع من الترف ، لكنها أصبحت عنصراً محوري فى النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسى للدول ، وفى الدول النامية بدأت الحكومات فى التحول التدريجي من تنفيذ أعمالها ووظائفها بالأسلوب التقليدى اليدوى الذي يستهلك كثيراً من الوقت والجهد والمال إلى الحكومة الإلكترونية التى تمكن الفرد من قضاء خدماته ومصالحه وهو جالس فى بيته أمام حاسبه الشخصى لدفع فاتورة التليفون أو الكهرباء أو معرفة حسابه فى البنك .

ويرتبط الأفراد بشكل أو بآخر فى المجتمعات الحديثة بعلاقة جدلية مع حكوماتهم التي يعيشون تحت سلطتها ، حيث تنشأ علاقة متبادلة ومعقدة مع الحكومة ، وهناك حقوقًا للأفراد واحتياجات للمجتمع يجب الالتزام بها ، مما يستوجب احتفاظ الدولة بمعلومات كاملة عن أفرادها تحتفظ بها

وتحافظ عليها من أجل قضاء مصالح المواطنين فى إطار من القانون الذى يحدد الأطر العامة لمصلحة الدولة والأفراد على السواء .

وإشكالية هذا البحث تقوم على أن الحكومات تحتفظ لديها بكميات هائلة من الوثائق والسجلات التى تحتوى على معلومات تحتاجها الإدارات والمنظمات فى أداء أعمالها لتحقيق الرفاهية لمواطنيها فى مجال الصحة والتعليم ... إلخ ، وفى نفس الوقت قد تحتوى الوثائق على معلومات حساسة يضر كشفها بالأفراد الذين تخصهم تلك الوثائق ، وعليه فإن هناك حاجة إلى حماية المعلومات اشخصية المدونة فى الوثائق من خطر الانتهاك وإساءة الاستخدام .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل زاد من خطورة انتهاك المعلومات الشخصية المحفوظة فى الأرشيفات العامة ، استخدام تقنيات الحاسب الآلي وتطبيقاته ، مما أدى إلى سهولة الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها واستخدامها بصورة سيئة. وبمجرد إدخال تلك البيانات والمعلومات فى مراكز وبنوك المعلومات يفقد الفرد سيطرته على بياناته وأن المعلومات الشخصية يمكن بثها دون أى تحكم من قبل الفرد نفسه ، كما أنه من الممكن أن تكون هذه المعلومات غير دقيقة أو مكتملة أو غير حديثة ، ومن ناحية أخرى فعندما تنتشر الحاسبات الآلية المنزلية سيوجد لص المعلومات الذى يحتال على الحاسب للحصول على المعلومات التى قد تكون ضاردة بالفرد وخصوصياته[1] .

وبداية يجب إن نحدد بعض المفاهيم الأساسية بالنسبة للبحث ، أولها تحديد مفهوم الأرشيف العام، وماهية المعلومات الشخصية ، ومفهوم الخصوصية كحق شخصى للأفراد يتيح لهم حماية ما يخصهم من معلومات من تطفل الآخرين ، ودور الأرشيفات العامة فى تحقيق التوازن المطلوب بين حماية خصوصية الأفراد وحقهم فى الوصول إلى المعلومات لأغراض البحث أو لأي غرض آخر .

أولاً: مفهوم الأرشيف العام:

إن الأرشيف بمعناه العام هو كل الأوراق والوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعى أو فردى، بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها فى البحث ، وبشرط أن تكون قد أحسن حفظها وتنظيمها داخل منظمة واحدة[2] .

ولا يقتصر معني الأرشيف على الوثائق المكتوبة فقط بل تعداه إلى أى وسيط يحمل معلومات لها طابع الرسمية ، وبهذا يمتد معنى الأرشف إلى الخرائط واسطوانات الممغنطة والمدمجة وغيرها .

ويستمد الأرشيف العام مفهومه من ارتباطه بالوثائق والأوراق العامة التى هى أوراق الدولة الصادرة من السلطة العامة وموجهة إلى خدمة عامة، مثل وثائق مجالس الوزراء والمجالس التشريعية ومكاتب رؤساء الجمهورية والمحافظين وأمنا السر وغيره ، وهذه الأوراق صادرة من الدولة وموجهة

(١) أحمد أنور بدر . علم المعلومات المكتبات ، دراسات فى النظرية والارتباطات الموضوعية .– القاهرة ، دار غريب ، ١٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) سلوي على ميلاد . الأرشيف ماهيته وإدارته .– القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٤ .

إلى موظف عام أو هيئة عامة لتحتفظ بها على أنها دليل إثبات فى الأرشيف العام .

وقد تتعلق الأوراق العامة بأفراد أو هيئات خاصة استولت عليها الدولة مثل أوراق والأفراد الشركات والمؤسسات الخاصة التى انتقلت ملكيتها للدولة ، على سبيل المثال وثائق الهيئات الدينية ووثائق شركة قناة السويس بعد التأميم[٣] .

وقد حاول شلنبرج – أحد رواد علم الأرشيف بأمريكا ، أن يميز بين الوثائق الإدارية Records والتاريخية Archive ، وحقيقة أنه لا يهمنا فى هذا البحث إثبات التفريق بين النوعين ، لأن صفة العمومية فى الأرشيف تأتى من حيث كون الوثائق صادرة من سلطة عامة تمثل الدولة وتضفى عليها طابع الرسمية بغض النظر عن أنها وثيقة إدارية أو تاريخية ، ومن باب أولى أن تكون الوثائق المحفوظة لأغراض البحث وثائق عامة لأنها لما لها من قيمة تاريخية أصبحت ملكاً عاماً لأفراد الشعب من حقهم الإطلاع عليها فى أى وقت وبأى وسيلة .

ثانياً : مفهوم المعلومات الشخصية :

يعد مصطلح المعلومات من المصطلحات التى يصعب تحديدها على وجه الدقة ، وهذا ما يؤكده الدكتور أحمد بدر فى قوله إن المعلومات هى تلك التى تغير الحالة المعرفية للإنسان ، هذا هو التعريف البسط لمفهوم مراوغ شأنه فى ذلك شأن الجاذبية والكهرباء ونعرف كيف تعمل ولكننا لا نستطيع الاستدلال على ماهيتها وتحديد تعريف لها . وهناك من يضع أكثر من عشرين تعريفاً للمعلومات على اعتبار أنها الحقائق أو المحتوى أو المعنى أو الاتصال أو الإدراك أو الوعى الكامل أو البيانات المجهزة أو المعرفة أو مورد كالطاقة والمادة أو سلعة ... إلخ ، أو هذا كله فى نفس الوقت[٥] .

ويمكن تقسيم المعلومات إلي ثلاثة أنواع وهى:

١ - المعلومات الإسمية : وهى على نوعين :

الأول : المعلومات الشخصية المرتبطة بذات الشخص:

وتتمثل هذه المعلومات فى اسم الشخص ، وحالته الاجتماعية ، والتعليمية ، والصحية، موطنه، وصحيفة حالته الجنائية ، ومعتقداته ، وآرائه ، وغير ذلك . وتخضع هذه المعلومات رغم أنها ليست من صنع صاحبها لسلطان فلا يجوز للغير الإطلاع عليها إلا بموافقته الشخصية أو بأمر من السلطة العامة المختصة .

الثاني : المعلومات الشخصية غير المرتبطة بذات الشخص:

ويقصد بها المعلومات المنسوبة إلى آخر مما يستعدى إدلاء الغير برأيه الشخصى فيها ، وهى بذلك تتفق مع النوع الأول فى انها خاصة بشخص

---

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٩ .

(4) Schellenberg, T. R Modern Archives .- Chicago. 1965. p. 16 .

(٥) أحمد أنور بدر . المرجع السابق ، ص ٨٢ .

معين ، وتختلف عنها فى أنها موجهة إلى الغير بحسب الأصل، وليست لصيقة بشخصية صاحبها، ومثال هذه المعلومات هو مقالات الصحف والملفات الإدارية العاملين فى جهة ما ، ومشكلة هذا النوع من المعلومات انه لا يمكن فيه الفصل بين مالك المعلومات والشخصية المتصلة بها المعلومات والصحفى الذي يكتب مقالاً عن شخص معين له حق على المقال ، ولا يجب أن يطغى هذا الحق على الشخصى موضوع المقال نفسه[٦] .

٢ - المعلومات المتمثلة فى مصنفات فكرية :

وهى المصنفات المحمية بتشريعات الملكية الفكرية ، ويستوى فى ذلك أن تكون هذه التشريعات خاصة بالملكية الأدبية والفنية أو متعلقة بالملكية الصناعية ، ولا يثور أدنى شك فى انفراد مؤلفيها بملكية مصنفاتهم والاستئثار باستغلالها طبقاً للنصوص القانونية المعمول بها فى هذا الصدد.

٣ - المعلومات الشاغرة :

ويقصد بها المعلومات المتاح للجميع الحصول عليها لأنها بدون مالك Res Communis ومثال هذه المعلومات تقارير البورصة اليومية والنشرات الجوية وترجع ملكية هذه المعلومات للأسبق إلي جمعها وصياغتها ، وحكمة ذلك هى احترام ما يبذله من يقوم بجمعها وصياغتها من مجهود فكرى ، ولا يعنى ذلك أن الأسبق إلى الجمع والصياغة يملك أن يحظر على الغير القيام بمثل ما قام به من مجهود فكرى ، فللغير الحق فى جمع وصياغة نفس المعلومات والتعبير عنها بأسلوب آخر متميز[٧] .

وتعرف لائحة الخصوصية الكندية المعلومات الشخصية بأنها المعلومات التى تحدد ذاتية وهوية الأفراد بغض النظر عن الشكل المدونة فيه بدون حصر سابق وحددت اللائحة تسع أنواع من المعلومات الشخصية هى الأصل الدينى ، أو العرقى للشخص ، اللون ، الديانة ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، الحالة التعليمية ، تاريخه الوظيفى ، والمعلومات المتعلقة بموقفه المالى ، وكذلك الأرقام التى تحدد هوية الأفراد مثل رقم بطاقة الهوية ، بصمة الأصابع والآراء الشخصية وكل ما يمكن أن يدخل تحت الأمور الشخصية للفرد[٨] .

• وحدد مايكل دوشان فى كتابه «اتاحة ونقل واستخدام المعلومات فى الأرشيف» الصادر عن برنامج RAMP التابع لمنظمة اليونسكو ، حدد المعلومات الشخصية التى تم حمايتها فى لائحة حماية البيانات الأوربية إلى أربع فئات رئيسة وهى :

١ – المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنة والنسب مثل الميلاد والوفاة والزواج ... إلخ .

٢ – المعلومات الطبية والخاصة بالحالة الصحية للفرد .

(٦) حسام لطفى . عقود خدمات المعلومات .– القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٦ .

(٧) نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(8) MacNeil, H. The Ethics of Disclosing Personal Information in Public Archives .- London, Scarecrow, 1992. pp. 48, 49.

٣ – المعلومات الخاصة بالنشاط المهنى والحزبى والخاصة بالآراء السياسية والفلسفية .

٤ – المعلومات الخاصة بثروة الفرد ودخله وسجله الضريبى ... إلخ[٩] .

والمبدأ الذى له الأولوية هو حماية المعلومات الشخصية للأفراد ، والتى يتم كشفها للحكومات بحكم الثقة المتبادلة بينها وبين الأفراد أثناء تعاملاتهم مع الحكومة ، والتى تحفظها باعتبارها مسئول مؤتمن بحكم سلطتها والقوانين والتشريعات التى تجبرها على عدم كشفها ، والمعلومات المتعلقة بخصوصية الفرد لدى الحكومة فانه يحرم على الأشخاص الذين لا تخصهم هذه المعلومات الوصول إليها واستخدامها . ومن غير المناسب وضع قيود قد تكون جائرة على كشف هذه المعلومات والإطلاع عليها مما يؤدى إلى إعاقة البحث العلمي .

وللأفراد الحق فى حماية معلوماتهم الشخصية بعيداً عن أيدى البعاثين ، وخوفاً من استغلالها استغلالاً سيئاً قد يلحق الضرر بهم وبأعقابهم ، وهذا الحق يطلق عليه الحق فى حرمة الحياة الخاصة أو الحق فى الخصصوصية ، وقد ظهرت فكرة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولازم التطور التاريخى لهذه الفكرة ، ظهور اتجاهات فقهية وقضائية وتشريعية متباينة حول مضمون هذا الحق وطبيعته القانونية والعناصر المكونة له ، ومع التطور العلمى فى وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ، إزدادت احتمالات تهديد الحق فى الخصوصية بالتطفل على أسراره وانتهاك حرمتها دون وجه حق .

ثالثا : مفهوم الحق في الخصوصية :

إن مفهوم الخصوصية هو مفهوم يصعب تحدده على وجه الدقة ، لأنه مفهوم إنسانى يرتبط فى الأساس بالقيم الأخلاقية والدينية والثقافية والنظام السياسى والجتماعى فى كل مجتمع ، لذلك يختلف مفهومه من مجتمع إلى مجتمع ، ومن زمن إلى آخر ، ومن الأفضل أن نترك لكل مجتمع أن يحدد مفهوم الخصوصية وفقاً لظروفه ومعتقداته .

والخصوصية لغة ، هى حالة الخصوص ، ويقال يخصه بالشيء خصاً وخصوصياً وخصوصية، والخاص والخاصة ضد العامة ، والتخصيص ضد التعميم واختصه بالشيء خصه به[١٠] . والخصوصية اصطلاحاً لها تعريفات متعددة منها أنها حق الفرد فى حياة هادئة ، أى يترك دون إزعاج أو قلق The Right To Be Let Alone والحق فى الخصوصية هو حق الفرد فى حياة منعزلة ومجهولة، فالشخص من حقه أن يعيش بعيداً عن أنظار الناس وعن القيود الاجتماعية بل ذهب البعض بأن الحياة الخاصة هى قلب الحرية فى الدول المتقدمة فهى ضرورية للفرد لحصانة مسكنه، ومراسلاته ، واتصالاته وشرفه[١١] .

ومن أشهر تعريفات الخصوصية ، التعريف الذى وضعه معهد القانون الأمريكى وهو «كل

(9) Duchin, M. Access, Use and Transfer Information in Archives, Paris, UNESCO, 1996, p. 8.

(١٠) الفيروزآبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب . القاموس الوسيط .– بيروت ، مادة خاصة ، ١٩٨٦ .

(١١) أسامة عبد الله قايد . الحماية الجنائية للحماية الخاصة وبنوك المعلومات .– القاهرة دار النهضة ، ١٩٨٨ ، ص ١٥–١٦ .

شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق ، حق شخص آخر فى ألا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير ، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور»[١٢] .

ومفهوم الخصوصية هو حق الأفراد فى العيش بمفردهم والحفاظ بمعلومات عن أنفسهم لأنفسهم، وتحديد ما هى المعلومات التى يرغبون فى معرفتها ، وحماية الخصوصية لا تكون فقط لذوى المكانة والواجهة فى المجتمع ، ولكن لكل الأفراد الذين يرغبون فى الاحتفاظ بما يخصهم من معلومات[١٣].

ويجب أن ترتكز الخصوصية على أساسين :

١ – حق الفرد فى اختيار أسلوب حياته دون تدخل من الغير فى حدود النظام العام .

٢ – حق الفرد فى سرية ما ينتج عن هذه الحرية فى اختيار أسلوب حياته من معلومات أو وقائع بعيداً عن معرفة أى شخص وبأى وسيلة[١٤] .

ويرى البعض أنه على الرغم من أن الخصوصية مفهوم يتعلق بالعزلة ، والسرية والاستقلال الذاتى ، إلا أنها ليست مرادفة لهذه المصطلحات ، ففوق الجوانب الوصفية البحتة للخصوصية مثل العزلة عن صحبة ، وفضول وتأثير الآخرين ، فانها تنطوي على عنصر معيارى ، وهو الحق فى التحكم المطلق فى الوصول إلى العوالم الخاصة . إن الرغبة فى الخصوصية لا توجد فى العزلة ولكنها جزأ لا يتجزأ من نظام القيم الذى ينظم العمل فى المجتمع وعلى ضوء ذلك فإن الخصوصية صراع من أجل التحكم بين الفرد والمجتمع[١٥] .

وذهب البعض إلى أبعد من ذلك بالدعوة لمفهوم الخصوصية على أنها مشاركة فى المجتمع ، ومن ثم ضرورة لازمة فى النظام الديموقراطى ، فالخصوصية باعتبار أنها تتعلق بالقدرة الإنسانية على المشاركة تعد أكثر نفعاً من مفهوم العزلة ، ان الخصوصية كمنهج مشاركة ترى أن القيود على استخدام المعلومات الشخصية ضرورية ، لأن اتخاذ القرار الفردى فى مجتمع ديموقراطى يقع خارج وداخل نطاق المجتمع[١٦] .

وذهب البعض فى الفقه الأمريكى إلى القول بأن الاعتداء على الحق فى الخصوصية ينقسم إلى أربعة أقسام وهى :

١ – التدخل فى الحياة الخاصة للفرد ، مثل التجسس على حياته الخاصة أو التصنت .

٢ – النشر العلنى للوقائع الخاصة بالفرد ، مثل نشر صورة زوجته المريضة ، أو نشر وقائع تتعلق بمركزه المالى بغض النظر عن وسيلة الحصول على هذه المعلومات .

٣ – الإساءة إلى سمعة الشخص فى نظر الجمهور، مثل استخدام اسمه على نحو يسىء إلى سمعته دون إذنه .

---

(١٢) رأفت الشيخ ، ص ٤٧ .

(١٣) نفس المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(١٤) أسامة قايد ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(١٥) فريد ه . كيت . الخصوصية فى عصر المعلومات .– القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٩ . ص ٣٤ .

(١٦) نفس المرجع السابق ، ص ٣٩ .

٤ – استخدام بعض العناصر الشخصية للشخص بقصد الحصول على كسب مادى مثل الاسم والصورة والصوت[١٧] .

ولم يستطيع الفقه والقضاء الفرنسى عن وضع معيار حاسم للتمييز بين الحياة العامة للفرد وحقه فى الخصوصية ، واقتصر القضاء على تقرير توافر الحياة الخاصة للفرد فى بعض الحالات ، مثل المركز العائلى والزواج ، والطلاق ، والحالة الاجتماعية ، والبدنية ، والنفسية والعقلية ، والمرض، والمعتقدات الفلسفية والدينية ، ونشاطاته فى أوقات الفراغ ، وهذه التعريفات السابقة اعتمدت على تعريف الحياة العامة لاستبعاد نطاقها عن الحياة الخاصة[١٨] .

ومن أكثر تعريفات الخصوصية ملائمة هو أنها «مطلب الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات بأن تقرر لنفسها متى وكيف وإلى أى مدى يتم نقل المعلومات عنها إلى الآخرين وميزة هذا التعريف أنه يجعل من خصوصية المعلومات قيمة اجتماعية ، ولكنها ليست فى ذاتها حقاً قانونياً ، والحقيقة أن الخصوصية ليست هدفاً فى حد ذاتها ، ولكنها أداة تحقق أهداف أخرى ، فالخصوصية الكاملة غير مرغوب فيها أكثر من عدم الخصوصية ، وبصورة أدق فإن الخصوصية أداة تعكس مصلحة المجتمع التى تظهر كنتيجة لتطبيق حق الخصوصية[١٩] .

ويجب أن نفرق بين مفهوم الخصوصية Pri-vacy وبين السرية Confidential فالخصوصية مرحلة وسطي بين السرية والعلانية ، بمعني أن السرية أعم وأشمل من الخصوصية ، فالسر هو ما لا يعرفه إلا صاحبه أو أمينه ، أما الخصوصي فهو ما لا ينشر أى ما لا يعتبر علناً مكشوفاً للكفاة ، حتى ولو لم يكن كتمانه قد وصل إلى حد السر .

ومفهوم السرية يشير أولاً إلى الاتصالات الخاصة ، والاتصال الخاص بين شخصين يكون مقصوراً عليهما فقط ، والاستفسار غير الشرعى عن محتوى هذه الاتصالات يعد أمراً محظوراً ، ومن أبرز هذه الاتصالات ، الاتصال بين الطبيب ومريضه ، المحامى وعميله ، الزوج وزوجته ، ومثل هذه الاتصالات يحميها القانون من عبث الآخرين، أما الاتصالات الناتجة عن علاقات أخرى مثل الصداقة فهي غير مشمولة بحماية القانون[٢٠] .

والسرية أيضاً تحمى المعلومات الخاصة التى تجمع لأداء غرض واحد وتستخدم لأغراض أخرى أثناء حياة الشخصى، فالأفراد ربما ينقلون معلومات خاصة عن أفراد أو إدارة ، لأن القانون يراها ضرورية لكل المواطنين ، أو يتيحها لأنها ضرورة مجتمعية، وعندئذ لابد من طمأنة هؤلاء الأشخاص بأن المعلومات التى تخصهم لن تستخدم بدون إذنه ، أو فى أغراض أخرى غير التى حددها القانون[٢١] .

(١٧) أسامة قايد . المرجع السابق ، ص ١٦ .

(١٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٢–١٣ .

(١٩) رأفت الشيخ ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(20) Pugh, Marry Jo. Providing Reference Services in Archives and Manuscripts .- Chicago, 1994, p. 56.

(21) Ibid, p, 57.

ويحتاج الأفراد والمنظمات – الشخص المعنوى – على السواء فى أداء أعمالهم إلى درجة من الاستقلال الذاتى ، حيث أن أخطر تهديد للاستقلال الذاتى للفرد هو إمكانية أن يقوم شخص ما باختراق منطقته الداخلية ويعرف أسراره الجوهرية، سواء بوسائل مادية أو نفسية ، ان هذا الاختراق المتعمد للمجال الذاتى للفرد ، يجعل الفرد معرضاً للسخرية والخزى ويضعه تحت سيطرة أولئك الذين عرفوا أسراره .

ومن الضروري إثبات حق الخصوصية للشخص المعنوى (المنظمات والمؤسسات الخاصة) كما هو مثبت للأشخاص الطبيعيين (الأفراد) ، فالمنظمات مثل الأفراد ، تحتاج للخصوصية من أجل الاستقلال والسلامة ، وهو ما يسمى بالاستقلال التنظيمى الذى يشمل حاجة أى منظمة من المنظمات إلى كتمان أسرارها عن المنظمات الأخرى خاصة فى ظل السوق التنافسية السائدة ، وليس من المعقول إعطاء الفرد الحق فى عدم الكشف عن أسراره ومطالبة المنظمات التى ينتمى إليها الأفراد بكشف المعلومات التى تخصها[٢٢] .

وتعتبر الخصوصية ضرورية لصنع القرارات واتخاذها فى المحيط المؤسسى ، فلو أن كل حديث بين القادة التنظيميين أو بين القادة وموظفيهم ، ولو أن كل اقتراح للعمل كان علنياً ، لامتنعت النقاشات الصريحة بصورة خطيرة ولضعفت عملية صنع القرار المتزن ، وعلي سبيل المثال يوفر القانون السرية المطلقة للمشاورات القانونية بين القضاة حتي يتم اتخاذ حكم نهائى .

وتشترك المنظمات مع الأفرد فى الحاجة إلي اتصالات مصونة ومحمية ، كأخذ رأي المستشارين مثل المحامين أو المحاسبين فى بعض القضايا التى تتعرض لها المنظمة ، كما أنها مطالبة بالكشف عن بعض المعلومات لعملائها وغيرهم مما تفرضه ظروف العمل ، وكشف هذه المعلومات يتجاوز مصلحة الأفراد فى خصوصية معلوماتهم ، لتشمل مصلحة المنظمة فى الوصول إلى المعلومات اللازمة لممارسة أعمالها ووظائفها ، ولذلك تعمل المصارف المالية على توفير الخصوصية للمعلومات المالية التى تمتلكها عن عملائها ، لأن تلك المعلومات ضرورية لأنشطة المصرف ، ولأن العملاء سيكونون أقل استعداداً للكشف عن هذه المعلومات إذا لم يستطع المصرف توفير الحماية القانونية من الكشف عنها ، وتتحكم الجامعة فى إطلاع كلياتها على تقديرات طلابها ليس فقط سبب حرصها على المصلحة الفردية لطلابها فى الخصوصية ، ولكن بسبب مصلحتها النظامية فى التقديرات النزيهة والدقيقة والتى يمكن أن تتوقف إذا لم يتم حماية تلك التقديرات من الكشف عنها[٢٣] .

ومفهوم الخصوصية عند الغرب يرتبط بمفهوم الحرية النابعة أساساً من الفكر الليبرالى الذى يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقل فيه وتظهر فيه قدراته الإبداعية ، وهو فى ذلك يستند إلى موقف عام من الفرد والجماعة ، فالفكر الليبرالى يري أن الفرد هو اللبنة الأولى وهو الأساس فى المجتمعات ، وان هذ الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته والسعى المستمر وراء غايات وأهداف .

(٢٢) فريد ه. كيت . المرجع السابق ، ص ٣٨–٣٩ .

(٢٣) نفس المرجع السابق ، ص ٤٢ .

ويؤكد الدكتور نبيل على أن حرية الحصول المعلومات أو حجبها والحرية وجهان لعملة واحدة ، وليس من قبيل المصادفة أن تؤكد معظم دساتير العالم ومواثيقه على حرية الحصول المعلومات ، بل ويمكن القول بأن الثورة الاشتراكية قد لاقت مصيرها المحتوم لأسباب غير منقطعة الصلة بحرمان جماهيرها من حقها فى الحصول على المعلومات الصحيحة ، وقد جاءت دعوة الجلاسونست متأخرة وأضعف من أن تصلح الوضع المختل بأثر رجعى[٢٤] .

والقضية فى جوهرها هى قضية الحرية وما يتمتع به الأفراد من ديموقراطية تسمح لهم بالوصول إلى معلوماتهم فى أى وقت ، والعلاقة بين الحرية وحماية المعلومات الشخصية علاقة طردية ، فكلما زادت الحرية زادت قدرة الأفراد على الوصول إلى معلوماتهم وحمايتها من الإنتهاك ، وكلما انعدمت الحرية كلما انعدمت قدرة الأفراد على معرفة ما يخصهم من معلومات وحمايتها .

وإيمان الغرب بقضية الحرية باعتبارها محور التقدم فى أى دولة ، لم يأتى وليد الصدفة وإنما أخذ عشرات السنين إلى أن استقرت مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ، بحيث أصبح راسخاً فى ذهن الفرد مجموعة القيم والتقاليد التى تحدد علاقته مع المجتمع الذى تقوده الدولة لتحقيق الرفاهية للفرد باعتباره ركيزة التقدم ، هذه العلاقة التى تعطيه الحق فى الوصول إلى معلوماته الشخصية وحمايتها من الإطلاع عليها إلا بعد موافقة صاحبها بل والحق فى رفع الدعاوى القضائية للمطالبة بالتعويض إذا ما لحق بالفرد أضراراً مادية أو معنوية .

ويفرق التراث الإغريقى – الذى يعتمد عليه الفكر الأوربى ، بين ما هو العام والخاص ، أو بين الأنشطة التى تتعلق بالمجتمع والأخرى التى تتعلق الحياة الخاصة ، أو بحماية الحياة والحماية من الإنتهاك ، والعام هنا يتضح أكثر من خلال ممارسة النشاط السياسى والذى يتجه نحو تحقيق الرفاهية العامة ، أما مجال الخاص هنا فيتعلق بالمتطلبات الإنسانية للفرد كالطعام والملبس والمسكن .

ومع بدايات حركات الإصلاح فى أوربا ، وأهمها حركة الإصلاح البروتستانتى وحركة المقاومة الكاثوليكية ، والتى أعطت مزيداً من الحرية الشخصية للاعتقاد الذاتى للفرد ، وإعلان تحرير العبيد والرقيق والتى حررت الفرد من قيد العبودية التى تحرمه من حريته خصوصيته . وخلال العصور الوسطي كان الإنسان يعتمد فى حماية ذاته وخصوصيته على قوته الجسدية ، والتى تتمثل فيه احتياجات بسيطة مثل غذائه وملبسه ومسكنه ومنذ بداية القرن الثامن عشر بدأ الإنسان يحتاج إلي عقله وليس جسده فى تسيير أمور حياته ، حيث بدأت تظهر مؤسسات مثل المدارس والمستشفيات والتى تحتاج إلى إدارة واعية[٢٥] .

وفى القرن التاسع عشر انتقل الإنسان إلى استخدام الآلة وبدأ استخدام القوة الجسدية فى الاختفاء نهائياً ، وقد أحدث ظهور الآلة فى المجتمع الأوربى (الثورة الصناعية) تغيرات عميقة فى المجتمع على المستوى الاجتماعى والسياسى وغيره . وقد صاحب هذا التطور فى المجتمع نتيجة لاختراع الآلة ، تطور فكرى مماثل فظهرت الليبرالية التى

(٢٤) نبيل على . العرب وعصر المعلومات .– الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧١ .

(25) Macneil, H. Op. Cit., pp. 38-39.

حاولت إعطاء الفرد مزيداً من الحرية مقابل السلطة الممنوحة للدولة حيث ترى إن الفرد هو اللبنة الأولى فى المجتمع وانه الركيزة الأساسية للتقدم .

وترى الليبرالية أن الفرد باعتباره مالكاً لنفسه وطاقاته ليس مديناً للمجتمع بهذه الملكية ، وينفى هذا الفرض الكامن فى التفكير الليبرالى أو الفردية التملكية البعد الاجتماعى دور المجتمع ، ولقى بآثاره الوخيمة على مبدأ المساواة الاجتماعية ، ويذكر لوك – أحد رواد الفكر الليبرالى «أن كل إنسان يمتلك شيئاً فى شخصه ، وليس لأحد حق الامتلاك سوى ذاته ، وأن عمله الجسدى ، وعمل يديه هما ملكه بحق[٢٦] .

وعلى الرغم من الأهمية التى تعطيه اللبيرالية للحرية الشخصية للأفراد باعتبار أن الفرد هو ركيزة التقدم ، إلا أن هذه الفكرة ذاتها تحمل فى داخلها عوامل خلل يمكن أن تؤدى بها إلى فكرة الاستبداد بحرية الأفراد ، فلا يكفى لتحقيق حرية الفرد أن يمتنع التدخل أو الاعتداء على مجاله الخاص الحيوى ، وإنما لابد فوق ذلك أن يكون الفرد بالفعل سيد قراره ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تخلص من جميع المؤشرات على إرادته سواء كانت ظروف طبيعية أم راجعة إلى جهله أو حتى غرائزه ، فالفرد كيان عاقل ومفكر لا ينبغى أن يخضع لغير عقله . ومن هنا أصبح من الممكن باسم الحرية الفردية ذاتها أن نفرض على الفرد ولمصلحته أمور لم يكن ليدركها لقصور فى ظروفه المادية والنفسية فالعقل والعقلانية أمور موضوعية يتفق عليها الجميع وبالتالى يجب خضوع الأفراد لمنطقها إعمالاً لحرياتهم حتى رغم أنفهم[٢٧] .

وأخيراً يجب التنبيه على أن تحديد مفهوم الخصوصية هو أمر متروك لكل دولة تحدده طبقاً للأعراف والتقاليد السائدة بها ، فالسلوك المباح فى بلد ما قد يكون سلوكاً شائناً فى بلد آخر ، وأبسط مثال على ذلك معرفة اسم الأم فى المجتمع المصرى – خاصة فى صعيد مصر يعد أمراً معيباً ، وقد يرجع ذلك إلى استخدام اسم الأم فى أعمال السحر والشعوذة .

وقد واكب التطور فى الفكر الليبرالى إصدار والقوانين الخاصة بمجال حرية الأفراد والمحافظة على حياتهم الخاصة ، فصدرت لائحة حرية المعلومات Freedom Information Act وتعديلاتها سنة ١٩٧٧ ، وقانون الخصية Privacy Act الصادر سنة ١٩٧٧ بالولايات المتحدة ، ولائحة حماية البيانات ببريطانيا سنة ١٩٨٠ و غير ذلك من الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم فى هذا الشأن ، وسوف نتناول أيضاً ما وضعه المشرع المصرى لحماية الحق فى الخصوصية .

التشريعات القانونية فى مجال إتاحة المعلومات الخصوصية :

بدأت مشكلة الحق فى الخصوصية والرغبة فى إتاحة المعلومات فى الظهور فعلياً كنتيجة للحرب العالمية الثانية ، وبعد استيلاء دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة) على دول المحور

(26) Ibid, p, 40.

(٢٧) ياسر قنصوة . الليبرالية ، إشكالية مفهوم .– الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٥-١١٦ .

(ألمانيا – إيطاليا – تركيا) ، قامت الدول المنتصرة بالاستيلاء على السجلات والوثائق التى تخص جيوش دول المحور وعلى رأسهم ألمانيا النازية ، سواء الموجودة فى الأرشيفات العامة أو فى الأرشيفات الجارية بالإدارات الحكومية ، وقد تم الاستيلاء على كل ما صلة بالرايخ الثالث ، وقد احتوت على معلومات هامة وخطيرة عن الأمور العسكرية والسياسية والمخابرتية ... إلخ[٢٨] .

وقد أثار المواطنين مشكلة كبيرة بعد إنتهاء الحرب ، حيث بدأوا يطلبون الإطلاع على السجلات والملفات المتعلقة بذويهم الذين اعتقلوا بالسجون النازية ولا يعرفون مصيرهم ، وأراد البعض منهم معرفة عملاء النازية للانتقام منهم لما فعلوه بهم من أضرار وعليه فقد اضطرت السلطات المنتصرة إلي وضع معايير لجمع وترتيب المواد الأرشيفية ونشر ما يلزم وإتاحته للمواطنين[٢٩] .

وقد شكلت لجنة لمتابعة هذا الأمر وقد تمكنت خلال عشر سنوات من معالجة كل المصادر الألمانية من بداية عهد بسمارك إلي سنة ١٩٤٥م ، وأصبح متاح للجمهور بدون قيود ، ولكن أدى ذلك إلى ظهور مشكلة أخري تمثلت فى أن إتاحة الوثائق العامة إلى الكشف عن أسماء الضباط والعلماء الذين كانوا يعملون فى خدمة الدولة النازية ، مما سبب لهم أضرار فادحة . وعليه تم وضع سياسة تعمل على تقييد نشر أو الوصول إلى المعلومات التى قد تضر الأشخاص[٣٠] .

ومن هنا بدأت الدول فى وضع التشريعات القانونية التى تعمل على تحقيق التوازن بين رغبة الجمهور فى معرفة أعمال الحكومة التى تقوم بها كحق من حقوقهم الدستورية ، وتحقيقاً لمبدأ الشفافية فى إدارة الحكومة ، وأيضاً تحقق المحافظة المصلحة العامة للدولة التى تشمل ضمنياً حماية الحياة الخاصة للأفراد .

ولقد كان للأرشيفون الأمريكان الدور الريادى فى زعامة الإتجاه الداعى إلى إتاحة المعلومات إلى الجمهور بدون قيود ، وقد تمت المبادرة بالتعاون مع المجلس الدولى للأرشيف ICA فى مايو سنة ١٩٦٦م ، حيث تم تنظيم مؤتمر دولى بالتعاون مع أرشيف ومكتبة ولاية واشنطن واللذين قدما للمؤتمر الدعم اللازم لمناقشة المشاكل التى تواجه الأرشفيون عند إتاحة المعلومات ، وقد تبنت الوفود التى حضرت هذا المؤتمر مبدأ الوصول إلى المعلومات بدون قيود فى الأرشيفات العامة ، وكانت هذه هى أول مرة يعلن فيها عن مبدأ الإتاحة أو الوصول إلى المعلومات على المستوى الدولى ، وكان من نتائج المؤتمر أن قام المشرع الفرنسى بوضع دستور أخلاقى لإتاحة المعلومات فى الأرشيف سنة ١٩٦٧م ثم تبعتها بقية الدول الأوربية[٣١] .

---

(٢٨) حازم الببلاوى . دور الدولة فى الاقتصاد .– القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٦ .

(29) Wagner, A. The Policy of Access To Archives .. From Restriction To Liberalization, Paris, UNESCO, 1984, p. 377.

(30) Ibid, p, 337.

(31) Ibid, p, 337.

وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنتان :

الأولى : عملت على وضع الإجراءات والمعايير النظرية التى تساعد على إتاحة المعلومات بدون قيود، والعمل على إزالة لمعوقات التشريعية المنصوص عليها قانوناً .

الثانية : درست مدى استعمال الميكروفيلم كتقنية حديثة فى ذلك الوقت تساعد على نشر المعلومات . هذا وقد اجتمع ممثلى الدول الأوربية والولايات المتحدة مرة ثانية تحت رعاية المجلس الدولى للأرشيف سنة ١٩٦٨م وتتضمن التوصيات الآتية :

١ - إلزام مراكز المعلومات الأرشيفية فى كافة البلدان بوضع تعليمات محددة للوصول إلى المعلومات ، مع عمل إزالة كافة القيود الجائرة أو غير المبررة على إتاحة المعلومات .

٢ - يجب ألا يتجاوز فترة إغلاق السجلات والوثائق ثلاثون عاماً من بداية العمل(٣٢) .

قانون حرية المعلومات

Freedom Information act

تعد حرية المعلومات جوهر الحكومة الحرة والديموقراطية ، فإذا لم يكن للمواطنين الحرية الكاملة فى معرفة عمليات الحكومة وما تقوم به من أعمال ، فإن التجربة أو الممارسة الديموقراطية داخل الحكومة سوف تقع فى أخطاء وتقصير فى كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسة ، ومشاكل الوصول والخصوصية لا تقتص فقط على الحكومة وإنما تمتد إلى العلاقة بين الأشخاص أنفسهم وبين المؤسسات الخاصة ، ولكن لأن معظم الصعوبات تنشأ عندما تصطدم مصالح المواطنين مع حاجات الحكومات فى تأدية واجباتها ومن هنا كان التركيز على الجانب الحكومى .

وطبقاً للتعديل الأول من لدستور الأمريكى فإن المعلومات التى يتم الحصول عليها لأغراض الصحافة لتعزيز وظيفته الإعلامية أو للفرد من أجل متابعة مصالحه الشخصية ، فإن حاجة للوصول إلى المعلومات متجذرة ضمن الضمانات الدستورية ، وهذه الحاجة ضرورية داخل نظام الحكومة الذى يتبنى الفرضية القائلة بسياسة الباب المفتوح وأن أى محاولة لغلق هذا الباب تعد محاولة للقضاء على تدفق المعلومات وإتاحتها أى القضاء على الديموقراطية الحرة(٣٣) .

كما أن الحاجة حماية الخصوصية هو مطلب عادل تم تدعيمه أيضاً ضمن الضمانات الدستورية، وهذا ما ذكره الجنرال إدوارد ليفى «أن التعديل الأول والرابع قد حددا مقاييس ومعايير السرية والخصوصية ، فالتعديل الأول كفل حرية التعبير وسرية الآراء وأفكار الشخص ومعتقداته، ويحمى التعديل الرابع حق المواطنين فى أن يكونوا آمنين فى أشخاصهم ومساكنهم وفى أوراقهم ، كما ذكر ليفى أيضاً «أنه لا شك أن التعرض للحياة العامة يضعف بشكل يصعب إصلاحه الحرية وعفوية الفكر والسلوك البشرى ويضعان كل من الشخص والملكية

(32) Ibid, p, 377-378.

(33) Ibid, p, 378.

الفكرية فى خطر» وذلك فى إطار تدعيمه لمبدأ الخصوصية[٣٤] .

ونتيجة لاهتمام الرأى العام حول كيف أن الحكومة بكل قوتها التى تمنحها القوانين والتشريعات تستطيع أن تتدخل فى حياة المواطنين أن تسلبهم حرياتهم ، والمثال الواضح على ذلك هو قضية وترجيت ، أدت إلى خلق نزاع بين حق الوصول والخصوصية كظاهرة مطروحة على الساحة الفكرية وتحتاج إلى دراسة . وهذا النزاع سوف يظل قائماً لفترات طويلة ، وعلى سبيل المثال سجلات الإحصاء السكانى تحتوى على معلومات شخصية عن الأصول العرقية والاثنية ، ومن الواضح أنها جزء من المعلومات العامة التى تتعارض مع الأقليات المعتادة على التميز .

وقد تدخل الكونجرس الأمريكى لمواجهة هذه المشكلة سنة ١٩٦٦م . وذلك عندما تبنى قانون حرية المعلومات بضغط من الصحافة والاتحاد الأمريكى للحقوق المدنية ACLU ، وقد ذكر بعض أعضاء الكونجرس أن التعديل الأول قد نص فقط على الحق فى إبداء الآراء والمعلومات ، ولكن لم ينص على الحق فى استلام وجمع المعلومات وتداولها ، ولذلك صدرت لائحة حرية المعلومات سنة ١٩٦٦م وتعديلاتها ١٩٧٧م والتى نصت على وجوب إتاحة وثائق الإدارات الحكومية الفيدرالية إلى العامة فى كل الوقت[٣٥] .

ونصت لائحة حرية المعلومات أن كل إدارة سوف تنشر فى السجل الاتحادى كل المعلومات التى تتاح إلى الجمهور وتتمثل فى :

١ - كل البيانات اللازمة عن المنظمة ووظائفها والخدمات التى تقدمها وبيان طريقة الحصول المعلومات منها .

٢ - القواعد والإجراءات الخاصة بإتاحة المعلومات والحصول عليها ومحتويات كل الأوراق والتقارير والفحوص .

٣ - السياسة العامة للإدارات الرسمية وغير الرسمية، مع إجراء التعديلات والتنقيحات اللازمة كل فترة[٣٦] .

وعلى ذلك فإن أى مواطن أمريكى إذا كان لديه ملاحظة على المعلومات التى تخضه والمنشورة فى السجل الاتحادى ، عليه أن يتقدم بطلب إلى مدير السجل الاتحادى CFR يذكر فيه عدم رغبته فى نشر هذه المعلومات ، ويتم دراسة الطلب لبيان وجاهة الأسباب التى قدمها صاحب الطلب من عدمه .

وعلي كل إدارة تخضع للتفتيش العام أن تنشر فى السجل الاتحادى ما يلى :

- الآراء النهائية للمنظمات والمؤسسات - مؤيدة ومعارضة .
- بيان السياسة والتفسيرات لكل إدارة والتى لم تنشر فى السجل الاتحادى .

(34) Reitman, Alan. Freedom of Information and Privacy The Civil Libertarians Dilemma .- Paris. UNESCO. p. 354 .

(35) Ibid, p, 354.

(36) National Archives and Records Administration. Freedom Information Act. www. nara.gov. p. 2.

- التعليمات الإدارية وتعليمات الموظفين التى تتعلق بالجمهور .
- كافة الوثائق التى ترجع إلى ما قبل ١٩٩٦م سوف يتم تخزينها على الحاسب الآلى أو أى وسيلة آلية ، مع توفير الوسيلة المناسبة لمنع انتهاك الخصوصية الشخصية ، والزام الإدارة بحجب أى تفاصيل تحدد هوية عند نشر الآراء أو عند نسخ الوثائق أو دليل الموظفين ومع بيان سبب هذا الحذف والإشارة إلى الجزء المحذوف من السجل الذى سيتم نشره .
- وسوف تقوم كل إدارة بإتاحة أى من الوثائق المنصوص عليها إلى أى شخص يطلب ذلك ما عدا تسع أنواع من المعلومات نصت اللائحة على حجبها وهى :

١ – المعلومات التى تطلب بصفة خاصة لتنفيذ أمور السياسة والقضايا العسكرية والشئون الخارجية للولايات المتحدة .

٢ – المعلومات التى تتعلق بالشئون الداخلية لأى إدارة أو هيئة .

٣ – المعلومات التى تم استثناءها من الكشف العام من خلال اللوائح والقوانين .

٤ – المعلومات التجارية والمالية والأسرار المهنية.

٥ – المذكرات والخطابات الصادرة أو الواردة بالإدارات والتى لا يصرح بإتاحتها طبقاً للوائح والقوانين .

٦ – المعلومات الموجودة بالملفات الشخصية والطبية والملفات المشابهة والتى يعد كشفها إنتهاك غير شرعى للخصوصية .

٧ – المعلومات الإحصائية التى ينص القانون على حجبها ويستثنى من ذلك المعلومات التى أتاحها القانون للاستخدام العام .

٨ – المعلومات التى تحتوى أو تتعلق بإعداد تقارير العمل والفحص ملفات الحالة والتى تعد للاستخدام من قبل الهيئة .

٩ – المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية التى تتضمن الخرائط وغيرها[٣٧] .

وعلى الرغم من صدور قانون حرية المعلومات سنة ١٩٩٦م ، فقد وقعت بعض القضايا التى أدت إلى نزعات طويلة فى ساحات المحاكم الأمريكية مثل ما قام به الاتحاد الأمريكى للحقوق المدنية فى تأييده لجهود ولاية نيويورك فى طلبها الحصول سجلات أكاديمية الجوية الأمريكية للتعرف على نظامها التأديبى وهذا يتطلب بدوره الإطلاع على معلومات عن نظام الشرف العسكرى بالأكاديمية مما حث المحكمة بوضع الاستثناء السادس السابق ذكره ، هذا بالإضافة إلى طلب فئات كثيرة من الباحثين والمؤرخين الإطلاع على المعلومات لحاجتهم البحثية، فكان ولابد من إصدار لائحة الخصوصية سنة ١٩٧٧م، وتهدف إلى الحفاظ على خصوصية الأشخاص ضد التدخل الحكومى ، هذا بالإضافة إلى التقدم الهائل فى تقنيات الحاسب الآلى وتداول كميات هائلة من المعلومات والتى تتطلب حمايتها من الإنتهاج الجائر[٣٨] .

(37) Ibid, p, 3.

(38) Reitman, Alan. Op. Cit., p. 357.

قانون الخصوصية Privacy Act :

ان قانون الخصوصية هو قانون يحقق العدالة فى تداول المعلومات ، فهو يضع عدد من المعايير لنظام تسجيل وتداول المعلومات الشخصية خصوصاً فى الأنظمة الآلية ويجب الالتزام بهذه المعايير . ويوضح القانون كيفية الوصول إلى المعلومات الخاصة الأشخاص وكيفية استعمالها ، كما تبين أن المعلومات التى تم تجميعها لغرض واحد لا تستخدم لأغراض أخرى بدون موافقة الشخص ، كما يستطيع الشخص تعديل أو تصحيح المعلومات فى سجلاتهم ، وأن الإدارة التى تنشىء البيانات وتستخدمها هى المسئولة عن اعتمادها وتوثيقها واستخدامها .

وقد وضعت لائحة الخصوصية الصادرة ١٩٧٤م وتعديلاتها الصادرة ١٩٧٧م – وكذلك لائحة الخصوصية الكندية الصادرة ١٩٨٣م أربعة مبادئ هي :

١ – أنها لا يجوز للهيئات والمصالح الحكومية التى أدرجت ضمن لائحة الخصوصية أن تستخدم أو تكشف المعلومات الشخصية بدون موافقة مسبقة من الأفراد الذين تخصهم .

٢ – يجب أن تسمح الهيئات للأفراد بالوصول إلى معلوماتهم الشخصية – وقد نشأ نزاع بين وجهة نظر الأفراد والإدارة فى المعلومات المطلوبة (هل يتم الحصول عليها كلها ، أو جزء منها ، حق استنساخها ...) .

٣ – الاستخدام العادل للمعلومات أى أن المعلومات التى تطلبها الهيئات لابد وأن تكون مناسبة وضرورية للغرض الذى أنشئت من أجله . وفى كندا لا يتم تجميع هذه المعلومات وطرحها نهائياً إذا لم تتعلق بصورة مباشرة ببرنامج عمل الهيئة .

٤ – المعلومات المطلوبة للقرارات الإدارية يجب أن تكون محددة ودقيقة[٣٩] .

وتسرى هذه اللائحة على المعلومات المقيدة داخل نظام الحفظ بالهيئات سواء أكان نظام حفظ يدوى أو آلى ، وقد حددت لائحة الخصوصية شروط كشف المعلومات الموجودة بالوثائق والسجلات حيث نصت اللائحة علي : لا يجوز لأى هيئة أن تكشف أى معلومات بأى وسيلة اتصال إلى أى شخص أو هيئة أخرى ، إلا بناء على طلب مكتوب أو موافقة خطية مسبقة من الشخص الذى تخصه تلك المعلومات ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

١ – الموظف العام فى الإدارات والذين يحتاجون المعلومات فى أداء واجباتهم الوظيفية .

٢ – مكتب الإحصاء السكانى الذى يحتاج المعلومات فى أغراض التخطيط وتنفيذ المسح والإحصاء السكانى .

٣ – المستلم الذى يعطى الإدارة ضمان مكتوب يكفى للتأكد من أن المعلومات لا تستخدم فقط لأغراض البحث الإحصائي أو فى إعداد التقارير الموثقة ، مع الإقرار بأن الوثيقة لا تحتوى على أى معلومات تحدد هوية الشخص.

(39) MacNeil, H. Op. Cit., p.

٤ – الأرشيف القومى الأمريك الذى يستخدم المعلومات التى أصبح لها قيمة تاريخية تبرر الاحتفاظ بها بشكل دائم من قبل الحكومة ، أو لتقويمها وتحديد أهميتها من قبل مدير الأرشيف الأمريكى .

٥ – أى هيئة أو وكالة يقع نطاق اختصاصها ضمن سلطة الحكومة الأمريكية وتكون ذات نشاط مدنى أو جنائى مصرح بها قانوناً ، بشرط أن يقدم رئيس أو الهيئة الوكالة طلب مكتوب إلى الهيئة التى تملك المعلومات يحدد فيه الجزء الذى يرغب فى الإطلاع عليها .

٦ – الشخص المناسب الذى يرغب فى معرفة المعلومات التى تؤثر على صحة وسلامة المواطن مثل الأطباء والمحامون ، على أن يترك آخر عنوان له للرجوع إليه عند وقوع نزاع قضائى.

٧ – أعضاء الكونجرس الأمريكى إذا وقعت تلك المسألة فى نطاق اختصاصه أو اختصاص إحدى لجانه ولجانه الفرعية .

٨ – المراقب العام للمحاسبات ، أو من ينوب عنه فى أداء واجبات ووظائف المكتب العام للمحاسبة .

٩ – المعلومات الضرورية للمحاكم وما يقع فى نطاق اختصاصها[٤٠] .

وعلى أى شخص أو هيئة تريد كشف معلومات تخصها أن تدون :

١ – اسم وعنوان الشخص أو الهيئة التى تريد كشف المعلومات .

٢ – تاريخ وطبيعة وغرض الكشف عن المعلومات .

٣ – إعلام أى شخص أو هيئة حول أى تعديلات أو تصحيحات تتم من قبل الهيئة[٤١] .

كما حددت اللائحة طريقة الحصول على طريقة الوصول إلى المعلومات التى تم حجبها فى أى إدارة أو هيئة عن طريق :

١ – الطلبات التى تقدم من قبل الأفراد للتمكن من الوصول إلى معلوماتهم الشخصية المقيدة فى السجلات يسمح لهم يوافق على طلب وعلى الشخص الذى يختاره لمرافقته إذا رغب فى ذلك لمراجعة وفحص الوثيقة أو أخر نسخة منها أو اقتباس جزء منها ، وفيما عدا ذلك فإن الهيئة قد تطلب من الفرد بيان مكتوب للتصريح للتخويل بكشف المعلومات لشخص يخوله ذلك الحق .

٢ – يسمح للشخص بطلب بتعديل معلومات وردت عنه فى الوثائق والسجلات فى غضون عشرة أيام ما عدا أيام السبت والآحاد والعطلات الرسمية وذلك من تاريخ استلام الطلب وعلي الفور يتم إجراء التصحيح والجزء الذى يعتقد الشخص أنه غير مطابق أو غير دقيق أو غير متعلق به .

٣ – وإذا تم رفض طلب التعديل أو التصحيح فإنه يتم إعلام الشخص بذلك مع بيان سبب الرفض ، مع جواز مراجعة هذا الرفض مع رئيس الهيئة فى غضون ثلاثون يوماً ما عدا أيام السبت والآحاد والعطلات الرسمية ، وإذا

(40) National Archives and Records Administration . Privacy Act, WWW.nara.gov. p. 3.

(41) Ibid, p. 3.

تم رفض طلبه مرة أخري عليه اللجوء إلى الجهات القضائية[٤٢] .

إتاحة المعلومات الشخصية وحجبها في التشريع المصري:

قامت فى مصر حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١م من أجل إعلان الاحتجاج على عمليات الاعتداء عل الحق فى الحياة الخاصة واستنكار مع وقع منها ، وذلك بأن قامت أجهزة السلطة المختص بإحراق مئات الملفات السرية والأشرطة التى سجلت أحاديث وصور المواطنين خلسة ودون رضائهم وعلمهم ، وذلك لاستخدامها سلاحًا يشهر ضدهم عدن اللزوم لسحق معارضتهم أو هدم قوتهم على الوقوف فى وجه الحكومة .

وكان نتاج ثورة التصحيح صدور الدستور المصرى فى سبتمبر ١٩٧١م الذى نص على كافة الحق فى حرمة الحياة الخاصة فى تاريخ الدساتير المصرية ، وذلك فى المادة ٤٥ فقرة (١) على أن الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، كما نص فى المادة ٥٧ على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور ، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً ولا لمن وقع عليه الاعتداء[٤٣] .

ونظراً لأن الحقوق والحريات العامة هى مصطلحات واسعة لم ينص عليها بالتفصيل فى الدستور ، ولم يتم تحديد عقوبة ترتيب على مخالفتها ، لذا فقد أضاف القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والصادر بشأن تنظيم الحريات العامة وحمايتها ، فقد أضاف المادة ٣٠٩ مكرر (١) ، والمادة ٣٠٩ مكرر (١/أ) إلي قانون العقوبات لتجريم الاعتداء على الحقوق المتعلقة بالحياة الخاصة .

والحرية الشخصية كما يراها القانون المصرى ليست سوى مركز يتمتع به الفرد ويمكن له بمقتضاه اقتضاء منع السلطة من التعرض لبعض نواحى نشاطاته الأساسية التى تتوقف حياته اليومية على تأمينها لبعض نواحى وهى على هذا ضرورة لا يتصور استغناء الفرد عنها من جهة كما أنها من جهة أخرى ليست سوى مركز الفرد فى مواجهة السلطة وحدها[٤٤] .

ولم يقف الأمر فى النظام القانونى المصرى عند حد الاعتراف الدستورى للفرد بحريته الشخصية، وإنما امتد إلى إحاطة الحقوق التى تقوم عليها تلك الحرية بسياج من الحماية الجنائية التى تكفل احترامها من عدوان السلطة .

ومن المواد التى قررت الحماية المادة ٢٨ عقوبات ، والمادة ١٢٦ عقوبات والمادة ١٢٩ عقوبات التى قررت أن كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته

(42) Ibid, p. 4.

(٤٣) رأفت الشيخ ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٤٤) محمد زكى أبو عامر ، ص ٦ .

بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً .

كما نصت المادة ٣٠٩ مكرر على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجنى عليه :

(أ) استرق السمع أو سجل أو نقل محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفون بغير رضاء المجنى عليه عن طريق جهاز أيًا كان نوعه .

(ب) التقاط أو نقل صورة شخص فى مكان خاص بغير رضاه بجاز أى كان نوعه .

ويؤخذ على هذه المادة بأنه لم تذكر الوضع القانونى لمن ينقل معلومات تتعلق بالحياة الخاصة عن طريق الإطلاع غير المصرح به من السجلات والمستندات الرسمية واستخدامها فى إيذاء الأفراد الطبيعيين أو المعنويين ، لذا فقد حددت المادة ٣٠٩ مكرراً (أ) نطاق العقاب ليشمل كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو فى غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق الواردة فى المادة ٣٠٩ مكرراً أو كان ذلك بغير رضا المجنى عليه[٤٥] .

وورد أيضاً مثل ذلك فى قوانين أخرى مثل سرية الحسابات بالبنوك بالنسبة للبيانات الخاصة بحسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم فى البنوك ، أو قانون الإحصاء والتعداد بشأن البيانات الفردية (المادة الرابعة) وقانون الضرائب على الدخل فيما يخص البيانات الضريبية بملفات الممولين (مادة ١٤٧/١٤٦ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) ، وقد صدرت فتوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (فتوى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٧٧) التى أكدت فيها على عدم إلتزام مصلحة الضرائب بإنشاء سرية البيانات الخاصة بالممولين استناداً إلى تصريح من إحدى المحاكم لخصم أو خبير ، مادام لم يصدر حكم قضائى واجب النفاذ بذلك ، أو كان قانون الجهة الطالبة يخولها هذا الحق مثل قوانين هيئة الرقابة الإدارية[٤٦] .

وفى مجال حق إتاحة المعلومات أو حجبها فقد صدر قانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، والخاص بإنشاء دار الوثائق القومية ، فقد جاء فى اللائحة الداخلية للدار والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الأولى فقرة (و) على أن للمجلس الأعلى للدار أن يقرر قوعد ونظم الإطلاع على الوثائق وتقدير الرسوم المتصلة باستنساخها[٤٧] .

ويمكن القول بأن هذا القانون لم يتطرق بأى حال إلى سياسة إتاحة المعلومات الشخصية أو حجبها عن الجمهور ، بل ولم يحدد فترة زمنية تحجب خلالها المعلومات لحين انتهاءها مثل ما هو موجود فى معظم التشريعات الأرشيفية فى العالم .

(٤٥) نفس المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٤٦) حسام لطفى . المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٤٧) جمهورية مصر العربية . قانون إنشاء دار الوثائق القومية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١ ، لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية وأسلوب نشرها واستعمالها حيث ورد فى المادة (٢) من هذا القرار أن جميع الجهات من وزارات أو هيئات أو مؤسسات سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية ، عند إصدار وثائق أو مستندات أو مكاتبات تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى أن تقوم بالتدوين عليها بالحظر من التداول أو الإطلاع إلا بالنسبة لمن يناط بهم العمل دون غيرهم ، كما تنص المادة (٣) من القرار الجمهورى أن يكون رئيس كل جهة مسئولاً عن وضع النظام الذى يكفل حفظ سرية الوثائق المشار إليها على أن يحتفظ فيه بسجل لإثبات العاملين المنوط بهم العمل فى هذه الوثائق ومدد عملهم بها .

وتنص المادة (٤) على أن يكون حفظ سرية الوثائق المشار إليها بجهاتها لمدة لا تتجاوز (١٥) عاماً تنقل بعدها إلي دار الوثائق القومية وتحفظ فى الأماكن المخصصة لها ، وتظل محتفظة بسريتها لمدة (١٥) سنة أخري .

وتنص المادة (٥) من القرار والتى حددت أقصى مدة للحظر على الوثائق وإتاحتها للإطلاع بخمسين سنة اعتباراً من تاريخ إصدار الوثيقة أو المستند ، ويجوز بقرار من رئيس الوزراء السماح بنشرها قبل انقضاء هذه المدة .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها حيث أضاف مادة (٢) مكرر حيث قرر فيها أنه لا يجوز لمن اطلع بحكم عمله أو مسئوليته على معلومات لها صفة السرية تتعلق بالسياسات العامة للدولة أو الأمن القومى[٤٨] .

ونخلص مما سبق أن القوانين والتشريعات القانونية فى مصر لم تتعرض إلى سياسة إتاحة المعلومات أو حمايتها من خطر الإنتهاك بل ركز المشرع على المعلومات التى تضر بالسياسة العامة للدولة أو الأمن القومى لها ، كما أن القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بالأرشيف القومى المصرى كذلك لم يحدد موقفه من إتاحة المعلومات الشخصية للأفراد ولم يضع الإجراءات اللازمة للإطلاع عليها أو حجبها .

سياسة إتاحة وحجب المعلومات بالأرشيفات العامة :

لقد بينت الدراسة الإحصائية التى قام بها المجلس الدولى للأرشيف فى سنة ١٩٧٠ والتى طبقت على إحدى عشر قطراً ، فقد أوضح مايكل روبير الخصائص والسمات الرئيسية للبحث التاريخى أو اتجاهاته الحديثة ، حيث ذكر أنها تمس بصفة مباشرة بالوصول إلى المعلومات فى الأرشيفات ، ويتواكب هذا بطبيعة الحال مع التحول إلى الاهتمام بدراسة فروع جديدة من الدراسات التاريخية ، والنمو المتزايد فى دراسة التاريخ المقارن فى القرن العشرين خاصة العقود التى تلت الحرب العالمية الأولى[٤٩] .

(٤٨) قانون رقم ١٢١ بشأن المحافظة علي الوثائق الرسمية (الجريدة الرسمية ، العدد ٣٩ ، ١٩٧٥ .

(49) MacNeil, H. Op. Cit., p. 103 .

وبينت الدراسة أن الباحثين الأكاديميين المتخصصين فى العلوم الأخرى غير الدراسات التاريخية قد بدأوا يتعمقون فى الدراسة التاريخية لموضوعاتهم مثل الجغرافيا التاريخية ، تاريخ التربية ، تاريخ العلوم ، التكنولوجيا ، الطب وغيره ، ولابد لهم حينئذ استخدام المصادر التاريخية ليزيدون ثراء موضوعاتهم المعرفية .

وفى العشرين سنة الأخيرة ظهرت علوم فرعية فى علم التاريخ الاجتماعى مثل التاريخ العرقى للأجناس ، تاريخ السود ، تاريخ المرأة وتاريخ العائلات ، وتاريخ المدن والقرى ، بالإضافة إلى ذوى الاهتمامات الأخرى مثل المتخصصين فى علم المناهج والصحافة وغيرهم ، وتتطلب دراسة تاريخ المجتمعات، تجميع وتحليل كمية كبيرة من البيانات التى تستنبط من عدد كبير من المصادر مثل السجلات (سجلات الضرائب / الزواج / الميلاد / الرسومات الهندسية / وثائق المبانى والأراضى / دفاتر الحسابات ... إلخ) ، ومن دراسة المعلومات التفصيلية الواردة فى هذه المصادر يمكن تكوين صورة عن المجتمع ، ودراسة القضايا من أسفل المجتمع تعطى صورة أشد صدقاً عن الأغلبية[٥٠] .

ولنعطى أمثلة على الدراسات التى تعتمد على الوثائق والسجلات والتى تحتوى على معلومات شخصية ، ومنها الدراسات الديموجرافية والتى تتعلق بدراسة السكان اعتماداً على معلومات عن عدد المواليد والوفيات ، والهجرة من الحضر إلى الريف ، كشوف تعداد السكان ، بالإضافة إلى استخدام المعلومات الشخصية الواردة بعقود الزواج وسجلات الجرائم والمدارس والبنوك وغيرها ، والتحليل الديموجرافى لهذه المعلومات يصل بنا إلى وصف المعنى التاريخى الحقيقى للمجتمع[٥١] .

ويوجد فى الولايات المتحدة دراسات تتعلق بمجتمع السود وثقافتهم ، وكذلك تاريخ العائلات وتاريخ الحركة النسائية ، والدراسات الديموجرافية تعطى معلومات عن نسبة المواليد إلى الوفيات ، الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية ، وكلها وسائل تتعلق بالأفراد[٥٢] .

ومن أبرز أمثلة الملفات والسجلات التى تحتوى معلومات شخصية ، ملفات الحالة Case File ، حيث تعطى معلومات مفصلة عن الأشخاص والمؤسسات ، حيث تعطى معلومات منفصلة عن الأشخاص والمؤسسات ، وتبين نمو العملية الاجتماعية وتطورها ، وقد تحتوى على معلومات سرية من الأفراد مثل العمر والجنس والديانة ، والتاريخ الطبى ، الحالة الوظيفية والجنائية والاجتماعية وغيره ، ومن أمثلة ملفات الحالة ، ملفات الطلاب ، ملفات الحالة الجنائية ، ملفات المرضى وغيرها[٥٣] .

ومما سبق نجد أن الوثائق الإدارية تنفرد بخصائص متفردة ، هذه الخصائص تفرض مسئولية

(50) Ibid, p. 103-104 .

(51) Ibid, p. 105-110 .

(52) Ibid, p. 105-110 .

(53) Ibid, p. 105-110 .

خاصة على الإدارات الأصلية التى يجب أن تضع معايير للمحافظة عليها من خطر الإنتهاك ، لذا فإن وجود قواعد للوصول إلى الوثائق العامة هو أمر مرغوب فيه تماماً لكل من الإدارات الحكومية والجمهور على السواء . فالحكومة أحد المؤسسات التى بطريقة أو بأخري تمس حياة كل فرد يدخل فى طاق سلطتها كدولة .

والأصل أن تقوم الأرشيفات العامة بإتاحة المعلومات لكل الجمهور بدون تمييز ، إلا إذا وجدت قيود لها أسباب منطقية ، وسيان الإتاحة يجب أن يتم تحديدها بعد استشارة الجماعات ذات الصلة بالأرشيف لمعرفة اتجاهاتهم وميولهم البحثية ، ووضع قواعد مناسبة تتلاءم وطبيعة العمل بالأرشيف ، ومع نوعية المعلومات المقيدة بالسجلات، وعندما تتفق اهتمامات المستفيدين مع الأرشيف ، فإن أخصائيو المعلومات يجتهدون للتعامل بحيادية وعدالة عند إتاحة المعلومات للمستفيدين ، وفيما يلى المسئوليات العامة الملقاة على عاتق الأرشيفى عند وضع سياسة لإتاحة المعلومات الشخصية .

المسئوليات الارشيفية تجاه الخصوصية :

يجب على الأرشيفى أن :

١ – يفهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالمعلومات المحصورة فى الوثائق بصفة خاصة القوانين الفيدرالية ، قوانين الولايات التى تتعلق بالخصوصية – السرية – حرية المعلومات – التشريعات الخاصة بالتصنيف الأمنى (سرى للغاية – سرى جداً ...) .

٢ – توجيه وإرشاد الواهب والمنشئين عن إصدارات الإتاحة .

٣ – إجراء التفاوض ومسئولية الاتفاق على الواهب الخاص والإدارات الاجتماعية ومعرفة أين توجد المعلومات السرية التى مثلاً توجد فى الوثائق التى تم اقتناؤها .

٤ – تحديد المعلومات التى لا نستطيع إتاحتها مباشرة للاستخدام العام .

٥ – تطوير القواعد والضوابط المناسبة للمعلومات الحساسة .

٦ – إدارة وتطبيق هه القواعد بنزاهة وعدالة .

٧ – إعلام المستفيدين بالمواد المقيدة .

٨ – الاجتهاد فى فتح المواد قدر المستطاع .

٩ – العمل على وضع وتنسيق سياسة الإتاحة وقرارتها .

١٠– تنمية وتطوير العدالة عند إتاحة المعلومات حيثما كان ممكناً وإذا كان ضرورياً تأييد التشريعات وسياسة المؤسسات التى تدعو إلى تطوير السياسة الأرشيفية فى مجال الإنشاء والحفظ والإتاحة واستخدام الوثائق[٥٤] .

وقد ذكر شلنبرج – أحد رواد علم الأرشيف بأمريكا – أن وجود قواعد للوصول إلى المعلومات بالأرشيف هو أمر مرغوب فيه تماماً لكل من الإدارة الحكومية والجمهور ، وقواعد الوصول إلى المعلومات تتم من وجهة نظره على خطوتين :

(54) Pugh, Marry Jo Op. Cit., p. .

تبدأ عندما تقوم الإدارة بنقل وثائقها إلى الأرشيف ، حيث تقوم عندئذ بتحديد القيود على إتاحة المعلومات المقيدة بوثائقها وفقاً لطبيعة ونوعية المعلومات ودرجة سريتها ، وعلى الأرشيف أن يطلع على هذه القيود التى وضعتها الإدارة ومراجعتها مع سياسة الإتاحة التى وضعها لنفسه ، وإذا لم يقبل بهذه الشروط فإنه لا يضيفها إليه إلا بعد الوصول إلى ترضية بين الطرفين ، وإثبات هذه القيود فى نموذج يسمى بسجل الإضافة والذى يثبت انتقال المعلومات من الإدارة إلى الأرشيف(٥٥) .

إن أخصائى المعلومات يقومون بالتخلص من كافة القيود المفروضة على إتاحة المعلومات بالأرشيف أى كان السبب بعد مرور خمسون عاماً من تاريخ إنشاءها إلا إذا وجدت أسباباً أخرى تبرر توسيع مدة حجبها ، وأكد شلنبرج أن أخصائى المعلومات فى الأرشيف فى جانب إتاحة المعلومات بدون أى قيود إلا إذا تعارضت مع المصلحة العامة ، ونتيجة لأن مصطلح المصلحة العامة هو مصطلح عام وغير محدد ويتغير من وقت لآخر ، فقد وضع خطوط عريضة للمصلحة العامة تتبع عند إتاحة المعلومات بالأرشيف هى :

١ – المصلحة العامة المتعلقة بالمعلومات العسكرية الخاصة بالأمن القومى الحالى – المستقبلى ، والشئون الخارجية وهذا الأمر يختلف من قطر إلى آخر تبعاً للنظام الديموقراطى المطبق بها ، حيث أن فرص الإطلاع على المعلومات تتزايد فى الدول الديمقراطية عنها فى الدول الديكتاتورية .

٢ – الوثائق التى تحتوى على معلومات مالية وتجارية، فلا شك أن كشف المعلومات عند الوضع المالى والتجارى للشركات والأفراد يسبب أضرار فادحة تؤثر بالسلب على المجتمع ومصداقية الدولة أمام مواطنيها حيث أنها ملتزمة أمامهم بالحفاظ على حياتهم الشخصية، وأمثلة هذه الوثائق تقارير البنوك ، وسجلات ضرائب الدخل ، كشوف الضرائب وسجلات العمليات التجارية ... إلخ .

٣ – المصلحة العامة التى تمنع الوصول إلي المعلومات الشخصية ، والحكومات الديمقراطية الحرة ، تعطى هامش كبير من الحرية الشخصية لمواطنيها ولا شك أن كثير من هذه المعلومات يتم تدوينه فى سجلات ووثائق مثل السجلات الطبية ، وسجلات المحاكم ، وسجلات الخدمات الحكومية ، والتقارير الجنائية ، وكقاعدة عامة لا يتم كشف أية معلومات تتعلق بالأفراد أو عائلاتهم(٥٦) .

وقوانين حرية المعلومات تميل إلى التأكد من أن المعلومات المقيدة بالوثائق الرسمية يجب أن تكون متاحة للجميع ، فقد نص فى الأمر التنفيذى رقم ٥٥٢ من القانون الفيدرالى الأمريكى بند (٥ . ى . س) على أن شخص له الحق فى معرفة شىء عن عمليات الحكومة الفيدرالية .

وعند استخدام المعلومات الشخصية لأغراض البحث العلمى والدراسات الإحصائية ، فإنه يوجد تعارض واضح بين أهداف الإتاحة وحماية

(55) Schellenberg, R. T. Op. Cit., 225.

(56) Ibid, p. 227-229.

الخصوصية ، وعلى الرغم من المنافع الاجتماعية التى تنتج من جراء البحث والذى قد يتناول معلومات شخصية مقيدة فى الوثائق والسجلات الحكومية ، إلا إنه يجب أن تتسم أهداف البحث بالشرعية وأن تكون مقبولة وتقدم الضمانات بعدم استغلال ما يرد بها من معلومات فى التشهير بالأفراد أو المنظمات ، وعلى سبيل المثال فإن الوثائق الطبية تحتوى على معلومات شخصية حساسة ، إلا أنها فى ذات الوقت قد تمدنا بمعلومات نادرة فى البحث الطبى أو علم الأوبئة .

سياسة حجب المعلومات الشخصية في الأرشيف:

تتحدد سياسة حجب المعلومات عن الإطلاع فى الأرشيف من خلال وضع قيود على إتاحتها إلى المستفيدين ، وهذه القيود تطبق بطريقتين هما : حجب المستفيدين عن الوصول إلى المعلومات أو حجب المعلومات نفسها عن المستفيدين ، والطريقة الأولى أى حجب المستفيدين يقصد بها أن الوصول إلى المعلومات المقيدة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المؤهلين والمصرح لهم من قبل الأرشيف بالوصول إليها .

وفى الماضى كان الأرشيف يمنح حق الوصول إلى المستفيدين الجادين مثل الباحثين الأكاديميين ، في حين ينكره عن فئات المستفيدين الأخرى الأقل مسئولية مثل الطلاب أو الصحفيين ، ورغم ذلك لا يعد هذا ضماناً لعدم قيام الباحث باستغلال المعلومات فى إنتهاك الخصوصية ، حتى القيود التى يضعها الواهب على الوصول إلى معلوماته بالاتفاق مع الأرشيف ، يتم إنتهاكها لأنه قد يمنح سلطة الإطلاع على معلوماته إلى أشخاص غير مؤهلين قد يقوموا بإفشائها .

وبعض الأرشيفات تقوم بمراجعة مذكرات الباحثين للتأكد من عدم احتوائها على معلومات حساسة أو شخصية ، وهذا ليس حلاً مناسباً لأن المستفيدين فى إمكانهم تذكر المعلومات الحساسة دون تدوينها ، وبعض الأرشيفات تطلب مراجع أوعية المعلومات المستوحاة من الوثائق قبل مثولها للطبع ، وكل هذه القيود تضع الأرشيفى فى دور المراقب مما يعوق العملية البحثية بل والإدارية . وبناء عليه فإن حجب المستفيدين تعد حماية ضعيفة للمعلومات الشخصية والحساسة[٥٧] .

والطريقة الثانية المتمثلة فى حجب المعلومات المقيدة من المستفيدين تعد الطريقة المثلى لحماية الاحتياجات الشرعية والمنطقية ، وهذا أفضل من الاعتماد على قدرة الأرشيفيين المرجعية وأفضل أيضاً لحماية المنشئين ويتماشى مع رغبات المستفيدين ؛ لذلك يقوم أخصائى المعلومات فى الأرشيف بالتعاون مع الإدارة الأصلية فى وضع الضوابط والقيود المعروضة على إتاحة المعلومات ، ويجب وصف المعلومات المقيدة فى نموذج النقل أو الإهداء ، وبيان سبب حجبها ، والمدة الزمنية المحددة لحجبها ، وتاريخ إتاحتها إلى المستفيدين . وبعد انتهاء هذه المدة الزمنية يتم إتاحة المعلومات المقيدة للمستفيدين مع بيان سبب إزالة القيود المفروضة عليها على نموذج النقل[٥٨] .

(57) Pugh, Marry Jo Op. Cit., p. 57.

(58) Ibid, p. 58.

القيود التى تفرض مسبقاً على إتاحة المعلومات الشخصية من خلال النصوص القانونية أو سياسية الإدارة لا تحقق الفاعلية لعملية الإتاحة ، لذلك يقوم أخصائى المعلومات المسئول عن نقل الوثائق – عند الضرورة – هذه القيود بالتعاون مع الإدارة المنشئة ، للتأكد من ملائمة هذه القيود مع طبيعة احتياجات الإدارة من جانب ولحماية المعلومات الشخصية وهى تحت الوصاية الأرشيفية من جانب آخر ، وهذا التعاون يب تفعيله بحيث يشمل كل المواقف التى تهملها اللوائح والقوانين أو سياسة الإدارة ، ومن شأن هذا التعاون أن يحدد نوعيات المعلومات التى تقيد لأسباب الخصوصية الشخصية ووضع المدد الزمنية لحجب المعلومات تحديد الشروط الموضوعة لإتاحة المعلومات لحماية المعلومات الشخصية ، حتى لا تتعارض مع الأغراض البحثية والإحصائية .

وعند وضع قيود على إتاحة المعلومات الشخصية ، يتم الاعتماد على دستور آداب المهنة الأرشيفية ، والذى يحدد للأرشيفى القواعد الأخلاقية والمهنية التى تتبع عند تقييد المعلومات أو إتاحتها للمستفيدين ، وقد وضعت جمعية الأرشيفى الأمريكى دستور أخلاقى للمهنة الأرشيفية تضمن عدد من القواعد التى يجب أن يتبعها الأرشيفى عند إتاحة المعلومات ، وقد نص هذا الدستور على «يجب على الأرشيفيين احترام خصوصية الأفراد الذين أنشئوا الوثائق وخاصة الأفراد وغير الظاهرين للذين تم ورود معلومات عنهم داخل الوثائق ، وعلى الأرشيفيين أن يمتنعوا عن إفشاء أو الإنتفاع بالمعلومات التى يتم معرفتها أثناء التعامل مع المعلومات المقيدة[٥٩] .

ويقرر مايكل كو أن من واجب الأرشيفى أن يقبل القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات الشخصية ، إلا أن واجبه المهنى يفرض عليه أن يقوم بالتكيف مع هذه القيود ، بمعنى أنه لا يقبل إلا القيود التى تتمشى مع سياسة الأرشيف وتحمى مقتنياته ، التى هى فى الأساس حماية لخصوصية الأشخاص (ماديين أو طبيعيين) الذى أودعوا وثائقهم به ، وعلى مسئول غرفة البحث أن يكون على علم بهذه القيود ، لأنه هو الذى يلمس عملياً مدى الحاجة إلى المعلومات المفروض عليها قيود من خلال كثرة الطلب عليها وبالتالى يمكن تعديلها[٦٠] .

ومن الأفضل أن تعتمد سياسة الوصول إلى المعلومات المقيدة على إجراءات عملية مثل قياس عدد مرات الرجوع إلى المعلومات ، الإحالات ، الرجوع الدورى إلى الوثائق ، لأنه من خلال قياس هذه المؤشرات يمكن قياس مدى الحاجة إلى فك القيد المفروض على المعلومات نظراً للحاجة الملحة لفحصها لأغراض البحث أو الأغراض الإحصائية .

وتحديد مدة زمنية مناسبة لتقييد المعلومات وحجبها عن المستفيدين يعتمد على الرجوع إلى اللوائح والتشريعات القانونية الواردة فى هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال فى التشريع الانجليزى ، صدرت لاحة الوثائق العامة سنة ١٩٥٨ Public Act ، وقد أوصت هذه اللائحة بإتباع قاعدة عامة توجب

(59) Society of American Archivists. A code Of Ethics for Archists, WWW. archivists. org.

(60) Cook, Michael. Archives Administration. London. 19, p. 150.

إتاحة المعلومات أمام الإطلاع العام بعد خمسين عاماً ، وبموجب هذا القانون واعتباراً من سنة ١٩٦٨ استبدلت هذه المدة بثلاثين عاماً ولكن لقاضى القضاة الصلاحية لأن يفرض مدة أطول أو أقصر من ٣٠ عاماً بناء على طلب الوزير أو شخص آخر يتعلق به المعلومات ، ويستثني من هذه القاعدة المعلومات الآتية :

١ – المعلومات الحساسة بدرجة استثنائية التى يكون كشفها مناقضاً للمصلحة العامة سواء على أسس تتعلق بالأمن أو غيرها .

٢ – المستندات التى تحوى معلومات قدمت بصورة سرية وكشفها يكون أو قد يكون خرقاً لحسن النية .

٣ – المستندات التى تحوى معلومات حول أفراد وكشفها يؤدى إلى إلحاق الأذى أو مضايقة الأشخاص على قيد الحياة أو إلى المنحدرين من صلبهم مباشرة .

ويموجب قانون الوثائق العامة فإن المعلومات المقيدة التى لا يمكن إتاحتها بعد ثلاثون عاماً تغلق إما خمسون عاماً أو خمسة وسبعون عاماً فى معظم الحالات حسب درجة وطبيعة حساسيته[٦١] .

وقد حدد قانون حرية المعلومات الفرنسى مدة حجب المعلومات الطبية بمائة وخمسون عاماً (١٥٠) سنة ، والمعلومات الشخصية تقيد لمدة مائة وعشرون عاماً تحسب من ميلاد الشخص ، والدعاوى القضائية تغلق لمائة عام من بداية إقامة الدعوى ، والمعلومات الإحصائية التى تتعلق بتحديد هوية الأشخاص تغلق (١٠٠) سنة . وكافة المعلومات التى قد تهدد خصوصية الأفراد تغلق لمدة ٦٠ سنة من تاريخ وقوع الفعل[٦٢] .

أما فى التشريع المصرى ، فلم تحدد لائحة محفوظات الحكومة ، أو قانون إنشاء دار الوثائق القومية ، مدة زمنية محددة تطبق كقاعدة عامة يتم إتاحة المعلومات بعدها إلى العامة ، ولكن حدد القرار الجمهورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ مدة زمنية هى خمسون عاماً بعدها يتم إتاحة المعلومات المقيدة إلى الكافة ، ويجوز بعد موافقة رئيس الوزراء إطالة أو تقصير هذه المدة الزمنية بناء على طلب من الوزير المختص أو الشخص الذى تتعلق به هذه المعلومات .

هذا ولم يعطى الشتريع المصرى معلومات أكثر تفصيلاً عن الوثائق والمستندات التى تحوى معلومات شخصية تهدد خصوصية الأفراد ، فلم يرد عنها أى قاعدة تحدد مدة حجبها من المستفيدين بل وردت فى لائحة محفوظات الحكومة مدد زمنية مختلفة وضعت على أساس احتياج الإدارات إليها فى العمل الإدارى ، وليس لأى غرض آخر .

ولا يجب الاعتماد على ما يرد بلوائح الحفظ والتسليم به ، ولكن يجب إخضاع مدد حجب المعلومات إلى الفحص والمراجعة كل فترة لدراسة مدى إمكانية إتاحتها للاستفادة منها فى البحث طالما زال سبب حجبها ، على التعهد بعدم استخدام المعلومات المقيدة بصورة تسىء إلى أصحابها ، خاصة وأن هناك وثائق ومستندات تحتوى معلومات يصعب تحديد درجة حساسيتها مثل وثائق المحاكم –

(61) Public Records Office. Public Records Act, http\\:www.pro.gov.uk.

(٦٢) يحيى عبد العزيز . تطور التشريع فى مجال الأرشيف .– رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .

الوثائق المدرسية (التعليمية) ، ووثائق الخدمات الاجتماعية ... إلخ .

وكثرة الطلب على المعلومات المقيدة لأسباب شخصية ، يعطى لأخصائى المعلومات مؤشراً لإمكانية مراجعة أسباب حجبها عن الأغراض البحثية أو الإحصائية وذلك فى إطار من القواعد الأخلاقية والمهنية التى تمكننا من تحديد :

- الحق فى معرفة طبيعة والغرض الحقيقى من البحث .
- الحق فى معرفة المخاطر والمنافع التى تعود من جراء تطبيق البحث ، وهل تستحق إزالة أسباب حجب المعلومات .
- الحق فى التأكد من أن كشف المعلومات لا يضر أو يعرض خصوصية الأفراد أو الهيئات للخطر عند إعداد البحوث خاصة فى مجال العلوم الإنسانية(٦٣) .

وعملية المراجعة هذه تعد مسئولية أولية لتحديد ما إذا كان الوصول إلى المعلومات المقيدة لأسباب الخصوصية سوف يسمح به لأغراض بحثية أو إحصائية ، وهذه المراجعة المهنية يجب أن تتم تحت إشراف من رئيس الأرشيف مباشرة ، وعلى المستفيدين الذين يأملون فى الوصول إلى المعلومات المقيدة احترام الإجراءات التى تحددها سياسة إتاحة المعلومات فى الأرشيف وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى :

١ – تقديم طلب مكتوب وموجز يبين فيه المستفيد الغرض من البحث ، والخطط التى يتبعها الباحث بشكل موجز .

٢ – بيان أهداف البحث .

٣ – بيان مفصل عن المنهجية المستخدمة فى البحث .

٤ – تقديم تفسير مفصل عن سبب اعتماد البحث على المعلومات الشخصية المقيدة وأنه لا يتم إلا بها .

٥ – أخذ ضمان مكتوب وإقرار أنه فى حالة إفشاءه لأى معلومات واستخدامها بصورة غير سيئة سوف يتعرض للعقوبة المادية والإدارية .

٦ – تحديد كيفية وطريقة استخدامه للمعلومات ، مع وصف لأى بيانات ذات صلة بمعلومات شخصية أخرى .

٧ – الإشارة إلى أنه مخاطر محتملة للموضوعات المسجلة إذا كانت معروفة ، وبيان المنافع التى سوف تعود من تطبيق المشروع البحثى .

وعلى أخصائى المعلومات فى الأرشيف أن يكون على علم تام ودراية كاملة بأنواع المعلومات السرية ، وتحديد درجة سريتها بالنسبة للإدارة التى أنشأتها ، وهل توجد أية لوائح تشريعية أو تفسيرات قانونية لحماية سرية المعلومات ، وهل نصت هذه التشريعات على إمكانية إتاحة المعلومات السرية لأغراض البحث ، وهل أقيمت دعاوى قضائية أو وقعت أية مشاكل قانونية عند الوصول إلى هذه المعلومات وكذلك تحديد التفسيرات القانونية الخاصة بحماية المعلومات الموجودة بالوثائق أثناء استخدامها فى المكاتب الإدارية .

ويستطيع أخصائى المعلومات فى الأرشيف أن يحمى المعلومات المقيدة من خطر كشفها من خلال اتباع السياسة الآتية :

(63) Society of American Archivists. Op. Cit., p. 3.

١ – تحديد المعلومات التى يسمح باستخدامها لأغراض البحث العلمى وتدوينها ووضعها فى سجل خاص ، مع التأكيد على عدم استخدامها لأى غرض آخر إلا بعد موافقة الإدارة الأصلية .

٢ – البيانات المعلومات الشخصية التى تحدد ذاتية وهوية الأفراد لا يمكن نقلها إلى أى شخص آخر مادى أو معنوى إلا بعد موافقة صاحبها .

٣ – تحديد المعلومات الأخرى ذات الصلة بالمعلومات الشخصية والتى تستخدم فى أغراض البحث ، ويجب تدوينها فى سجل خاص والتصديق عليها .

٤ – إنشاء سجل يدون به أسماء الباحثين ، وأخذ الإقرار عليهم بعدم كشف المعلومات الشخصية التى يستخدمونها فى البحث .

٥ – لا يصرح لأخصائى المعلومات المصرح له من قبل الأرشيف الاتصال مباشرة مع الباحثين بدون الحصول على موافقة مسبقة من الإدارة الأصلية .

٦ – يجب أن يثبت الباحث فى تقرير المعلومات التى اعتمد عليها عند إجراء البحث بعد اكتماله[٦٤] .

ويرجع إلى الأرشيف مسئولية ما إذا كان الباحثين يطبقون شروط الوصول إلى المعلومات المقيدة أم لا ، خاصة فى الأبحاث التى قد تسبب مشاكل فيما بعد ، وهذه الشروط يجب تحديدها لتعاون بين الإدارة الأصلية التي أنتجت المعلومات وبين الأرشيف ، وذلك من أجل الحد قدر الإمكان من القيود المفروضة على إتاحة المعلومات إلى المستفيدين بل والحد من كشف المعلومات للأرشيفيين أنفسهم عند إتاحتها .

وتتحدد درجة سرية المعلومات من خلال التصنيف الأمني للوثائق التى تحوى هذه المعلومات، ويقصد بالتصنيف الأمنى أن يكتب على السجل أو المستند (سرى جداً ، سري ، خاص ... إلخ) وتحديد درجة السرية يتم من خلال الموظف الإدارى، لأنه على دراية بطبيعة المعلومات الموجودة بالوثائق ، وفى الولايات المتحدة يمنع الأرشيف القومى استخدام الوثائق المصنفة أمنياً ، حيث يعد الأرشيف هو المسئول عن مساعدة الأرشيفيين فى تصنيف الوثائق غير المصنفة من خلال اتباع إجراءات متقنة لحماية الوثائق .

والخلاصة أن تحديد مدد زمنية تعد الوسيلة المثلى لضمان أن المعلومات المقيدة لأسباب شخصية سوف تتاح للبحث بعد انتهاء هذه المدد ، وتحديد هذه المدد يرجع إلى سياسة الإدارة الأصلية التى أنتجت الوثائق وإلى سياسة الأرشيف فى إتاحة المعلومات ، ويجب التعاون بينها لتقريب وجهات النظر بين رغبة الإدارة فى حجب معلوماتها خشية الضرر وبين رغبة الأرشيف فى تحقيق رغبات الباحثين فى الحصول على كافة المعلومات اللازمة لإجراء بحوثهم العلمية أو الإحصائية .

ومن الناحية العلمية لا يوجد تناسق أو تناغم فى التشريعات القانونية أو القواعد والإجراءات الإدارية التى تتناول تحديد المدد الزمنية لفترة إغلاق

(64) Holbert, Sue E. Archives & Manuscripts : Reference & Access, Chicago, 1977.

الوثائق وحجبها عن المستفيدين ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأرشيف القومى الأمريكى يحجب الوثائق التى تحتوى على معلومات شخصية تخص الأفراد لمدة (٧٥) سنة وفى كندا فإن حجب المعلومات الشخصية بالأرشيفات العامة والمحددة طبقاً لتشريع حماية البيانات العام الصادر فى سنة ١٩٨٤ ، نجدها ترتبط بتاريخ الميلاد والوفاة ، كما يعطى الأرشيف الكندى مدة إضافية بعد الوفاة تتراوح بين ١٠ إلى ٣٠ سنة .

ونتيجة لهذا الاختلاف فى التشريعات والإجراءات الإدارية الخاصة بكشف المعلومات الشخصية وفترات حجبها عن الاستخدام العام يجب الرجوع إلى الإجراءات العملية التى يتعرض لها الأرشيف أثناء الاستخدام الفعلى للمعلومات الشخصية ، فمن خلال الاحتكاك مع الإدارة الأصلية مالكة الوثائق ومع الباحثين من جانب آخر يتمكن الأرشيف من وضع مدة زمنية معقولة ومنطقية لحجب المعلومات عن الاستخدام وذلك فى إطار القانون .

هل تمتد الخصوصية بعد الوفاة ؟

لا تؤيد المهنة الأرشيفية سياسة الإتاحة التى تتوسع فى حق الخصوصية بعد وفاة الأفراد ، وقد عقد سنة ١٩٨٦ حلقة مناقشة كان موضوعها الوصول إلى المعلومات والخصوصية تحت رعاية المجلس الدولى للأرشيف ، وقد توصلت إلى أن الممارسة الأرشيفية لا يجب أن تقف عقبة أمام البحث بالتوسع فى حماية الخصوصية للأفراد ، كما ذكر الدستور الأخلاقى للمهنة الأرشيفية الصادر من S.A.A أن الخصوصية تكون فقط خلال معيشة وحياة الأشخاص .

ويرى بعض علماء الأرشيف أنه فى حالة أن يتضمن كشف المعلومات المساس بالآباء أو الأطفال أو من فى حكمهم ، فإن هذه المعلومات يسرى عليها نفس المدة الزمنية اعتماداً على الشعور بالمسئولية عن الشخص المتوفى ، ويذكر مايكل دوشان فى كتابه الصادر عن برنامج RAMP التابع لمنظمة اليونسكو ، أن القانون قد زقر فى العديد من الأقطار حماية الحياة الخاصة ، ليس فقط حياة الشخص ولكن أيضاً ذكرى وفاته وعائلته ، ومثال ذلك فإن إظهار معلومة عن الميلاد غير الشرعى لأحد الأشخاص كفيل بأن يلحق العار بأجيال نتاجه من العائلة ، والكشف عن جريمة تم ارتكابها فى الماضى قد يلحق ضرراً كبيراً لا يمكن إصلاحه بمرتكب الجريمة وبالعائلة لفترة طويلة بعد موته ، وهناك أربع ولايات فى أمريكا تسمح بإقامة دعاوى قضائية اعتماداً على حق الخصوصية بعد الموت[٦٥] .

ويؤيد الباحث حماية حق الخصوصية للفرد بعد وفاته ، استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، فروى البخارى فى صحيحه أن رسول الله ﷺ قال : لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» ، صدق رسول الله ﷺ . والسبب هنا ليس معناه الشتم فقط ، بل يمتد إلى محاولة الإساءة إليه أيًا كانت الوسيلة سواء عن طريق التشهير به ، أو إفشاء معلومات شخصية تضر به أو بمن ينسب إليه ، وهناك أحاديث كثيرة للرسول الكيرم تحض على

(65) Duchein, M., Op. Cit., p. 5.

الحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للمتوفى كقوله ﷺ «اذكروا محاسبن موتاكم» وغيره كثير .

والخلاصة أن الأرشيفيين يواجهون موقفاً حرجاً ، لأن توسيع المدة الزمنية لحجب المعلومات بعد وفادة الأفراد أمر غير مقبول من وجهة نظر الأرشيفيين أو الباحثين ، لأنها تحرم المستفيدين من الحصول علي معلومات تسهم فى فهم المجتمع وتطوره ، وفى نفس الوقت مطلوب من الأرشيفيين عدم مخالفة القانون الذى يؤيد تمديد فترة حجب المعلومات بعد الوفاة ، وللخروج من هذه المشكلة يجب على الأرشيفيين أن يعملوا على توصيل وجهة نظرهم إلى المشرعين وأن يكونوا أعضاء فى اللجان التشريعية التى تصدر القوانين الخاصة بإتاحة المعلومات وحجبها .

وسوف تظل قضية إتاحة المعلومات مشكلة مستمرة ومثيرة للجدل ، وذلك لرغة الحكومات فى أداء عملها بكفاءة مما يستلزم حصولها على كم هائل من المعلومات بغض النظر عن حساسيتها للأشخاص (ماديين أو طبيعيين) ، ورغبة المستفيدين بكل فئاتهم فى الحصول على كل ما يلزمهم من معلومات لاستكمال أبحاثهم ودراستهم لفهم المجتمع وتطوره ، وفى نفس الوقت من حق الأشخاص حماية أنفسهم من تطفل الآخرين على خصوصياتهم ، وهذا حق قد كفله القانون باعتباره حق ملازم للشخصية الإنسانية .

إدارة الوصول إلي المعلومات الشخصية :

إن الوصول إلى المعلومات الشخصية يعتمد على :

تحديد جماعات المستفيدين : يحدد الأرشيف من الذى يسمح له بالاستفادة من المعلومات المقيدة فى الوثائق والسجلات ، وترتيبهم وفقاً لنوعية الباحثين ومدى جدية ما يقومون به من أبحاث ، وعلى سبيل المثال يكون للباحثين الأكاديميين الأولوية فى الوصول إلى المعلومات ، الإداريين الذين ينعتون الإدارة الأصلية التى أنشأت الوثائق ، الصحفيين أو طلاب الجامعة وأخيراً الجمهور العام.

المصادر وتحديد القيود : يقوم الأرشيف بتحديد نوعيات الوثائق المودعة لديه ويحدد هويتها ، ويحدد أنواع المعلومات التى تحتاج إلى حجبها من المستفيدين ووضع التشريعات التى تحدد سياسة الأرشيف فى إتاحة المعلومات وشروط حجبها .

الوصول الذهنى والخدمة المرجعية : بمعنى تحديد وسائل الإيجاد التى تستخدم فى الوصول إلى المعلومات (إعداد الفهارس / الكشافات ...) ، ومستويات الخدمة المرجعية ، وأنواعها مثل خدمات الاستنساخ والتصوير ، والرد على الاستفسارات بالتليفون أو بالبريد الإلكترونى .

الرسوم Fees : الإشارة إلى قيمة الرسوم نظير هذه الخدمات التى يجب أن تقدم إلى المستفيدين ، ولا ينبغى المبالغة فى تقدير هذه الرسوم ، وأن تعود قيمتها إلى خزينة الأرشيف لاستخدامها فى تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين .

الإتاحة المادية وشروط الاستخدام : وتتضمن كيفية إتاحة الوثائق وتوصيلها إلى قاعات البحث ، وقواعد استخدام الوثائق والسجلات ، وسياسة التعامل مع المستفيدين .

استخدام المعلومات : تحديد طريقة الرد على طلبات الإطلاع على الوثائق والنسخ من المقتنيات ، والإشارة إلى أشكال الاقتباس ، وكذلك تحديد

العاملين ذوى المهارات والمدربين للتعامل بصورة مناسبة مع المستفيدين والمقتنيات على حد سواء .

إعارة المواد الأرشيفية : تحديد الشروط التى يتم تطبيقها عند إعارة الوثائق والسجلات من أماكن تخزينها إلى قاعات البحث ، مثل عدم إطلاع الباحث على أكثر من سجل واحد فى اليوم من مجموعة واحدة من الوثائق ... إلخ[٦٦] .

ومن الأفضل إدارة الوصول إلى المعلومات الشخصية قبل أن تنقل الوثائق إلى الوصاية الأرشيفية ، وفى الوقت الذى يبدأ فيه إعداد وتهيئة الوثائق فى الإدارة الأصلية للنقل إلى الأرشيف ، تقوم الإدارة بوضع الشروط الخاصة بالإطلاع على المعلومات الواردة والتى تراها مناسبة لطبيعة العمل بها ، وإثباتها على نموذج النقل الذى ترسل منه نسخة إلى الأرشيف ، وهناك تساؤلات يجب أن تجيب عليها الإدارة أولاً حتى يتمكن الأرشيف من إدارة المعلومات المقيدة وهى :

- ما هى التفاصيل المتوفر عن أنواع المعلومات الشخصية المقيدة بالسجلات ؟
- هل تتوفر لوائح وقواعد أو أى تفسيرات قانونية تعمل على حماية سرية البيانات ؟
- هل يتم تطبيق هذه القيود عند الإطلاع ، وهل هناك أية استثناءات لقواعد عدم الإنتهاك ؟
- ما هى هذه الاستثناءات ؟
- كيف يتم التأمين الإلكترونى ، والإجرائى لحماية المعلومات الشخصية ؟
- من هو الشخص المخول له اتخاذ قرار الوصول إلى الوثائق التى تحتوى على معلومات شخصية سواء للأغراض البحثية أو الإحصائية ؟
- ما هو الوقت الذى تصبح فيه المعلومات متاحة للعامة ؟[٦٧]

وإجابة هذه التساؤلات يجب أن تكون واضحة فى نموذج النقل الذى يرفق مع الوثائق المنقولة إلى الوصاية الأرشيفية ، وفى معظم الحالات فإن شروط الوصول إلى المعلومات تكون محددة فى اللوائح والتشريعات أو فى سياسة الإدارة الأصلية .

وقد تكون الشروط والقيود التى تضعها الإدارة مسبقاً جائزة وغير مفهومة ، لذا على أخصائى المعلومات بالأرشيف أن يتعاون مع الإدارة الأصلية فى فهم أسباب وضع هذه القيود فى ضوء وصايتها على الأرشيف ، ويجب التعرف على فئات ونوعيات المعلومات التى يتم حجبها لأسباب الخصوصية ، ووضع مدة زمنية يتم بعدها إتاحة هذه المعلومات للإطلاع العام ، مع العمل على تحجيم القيود التى توضع على إتاحة المعلومات حتى لا تتعارض مع الأغراض البحثية والإحصائية .

ولا يتوقف الأمر عند تحديد شروط إتاحة المعلومات فى الأرشيف بل يمتد إلى عدالة إتاحة المعلومات نفسها إلى المستفيدين ، وعدالة الإتاحة تعد أحد المفاهيم الأساسية التى تؤثر فى سياسة الوصول إلى المعلومات ، وهو مبدأ أخلاقى فى المهنة الأرشيفية ، تم إقراره فى بنود الدستور الأخلاقى لجمعية الأرشيف الأمريكى حيث نص

(66) Pugh, Marry Jo. Op. Cit., p. 60 .

(67) MacNeil, H. Op. Cit., p. 181 .

على «جعل المواد الأرشيفية التى فى ملكيتها متاحة للباحثين بعدالة ، فعلى الأرشيفات أن تجعل الوثائق التى تحت وصايتها متاحة للبحث بمجرد أن يكون ذلك ممكناً ، وإذا كان من الضرورى فى بعض الحالات حجب هذه المعلومات لمدة محدودة باستثناء المنشىء[٦٨] .

التوازن بين حق الوصول إلى المعلومات وحجبها عن المستفيدين :

إن التوازن بين حقوق الأفراد وبين حق المجتمع هى مشكلة يصعب معالجتها من الناحية القانونية والتى تقدم حلولاً نموذجية بعيدة عن الواقع ، والتأكيد على حق العامة فى معرفة أعمال الهيئات الحكومية يزيد من إنتهاك الموظفين لحق خصوصية الأفراد ، والعكس صحيح ؛ فإن التركيز على خصوصية الأفراد وحجب المعلومات الشخصية يؤدى إلى مراقبة الأعمال الحكومية ويقلل من شفافية الأداء .

إن النزاع بين حقوق الأفراد فى المحافظة على خصوصياتهم وبين احتياجات المجتمع فى إتاحة المعلومات الضرورية لتقدم المجتمع ، هو نزاع – فى رأيى – سوف يستمر طويلاً ، لأن هذه الحقوق والاحتياجات هى قضية نسبية بمعنى أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر . وقد حدد الاتحاد الأمريكى للحقوق المدينة أربعة أسباب لاستمرار هذا النزاع :

١ – الزعم العام بأن الحكومة تحتاج دائماً إلى الحفاظ على سرية المعلومات ، وهذا الافتراض يتحقق من خلال قيام الحكومة بتصنيف المعلومات تبعاً لدرجة سريتها مثل (سرى للغاية – سرى ... إلخ) ، وأن إطلاق هذه المعلومات للعامة سوف يؤثر على دولة الرفاة ، وعلى الجانب المقابل فإن مصطلح الأمن القومى يستخدم كمبرر لحجب المعلومات فى العقود الأخيرة ، كما أن التصنيف الأمنى للمعلومات يستخدم كغطاء من قبل الحكومة لتغطية أخطائها مما قد يؤثر على فاعلية الحكومة .

٢ – القضايا الجنائية التى تحتاج الحكومة إلى سريتها قبل أن تصبح متاحة للعامة حيث تحتاج الحكومة إلى جمع المعلومات بصورة سرية قبل أن تصل العملية القانونية إلى الإدعاء العام ، وعلى الجانب الآخر فإن من حق المتهم الوصول إلى المعلومات اللازمة للدفاع عنه .

٣ – المعلومات التى جمعت فى شكل مذكرات داخلية للأغراض الاستشارية ، وهى معلومات خاصة لا يجب أن تتاح إلى العامة ، وفى نفس الوقت القيادات الإدارية تحتاج عند اتخاذ القرارات الصحيحة والذكية إلى الحصول على المعلومات الكاملة والواضحة .

٤ – المعلومات التى لا يتم كشفها طبقاً للاستثناءات التى حددتها لائحة حرية المعلومات ، وخصوصاً ما وضع منها لحماية الخصوصية فى البند الثالث ، وهذا الجزء هو الأكثر إحتواءاً على حالات حساسة لوضع

(68) Society of American Archivists, Op. Cit., p. 54 .

الحكومة مثل طلبات الباحثين للحصول على المعلومات المسجلة فى وثائق الحكومة[٦٩] .

والحقيقة أن مظاهر إنتهاك المعلومات الشخصية بدأت فى التزايد فى الفترة الأخيرة ، بسبب وجود تكنولوجيا الحاسب الآلى وشبكات المعلومات إلى أدق خصوصياتنا ، وقيام الحكومات بالاعتماد على هذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة كميات المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب الآلى ، كما أن الحاجة إلى معالجة البيانات اليدوية وتحويلها إلى النظام الآلى يؤدى إلى كشفها وسهولة الوصول إليها .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ، ما هى أشكال الصدام بين حق الفرد فى الخصوصية ، وبين الحكومة باعتبارها الراعى الرسمى لحق المجتمع فى المعرفة وتتخذ أشكال هذا الصدام المراحل الآتية:

مرحلة جمع المعلومات : إن من أولويات مصلحة الدولة أن يتوافر لديها بعض المعلومات الشخصية عن الأفراد ، ونظراً لأن سهولة الحصول على قدر ضخم من المعلومات يؤدى إلى زيادة كفاءة الدولة بصفة عامة ، لذلك فإنه من الطبيعى أن تسعى الودلة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الازمة لزيادة فاعلية الأداء الحكومى ، وكثير من هذه المعلومات يدلى بها الأفراد طواعية واختياراً من أجل الحصول على بعض الفائدة أو الامتيازات ، وعلى سبيل المثال إذا أراد شخص ما أن يؤمن على حياته ، فإن عليه أن يعطى شركة التأمين بعض المعلومات عن حالته الصحية[٧٠]

ومع ذلك يوجد قدر متزايد من المعلومات يتم جمعه بدون علم ورضاء الفرد فالمحاولات السرية لجمع المعلومات وإن كان من المحتمل القصد من جمعها رفع كفاءة الدولة وتحقيق مصلحتها فى محاربة الجريمة وحماية الأمن القومى ، إلا أن هذا الأسلوب فى جمع المعلومات يؤدى إلى الصدام المباشر مع مصلحة الفرد وحماية حرمة حياته الخاصة .

تخزين المعلومات الشخصية : يعد تخزين المعلومات الشخصية أحد مراحل الصدام الثلاث ، ولكن أثره على إنتهاك حرية الحياة الخاصة قليل نسبياً بالمقارنة مع مرحلة جمع المعلومات أو توزيعها، ويتم فى هذه المرحلة تحويل البيانات اليدوية إلى بيانات آلية حتى يسهل استخدامها ، وعندئذ تزيد دائرة انتشار المعلومات مما يزيد من خطر إنتهاكها .

وتستخدم الحكومة المعلومات المخزنة لمعرفة ما إذا كان الفرد قد ظهرت عنه معلومات فى أكثر من موضع ، تحسباً لأى خطأ أو تزوير أو نقص ، كما تقوم وكالات جمع المعلومات بفحص المعلومات التى يدلى بها الأفراد للتأكد من دقتها واكتمالها ، وذلك عن طريق مقارنتها بمعلومات مشابهة تحتفظ بها فى ملفات بيانات الكمبيوتر[٧١] .

توزيع المعلومات : يحدث أكبر تهديد للمعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة من توزيع وإفشاء

(69) Reitman, Alan. Op. Cit., p. 355.

(٧٠) رأفت الشيخ ، المرجع السابق ،ص ١٩٨ .

(٧١) نفس المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

واستخدام هذه المعلومات ، وعلى الرغم من أن مرحلة جمع المعلومات قد تنتهك حق الخصوصية، إلا أن الإنتهاك الحقيقى للمعلومات لا يقع فعلاً إلا بعد استخدامها فى غير الأغراض التى يرغب فيها الشخص ، أو عند كشفها للآخرين مخالفة لمصلحة الفرد فى الخصوصية ، لذلك نجد معظم التشريعات القانونية التى تحمى المعلومات الشخصية تركز على سوء استخدام المعلومات(٧٢) .

وعلى سبيل المثال قانون الخصوصية The Privacy Act بالولايات المتحدة ، نص على اثنين من الحقوق الأول أن المعلومات يجب ألا تكشف بدون رضاء الفرد والثانى أن يمنح الفرد التسهيلات اللازمة لمراجعة أى معلومات شخصية جمعت عنه.

ومثال على ذلك ، فعدد التسجيلات عن الأفراد الأمريكيين فى مراكز المعلومات فى حوالى مائة جهة حكومية يصل إلى ٣,٩ بليون معلومة مسجلة ، ومعظم هذه المعلومات يمكن الحصول عليها بمجرد الضغط على الزر الموصل للحاسب ، ويمكن الحصول على نسخة مصورة لحياة أى شخص أمريكى عن النواحى المالية ، والطبية والسياسية والضريبية والشخصية(٧٣) .

وقد أقرت التشريعات القانونية فى فرنسا حق الشخص الطبيعى دون المعنوى فى الإطلاع على كل ما يخصه من معلومات ، كما أن من حقه تصحيحها حتى لا يتم تداول معلومات تخصه لا نصيب لها من الحقيقة ، والقواعد العامة لا تأبى على الأشخاص المعنوية التمتع بحقى الإطلاع والتصحيح شريطة قيام الدليل المعنوى بالفعل ويستوجب الجبر .

ويعد الأرشيفى هو الشخص الوحيد القادر على تحقيق التوازن المطلوب بين رغبات الباحثين وبين رغبة الأفراد والمنظمات الخاصة فى الاحتفاظ بمعلوماتهم وعدم كشفها للغير ، ويرجع ذلك إلى أن الأرشيفى يمتلك مميزات إضافية عن بقية المتعاملين مع قضية إتاحة أو حجب المعلومات الشخصية عن العامة والباحثين مثل المشروعون والموظفون وذلك لأنه بجانب خبرته العملية ومعرفته التامة بالتشريعات الصادرة فى هذا المجال ، فإنه يمتلك الخبرة العملية المتمثلة فى الممارسة المهنية التى تكسبه مزيداً من المرونة اللازمة لتحقيق رغبات كل من الباحث والفرد صاحب المعلومات .

ومن القواعد المستخدمة فى فرنسا لحماية المعلومات للأفراد أيًا كان نوع هذه المعلومات أو أسلوب جمعها أو معالجتها أو الوسيط الموجود عليه وأهمها :

١ – تأسيس لجنة وطنية للمعلومات والحريات (Commission Nationale de K'information et des Libertes) لوضع مواصفات قياسية لمعالجة واسترجاع المعلومات ومراقبة احترام ما تضعه من مواصفات فى هذا الشأن مع تخويلها الصلاحية فى إبلاغ السلطات العامة بأى إنتهاك يحدث فى هذا الصدد .

(٧٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(٧٣) أحمد بدر . المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

٢ – إلزام كل من يطلب معلومات اسمية أو يعالجها بأن يتخذ إزاء الأشخاص المعنية كل الاحتياطات الضرورية ليحفظ سرية المعلومات وأن يحول بوجه خاص دون تحريفها أو إتلافها أو توصل أغيار غير مرخص لهم بمعرفتهم أو الإطلاع عليها إليها .

٣ – منح الأفراد الحق فى رفع أسمائهم من الأدلة العامة مثل دليل التليفونات .

٤ – عدم إمداد المتعاملين مع مركز المعلومات القانونية الطابع بأسماء الخصوم فى الأحكام القضائية التى تقدمها إليهم ، لتفادى شبهة المساس بالحياة الخاصة .

٥ – إلزام القائمين على المعالجة الآلية للبيانات والمعلومات بإعلام المتعاملين معهم بالوفاء بكل ما ألقاه على عاتقهم من التزامات تضمن حماية الحياة الخاصة لهم فى مواجهة الحاسبات(٧٤) .

وبغض النظر عن التشريعات القانونية التى تعطى حلولاً نموذجية لمشاكل الإنتهاك للمعلومات ، علينا أن نعود مرة أخري إلى الأرشيفات التى تعبر عن الواقع الفعلى لتداول واستخدام المعلومات الشخصية ، حيث تلعب الأرشيفات دوراً هاماً فى تحقيق التوازن بين حاجة المستفيدين للمعلومات وبين حق الأفراد فى حماية حياتهم الخاصة ، ولابد أن يتدخل الأرشيف لتحقيق هذا التوازن المنشود لمنع فقد المعلومات التى قد تضطر الإدارة إلي التخلص منها خوفاً من التعرض للمسئولية ، وعلى سبيل المثال نجد أن المادة رقم (٢٠) من قانون الولايات المتحدة بند رقم (G ١٢٣٢) ، قد أعطت الحق للطالب أو ولى أمره فى فحص أو الاعتراض على المعلومات عن حالته التعليمية ، ومنع إظهار المعلومات الشخصية بدون تصريح من الطالب أو والده .

كما أن القانون يرفض الوصول إلى معلومات عن الطلاب قبل تخرجهم ، والعديد من المدارس تمتنع عن تحويل وثائق الطلاب إلى الأرشيف ، وفى بعض الحالات تمتنع الأرشيفات نفسها عن قبول هذه الوثائق خوفاً من المشاكل التى قد تحدث بعد ذلك من استغلال المعلومات الشخصية الواردة فيها استغلالاً سيئاً عند خضوع هذه الوثائق للبحث، وتقوم بعض الأرشيفات الأخرى بالحصول على توقيع الطلاب أو ولى أمرهم على إقرار بعدم استخدام المعلومات الشخصية استخداماً يعيب والبعض الآخر تقوم بمحو أسماء الطلاب أو مسحها(٧٥) .

ويقوم الأرشيفيون بدور فعال ومؤثر لتفعيل التوازن المطلوب بين إتاحة المعلومات وحجبها من خلال اتباع الخطوات الآتية :

١ – قيام الأرشيفيون بوضع صورة واضحة للسياق الإدارى والقانونى والتشريعى للوثائق التى تحتوى على معلومات شخصية ، وذلك من أجل التأكد من إتاحة المعلومات ، وحماية مصالح الأفراد والمنظمات .

٢ – القيام بإقامة تحالفات مع جماعات الضغط ذات التأثير مثل المنظمات المهنية ، والهيئات الحكومية ، والموظفون العموميون ، والمحامون ،

(٧٤) حسام لطفي . المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(75) Pugh, Marry Jo. Op. Cit., p. 57 .

ورجال السياسة ، وذلك لمحاولة التعرف علي مصالحهم الخاصة ، والعمل على حمياتها ، وفى المقابل بيان وجهة نظر الباحثين فى رغبتهم فى الوصول إلى المعلومات الشخصية بدون وقوع ضرر لأصحابها .

٣ – التعاون مع الجمعيات المهنية الأرشيفية لوضع دستور أخلاقى يلتزم به الأرشيفيون عند التعامل مع المعلومات الشخصية ، وذلك فى إطار التشريعات والبنود القانونية للمهنة الأرشيفية .

وأخيراً فإن هناك عدد من المبادئ التى من شأنها أن تزيد من فاعلية إتاحة المعلومات وحجبها فى الأرشيفات العامة تتمثل فى :

المبدأ الأول : الوصول إلى المعلومات يعد أمراً حيوياً ، ولا نستطيع أن نحد منه بشكل مسبق إلا فى حالات نادرة ، يؤثر كشف المعلومات فيها على مصلحة الدولة أو حقوق المواطنين ، مثل نشر التفاصيل الفنية للعمليات العسكرية أو التعاقدات التى تعقدها الحكومة .

المبدأ الثانى : يجب الحفاظ على المعايير التى تضعها الإدارات الحكومية للمحافظة على سرية المعلومات ، مع الحد من العبارة السحرية «أمن قومى» والتى تتخذ ذريعة لإنتهاك حق العامة فى المعرفة .

المبدأ الثالث : تحديد نوعيات المعلومات التى تتعرض بشكل مباشر لخصوصية الأفراد مثل المعلومات الموجودة بالوثائق الطبية الخاصة بالأشخاص الذين عولجوا فى المستشفيات العامة ، ملفات تعيينات الموظفون العموميون ، والمعلومات التى تضر بالمتهم عند محاكمته علنياً ، وهنا يكون لحق الخصوصية الأسبقية والأولوية من حق الوصول إلي هذه المعلومات ، وفى هذه الحالة يتوافق الأرشيفيين مع ما يرد فى قوانين الخصوصية التى تشير إلى وجوب أخذ موافقة الشخص قبل التعامل مع المعلومات التى تخصه فى المؤسسات الحكومية .

المبدأ الرابع : حذ الأسماء وكل المعلومات التى تدل على الهوية من الوثائق والمستندات وذلك لطمأنة العامة على خصوصيتهم ، وهذه العملية لا ترضى جميع الأطراف ، فأهل الصحافة يرون أن الأسماء والعناوين تعد مادة أساسية عند كتابة مقالاتهم ، فى حين أن حذف هذه الأسماء يجنب المحاكم كثير من القضايا الشائكة التي قد تؤدى فى النهاية إلى منع هذه المعلومات من الظهور من الأصل ، ومثال ذلك ما قام به أحد الأطباء النفسيين عندما ألف كتاباً أورد به أسماء مرضاه مما ألحق بهم أضراراً بالغة .

المبدأ الخامس : يجب أن تعامل الوثائق التى تحتوى على معلومات اجتماعية أو آراء سياسية بنفس درجة المعلومات التجارية ، فسجلات الضرائب تحتوى على معلومات عن الدخل المادى للأفراد والمؤسسات الخاصة ، هنا فإن الاحتفاظ بخصوصية الشخصية تفوق بكثير قيمة إتاحتها .

المبدأ السادس : قرب الأشخاص من الحدث يعد معياراً لحماية خصوصية هؤلاء الأشخاص ، لأن إفشاء هذه المعلومات يضر بأشخاص على قيد الحياة ، لذا يمكن كشفها بعد مرور ثلاثين عاماً من وقوع الحدث ، ونظراً لإمكانية وضع معلومات

إضافية غير حقيقية ويجب مراجعة المعلومات التى يذكرها الأشخاص .

المبدأ السابع : الأشخاص الذين يرغبون فى التحدث عن حدث أو إيضاح دوره فى قضية ما يجب أن يتخلى عن حقهم فى الخصوصية .

المبدأ الثامن : الرجوع إلى الضمير الأخلاقى والمهنى الذى يمثل معيار تحقيق العدالة للمواطن وطمأنته فى عدم التلاعب بالمعلومات التى تخصه والمقيدة بالسجلات والملفات فى الإدارات الحكومية[٧٦] .

❁ ❁ ❁

(76) Reitman, Alan. Op. Cit., p. 358.

obeikandl.com

الوضع الراهن

لدراسات مجتمع المعلومات(*)

تأليف اليستير س. دف

مدرسة فنون الاتصالات

جامعة نابيير ، المملكة المتحدة

ترجمة : د/ سهير عبد الباسط

مدرس المكتبات والمعلومات

بآداب بني سويف

١ - مقدمة :

أصبح مصطلحا «مجتمع المعلومات» و «عصر المعلومات» من الشعارات الجذابة حاليًا ، وهما من موضوعات الخطابة المفضلة لدى الصفوة من السياسيين والاقتصاديين خاصة مع النمو الملحوظ للاتصالات باستخدام الحاسبات الذي أطلقته الإنترنت . وأكاديميًا ، ينظر لموضوع مجتمع المعلومات على أنه مجموعة من المقترحات تشترك في فرضية أن المجتمعات الحديثة تركز على معلومات ما بعد الصناعة، ويؤرخ للطريق فائق السرعة للمعلومات بجيل واحد على الأقل .

وتتمحور الفكرة الرئيسة لهذه الورقة حول دراسة الوضع الفكري الحالي لمجتمع المعلومات ، وهذه المهمة من جزأين الأول : تعرّف الأساس المعرفي الحقيقي والمحكم من خلال البحوث السابقة التي تناولت موضوع مجتمع المعلومات ، وهذا لن يأخذ شكل «الاتجاهات الحديثة في الموضوع State of the Art» ، ولكن تقييم متميز لمجموعة من الحقائق العامة والمهمة الناتجة عن تجميع مجموعة من الدراسات الواسعة والمتنوعة ، وكذلك تحديد أهم القضايا الإمبيريقية والمفاهيمية التي لم يتم حلها بعد . أما الجزء الثاني من المهمة فيتمثل في النظر إلى الجانب المؤسسي من مجتمع المعلومات .

وفي هذا المقام لا أذكر فقط أن مجتمع المعلومات تمت دراسته بطرق مختلفة وإنما أدّعي وجود تخصص منظم ومتماسك يسمى «دراسات مجتمع المعلومات» ، وبالتالي فإن الغرض من هذا العرض المنظم هو تحديد الوضع الحالي لدراسات مجتمع المعلومات ، من خلال اختبار المجال المفاهيمي لمستوى الإدراك الذي وصلنا إليه ، والمجال العملي لحجم تناول الموضوع في الدراسات الأكاديمية .

(*) Duff, Alistair, S. On the Present State of Information Society Studies .- Education For Information .- no. 19 (2001) pp. 231-244.

obeikandl.com

وأدافع عن هذا العمل قائلاً أنه محدد في الناحية الموضوعية وينشد تحديد قياسات مؤكدة ، فالهدف الأساسي هو المناقشة الإضافية أكثر من محاولة إنصاف كل مؤلف حاول أن يبحث بفضول في هذا العصر الجديد المزعوم .

٢ - وضع فرضيات مجتمع المعلومات :

١/٢ وجود رؤى متعددة لفرضيات مجتمع المعلومات:

على عكس ما هو متعارف عليه ، لا يتم تناول موضوع مجتمع المعلومات من زاوية واحدة تنظر إلى دور مجتمع المعلومات ، بل يوجد الكثير من مدارس الفكر الفريدة التي تهتم بتقديم أدلة على معلوماتية المجتمع Informatisation of Society وتؤكد جميع هذه المدارس أو الرؤى نفس الشيء وهو أن المجتمعات المتقدمة تحولت بالفعل ، أو تتحول إلى مجتمعات معلومات ومع ذلك فهي تعني أشياء أخري مختلفة .

هناك ثلاث رؤى مختلفة نشأت في خبرات مختلفة وكذلك في ثلاث مناطق جغرافية مختلفة ، يوجد أيضاً كما أشار العالمان ستينفليد وسلفاجيو (٤٨) Steinfield and Salvaggio رؤى مركبة أخرى تحاول عن عمد دمج اثنتين من هذه الرؤى أو الثلاث أو دمجهم جميعاً ، وفي النهاية توجد رؤية نقدية تعتمد بشكل كبير على اتجاه الفكر السياسي .

الرؤية الاولى :

تفيد بأن الاقتصاديات الحديثة تتميز بالتوسع في قطاع المعلومات . ويؤكد هذا الرأي أن إنتاج المعرفة يسهم في زيادة نسبة الناتج الإجمالي القومي. أو بطريقة أخرى لم يعد العاملون في المجتمعات المتقدمة يعملون في الأشياء Things كما كان الحال في المجتمعات الصناعية من قبل ، ولكن أصبحوا يعملون في المعلومات بشكل أو بآخر. وتعد دراسة العالم فريتز ماكلوب Fritz Machlup – اللاجئ من النازية والذي أصبح واحداً من أوائل القادة الاقتصاديين الأمريكيين – وهي بعنوان إنتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة (٢٤) ، أول دراسة قدمت عبارة اقتصاد المعرفة بناءً على تحليلها لإسهام الأنشطة المعلوماتية في الناتج الإجمالي القومي للولايات المتحدة (٤٥ ، ص ٣٠) وقد أعلن ماكلوب عن رأيه بقوة ووضوح كبيرين .

ويرتبط بالدراسة الرائدة لماكلوب عمل آخر قدمه العالم مارك بورات (٣٨) Marc Porat وقدم فيه إسهاماً بارزاً أيضاً حيث وضّح فيه أن عدد العمال المعلوماتيين في الولايات المتحدة يفوق عدد العمال غير المعلوماتيين ، وقد أسقط بورات مصطلح إنتاج المعرفة واستخدم بدلاً منه مصطلح اقتصاد المعلومات .

أما العالم دانيال بيل Baniel Bell حكيم هارفارد ، هو أيضاً ينتمي لمدرسة قطاع المعلومات ، رغم أنه يتبنى رؤى مختلفة كما سنرى فيما بعد وعلى نحو أكثر دقة .

وعلى أية حال ، لأن معظم بحوث مجتمع المعلومات الأمريكية أجريت على أساس الإطار المنهجي للعالم ماكلوب (٣٤ ، ٥٥ ، ٥٧) فإننا نطلق على هذه الرؤية : رؤية أمريكية .

الرؤية الثانية :

أما الرؤية الثانية لدراسات مجتمع المعلومات فهى تركز على انتشار تكنولوجيا المعلومات IT أو ما يطلق عليه حديثاً تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ICTs وهذا هو الرأي الشائع بالنسبة لما يرد في وسائل الإعلام حول ما يطلق عليه «ثورة المعلومات» ، ويمكن وصف تقرير مؤثر للعالمتين نورا ومنك Nora and Minc الصادر عام ١٩٧٨ حول التحسيب في فرنسا (٣٥) بأنه أول عمل شامل يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات سوف تؤثر على المجتمع بصورة عميقة (٧ ، ص ١٣) ، كما يفخر البريطانيون أيضاً ببعض الرموز المهمة في رؤية تكنولوجيا المعلومات ، مثل تقارير العالم إيان ميلز Ian Miles وزملاؤه (٢٧ ، ص ٣١) التى تشير رلى عناصر الوظيفة الفكرية لمجتمع المعلومات التي تلغي عن عمد الطريقة الماكالوبية(*) Machlupian لقياس قوة العمل المعلوماتية (٢٨ ، ص ٩١٥) وطبقاً لهذه التقارير يشير مجتمع المعلومات إلى التكوين الاجتماعي المرتبط بانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات .

هذه التقارير بجانب تقرير نورا ومنك تنفي إدعاء ميلز نفسه بأن الأوربيين قدموا إسهامات قليلة أصيلة لبحوث مجتمع المعلومات (٣٠ ، ص ٥) بل على العكس من ذلك يدخل الأوربيون وربما بقوة تكفي لتصنيفهم في بحوث تكنولوجيا المعلومات كرؤية أوروبية لدراسات مجتمع المعلومات، وذلك حتى دون الإشارة إى الجهود المستمرة للجنة الأوروبية لإعادة بناء أوروبا كيوطوبيا(**) المعلومات المتحدة (٦) أضف إلى ذلك أن الإتجاه الأمريكي نحو بحوث انتشار المبتكرات يتحول أيضاً إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كجزء من الانتشار التكنولوجي (١٩ ، ٤٢) .

الرؤية الثالثة :

تركز على انفجار المعلومات ، هذه الظاهرة التي يؤكدها النمو الأسى للإنتاج الفكري العلمي ، ويؤيدها أيضاً نتائج طيبة جاءت في عمل ديرك برايس Derk Price (٣٩) . وقد ملأت البحوث اليابانية حول المجتمع المعلوماتي Johoka Shakai فجوة في هذا المجال عن طريق القياسات الرائدة للمعلوماتية Informatization كظاهرة اجتماعية عريضة . ومن بين هذه الدراسات إحصاءات تدفق المعلومات Information Flow Census ، وهي إحصاءات منتظمة وجريئة نجحت في محاولة مميزة لقياس كمية تدفق المعلومات عبر كل الوسائل في المجتمع (١٧ ، ٣٣) .

ورغم أن الدراسات اليابانية حول مجتمع المعلومات ترجع إلي ستينيات القرن العشرين إلا أن أهميتها لم تعرف فعلياً في الغرب في دراسات ماكلوب عدا بعض الاستثناءات (١٢ ، ٣٧) وبالتالي يمكن أن نطلق على هذه الرؤية في دراسات مجتمع المعلومات «رؤية يابانية» .

٢/٢ الرؤية الإمريكية تواجه تحدياً منهجياً :

والآن أقدم افتراضاً آخر مثيراً للجدل ، حيث أرى أن الرؤية الأمريكية ضعيفة المنهجية ، وأن دراسات مجتمع المعلومات مازالت قاصرة لاعتمادها

(*) نسبة إلى العالم فريتز ماكلوب [المترجمة] .

(**) اليوطوبيا : مدينة فاضلة أو دنيا مثالية وبخاصة من حيث قوانينها وحكومتها وأحوالها الاجتماعية [المترجمة] .

الكلي على هذه الرؤية ، إضافة إلى أن الفحص الدقيق يكشف عن أن الكثير من المناقشات الأساسية في عمل ماكلوب «إنتاج توزيع المعرفة في الولايات المتحدة» متحيزة بصورة كبيرة ، والدليل على ذلك أن جزءاً كبيراً من اقتصاد الولايات المتحدة لعام ١٩٥٨ هو ٢٩ ٪ تقريباً – كما أشار ماكلوب – (٢٤ ، ص ٣٦٢) كما أن العمل استخدم بقلق نسبة عالية من التعريفات المقنعة ، والمناقشات غر الواقعية ، وهو عمل تخميني تماماً . فعلى سبيل المثال تضمن العمل شكلاً يوضح تقديرات الدخل للطلاب والأمهات اللواتي يمكثن في منازلهن لتعليم أطفالهن في سن ما قبل المدرسة وهو نفس الشكل الذي يضم الأطباء والضباط ، وهم جميعاً يتم تصنيفهم منتجين للمعرفة أو موزعين لها . بدون شك الكتاب ممتاز ولكنه يحتاج أن ينظر إليه على أنه عمل رائع وليس نصاً مقدساً (للحصول على تفاصيل أكثر أنظر ١١ ، الفصل الثاني) .

أما عمل بورات الذي أظهر أن ٥٠ ٪ من القوة العاملة تقريباً تعمل في وظائف متعلقة بالمعلومات ، نجده قد قام بترحيل الممرضات – وهي واحدة من المهن العظيمة في المجتمعات المدنية – من قطاع الخدمات إلى قطاع المعلومات . ولم أقصد بهذا أن القيمة الحقيقية لمحاولة حساب المحتوى المعلوماتي للمهن التقليدية هو الصفر . فمن الواضح أنه بوضع الافتراضات وقبول التعريفات نستطيع ملاحظة أن المجتمعات الحالية أصبحت أكثر معوماتية في مجال قطاع المعلومات . ولكن تدرجت التحليلات من مجرد افتراضات إلى مجموعة جديدة من إحصاءات المهن وحسابات الدخل القومي البراقة دون الوصول إلى تقدم علمي في هذا المجال .

يعلن بعض المنظرين لمجتمع المعلومات بصوت عالٍ عن قدوم عهد جديد ، فمثلاً تشير موسوعة المستقبل Encyclopedia of Future إلى «نهاية العالم الصناعي كما عهدناه» (٣٤ ، ص ٤٨٠) ، ورغم كل هذا فإنه يمكن النظر إلى الرؤية الأمريكية على أنها واحدة من بين مجموعة منهجيات متعددة.

٣/٢ احتمالية الرؤية اليابانية :

على العكس ، أرى أن الرؤية اليابانية لم تستثمر بدرجة كافية ، وتكمن القوة الأساسية لهذه الرؤية في بديهياتها ، وفي تطابقها مع الملاحظات الموجودة حول تدفق المعلومات وانتشار وسائل الإعلام . وعلى نحو مغاير ، عندما نقول أن موظفي البنوك أو عمال صيانة التلفزيونات – بدون الإشارة إلى الأطباء أو الممرضات – هم عمال معلومات فإن ذلك يسبب رد فعل قوي . والأكثر من هذا ، إن باحثي مجتمع المعلومات أوضحوا الطريق نحو دراسات مجتمع المعلومات من خلال الإشارة إلى أن ما نبحث عنه ليس مجرد مجتمع المعلومات ، وإنما مجتمع معلومات المحدد qualifid أو مجتمع معلومات ذو صفات خاصة .

وتثبت التقارير الحديثة أن شكل المعلوماتية يتغير – على الأقل في اليابان – مع الانتقال من وسائل الإعلام إلى نظم المعلومات (٣٢) وهو ما أطلق العالم يوشي إيتو Youichi Ito عليه bunshu Shakai أي مجتمع المعلومات المجزأ Segmented (١٨ ، ص ٤١-٤٢) .

بالطبع مثل أي اتجاه بحثي جديد هناك قضايا منهجية وفلسفية تحتاج إلى حسم . يعاني مجتمع

المعلومات Johoka Shakai من اليوطوبيا التكنولوجية المفرطة في التبسيط والتي ظهرت مع فكرة مجتمع المعلومات (٥١) كذلك هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الجهود للتغلب على الشكوك المتعلقة بالفكر الغربي حول الاتجاه الكمي الصرف في دراسات مجتمع المعلومات . فإذا كان الاختلاف الرئيس بين بحوث الاتصالات الأمريكية واليابانية يكمن في أن الأولى تهتم كثيراً بالتأثيرات الاجتماعية لمحتوى Content الاتصال الإعلامي ، بينما تهتم الثانية بالتأثيرات الاجتماعية لكمية Amount of تدفق المعلومات (١٦ ، ص ٢٥٤) ، فإننا يجب أن نعترف بأن البيانات الأمريكية ربما تكون أكثر إثارة من البيانات اليابانية خاصة عندما نعلم أن الكثير مما تم قياسه بواسطة «إحصاء تدفق المعلومات Information Flow Census» مجرد ظواهر أعيد اكتشافها . فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك أبحاث أجريت عن التأثيرات الضارة للبرامج الإباحية وبرامج العنف التي تبث من خلال التليفزيون ، فلماذا يجب أن نهتم بأن «الحجم الكلي للمعلومات المنقولة في كل أنحاء اليابان في عام ١٩٩٣م يقدر بـ ٩,٩٣ × ١٠^١٥ ، وبزيادة تعادل ٢,٣٣ مرة عن العام ١٩٨٣م» (٣٢ ، ص ١٢) ورغم أن اليابانيين نجحوا – حسب تقديرهم – إلا أن الأرقام التي تعتمد عليها الرؤية اليابانية لم تترجم إلى واقع اجتماعي. مع هذا يبقى السؤال التالي : لماذا تستمر دراسات مجتمع المعلومات في الاعتماد على الإدراك الحسي بدلاً من الاعتماد على منهجيات علمية مجربة ؟

٤/٢ علاقات مجتمع المعلومات الاقل مفاهيمية :

يجب أن تكون دراسات مجتمع المعلومات في بعض الأحيان نتيجة للمعاملات البوليانية التالية : المعلومات و (العمل أو التدفق أو التكنولوجيا) والمجتمع . وبالتالي يجب الرجوع إلى منظري مجتمع المعلومات لتوضيح طبيعة العلاقة بين المعلومات والمجتمع ، وهذه الناحية من أكثر النواحي التي لم تجد اهتماماً كافياً . على سبيل المثال تشير الصيغة النموذجية لرؤية مجتمع المعلومات إلى مقدار البيانات الإمبيريقية المهتمة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المنزل أو المكتب ، ومع ذلك نجد تقدماً في الحديث عن مجتمع المعلومات بدون ضجة مفاهيمية إضافية .

ويعد إيان مايلز Ian Miles استثناءً ملحوظاً في أنه وضع مفاهيم وسيطة مثل «الإطار الاقتصادي التكنولوجي techno-economic paradigm» (٣١ ، ص ٨–٩) و «النظام الاجتماعي التقني Socio-Technical System» (٢٩ ، ص ٢١٥–٢١٧) وهذه المفاهيم عبارة عن إطار لفهم أسلوب دقيق تنتقل من خلاله المعلومات وتكنولوجياتها إلى الاقتصاد والمجتمع . ولم يخترع مايلز هذه المفاهيم حيث تعود كثيراً إلى الوراء (٢١، ملحوظة ٧) ولكنه قام بتطويرها مع الآخرين بطرق معينة لتوضيح العلاقات بين المعلومات والمجتمع . ومن الآن فصاعداً سيتعامل منظرو مجتمع المعلومات مع كل المفاهيم أو يعطوا توضيحاً جيداً لها ، ورغم أن الرؤية الأوروبية قدمت خدمة جليلة في تعميق مفهوم دراسات مجتمع المعلومات، إلا أنه لم ينتج عنها نظرية ، فعلى سبيل المثال مازال الجدل دائراً حول القضية الناقدة للحتمية التكنولوجية Technological Determinism . فبدلاً من عرض معتقدات المنظرين المحنكين لمجتمع

المعلومات فمن الضروري وضع مقياس قوي للحتمية التكنولوجية .

٥/٢ تركيب الفرضيات المقنعة لمجتمع المعلومات :

المجتمع بصفة عامة متعدد المظاهر ، وكذلك المعلومات . ويعد العمل المعلوماتي وتركيب الناتج الإجمالي القومي من الأمور المهمة في أي مجتمع. ومن الواضح أن تكنولوجيا المعلومات تغير المجتمع بطرق متعددة ، وبالتالي من الصعب أن تكون النظرية النهائية لمجتمع المعلومات ذات بعد واحد اقتصادياً كان أم تكنولوجياً ، وكذلك يجب أن تتألف الدراسات الرائدة لمجتمع المعلومات من فرضيات مجتمع المعلومات . وليس من الصعب الآن أن نجد واضع نظريات مجتمع المعلومات المزعوم الذي يستطيع أن يقوم بتركيب الأفكار نصف المنظمة الموجودة في اتجاهات بحثية كثيرة ، وقليلة هي النظريات التركيبية التي تصهر هذه الأفكار فى كل متماسك .

أعتقد ومعي الكثيرون غيري أن العمل الذي قدمه العالم دانيال بيل Daniel Bell (٢ ، ٤) واضع النظريات الاجتماعية ، يشتمل على التركيب الكلاسيكي لمجتمع المعلومات ، رغم الشكوك حول نظريته «ما بعد الصناعة» (٢٣) كما أن عمله هذا يحتوي على بعض المآخذ والغموض حول رؤى مجتمع المعلومات التي صاغها ، وأخص بالذكر أنواع المهن التي تتمتع بالمرونة عند كل من ماكلوب وبورات ، وقد حاولت مناقشتها في دراسة أخرى (٩) .

وتمثل الثلاثية الحديثة للعامل مانويل كاستيلز Manuel Castells (٥) الخطوة الأخيرة المهمة في إتجاه النظرية التركيبية لمجتمع المعلومات ، ويجب أن يرحب بخطها المتوازن الذي يجمع بين الرؤية الماكلوبية ، وما بعد الصناعية ، وكذلك تدفق المعلومات (حتى إن كاستيلز استشهد ببعض نصوص مجتمع المعلومات اليابانى Johoka Shakai) وعلى الرغم من استغراق كاستيلز في بحور حقيقية من البيانات الإمبيريقية إلا أنها كانت تعوقه في بعض الأحيان عن بلوغ المستوى المنشود من فرضيته العظيمة ، ولذلك يمكن القول بأن فرضيات مجتمع المعلومات ماتزال في انتظار اكتمالها .

٦/٢ الاتجاه الراديكالي(*) : مجتمع المعلومات ديمقراطية اجتماعية :

وفي النهاية يجب أن نحترم دراسات اليساريين حول مجتمع المعلومات (٤٦ ، ٥٢ ، ٥٦) ، من المحتمل أن معظم الاجتماعيين تجاوزوا مرحلة التأكيد على أن الجميع يتحدثون عن مجتمع المعلومات كوظيفة بيضاء بلون الثلج نظراً لاهتمامهم باستثمار تكنولوجيا المعلومات لأغراضهم الخاصة (٥٤ ، ص ٣١) ، أو مرحلة تشويه دانيال بيل أكثر رجال الإعلان اقتناعاً بالرأسمالية المتقدمة (١٥ ، ص ٢١) ورغم ذلك نجد أن الفكر اليساري غير ملائم من زاويتين ، الأولى : أن هذا الإتجاه فشل في توضيح الأساس الأخلاقي للديمقراطية الاجتماعية المعلوماتية . وهو من غير شك سبب الاهتمام بالعمل المعياري الموجه أخلاقياً في

(*) إتجاه يهدف إلى إحداث تغيرات متطرفة في الفكر والأحوال والعادات السائدة [المترجمة] .

الماركسية – وهو نظام للتفكير ، تبعه ماركس نفسه، ينبذ الأخلاق كأيديولوجية برجوازية – أو الاهتمام باستنكار الفوضوية المؤيدة للحرية في مجتمع الشبكات الحقيقي . بدون انتقاص من شأن هذه الأفكار ، أهدف إلى أن دولة المعلومات يجب أن تبحث عن مصادر أخرى تكتسب منها قيمتها . أما الزاوية الثانية أن هذا الاتجاه لا يوضح الشكل الدقيق للديموقراطية الاجتماعية الملائمة للمعلومات، فمثلاً الشعارات مثل «تكنولوجيا المعلومات للجميع» – وهو شعار جدير بالثناء – معناه الحقيقي ضعيف ، حتى أن صناع القرار وأصحاب البرامج الحزبية يتحدثون عن «اقتصاديات الحوسبة» وبالتالي فإن التضمينات العملية لدراسات مجتمع المعلومات لأجل السياسيين التقدميين تبقى غير واضحة .

بوجه عام ، تحتاج كل من سياسة المعلومات واقتصاديات المعلومات إلى تطوير أكثر كموضوعات أو تخصصات فرعية من دراسات مجتمع المعلومات.

٣ - تخصص دراسات مجتمع المعلومات :

نتحول الآن من الإطار الفلسفي إلى الإطار التطبيقي ، ما هو الوضع الحالي لدراسات مجتمع المعلومات كمجال موضوعي ؟ وهل أصبحت دراسات معهدية تضمها مؤسسات أكاديمية ، أم مازالت في مرحلة أولية ؟

لقد تمت دراسة مراحل تطور المجالات الأكاديمية الجديدة بواسطة علماء اجتماع التربية أكثر من غيرهم ، ولكن المساحة لا تسمح بعرض مناقشاتهم هنا (انظر بصفة خاصة ١) وبدلاً من ذلك سأتبنى خطة وضعها العالم ميشيل كرسيتزي Michael Keresytesi في مقال مثير للإعجاب بعنوان «عام الببليوجرافيا» (٢٠) حيث قسّم دراسة التخصصات الجديدة إلي ثلاث مراحل من التطور هى : مرحلة أولية ، ومرحلة التوسع والنمو ، ومرحلة التأسيس . وقد حدد المظاهر الببليوجرافية إضافة إلى المظاهر المعرفية والاجتماعية لهذه المراحل. وهناك توضيح مهم يجب الإشارة إليه هنا حيث أرى في هذه الورقة أن دراسات مجتمع المعلومات هي تخصص متعدد الارتباطات من جانب التقاء التيارات البحثية ، ولا أدّعي وجود مجال أو تخصص كامل، ورغم أن الأجزاء المهمة من خطة كرستيزي غير ملائمة ، إلا أنها تشكل نقطة بدء مفيدة في محاولة تحديد الوضع المؤسسي الحالي لمجتمع المعلومات .

كما ذكر العالم كرستيزي (٢٠ ، ص ١٣-١٤) فإن ولادة الكثير من التخصصات العلمية ربما يرجع إلي بعض المفكرين العظماء ، أو الفكر الرائد الذي يظهر فجأة ببعض الأفكار الأصيلة أو المقترحات العميقة أو توضيح لنظريات جديدة . **في المرحلة الأولى** يوجد غالبًا نضال من أجل جذب الانتباه نحو التخصص الجديد والفوز بعلماء آخرين فيه ، وببليوجرافيًا تتميز هذه المرحلة بوجود ثورة في تأليف الكتيبات ، ويمكن استخدام أي وسيط آخر في هذه الأيام مثل المقالات ، والكتب ، وإلقاء المحاضرات ، وأعمال المؤتمرات والندوات (٢٠ ، ص ١٤) . وعند نجاح هذه المرحلة الأولية ويزداد الاهتمام بالتخصص الجديد ، تبدأ **المرحلة الثانية** وهي مرحلة التوسع والنمو حيث تتحول الأفكار

الجديدة التي تحتكرها مؤسسة واحدة إلى اهتمام المجتمع الدولي من العلماء من منظمات مختلفة ، وتتميز هذه المرحلة بالاستغراق في المنهجية ، وظهور المؤسسات الدولية والوطنية ، ويتم التوسع في الأدوات الببليوجرافية لتشمل وحدات مختلفة مثل أدلة الأفراد ومنها Who's Whos ، وظهور الدوريات الرسمية . وفي النهاية تأتي **المرحلة الثالثة** وهي مرحلة التأسيس حيث يتم التعامل مع كل الشكوك حول الشرعية الفكرية وهنا يمنح التخصص الاعتراف الأكاديمي ، حيث تنظم في الأقسام الجامعية ، ويتم صياغته في مناهج دراسية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا ، كما تصاغ المعايير الرسمية للاعتماد العلمي أو المهني . وفي هذه المرحلة الثالثة تزداد الأدوات الببليوجرافية لوسائط المعلومات المختلفة مثل الفهارس والكتب النصية والقواميس والرسائل الجامعية .

وطبقاً لمراحل كرسيتزي الثلاث نجد أن الموقف الحالي بالنسبة لدراسات مجتمع المعلومات مثير للاهتمام فقد اجتاز التخصص المرحلة الأولى ، حيث نجد أن الفكر الطليعي أو الرائد هو فكر فريتز ماكلوب (١٩٠٢-١٩٨٣) وأود التركيز مرة أخري على الجهود الأولى لدراسة مجتمع المعلومات الياباني Johoka Shakai الذي قدم عبارة مجتمع المعلومات في مجموعة كبيرة من الإنتاج الفكري الأكاديمي ، ولم يتضح بعد أننا لدينا كل الخصائص العالمية ومتعددة الإرتباطات للمرحلة الثانية ، وما تزال دراسات مجتمع المعلومات تحتاج إلى مواصلة الاستغراق في المنهجية . أما بالنسبة للمرحلة الثالثة فقد ظهرت بعض خصائصها حيث نجد أن بعض الهيئات الأكاديمية أعطت لبحوث مجتمع المعلومات مستوى محترماً يتناسب مع مرحلة التأسيس ، وليس من الصعب حالياً الحصول على المنح أو تمويل البحوث المتعلقة بمجتمع المعلومات ، كذلك يتم تنفيذ عدد كبير من الدورات في هذا المجال لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة ما بعد التخرج . ومن ناحية أخرى نجد عدداً قليلاً من الدرجات المخصصة ومعايير الاعتماد العلمي أو المهني ، كما أن الدراسات التي تتناول مجتمع المعلومات تتعامل معه كجزء من الكل شأنها في ذلك شأن دراسات تعليم علم المعلومات . لا يتوقع الواحد منا أن يتم تخصيص كل أقسام الجامعة مثلاً لمجتمع المعلومات ، ومع هذا هل يجب علينا ألا نطمح إلى القليل من الأقسام الجامعية رفيعة المستوى ؟ أشار جاك ميدوز A. J. Meadows قائلاً «إن ظهور المتخصصات في المجالات الفكرية يتم تحديده من خلال تواريخ ظهور الأقسام الجامعية في المجال» (٢٦ ، ص ٤٥) فأين المؤسسات الجامعية في بحوث مجتمع المعلومات ؟ ورغم عدم وجود مؤسسة واحدة ، هل علينا أن تستنتج أن دراسات مجتمع المعلومات لم تصل إلى درجة التخصص الأصيل بعد ؟

وببليوجرافياً نجد أن معظم أعمال مجتمع المعلومات عبارة عن مطويات ومحاضرات عامة وتقارير ، وجميعها أدوات المرحلة الأولى ، ولدينا

أيضاً أهم أدوات المرحلة الثانية وهي الدوريات حيث نجد أن دورية مجتمع المعلومات The Information Society(*) قد دخلت عقدها الثالث ، ورغم ذلك ليست المجلة الرسمية لدراسات مجتمع المعلومات . ومن ناحية أخرى لا يوجد لدينا دليل مثل Who's Whos ، ورغم ذلك لدينا أدوات المرحلة الثالث مثل رسائل الدكتوراه (٤٧) والكتب النصية في طبعتها الثانية (٢٥) أو الثالثة (١٣) ولا شيء غير ذلك فمثلاً يخيب أمل الكثير من الباحثين الجادين عندما يجدون أن مصطلح «مجتمع المعلومات» لا يزال رأس موضوع غير معترف به في الكثير من قواعد البيانات الببليوجرافية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية .

بصفة عامة يوجد نوع من التشويش ، وكثير من النشاط ، وقليل من التماسك والتنظيم ، والأمل في أن تساعد الورقة الحالية في تركيز الإنتباه العلمي حول الوضع الحالي لبحوث مجتمع المعلومات ، خاصة فيما يتعلق بالاهتمامات التعليمية والمنهجية ، وفي النهاية أقدم مجموعة من التوصيات العملية التي تسهم في التطور الصحيح لدراسات مجتمع المعلومات :

١/٣ يجب أن يطلق عليه التخصص «دراسات مجتمع المعلومات» :

ملخص ما ذكرناه سابقاً أن هذا المجال الموضوعي تحت الاختبار كما أنه يعاني من مشكلة تحديد بسيطة ، فهناك كم كبير من العمل البحثي الجيد والمستمر رغم تجاهله للإسهامات المشابهة في مناطق جغرافية أخرى . فالتخصص ينمو بسرعة ويحتاج الآن إلى التكامل مع مجال بحثي حديث

(*) هي دورية دولية تحمل عنوان مجتمع المعلومات The Information Society ظهرت في أوائل الثمانينيات . ولقد أصبحت منبراً مهماً للتحليل العميق لسياسات مجتمع المعلومات ومفاهيمه ، والتغير الثقافي والاجتماعي المصاحب له .

وبنظرة سريعة على موضوعات هذه المجلة نجد أن معظم المقالات المنشورة في المجلدات الثلاثة الأولى منها تعتمد على الحماس العام نحو تطوير التكنولوجيا العالية hi-tech ، والمشكلات الاجتماعية التي تعوق الاستخدام الواسع لتكنولوجيات المعلومات . وفي عام ١٩٨٥م نشر مقالاً مهماً للعالم ريتشارد ماسون Richard Mason بعنوان تصميم مجتمعات المعلومات: القضايا الأخلاقية في عصر المعلومات ، وفي عام ١٩٨٤م نشرت المجلة بعض المقالات حول المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التحسيب، وفي عام ١٩٨٦م نشرت مقالاً للباحث تيا ستيرلنج Tea Sterling بعنوان الديمقراطية في مجتمع المعلومات، وقد شهد منتصف الثمانينيات أيضاً التوسع في المجالات التي تكتب فيها مقالات المجلة لكي تشمل دراسات إمبيريقية حول التغير الوظيفي وعمل المعلومات ، فقدم كاتز Katz عام ١٩٨٦م مقالاً بعنوان : قياس ومقارنات وطنية لقوة العمل المعلوماتية وقام فيه بحساب حجم قوة العمل المعلوماتية في مجموعة من الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وألمانيا) والدول النامية (مثل فنزويلا والأرجنتين وتونس) ، وتبعه مقال للباحث كلنج Kling عام ١٩٩٠م وهو دراسة للمزج بين الوظائف الجيدة والسيئة في إعادة بناء أسواق العمل الأمريكية لأجل عمل المعلومات في الفترة بين ١٩٠٠م و ١٩٨٠م وهو من المقالات القليلة المنشورة في المجلة وتناقش المشكلات الاجتماعية في مجتمع المعلومات . وفي فترة التسعينيات ركزت الدراسات المقدمة في المجلة على السياسة المعلوماتية ، والتغير الاجتماعي في الفضاء الإلكتروني Cyper Space ، وتكنولوجيا المعلومات مثل الحاسبات والاتصالات عن بعد ، والممارسات الاجتماعية .

المصدر:

Kling, Rob (1996) A Brief History of The Information Society Journal .- The Information Society .- available at : http://www.indiana.ecu/Tis/~Kling/tishist.html.

مثل المعلوماتية الاجتماعية Social Informatics والذي يعرف بأنه «دراسة متعددة الأبعاد لتصميم تكنولوجيات المعلومات ، واستخداماتها ، وتأثيراتها على المجتمع ، والتي تأخذ في الحسبان تفاعلها مع السياقات المؤسسية والثقافية» (٢١ ، ص ١) وتختلف المعلوماتية الاجتماعية عن دراسات مجتمع المعلومات في نقطتين على الأقل ، **الأولى** : أن المعلوماتية الاجتماعية تركز على الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، بينما نجد أن تكنولوجيا المعلومات هي واحدة فقط من الاهتمامات الكثيرة لدراسات مجتمع المعلومات ، حيث نجد فيضاً غزيراً من الأفكار الخاصة بمجتمع المعلومات ولكنها لا تركز (ليست الرؤية الأمريكية فقط) على أي نوع من التكنولوجيا .

أما الاختلاف الجوهري الثاني بين المعلوماتية الاجتماعية ودراسات مجتمع المعلومات هو أن تحليلاتهما تهتم بدرجة كبيرة بالمستويات الاجتماعية المختلفة ، كما ن كلاهما يحاول الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لنظم المعلومات ، إلا أن المعلوماتية الاجتماعية تركز على الشركات والمنظمات أي القطاعات المحددة في المجتمع ، بينما تحاول دراسات مجتمع المعلومات تفسير العمليات المعلوماتية كظاهرة وطنية دولية .

يمكن القول – بلغة علم الاجتماع – أن درسات مجتمع المعلومات ذات مستوى عريض أو كلي Macrolevel في حين أن المعلوماتية الاجتماعية ذات مستوى ضيق أو جزئي Microlevel أو وسيط Mesolevel . وبالتالي لا يوجد سبب على الإطلاق يمنع إزدهارهما كتخصصين متجاورين .

٢/٣ يجب أن تقاوم دراسات مجتمع المعلومات التخصيص الحكومي أو الشعبي :

ما الذي يجذب كل هذا الانتباه نحو مجتمع المعلومات ؟ يجب أن يطرح هذا السؤال لأن هناك الكثيرين ممن يدّعون امتلاك هذا لحقل الجديد من حقول المعرفة ، ولم يجد الجميع التأييد الأكاديمي، وهناك مجموعة من العلماء صنعوا أسمائهم من خلال تقديراتهم الغنية لتأثيرات ثورة المعلومات ، منهم مثلاً دانيال بيل (٣ ، ص ٧) الذي أظهر أن هناك حاجة ملحة إلى المحاضرات حول مجتمع المعلومات بالمستوى الذي يُمكّن من تطبيقها . أما سبب الزيادة المفاجئة في الاهتمام الحالي بمجتمع المعلومات هم السياسيون أكثر من العلماء الأكاديميين ، خاصة السياسيين المدافعين عن التكنولوجيا العالية hi-tech مثل الإنترنت .

وقد قام «الطريق السريع للمعلومات في أمريكا» بدفع اللجنة الأوروبية نحو «مجتمع المعلومات صديق المستفيد» و «المكتبة الجديدة : شبكة الناس» في بريطانيا وكل هذه المشروعات لها أهداف اجتماعية رائعة ، وبدون شك منح مربحة للبحث الأكاديمي ، إلا أنها ستنتهي قريباً أو بعد حين ، وبالتالي يجب ألا يفرضوا اتجاه دراسات مجتمع المعلومات ، بل يجب أن تكون الرغبة في فهم العالم الإجتماعي هي المحرك الحقيقي لدراسات مجتمع المعلومات ويتطلب ذلك تفكير هادئ متوافر فقط فى الأبراج العاجية للأكاديميين .

٣/٣ علم الاجتماع وعلم المعلومات يجب أن يكونا من الفروع الدراسية القيادية :

إذا نظرنا إلي الرموز العظيمة في دراسات مجتمع المعلومات فإننا سننبهر بخلفياتها العلمية، حيث كان كل ومن ماكلوب وبورات من علماء الاقتصاد ، وبيل عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعى، وميلز كان ينطلق بحرية العالِم الاجتماعي وعالِم المستقبليات ، أما دراسات مجتمع المعلومات الياباني فقد ظهرت في بحوث الاتصالات عن بعد ، كما أن الدراسات الببليومترية الحديثة كشفت عن وجود اثني عشر مجالاً موضوعياً على الأقل اهتمت اهتماماً موسعاً بدراسات مجتمع المعلومات (٨ ، ٥٣) رغم كونه - وسيبقى دائماً - مجالاً متعدد الارتباطات إلا أن هناك نقصاً في الترابط المشار إليه سابقاً في حاجة إلى توجيه من خلال المؤسسات المناسبة ، وهناك حالياً دعوة لتحديد الدور التنسيقي للفروع العلمية المتفق عليها ، ويبدو أن علم الاجتماع وعلم المعلومات مقدر لهما أن يلعبا هذا الدور ، وليس هناك شك في أن وجهات النظر الاجتماعية حاسمة ، أما الفرض القائل بأن مجتمع المعلومات تكوين اجتماعي ناشئ فإنه يتطلب اختباراً مثل أية ظاهرة اجتماعية أخرى .

وإذا كان من المتوقع أن علماء الاجتماع يعرفون الكثير عن كيفية عمل المجتمع ، فهل لنا أن نستنتج أن علماء المعلومات يعرفون الكثير أيضاً عن سلوك المعلومات ؟ ومن ثم هل يجب أن يعمل الفرعان معاً كفروع علمية قائدة لدراسات مجتمع المعلومات ؟

٤/٣ موقف الدوريات يحتاج إلى تبرير :

بالإضافة إلى دورية مجتمع المعلومات The Information Society ، يوجد على الأقل حالياً ثلاث دوريات متعددة الارتباطات مخصصة لدراسة مجتمع المعلومات هي : Information Economics and Policy و Information Communication and Society و New Media and Society . أما مجلة علم المعلومات The Journal of Information Science وهي واحدة من الدوريات الأساسية في علم المعلومات تستقبل بترحاب وعلى نحو متفرق مقالات حول مجتمع المعلومات .

كما يوجد مجموعة من الدوريات تحمل أعمالاً وثيقة الصلة بالموضوع منها :

AI and Society, Bulletin of Science, Technology and Society, Canadian Journal of Communication, Computers and Society, Electronic Library, Futures, Information Processing and Management, Media, Cultureand Society, Telecommunications Policy, Telematics and Informatics.

ومن الصعب فهم المبرر وراد ظهور دوريات جديدة على الأقل في الولايات المتحدة تبشه دورية مجتمع المعلومات The Information Society الموجودة بالفعل . ويمكن القول ببساطة أنه إذا ظهرت الدوريات المحورية في مجال مجتمع المعلومات في نفس السوق ، فإن معيار البحث العادي سوف ينخفض ، بينما يزداد طلب هيئة تحرير

هذه الدوريات على الأبحاث . وأؤكد هنا أن موقف الدوريات في حاجة إلى إعادة النظر مع اتخاذ بعض القرارات الصعبة .

٥/٣ يجب عقد المؤتمرات العلمية المنتظمة :

في النهاية تتطلب دراسات مجتمع المعلومات حالياً تنظيماً دولياً أكبر . وتشكل المؤتمرات العلمية المنتظمة القوة الجاذبة التى تقود إلى التقدم . وأتخيل هنا أنه لا توجد اجتماعات كبيرة تحاول تغطية كل موضوع أو كل تكنولوجيا متعلقة بمجتمع المعلومات رغم انعقاد الكثير منها ، ولكن تعقد ندوات تعليمية تهدف بدرجة كبيرة إلى تحسين التعليم فقط . وستكون توقعات النجاح أكبر إذا ما عقدت هذه الاجتماعات في المؤسسات ذات الشهرة الطيبة في أحد التخصصات الشقيقة مثل قسم لعلم الاجتماع في أحد الجامعات مثلاً ، أو مدرسة لعلم المعلومات . والهدف من كل هذا تسهيل تبادل الآراء حول المعرفة المتراكمة عبر الحدود الدولية الصارمة . وأشير هنا إلى أن ندوة تعليم مجتمع المعلومات التي دعى إليها بنشاط قد تم تأجيلها لدراسة أصول تدريس هذا التخصص الجديد الواعد .

قائمة المراجع :

1 - T. Becher, *Academic Tribes and Territories : Intellectual Enquiry and the Cultures of Disciplines*, Society for Research into Higher Education / Open University Press, Milton Keynes, 1989 .

2 - D. Bell, The Third Technological Revolution and its Possible Socioeconomic Consequences, *Dissent* 36 (1989), 164-176.

3 - D. Bell, The Cultural Contradictions of Newt Gingrich, *New Perspectives Quarterly* (spring 1995), 7-9.

4 - D. Bell. *The Coming of Post-Industrial Society : A Venture in Social Forcasting*, Basic Books, New Yourk, 1999, First Published in 1973.

5 - M. Castells. *The Information Age : Economy, Society and Culture, vol. 1: The Rise of the Network Society, vol. 2 :The Power of Identity, vol. 3 : End of Millennium*, Blackwell, Oxford, 1996. 1997, 1998.

6 - Commission of the European Communities, *Europa's Way to the Information Society : An Action Plan,* COM (94) Final, office for official Publication of the European Communities, Luxembourg, 1994 .

7 - H. S. Dordick and G. Wang, *The Information Society : A Retrospective View,* Sage, Newbury Park CA, 1993 .

8 - A. S. Duff, The Information Society

15- A. Giddens, *The Class Structare of the Advanced Societies,* Hutchinson, London, 1973.

16- Y. Ito, Report the Final Session: Cross Cultural Perspectives on the Concept of an Information Society, in [2] : *Information Societies : Comparing the Japaneses and American Experience* s, A. s. Edelstein, J. E. Bowes and S. M. Harsel, eds, International Communication Center, University of Washington, SE, 1978, pp. 253-258.

17- Y. Ito. Birthof Joho Shakai and Johoka Conception Japan and their Diffusion Outside Japan, *Keio Communication Review,* 13 (1991), 3-12.

18- Y. Ito, Johoka sa a Driving Force of Social Change, *Keio Communication Review,* 12 (1990), 35-58 .

19- N. Katzman, The Impact of Communication Technology: Some Theoretical Premises and Their Implications, *Ekistis*, 225 (1974, 125-130)

20- M. Keresztesi, The Science of Bibliography: Theoretical Implications for Bibliographic Instruction, in [36] : as Paradigm : A bibiometric inquiry, *Journal of Information Science* 21 (1995) 390-395.

9 - A. S. Duff, Daniel Bell's Theory of the Information Society, *Journal of Information Science* 24 (1998) 373-393.

10- A. S. Duff, Information Gaps : Social justice in the information society, International Journal on Information Theories and Applications 5 (1998), 134-142.

11- A. S. Duff, *Information Society Studies,* Routledge, London, 2000.

12- A. S. Edelstein, J. E. Bowes and S. M. Harsel,eds, *Information Societies: Comparing the Japanese and American Experiences*, International Communication Center, University of Washington, Washington, SE, 1978.

13- J. Feather, *The Information Society : A Study of Continuity and Change* (3ed), Library Association Publishing, London, 2000.

14- R. Finnegan, G. Salaman and K. Thompson, eds, *Information Technology : Social Issues* Hodder & Stoughton/The Open University, London, 1985.

Inforamtion and Communication Technologies, London, 1998.

28- I. Miles. Measuring the Future : Statistics and the Information Age, Futures, 23 (1991), 915-934.

29- I. Miles and J. Gershuny, The Social Economics of Information Technology, in [14] : *Information Technology : Social Issues,* R. Finnegan. G. Salaman and K. Tompson, eds, Hodder & Stoughton/The Open Uinversity, London, 1985, pp. 209-224.

30- I. Miles and K. Robins, Making Scnce of Information in [41] : Understanding Information : Business, Technology and Geography, K. Robins, ed., Belhaven Press, London, 1992, pp. 1-26.

31- Miles, H. Rush, K. Turner and J. Bessant, *Information Horizons : The Long-term Social Implications of New Informations technologies,* Edward Elgar, Aldersot, 1988.

32- Ministry of Posts and Telecommunications, *White Paper 1995 Communications in Japan,* MPT, Tokyo, 1995.

Theories of Bibliographic Education : Designs for Teaching, C. Oberman and K. Strauch, eds, R. R. Bowker, New yourk, 1982, pp. 1-26.

21- E. Kling, What is Social Informatics and Why Does it Martter ? D-Lib Magazine, 5 (1999), 1-29.

22- G. T. Kurian and G. T. T. Molitor, eds, *The Encyclopedia of the Future,* Simon & Schuster Macmillan, New Yourk, 1996.

23- D. Lyon, *The Information Society Issues and Illusions* Polity Press, Cambridge, 1998.

24- F. Machlup, *The Production and* Distribution *of Knowledge in the* United *States.* Princeton University Press, Princeton, NJ, 1962.

25- W. J. Marten, *The Global Information Society* (2 ed) Aslib Gower, Aldershot, 1995.

26- A. J. Meadows, *Communicating Research,* Academic Press, San Diego, CA, 1998.

27- I. Miles, *Information Technology and Information Society : Options for the Furure,* Economic and Social Research Council Program on

33- Ministry of Posts and Telecommunications, *White Paper 2000 Communications in Japan, Expanding Forntiers : IT in the 21st Century,* MPT, Tokyo, 2000.

34- R. F. W. Nelson, *Information Society,* in [22] : The Encyclopedia of the Futurs, Vol. 2, G. T. Kurian and G. T. T. Molitor, eds Simon & Schuster Macmillan, New Yourk, 1996, pp. 479-481.

35- S. Nora, and A. Minc, *L'informatisation de la Societe*, La Documentation Francaise, Paris, 1978.

36- C. Oberman and K. Strauch, eds, : *Theories of Bibliographic Education : Designs for Teaching,* R. R. Bowker, New yourk, 1982.

37- I. de Sola Pool, H. Inose, N. Takasaki and R. Hurwitz, *Communications Flows : A census in the United States and Japan,* North-Holland/University of Tokyo Press, Amsterdam, 1984 .

38- M. U. Poral, *The Information Economy,* US Department of Commerce, Office of Telecommunications, Washington, DC, 1977.

39- D. de Solla Price, *Little Science, Big Science,* Colombia University Press, New Yourk, 1963.

40- J. Rawis, *A Theory of Justice,* Harvard University Press, Cambridge, MA, 1971.

41- K. Robins, ed., *Understanding Information : Business, Technology and Geography.,* Belhaven press, London, 1992.

42- E. M. Rogers, *Communicaton Technology : The New Media in Society,* The Free Press. New Yourk, 1986.

43- M. R. Rubin and M. T. Huber, *The Knowledge Indsutry in the United States 1960-1980.* Princeton University Press, Princeton, NJ, 1986.

44- J. L. Salvaggio, ed., *The Information Society : Economic, Social and Structural Issues,* Lawrence Erlbaum Associated, Hillsdale, NJ, 1989.

45- J. R. Schement, The Origins of The Information Society in the United States : Competing Visions. In [44} : *The Information Society : Economic, Social and Structural Issues,* Lawrence Erlbaum Associated, Hillsdale, NJ, 1989, pp. 29-50.

46- H. I. Schiller, Information Inequality: The Deepening Social Crisis in America, Routledge, New Yourk, 1996.

47- C. G. Sigismund, Trading in the Marketplace of Ideas: a contribution to the Theory of Production of Knowledge, ph. D. Dissertation, Stanford University, 1980.

48- C. Steinfield and J. L. Salvaggio Toward a Definition of the Information Society, in [44]: *The Information Society : Economic, Social and Structural Issues, J. L.* Salvaggio, eds, Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, NJ, 1989, pp. 1-14.

49- R. H. Tawney, Equality, (4ed) Allen & Unwin, London, 1952.

50- R. H. Tawney, *The Radical Tradition: Twelve Essays on Politics, Education and Literature,* Penguin, Harmondsworth, 1964.

51- T. Tomita, The Volume of Information Flow and the Quantum Evaluation of Media, *Telecommunication Journal* 42 (1975), 339-349.

52- M. Traber, ed., *The Myth of Information Revolution : Social and Ethical Implications of Communication Technology*, Sage, London, 1986.

53- M. Tsay, The Impact of the Concept of Post-Industrial Society and Information Society : a Citation analysis Study, Scientometrics 33 (1995), 329-350.

54- F. Webster and K. Robins, *Information Technology : A Luddite Analysis,* Ablex, Norwood, NJ, 1986.

55- F. Wiliams, ed., *Measuring the Information Society,* Sage, Newbury Park, CA, 1988.

56- K. Woodeard, ed., The Myths of Information : Technology and Post-Industrial Culture, Routledge, London, 1980.

57- D. Y. Yeong, The Nature of the Information Sector in the Information Sociery: an Economic and Societal Perspective, Special Libraries 81 (1990), 230-235.

التقاريـــــــر

obeikandl.com

obeikandl.com

المؤتمر الخامس عشر (الدورة الثانية) للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول : «المكتبات ومرافق المعلومات ودورها فى إرساء مجتمع المعرفة»

الحمامات (تونس) : ٢١-٢٤ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٢-٥ مارس ٢٠٠٥م

إيناس محمد شوكت
أخصائية معلومات

حجم المشاركة والافتتاح :

بلغ عدد المشاركين في المؤتمر 250 مشاركاً قدموا من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان وسلطنة عمان والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر ومن ماليزيا والولايات المتحدة ، إلى جانب ممثلي جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) .

وقد بدأ حفل الافتتاح بكلمة للدكتورة مبروكة محيريق رئيس الاتحاد أشارت فيها إلى أن الاتحاد يمر الآن بمرحلة تتطلب من الجميع التكاتف والتعاون والاتحاد ودعت إلى دفع مسيرة الاتحاد لتحقيق وحدة المهنة . ثم ألقى الدكتور أحمد الشيخ ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) نيابة عن الدكتور أحمد الشيخ ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) نيابة عن الدكتور المنتجي بوسنينة ، مدير عام الألكسو ، كلمة شكر فيها تونس لتهيئتها لكل الأسباب التي ساعدت الاتحاد على المشاركة في بناء الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي والإرتقاء علمياً ومهنياً بمجال المكتبات والمعلومات. ونوه بأن لدى الأمة العربية إرثاً حضارياً وتراثاً متأصلاً يستوجب منا جميعاً المحافظة عليه وتطويره وتحديثه بدون انقطاع أو كلل أو ملل .

وبعد ذلك قدم الدكتور عبد الجليل التميمي الرئيس الشرفي للاتحاد كلمة أبرز فيها المنجزات التي حققها الاتحاد منذ نشأته . وأوضح أن الاتحاد سيظل فضاء متميزاً ومستقلاً للحوار الأكاديمي العربي في علوم المكتبات والمعلومات . واختتم الدكتور عز الدين بوردبان حفل الافتتاح لكلمة باسم المشاركين عبر فيها عن شكرهم العميق لاستضافة تونس للمؤتمر وللجهود التي بذلها أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد في تونس وسكرتاريته لتنظيم هذه التظاهرية العلمية والمهنية المتميزة .

المحاور البحثية :

توزعت أعمال المؤتمر على عشر جلسات علمية ، بما في ذلك الجلسة التي خصصت لمناقشة النظام الأساسي للاتحاد والمائدة المستديرة حول المكتبات في العراق ، تناولت المحاور التالية :

المحور الأول : الإطار النظري لـ «مجتمع المعلومات» نشأته وتطوره :

- تعدد الخلفيات النظرية لمفهوم «مجتمع المعلومات» .
- السمات المميزة لمجتمع المعلومات والمعرفة : المجتمع السلكي The wired society والمجتمع المرقمن Digitalized Society .

المحور الثاني : اقتصاديات مجتمع المعلومات وصناعة المحتوى :

- بنية اقتصاد المعرفة والمعلومات ومقاربات سوق المعلومات .
- وضع المكتبات ومرافق المعلومات ضمن الاقتصاد اللامادي ومؤسساته ومساهمتها فيه .
- التكتلات المكتبية (الكونسرتيوم) واقتصادياتها: التجارب العربية والدولية .
- صناعة المحتوى المعلوماتي ، وتكنولوجيا بث المعلومات .
- إدارة موارد المعرفة : أساليب التزود وتسديد الرسوم عن بعد .

المحور الثالث : التأهيل وتوصيف مهن المعلومات :

- سلوك المستفيدين وممارساتهم الجديدة في مجال المطالعة والبحث عن المعلومات .
- وصف الاحتياجات الجديدة للفئات المتعلمة واستخدامها لمواقع الويب والمكتبات الرقمية .
- العوائق التي تواجه التطوير المهني للعاملين في المكتبات والتحديات التى يواجهها مهنيو المعلومات وسبل الرفع من مكانة أخصائي المعلومات في المجتمع .
- توصيف المهن الجديدة في مجال المكتبات والمعلومات والوظائف ذات الصلة (مديرو مواقع الويب Webmasters وإدارة المكتبات الرقمية) .
- الأساليب الحديثة المتبعة في تأهيل القوى العاملة في مجال المعلومات والمعرفة .
- استخدام تقنيات الاتصال عن بعد في التدريب المستمر والتدريب أثناء العمل لأخصائي المكتبات والمعلومات .

المحور الرابع : تحديث الخدمات باعتماد التكنولوجيا الرقمية :

- دور مرافق المعلومات في صناعة المحتوى .
- مشاريع رقمنة أوعية المعلومات عامة والعربية خاصة .
- خدمات المعلومات الافتراضية .
- خدمة المجتمعات المحلية ذوي الاحتياجات الخاصة عن بعد (السكان في المناطق المحرومة والمعوقون) .
- التكنولوجيات والأنساق التي تستخدمها مرافق المعلومات ومشاكل استخدام اللغة العربية (الشبكات العصبية ، التكشيف الآلي، محركات البحث ، اللغات والبرمجيات الخاصة

بالعمل الجماعي على الويب ، بروتوكولات الاتصالات والإرسال ، الواجهات "interfaces" إنسان – حاسوب ، الأنساق في معناها الإجرائي التنظيمي مثل أنساق التسجيل الإلكترونية ...) .

المحور الخامس : المكتبات ومرافق المعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعرفة :

- المكتبات وعبور فجوة المعلومات وحواجز استخدام تكنولوجيا المعلومات .
- التشريعات الحديثة في مجال المكتبات والمعايير والمواصفات القياسية .
- تجارب المكتبات الرقمية والافتراضية .
- المكتبات والوصول إلى المعلومات .

المحور السادس : ملامح الاتصال العلمي في ظل مجتمع المعلومات والمعرفة :

- دور المكتبات الرقمية والافتراضية في إرساء نمط جديد للاتصال العلمي .
- التعاون في مجال إنجاز البحوث والتأليف والنشر من خلال شبكة الإنترنت .
- دور الدوريات الإلكترونية والكتاب الإلكتروني في مجال الاتصال العلمي .

الجلسات العلمية :

الجلسة العلمية الأولى : تحديث خدمات المعلومات باعتماد التكنولوجيا الرقمية ، شهدت عرض كل من الدكتور عاطف بن طريف والدكتور رائد جميل سليمان للبحث المشترك عن استخدام الدوريات الإلكترونية على الخط من قبل أعضاء هيئة التدريس بكليات علوم التربية بالجامعات الأردنية ، كما عرض الدكتور صباح كلو بحثه عن أخلاقيات مجتمع المعلومات في عصر الإنترنت ، وعن تصميم وإنجاز نموذج مكتبة افتراضية لمصادر المعلومات الاقتصادية في الجزائر باستعمال برمجة "Green Stone" الأستاذة قوالي نور الدين .

الجلسة العلمية الثانية : اقتصاديات مجتمع المعلومات وتأهيل المكتبيين والتعلم عن بعد ، وقد تحدث الدكتور أحمد الكسيبي عن الاقتصاد اللامادي والشراكات العابرة للقوميات في ظروف العولمة وما بعدها ، وتحدث الدكتور عز الدين بودربان عن المرأة واستعمالها للتكنولوجيا الحديثة للمعلومات : بين الصعوبات والتحديات ، وتناول الدكتور عباس عبد الحليم موضوع التعليم عن بعد وخدمة المجتمع ، ثم تحدث كل من الأستاذ حسن الشلبي والدكتور عاطف بن طريف عن توظيف تكنولوجيا المعلومات لإجراء الامتحانات في العملية التعليمية : دراسة تطبيقية ، وأخيراً استعرضت الدكتورة سهير صالح نظرية الاحتمالات الكلية ودورها في تقييم النظم الآلية بالتطبيق على النظام الآلي لمكتبة المركز القومي للإعلام والتوثيق بمصر.

الجلسة العلمية الثالثة : تضمنت استعراض نظم المعلومات الحديثة من طرف مندوبي الشركات المشاركة في معرض الحاسوب .

الجلسة العلمية الرابعة : خصصت هذه الجلسة العلمية للمحاضرات المفتاحية للمؤتمر ، وبدأ الأستاذ الدكتور شريف كامل شاهين محاضرته بعنوان المكتبات في قلب مجتمع المعلومات العربي ،

ثم تحدث الدكتور عبد المجيد بوعزة عن المكتبات الرقمية وبعض القضايا الفكرية .

الجلسة العلمية الخامسة : تحديث خدمات المعلومات باعتماد التكنولوجيا الرقمية وعبر ورشتين بحثيتين تم عرض وتناول الأبحاث الآتية :

خدمات المعلومات الإلكترونية في المكتبات الطبية بمدينة جدة للدكتور محمد أمين المرغلاني، واستعرض الدكتور أحمد الشيخ جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في استخدام تقنيات التعليم عن بعد عن طريق منظومة المحطات الطرفية VSAT وفي مجال تعريب أدوات العمل المستخدمة في المكتبات العربية ، وبحث الدكتورة نجوى جراد عن دور أخصائي المعلومات لتذليل الهوة الرقمية ، وبحث الدكتور ناصر السويدان عن الموارد المالية للمكتبات العربية في البيئة الاقتصادية العالمية ، وبحث الدكتور فالح الضرمان عن واقع التدريب الميداني لطالبات برنامج البكالوريوس في قسم المكتبات والمعلومات ، وبحث الدكتور عبد المالك الستبي عن مهنة المكتبات والمعلومات بالجزائر بين الواقع والأفاق . كما تحدث الدكتور عبد الرزاق المقدمي عن البحث التعاوني في خدمة المكتبات الرقمية من خلال XML ، ثم استعرض الأستاذ محمود مسروة أسس الإرتقاء بالنشاط الوثائقي الجامعي بالجزائر في عصر مجتمع المعرفة : الشبكة الأكاديمية للبحث ARN كنموذج للمكتبة الافتراضية للتعليم العالي .

الجلسة العلمية السادسة : تحديث خدمات المعلومات باعتماد التكنولوجيا الرقمية والمكتبات ومرافق المعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعرفة ، وعبر ورشتين بحثيتين تم عرض وتناول الأبحاث الآتية : موقع الخدمات عن بعد في استراتيجيات الخدمة المكتبية : مقاربة تسويقية للدكتور غانم نذير والأستاذ عبد الحميد ريحان ، وتحدث الأستاذ حسن علية بمشاركة سهام الزغيدي عن تجربة الفهرس الموحد للجامعات التونسية واستعمال تقنين يونيمارك UNIMARC وتحدث سيمون صموئيل عن الاسترجاع الإلكتروني للمعلومات الموحدة المتعلقة بالدوريات (أويسس) ثم تحدث الدكتور كمال بطوش عن المعلومات العملية والتقنية بالمكتبة الجامعية : الحاجة والسلوك وإسهامات التأسيس لمجتمع المعلومات (دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية الجزائرية)، وعن استخدام المكتبة الافتراضية من خلال تجربة موقع «كاليكا» الفرنسي تحدثت الأستاذة بسمة البصير . كما تحدثت الدكتورة نجية قموح عن الجوانب القانونية للمكتبات في الجزائر، وتحدث الأستاذ صلاح الدين بمشاركة الأستاذة فاطمة عبد الله عن شبكات المعلومات العلمية والفنية بتونس : تجربة المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني بتونس .

الجلسة العلمية السابعة : اجتماع الجمعية العامة للاتحاد لمناقشة مشروع تعديل النظام الأساسي للإتحاد وإقراره .

الجلسة العلمية الثامنة : تحديث خدمات المعلومات باعتماد التكنولوجيا الرقمية ، تحدث الأستاذ الدكتور هشام العباس عن العولمة المعلوماتية: فرص ومخاطر ، ثم استعرض الدكتور أحمد بكري أبو بكر خدمة البرامج الافتراضية في المكتبة الجامعية : تجربة ماليزية ، ثم تحدث الأستاذ عادل العبيدي عن التعريب وإشكاليات التكنولوجيا الرقمية.

الجلسة العلمية التاسعة : مائدة مستديرة حول وضعية المكتبات العراقية .

الجلسة العلمية العاشرة : حوار مفتوح حول النشاط المستقبلي للإتحاد .

الجلسة الختامية للمؤتمر

التوصيات :

اختتم المؤتمر أعماله بإعلان التوصيات الآتية :

- تشكيل لجنة ممثلة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات تهدف إلى نقل صورة واقعية لمجتمع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي للمجتمع الدولي أثناء انعقاد المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس خلال الفترة من 16-18 نوفمبر / تشرين الثاني 2005 .
- دراسة البيانات الرسمية والمبادرات الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) استعداداً لتعريبها والعمل على تطبيقها في مجتمع المكتبات والمعلومات العربية .
- وضع مجموعة من المؤشرات المتصلة بالمكتبات والمعلومات والعمل على إدراجها ضمن المؤشرات العالمية لقياس التقدم في مجتمع المعلومات .
- تبني مشروع عربي يستهدف إنشاء / تطوير ذاكرة عربية لواقع المكتبات والمعلومات تنقل للعالم صورة حقيقية بالأرقام والحقائق عن مرافق المعلومات وتعليم المكتبات والبحث العلمي في مجال المكتبات وغيرها من المجالات والأنشطة في التخصص واقتراح بناء هذه الذاكرة مستثمرة تقنيات المعلومات والاتصالات لضمان تحقيق الوصول الإلكتروني والتحديث المستمر لها .
- الدعوة إلى الوقف ليكون طريقاً نحو بناء حركة مكتبية زاهرة في الوطن العربي كما كان عليه الأمر في الماضي ، وهو ما يتطلب بث الوعي بين الخيرين والعلماء ليكون مصدراً من مصادر العمل الخيري للمجتمع .
- المساهمة في تضيق الفجوة المعلوماتية وذلك بأن تعمل المكتبات ومرافق المعلومات العربية على مراجعة أهدافها وأدوارها وبرامجها واتخاذ كل الترتيبات لتوجيه إمكانياتها لاستكمال بنيتها الاتصالية بهدف الربط الآلي الشبكي بين منظومات ومرافق المعلومات المختلفة داخل الوطن وخارجه .
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ومركز التوثى التابع لجامعة الدول العربية لتوسيع دائرة الاستشارة في مجال تعريب وبناء أدوات العمل في حقل المكتبات وذلك بإشراك الاتحاد في الأنشطة ذات العلاقة باعتباره المؤسسة القومية المهنية الوحيدة التي تعمل في المجال على الساحة العربية .
- العمل على إيقاف النزيف الذي تتعرض له المكتبات العراقية بسبب الاحتلال والدعوة إلى تكوين لجنة لدعم المكتبات في العراق .

- دعوة المكتبات والمؤسسات الثقافية العربية إلى أهمية دعم المكتبات العراقية ومساعدة المستفيدين من خدماتها في هذا الوقت بإتاحة فهارسها وقواعد بياناتها بصورة مجانية ، أسوة بما تقوم به بعض دور النشر البريطانية وبنوك المعلومات وشبكات المعلومات الألمانية .

هذا وقد رحبت الجمعية العامة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بدعوة الوفد الجزائري لاستضافة مؤتمر الاتحاد القادم بالجزائر العاصمة ، وسيعلن تاريخ انعقاد هذا المؤتمر وعنوانه لاحقاً .

obeikandl.com

المؤتمر الخامس عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول :
مستقبل الرقابة في الوطن العربي في ظل تحديات العولمة
تونس ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤

البيـــان الختامـــي

بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور بتونس والجزائر ، تم تنظيم المنتدى الخامس عشر للفكر المعاصر حول:

مستقبل الرقابة في الوطن العربي أمام تحديات العولمة

في الفترة مما بين ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٤ . وقد تم تدشين المقر الجديد للمؤسسة بالمركز العمراني الشمالي لتونس العاصمة قرب المعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا (INSAT) . وقد افتتحت هذه التظاهرة بكلمتين (بالعربية والفرنسية) ألقاهما الأستاذ عبد الجليل التميمي ثم كلمة السيد فرنسيس دوبوا ممثل الأمم المتحدة بتونس وكلمة الدكتور هاردي استري ، ممثل مؤسسة أديناور التي ألقتها بالنيابة عنه السيدة حياة دغري والسيد محمد مواعدة و د. مسعود ضاهر من الجامعة اللبنانية وكذا كلمة الأستاذ الوزير محمد العربي المساري باسم المشاركين ، وبحضور كل من سفراء الدول الشقيقة والصديقة ، التالية أسماؤهم : السيد **عبد الرحمان مبارك الصليطي**، سفير دولة البحرين ، د. **منير غنام** سفير دولة فلسطين ، د. **سهيل خليل شحير** سفير دولة الكويت ، السيد **ياسواكي أونو** ، سفير اليابان ، السيد **باقر سخائي** ، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية و د. **عبد الملك منصور** سفير جمهورية اليمن والسيد **علي بن أحمد العسائي** ، سفير سلطنة عمان ، والسيد **حمد بن حامد العطية**، سفير دولة قطر وعميد السلك الدبلوماسي ، ود. **فيصل علواني**، سفير الجمهورية العربية السورية والسيد **مختار النقاصة** ، مندوب الجماهيرية الليبية ، والسيدة Kyung-Im Kim سفيرة كوريا الجنوبية ، وممثلين عن كل من سفير جمهورية ألمانيا وسفير بلجيكا وسفير الولايات المتحدة الأمريكية ومستشارين من السفارتين الفرنسية والجزائرية والمغربية ، والسيدة كورين كومار رئيسة مؤسسة

ألتيير ، هذا فضلاً عن عدد من الوزراء السابقين والشخصيات الوطنية وممثلي الأحزاب الوطنية وعدد من المواطنين وواكب جميعهم هذين الحدثين الهامين على صعيد تونس بل والبلاد العربية والإسلامية ، كما حضر في اليوم الختامي سفير المملكة المغربية عبد الله بلقزيز . وإلى جانب ذلك حضر فعاليات هذا المؤتمر جمهور غفير من الباحثين والمؤرخين والصحفيين القادمين من البلدان التالية : تونس – الجزائر – الجماهيرية – العراق – النمسا والمغرب الأقصي ولبنان وقدمت خلال تسع جلسات علمية ٢٢ محاضرة أثيرت فيها العديد من الإشكاليات المتعلقة بالرقابة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- أنماط الرقابة الفكرية والدينية والسياسية حيث حظيت الأخيرة منها بالنصيب الأكبر من النقاش .
- الرقابة كأداة من أدوات التحكم في المجتمع ، وإن برز وعي متزايد لدى السلطات السياسية في البلدان العربية منذ نهاية الثمانينات بعدم الجدوى من منع تداول المعلومات .
- غياب وضوح وشفافية مؤسسة الرقابة إذ يستحيل علينا فهم طريقة اتخاذ قراراتها . ومن أجل تجاوز ذلك ، يمكن إيلاء تنظيم حقل الإنتاج الإعلامي والثقافي إلى السلطة القضائية.
- دور الرقابة الذاتية بوصفها إعادة إنتاج وتمثل (Assimilation) لفعل الرقابة الممارسة من قبل السلطة .
- تطرح مسألة الرقابة المعادلة الصعبة بين الحرية والمسؤولية .
- الرقابة والديمقراطية والتنمية : إذ تمثل الرقابة عاملاً معرقلاً للتحديث والتنمية في الوطن العربي .
- الرقابة ومصداقية المعلومات : حيث نوقشت مسألة الرقابة على مصادر المعلومات .
- الرقابة والذاكرة والتاريخ : إذ لاحظ البعض الأثر السلبي للرقابة على البحث التاريخي العلمي والتكوين في هذا الميدان ، غير أن هذا لا يعيق الولوج إلى المعلومات فحسب وإنما يؤثر سلباً على جودة التكوين في بعض الحقول المعرفية كما يعيق التفكير النقدي والمساءلة العقلانية .
- ضرورة دعم مسار بناء دولة القانون من جهة وضرورة بناء ممارسة إعلامية قائمة على احترام أخلاقيات المهنة (Déontologie) .
- أهمية توفير التشريعات الأساسية لانبعاث مؤسسات تخدم المعرفة ودعم المؤسسات العاملة في هذا النطاق .
- الجوانب القانونية للرقابة : ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالإيداع القانوني والصحافة والملكية الفكرية باتجاه تحرير الإبداع الفكري .
- دور المجتمع المدني في تشجيع وضمان ممارسة فئات اجتماعية واسعة لحق التعبير ، ممّا يعتبر إعادة إحياء للدور النقدي والبناء للمثقف وتجاوز وضعه الفرادني .

- مسقبل الرقابة في ضوء المتطلبات الداخلية والخارجية : التقاء الدور المبدع للمفكرين والمجتمع المدني مع الديناميكية الخارجية .
- اقتراح إنجاز مشروع مغاربي للذاكرة الوطنية ومدّ الباحثين بأرصدة المعلومات المتنوعة والمغيبة اليوم .
- أهمية البحث المقارن بين الدول العربية في مجال سوسيولوجيا الرقابة .
- الرقابة والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي تطرح تحدياً على المنطق الكلاسيكي للرقابة ، وفي هذا الإطار تمت دعوة الأنظمة العربية لفهم الواقع الدولي الجديد من أجل إيجاد صيغ جديدة للتعاون بين الدولة والباحثين خدمة للصالح العام .
- الرقابة والعولمة : عبر البعض عن التخوف من كون تحرير قطاع الإعلام والإتصال من هيمنة الدولة قد يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من الرقابة والسيطرة من قبل رأس المال .
- التأكيد على اعتبار التعدّد والتنوّع القيمي من أجل القبول بالآخر في ظل عولمة متساوية .

وقد خصصت جلسة لحوار مفتوح بين المشاركين تمحور حول عولمة الرقابة وتداعياتها في الوطن العربي .

obeikandl.com

obeikandl.com

الأوراق العربية المقدمة

إلي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003)

محمود عبد الستار خليفة
باحث بالماجستير – جامعة القاهرة
moud@cybrarians.info

يتناول هذا التقرير الموجز عرض سريع ومركز لجانب من مشاركة الدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتي عقدت في جنيف 2003 ، ويبدأ التقرير أولاً بعرض سريع لفكرة القمة وكيف نشأت ، والقرارات الصادرة بشأنها .

فكرة عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات :

1 - قرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد القمة :

تعهد القرار رقم 73 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (مينيابوليس 1998) بإعطاء تعليمات للأمين العام للاتحاد بوضع مسألة عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على جدول الأعمال اللجنة الإدارية للتنسيق التابعة للأمم المتحدة (والمعروف الآن باسم الجهاز التنفيذي الرئيسي التابع لمنظومة الأمم المتحدة) وبرفع تقارير للمجلس ، وهو الجهاز الحاكم للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بنتائج تلك المشاورة. وفي تقرير الأمين العام أمام دورة عام 1999 للمجلس حول تلك المشاورة ، أشار الأمين العام إلى أن اللجنة الإدارية للتنسيق كانت قد استجابت على نحو إيجابي وأن أغلبية المنظمات والوكالات الأخرى كانت قد أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في الإعداد للقمة وعقدها . وقد تقرر عقد القمة تحت الرعاية السامية للأمين العام للأمم المتحدة ، وبالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ممسكاً بزمام قيادة التحضيرات .

وفي عام 2001 ، قرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عقد القمة على مرحلتين : المرحلة الأولى في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول / ديسمبر 2003 في جنيف بسويسرا ، والمرحلة الثانية في الفترة من 16 إلى 18 تشرين ثان / نوفمبر 2005 في تونس العاصمة بتونس .

2 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 183/56 :

في 21 ديسمبر 2001 ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/56/183 بشأن تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات . ويوصي هذا القرار بإنشاء لجنة تحضيرية دولية حكومية مفتوحة العضوية تضطلع بالتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات . وتشمل مهام اللجنة بالتحديد مسؤولية وضع جدول أعمال القمة وصياغة نص مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل ووضع إجراءات مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين . كما يدعو القرار الحكومات إلى المشاركة بنشاط في العلمية التحضيرية للقمة ويشجع المنظمات الدولية الحكومية ، لا سيما الوكالات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المساهمة والمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية الدولية الحكومية للقمة وفي القمة نفسها .

فقد أوصى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 183/56 بأن تتم التحضيرات للقمة من خلال لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة من شأنها تعريف جدول أعمال القمة ، والبت في أطوار مشاركة سائر أصحاب المصلحة في القمة ، وضع اللمسات الأخيرة لكل من مسودة الإعلان ومسودة خطة العمل . وقد وجه الدعوة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للاضطلاع بدور القيادة الإداري بالأمانة التنفيذية للقمة ، ودعا الحكومات للمشاركة على نحو إيجابي في العملية التحضيرية للقمة ، وأن يتم تمثيلها بالقمة على أعلى مستوى ممكن .

وفي القرار رقم 183/56 ، قامت الجمعية العامة أيضاً بتشجيع إسهامات جميع الجهات المعنية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، بما في ذلك المؤسسات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، للمشاركة على نحو إيجابي في العملية التحضيرية الحكومية الدولية للقمة وفي القمة نفسها .

وتدعو الجمعية العامة في قرارها رقم 183/56 الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ، لشن حملة للمعلومات العامة من أجل رفع الوعي العالمي بالقمة .

- **نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة :**

http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO1/491/81/pdf/No149181.pdt?OpenEtement

المشاركة العربية فى القمة :

البحرين :

تناولت مشاركة دولة البحرين الحديث عن التحديات التي تواجه العالم لإنشاء مجتمع المعلومات ، وهي تتلخص في :

- الفجوة الرقمية داخل الأمم وفيما بينها .
- عوائق الانتقال الحر للمعلومات .
- مخاطر الحفاظ على التنوع الثقافي والتعددية.

ثم عرضت المشاركة توجه دولة البحرين نحو مجتمع المعلومات ، والتي تتمثل فيما يلي :

- بناء شبكة اتصالات حديثة .
- إدخال الحاسب الآلي في كافة التعاملات اليومية .
- الشروع في وضع لبنات إنشاء حكومة إلكترونية في البحرين .

- **الورقة المقدمة من قبل دولة البحرين أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/bahrain/bh-ar.pdf

مصر :

ركزت ورقة مصر على إبراز دورها في إرساء دعائم مجتمع المعلومات في الوطن العربي ، وتتلخص الجهود التي قامت بها مصر فيما يلي :

- طرح عناصر الإستراتيجية العربية لمجتمع المعلومات العربي ، وذلك في القمة العربية بعمان 2001 .
- المساهمة في توجيه أعمال المفوضية الإلكترونية الافريقية .
- إنشاء القرية الذكية .
- مبادرة الإنترنت المجاني في مصر .
- مشروع حاسب لكل بيت .

- **الورقة المقدمة من قبل مصر أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/egypot/eg-ar.pdf

العراق :

تلخصت المشاركة العراقية على بيان التأخر التكنولوجي والمعلوماتي الذي وصلت إليه العراق جراء الحرب الأمريكية ، وكيف أثرت الحرب على بنية الاتصالات في العراق ، وانخفاض نسبة خدمات الهاتف ، ثم عرضت المشاركة بداية مجهودات العراق في مجال الاتصالات والمتمثلة في بدء تقديم خدمات الهاتف المحمول عن طريق ثلاث شركات .

- **الورقة المقدمة من قبل العراق أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/iraq/iq-ar.pdf

الأردن :

بدأت ورقة المملكة الأردنية في توضيح حرص الدولة على التحول نحو مجتمع المعلومات وما سينتج عن ذلك من فرص اقتصادية متميزة تساعد الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ثم تطرقت المشاركة إلى توضيح ببعض الجهود التي قامت بها الأردن في مجال الاتصالات ، والتي تتلخص في الآتي :

- إنشاء شبكة اتصال للربط بين المدارس والجامعات والكليات والمراكز العلمية ، وسوف يتم الانتهاء منها في عام 2006 .
- العمل على دمج تقنيات المعلومات مع العملية التربوية ، وهو ما ترتب عليه إنشاء برنامج تطوير التعليم بتكلفة تبلغ 500 مليون دولار .

- **الورقة المقدمة من قبل الأردن أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/jordan/jo-ar.pdf

الكويت :

بدأت ورقة دولة الكويت بالحديث عن أهمية تكنولوجيا المعلومات وما أحدثته من تغيير في حياة مختلف الشعوب ، وأوضحت إدراك الكويت

للمفهوم الواسع لمجتمع المعلومات والذي يتعدى مجرد تطبيقات لبعض التقنيات الحديثة ، وعرضت المشاركة المشروعات التي تعمل الكويت على تنفيذها في هذا المجال ، وتتمثل فيما يلي :

- مشروع الحكومة الإلكترونية .
- تحديث البنية الأساسية لوزارة الاتصالات .
- مشروع إنشاء المدينة العلمية .
- مشروع إدخال التعليم الإلكتروني في مدارس وزارة التربية والتعليم .
- مشروع شبكة الكويت للمعلومات .
- مشروع المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية .
- مشاريع دعم ذوي الإحتياجات الخاصة .
- **الورقة المقدمة من قبل الكويت أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/kuwaitt/kw-ar.pdf

لبنان :

بدأت الورقة اللبنانية بمدخل تاريخي للتطور التكنولوجي والثورة الصناعية ، ثم تحدثت عن الطبيعة التربوية والثقافية للشعب اللبناني وإجادته للعديد من اللغات وما يجعله مؤهلاً للدخول بقوة في غمار المهن المعلوماتية ، ثم تحولت المشاركة إلى الجوانب السياسية حول وضع لبنان وحرمانها من السلام ، وتطرقت إلى القضية الفلسطينية وحرب العراق الأخيرة .

- **الورقة المقدمة من قبل لبنان أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/lebanon/lb-ar.pdf

سلطنة عمان :

تناولت مشاركة سلطنة عمان التأكيد على أهمية دور مجتمع المعلومات في خلق فرص إنتاجية أفضل وبالتالي فرص عمل ، وتناولت المشاركة توضح ملاحظة دولة سلطنة عمان لتحول دول العالم نحو الحكومة الإلكترونية، وعرت الورقة جهود سلطنة عمان في العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في تشكيل لإستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات ، وبرنامج تدريب الشباب على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ، وإنشاء معهدين فنيين للتدريب على تكنولوجيا المعلومات .

- **الورقة المقدمة من قبل سلطان عمان أمام القمة:**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/oman/om-ar.pdf

فلسطين :

عبرت مشاركة دولة فلسطين عن اهتمام الدولة مثل غيرها من دول العالم على التوجه نحو مجتمع المعلومات ، نظراً لما سيعود على المجتمع ككل من فائدة ، وأشارت الورقة إلى أنه على الرغم ما تعانيه فلسطين من حصار الإحتلال ، إلا أنها سعت نحو تحقيق هدفها ، حيث تم إنشاء هيئة أسماء الإنترنت الفلسطينية ، والعمل على تدريب وتعليم العنصر البشري في فلسطين ، وأختتمت الورقة بالإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية للمعلومات في فلسطين تواجه كثير من العقبات بسبب الإحتلال .

- **الورقة المقدمة من قبل فلسطين أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/palestine/pal-ar.pdf

قطر :

بدأت المشاركة القطرية بالتعبير عن أهمية الحدث، والدور الحيوي الذي يلعبه مجتمع المعلومات في حياة الشعوب ، وأوضحت إدراك دولة قطر لأهمية التحول نحو مجتمع المعلومات ، وقدمت الورقة نماذج للمشروعات التكنولوجية التي تسعى الدولة إلى تنفيذها ، وهي كالتالي :

- وضع استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات تنفذ على مراحل حتى عام 2010 .
- مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع .
- مشروع مستقبلي لإنشاء واحة للعلوم والتكنولوجيا .
- مشروع الحكومة الإلكترونية .
- مشروع محو أمية تكنولوجيا المعلومات .

وأشارت الورقة إلى دور النمو الاقتصادي الذي حققته قطر في المساعدة على التحول التكنولوجي ، وما صاحب ذلك من إجراءات كان من شأنها سد الفجوة الرقمية .

- **الورقة المقدمة من قبل قطر أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/qatar/qa-ar.pdf

السعودية :

عبرت مشاركة السعودية عن شواهد ثورة تكنولوجيا المعلومات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ، ثم أشارت إلى إدراك السعودية لأهمية قطاع المعلومات والاتصال ، مما أثر على سياستها التعليمية والتشريعية ، وأشارت إلى تحويل قطاع الاتصالات إلى القطاع الخاص بدلاً من القطاع الحكومي مما أدى إلى تحسين شبكات المعلومات في السنوات الخمس الماضية ، كما أشارت مشاركة السعودية إلى إتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وما يتطلبه ذلك من عمل وجهد لتقليل تلك الفجوة .

- **الورقة المقدمة من قبل السعودية أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/saudiarabia/sa-ar.pdf

الإمارات :

بدأت ورقة الإمارات بالتطرق إلى سوء حالة التنمية في العديد من دول العالم ، حيث يعاني العديد من شعوب العالم من مشكلات إنمائية كالفقر والمرض ، وهو ما يؤدي إليه تأثر الخطط والسياسات الوطنية للمعلومات، ودعت الورقة الدول المانحة إلى تقديم المزيد من الدعم والمساعدة للدول النامية، ثم أكدت الورقة على حرص دولة الإمارات منذ تأسيسها عام 1971 على استخدام التقنيات الحديثة، وأشارت إلى النماذج المدللة على ذلك ، منها :

- إنشاء البنية التحتية اللازمة للاتصالات .
- توفير إمكانيات التدريب والتأهيل على التكنولوجيات الحديثة للشباب والموظفين في الدولة.
- إنشاء كليات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات.
- تنفيذ خطط الحكومة الإلكترونية .
- المبادرة لإنشاء مدن متخصصة في تكنولوجيا المعلومات .
- تشجيع دور القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات .

- **الورقة المقدمة من قبل الإمارات أمام القمة :**

http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/uae/ae-ar.pdf

obeikandl.com

مراجعات الكتب

obeikandl.com

obeikandl.com

تطور الإنترنت والسياسة فى خمسة أقاليم فى العالم(*)

عرض
محمود عبد الستار خليفة
باحث بالماجستير – جامعة القاهرة
moud@cybrarians.info

يتناول هذا العرض أحد الكتب الحديثة حول الإنترنت وتطورها في خمس مناطق من العالم ، والعلاقة بين الإنترنت والسياسة ، صدر الكتاب في المملكة المتحدة سنة 2002 ، ويرجع السبب من وراء اختيار هذا الكتاب إلى أنه يتناول دراسة تطور الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما سوف يركز عليه العرض .

يوضح المؤلف في مقدمة كتابه أنه يضع فرضين لتحديد العلاقة بين الإنترنت والسياسة الدولية ، الفرض الأول هو أن الإنترنت تطورت عبر أناس يعملون خارج الأطر البيروقراطية والسياسة وأن الإنترنت لن تخضع للقواعد التقليدية للعلاقات الدولية وسيكون خارج نطاق سيادة الدول وسيطرتها، أما الفرض الثاني هو أن الإنترنت قد تتحول إلى أداة سيطرة على نحو غير مسبوق وأن الشركات المسيطرة على الإنترنت ستدخل في علاقة شراكة مع الدول.

ويضيف المؤلف أن أيًا من الفرضين السابقين لم يثبت صحته بعد ، وما يزال موضوع الحرية التي سيحظى بها مستخدمو الإنترنت موضع اختبار ، وفي اختبار هذين الفرضين يدرس الكتاب تطور الإنترنت وعلاقتها بالسياسة وذلك في خمسة أقاليم في العالم ، وهي : دول أفريقيا ، والشرق الأوسط ، وأوروبا الشرقية ، والهند ، والصين . وسوف يركز العرض على معالجة الكتاب لدول الشرق الأوسط على وجه التحديد .

دول العالم والإنترنت :

أوجدت الإنترنت اختلافًا مهمًا لأنه زاد سرعة إيصال المعلومات ففي السابق كانت تكلفة الاتصال الدولي عبر الهاتف والبرق مرتفعة للشخص العادي ، وبالطبع استفادت الشركات والمنظمات الكبرى من الإنترنت ، فعلى سبيل المثال ما كان يكلف شركة ما 300 ألف دولار لجمع معلومات عن أسواق

(*) Franda, Marcos, Internet Development and Politics in Five World Region .- London: Lynne Rienner, 2002 .- 297 p.

عالمية معينة الآن أصبح م الممكن جمع 80 % منها عبر الإنترنت بتكلفة 2000 دولار فقط .

ووفقاً لاحصائيات هيئة المعلومات الدولية (IDC) هناك 55 دولة تمتلك 97 % من استخدام الإنترنت وتنفق 99 % من الإنفاق الدولي في تكنولوجيا المعلومات .

وهذه الدول تقسم لثلاث طبقات بالنسبة لاستخدامها الإنترنت :

- الأولى تتكون من الولايات المتحدة ، وكندا ، والدول الإسكندنافية ، واليابان ، وسنغفاورة ، وهونغ كونغ ، وستة دول في أوروبا الغربية ، وهناك دول مرشحة لدخول هذه الطبقة هي نيوزلندا ، وتايوان ، وجنوب كوريا، وإسرائيل ، والتشيك ، وسبعة بلدان في أوروبا الغربية .
- في الطقة الثانية هناك 15 دولة لديها الكثير من المقومات المطلوبة لتصل تطوراً عالياً ، وتقع في وسط أوروبا وشرقها ، وفي أمريكا اللاتينية، وفي جنوب شرق آسيا ، وجنوب أفريقيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وروسيا ، والمكسيك، وتركيا .
- أما الطبقة الثالثة فهناك السعودية ، والأردن ، ومصر ، والصين ، وإندونيسيا ، وبيرو ، والهند، وباكستان ، وثلاث دول في أمريكا اللاتينية وثلاث دول في جنوب شرق آسيا .

ومن أهم التصورات حول آثار الإنترنت أن المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، أصبحت بفعل تكنولوجيا الاتصال قادرة على تطوير تحالفاتها في مواجهة سياسات الدول ، ولكن الملاحظ أن الكثير من تلك المنظمات تعمل بتنسيق وتفاهم مع الدول ، والعلاقة بينهما ليست تنافسية .

وفي نفس السياق هناك من يرى أن الشركات متعددة الجنسية بفضل الإنترنت عززت قوتها وأنها أصبحت أقوى من أن تحتاج دولها الأم لحماية مصالحها ، فحجم التجارة الإلكترونية هو نحو 1.3 تريليون دولار يومياً تتم خارج قنوات الدولة الرسمية وبالمقابل هناك من يرفض هذه المقولات لأن التجربة العملية تثبت أن الناس يبدون تعصباً لدولهم وأممهم ويوجهون استثماراتهم بالتناسق مع مصالح دولهم ، وأن هناك قوانين ووسائل لضبط السلوك عبر الإنترنت ، ففي الولايات الأمريكية الخمسين فرض في عام 1999 وحده 2000 قانون لتنظيم شؤون الإنترنت .

وهذا لا ينفي وجود من يحاول بلورة برامج عملية لتحويل الإنترنت لنوع من الحكومة العالمية من مثل برنامج اقترح في الأمم المتحدة عام 1999 لفرض ضريبة قدرها سنت أمريكي واحد لكل 100 رسالة بريد إلكتروني يستخدمها الأفراد ، بحيث يصبح ممكناً تحويل هذه المبالغ للدول الأقل تطوراً لتنمية برامج الإنترنت فيها . وبحسب هذا المشروع واستناداً لأرقام (1996-2000) فإن مثل هذه الضريبة كانت ستدر نحو 70 مليار دولار خلال تلك السنوات الأربع .

الإنترنت في أفريقيا والدول الاقل تطوراً :

إذا استثنينا دولة جنوب أفريقيا وأخذنا شهر يناير 2000 مثالاً نجد أن بلدان أفريقيا البالغ عددها 53 دولة بعدد سكانها البالغ 734 مليون اتصلوا مع

الإنترنت بواقع 25 ألف جهاز جديد وهو معدل أقل بكثير من عدد الأجهزة الجديدة التي تتصل بالإنترنت في ولاية نيويورك وحدها خلال شهر واحد ، فعدد المستخدمين في أفريقيا نحو 1.5 مليون شخص ، بما في ذلك مليون في جنوب أفريقيا وحدها ، وتكلفة ساعة الإنترنت في أفريقيا 14 دولاراً للساعة بينما هي 1.45 في الولايات المتحدة ، 3.7 دولار في ألمانيا ، و 3.25 دولار في المملكة المتحدة ، وثلاثة دولارات في باقي أوروبا .

وعملياً ينحصر استخدام الإنترنت في أفريقيا بفئة الشباب فغالبيتهم ما بين 25-35 عاماً ، متعلمين إذ يحصل 87 % من المتعاملين مع الشبكة في زامبيا ، و 98 % في إثيوبيا الشهادة الجماعية الأولى . وغالباً ما يستعملونه لأغراض فردية كالحصول على قبول جامعي في الغرب ، أو الاتصال بأصدقاء وأقارب هناك .

الإنترنت في الدول العربية وإسرائيل :

النظرة في الشرق الأوسط نحو الإنترنت مختلفة من بلد لآخر ، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك تخلف واضح ، حيث أن سبعة بالألف (0.007) من سكان المنطقة البالغ عددهم 280 مليون نسمة تقريباً يستخدمون الإنترنت . بينما في إسرائيل تعد التكنولوجيا العسكرية واحدة من أهم مجالات التطور التكنولوجي ودوافعه ، وتتفوق إسرائيل على أوروبا وتقف بين أول خمسة مراكز عالمية في إنتاج برمجيات تكنولوجيا المعلومات . وبينما استفادت هذه الصناعة من إعفاءات ضريبية كبيرة ومن تمويل ودعم حكومي أمريكي – إسرائيلي مشترك ومن فرص التدريب والتعلم للإسرائيليين في الجامعات والشركات الأمريكية ، وفتح شركات كبري لفروع لها في إسرائيل ، مثل شركة إنتل ، وشركة مايكروسوفت ، وفي عام 1998 اشترت الشركات الأمريكية ما قيمته 1.5 بليون دولار من أسهم شركات البرمجة الإسرائيلية ، وفي شهر مارس 1998 اشترت شركات أمريكية أيضاً ما قيمته 1.2 مليار دولار لأسهم شركات إسرائيلية ، وبذلك نجد أن استثمارات أمريكا في التكنولوجيا في إسرائيل تفوق استثماراتها في كل من المملكة المتحدة أو آسيا مجتمعة وشرق أوروبا .

ولكن رغم كل ذلك فإسرائيل ليست متقدمة في الإنترنت بذات المدي ففي يناير 2000 كان عدد مستخدمي الإنترنت في إسرائيل نحو 700 ألف شخص أي نحو 12 % مقارنة بـ 50 % من الأمريكيين .

ومن أسباب هذه المفارقة أن صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية موجهة لحد كبير للنصاعات العسكرية ، وأن قطاع الاتصالات محتكر من قبل إحدى الشركات الحكومية ، مما يجعل أسعار الاتصالات الهاتفية عالية ، وقد جرت عام 2000 محاولات جادة لخصخصة تلك الشركة لكن معارضة بعض الجهات في الحكومة ، ومخاوف العاملين في الشركة ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية أدت بالمستثمرين الأمريكيين المرشحين لشراء الشركة لإعادة حساباتهم أوقف المشروع .

بالعكس من إسرائيل هناك تردد عال في باقي الشرق الأوسط لتبني تكنولوجيا المعلومات . ويرجع المؤلف سبب هذا التردد إلي أن السر في الحضارة ، حيث يعود إلى القرن الخامس عشر ليقول إنه منذ

ذلك العصر لم يطور العرب قدراتهم في عالم المواصلات في حين كانت أوروبا وآسيا تطور سفنا معقدة ساعدت على توسع تجارتها ، وأن العرب يقفون موقفاً سلبياً من التكنولوجيا الغربية . ولكن يذكر أيضاً أن التخوف السياسي لبعض الحكام له دور مهم في هذا التردد ، ويقول إن المحرمات الثلاثة: السياسة والدين والجنس هي سبب في التردد . ويشير إلى أن احتواء الشبكة لمواقع إباحية ينال تركيزاً كبيراً من حكومات المنطقة مع أن التخوف من الأثر السياسي أكبر .

ويوضح المؤلف أنه فيما عدا العراق التى سنت عام 1998/1997 قانوناً يحظر الدخول للإنترنت لا توجد دول عربية تضع حظراً قانونياً على استخدام الإنترنت . ويشير إلى أن خطوة السعودية عام 1999 بالسماح لـ 41 شركة للعمل كمزود لخدمة الإنترنت شكل نقلة نوعية لاستخدام الإنترنت في الشرق الأوسط ، ويرد المؤلف مثل هذه التحولات لجهود أفراد مثل الأمير الوليد بن طلال ذي الثروة الضخمة التى تصل 20 مليار دولار وتجعله ثامن أغنى شخص في العالم ، وهو يستثمر في شركات تكنولوجيا دولية ضخمة .

وحسب أرقام واحصائيات عام 2000 ، تحتل إسرائيل المرتبة الـ 20 ، والإمارات العربية المتحدة الـ 25 ، والسعودية 41 ، والأردن 49 ومصر الـ 50 ، وذلك من حيث استخدام الإنترنت على المستوى العالمي ، وتبرز الإمارات العربية وحدها في الشرق الأوسط العربي بكونها تتبنى البرامج الجادة والواضحة لبناء صناعة تكنولوجيا معلومات حديثة ويتوافق مع هذه البرامج بناء مراكز بحثية متطور مثل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

وعموماً لا تزال الإنترنت فى الشرق الأوسط تعانى العديد من القيود مثل الضرائب والتكلفة العالية، ومن قيود رجال الدين ومحاربتهم لاستخدام الشبكة ، أو على الأقل قصر استخدامها على جوانب علمية معينة ، وهذا ليس فقط في دولة مثل إيران ، ولكن حتى في إسرائيل ، وفي دول كالأردن الذي قد يعد أكثر لدول لبيرالية في التعامل مع الإنترنت رغم حجبه مواقع صحفية خارجية معارضة ولكن التكلفة المادية لا تزال تحد من أعداد مستخدمي الشبكة .

وبالعكس في السعودية والإمارات هناك سياسة حذرة لا سيما بشأن المواقع الإباحية والقمار ، بما يصل لدرجات زائدة عن الحد في السعودية ، من مثل حجب مواقع عن سرطان الثدي والإيذز باعتبار أنها تضم أموراً جنسية . ولكن في السعودية أيضاً هناك من يرتبط بخدمة الإنترنت عبر شبكات وموزدين للخدمة من أوروبا والولايات المتحدة ولبنان.

وتبرر سوريا عدم تسهيل انتشار الإنترنت بضعف شبكة الهواتف المحلية ، لذا لا يوجد سوى سبعة الاف مستخدم للشبكة ولم تطبق شركة الاتصالات السورية نظام بريد إلكتروني إلا عندما وجدت أن هناك مئات يتلقونها من أطراف دولية ، وإذا كان الرئيس بشار الأسد يشجع المزيد من استخدام الإنترنت فإن قيادات سياسية وعسكرية أخرى تتحفظ على ذلك .

من جهة أخرى قامت جميع الحكومات العربية تقريباً بتوفير مواقع على الإنترنت إن لم يكن لتقيم معلومات عن الدولة فللرد على معلومات

تقدمها دول وجماعات معادية ومعارضة ، وتعتبر قطر والإمارات الأكثر تقدماً في مواقع هذه الدول ، أما من حيث التجارة الإلكترونية فخلال 14 شهراً من عامي 1998 و 1999 لم تتجاوز هذه التجارة 95 مليون دولار 84 % منها لشراء بضائع متعلقة بالكمبيوتر وبرامجه ، و 18 % منها فقط من موردين من داخل الشرق الأوسط .

ربما تكون الأردن تحت حكم عبد الله الثاني الأكثر توجهاً نحو استخدام التجارة الإلكترونية ، حيث تم سن عدة قوانين تسهل وتنظم ذلك ، ويأمل الملك عبد الله أن تصبح المعاملات الحكومية مع 2005 معتمدة كلياً على الإنترنت . ويقدم الكاتب تفصيلات عن شركات أردنية ناجحة في تقديم خدمات عبر الإنترنت مثل أريبيا أون لاين ، و BCO وغيرها .

يتوقف المؤلف عند تجربة دبي ومهرجان التسوق وأن الشراء من المهرجان أصبح مع عام 2000 متاحاً عبر الشبكة ، وأن مثل هذا النظام التجارى يستفيد من دعم 194 شركة للتكنولوجيا تستفيد بدورها من ميناء جبل علي الذي يحوي مطاراً يخدم 80 شركة خطوط جوية . كما يشير الكاتب إلى أن من أنجح مشاريع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط ما قامت بها نساء سعوديات ، حالت القوانين والأنظمة من الانطلاق لميدان العمل فأدرن مشاريع عبر الإنترنت لا يحتجن من خلالها للخروج من المنزل من مثل مكاتب سفريات ، مخابز ، مطاعم ، وغير ذلك .

ويعود المؤلف للإنترنت بين إسرائيل والعرب ويقول هناك حالات وجد فيها عرب وإسرائيليون أنفسهم يتحدثون مع بعضهم عبر بعض مواقع الحوار ، سواء أكان ذلك بشكل غير مخطط ، أو عبر شبكات وبرامج أعدت لهذا الغرض بادرت لها جامعات إسرائيلية .

أما عن أماكن استخدام الإنترنت للمستخدمين العرب فنجد أن 72 % منهم يستخدمه في المنازل و 22 % في المكاتب ، 4 % في الجامعات ، و 2 % في المقاهي ، وهذا له تفسير ثقافي أيضاً ، فغالبية المستخدمين لا يتمكنون من التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم بحرية في الأماكن العامة .

ويقول المؤلف إنه يصعب أن تشكل الإنترنت تحدياً لسيادة الدول الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل فقد فرضت قيود وضوابط لاستخدام الإنترنت ، ويقول رغم أن سجل إسرائيل لا تخلو من إنتهاكات حقوق الإنسان فإن استفادة جماعات حقوق الإنسان من الإنترنت في إسرائيل أفضل نسبياً مما في الدول المحيطة . ويشير الكاتب لحرب الإنترنت التي حصلت مع بداية إنتفاضة عام 2000 بين عرب وإسرائيليين حيث دُمر للعرب 48 موقعاً ولإسرائيل 100 موقع ، وينقل عن خبراء إسرائيليين قولهم إنه لو تطور الأمر لحرب إنترنت فعلية فسوف «يتم تدمير العالم العربي» . وتبدو إسرائيل الوحيدة في المنطقة المنخرطة بجدية لبلورة نظام عالمي للإنترنت ولمنع استخدامه من جماعات إرهابية – على حد وصف الكاتب – مثل حماس وحزب الله والقاعدة .

وبشكل عام ، فإنه بين 96 دولة درسها الكتاب هناك أربع دول فقط يوجد فيها نسبة أعلى من 6 % تستخدم الإنترنت ، هي جنوب أفريقيا ، أستونيا ، إسرائيل ، الإمارات العربية المتحدة . ونحو

ثلثي هذه الدول لا تصل النسبة فيها 1 % ، ومن الواضح أن هذه الدول قامت بالعديد من الإجراءات القانونية والإدارية التي تجعل الفرضية بأن الإنترنت ستكون خارج إطار سيادة الدول مجرد نوع من الخيال العلمي ، ويخلص الكاتب إلى أنه بالنسبة لتطور أنظمة واتفاقات دولية لتنظيم عمل الإنترنت يمكن أن يتم في المرحلة الأولى دون مشاركة فاعلة من هذه الدول .

ويقدم الكتاب عموماً ملفاً وإحصاءات ومعلومات هامة وممتعة وضرورية للعديد من الباحثين والمختصين ، إلا أنه يبدو في كثير من الأحيان مجرد عملية لجمع المعلومات ليس أكثر ، دون وجود نسق ومنهج بحثي واضح يعالج هذه المعلومات بما يجعل من الممكن فهم الديناميات الحقيقية لتطور عالم تكنولوجيا المعلومات، هذا عدا عن أخطاء معلوماتية قد تبدو بسيطة ولكن قد تعطي مؤشرات على عدم دراية الباحث في منطقة بحثه ، وهذا كان واضحاً في الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط كمثل الخطأ في أسماء عواصم بعض الدول كالقول إن دبي عاصمة الإمارات أو الخلط بين أسماء بعض الدول العربية الأخرى .

obeikandl.com

ثورة المعلومات فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا(*)

عرض

محمود عبد الستار خليفة

باحث بالماجستير – جامعة القاهرة

moud@cybrarians.info

نتناول في هذا العرض أحد الكتب المهمة ، وهو يتناول موضوع تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من حيث الجوانب الاقتصادية من حيث استثمارات الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وكذلك من الجوانب الاجتماعية ، وأيضاً من حيث الجوانب السياسية وهي ما يركز عليه الكتاب ، ويخرج الكتاب بنتيجة مهمة للغاية وهي أنه لا توجد دلائل ومؤشرات على حدوث ثورة معلومات في أغلب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

فكرة تأليف الكتاب :

قام بتأليف الكتاب اثنان من الكتاب المرموقين في الولايات المتحدة والمعنيين بشئون الشرق الأوسط، وهما جراي بوركهارت وسوزان أولدر ويتمتعا بخبرة طويلة في دراسات الشرق الأوسط ، وقد تم تأليف هذا الكتاب بموجب عقد خاص مع مؤسسة رائد الأمريكية RAND ، ومن المعروف أن مؤسسة رائد هي إحدى المؤسسات الغير هادفة للربح ، وهى واحدة من أهم وأكبر مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية التي ترجع إليها المؤسسة السياسية الحاكمة فى الولايات المتحدة ، لإعداد بحوث وتقارير ، كثيراً ما كان لها تأثيرها على صناعة القرار السياسي ، وقد ازداد التعاون بينها وبين وزارة الدفاع في فترة الرئيس جورج بوش حالياً ، خاصة فيما يتعلق بأوضاع ومواقف سياسية واستراتيجية في الدول العربية وفي الشرق الأوسط ، وقد تم إعداد هذا الكتاب ، بتكليف من مكتب وزير الدفاع الأمريكي .

وهذا الكتاب لا يقدم معلومات نظرية حول تكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولا يصف الوضع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة ، ولكنه يعتمد على النتائج التي توصلت إليها عديد من البحوث والدراسات

(*) Burkhart, Grey E. and Older, Susan. The Information Revolution in Middle East and North Africa .- California : RAND, 2003.

والأوراق البحثية التي قام بإجرائها المعهد الوطني للدفاع التابع لمؤسسة راند ، وكذلك يعتمد بدرجة كبيرة على مناقشات في مؤتمرات دولية عديدة وتقارير ، تتناول المسار المتوقع لثورة المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة .

تتوفر نسخة مجانية من الكتاب في موقع مؤسسة راند RAND ويمكن تحميله مجاناً من العنوان التالي :

http://www.rand.org/publications/MR/MR1653/MR1653.pdf

مقدمة :

يبدأ الكتاب بمقدمة تاريخية حول المنطقة ، حيث يقول أن منطقة الشرق الأوسط كانت في زمن مضي موطناً لأكثر المجتمعات فى العالم تقدماً، وكانت شعوبها قد برعت في الرياضيات والفلك ، والعلوم ، والطب، وذاعت شهرتهم في الشعر والفنون، وقد تزامن هذا الصعود ، مع اتساع الامبراطورية الإسلامية ، والتي يطلق على ما تبقى منها إجمالياً اسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويذكر الكتاب الأهمية والحضارة التاريخية للمنطقة، وتقسم هذه الدول حسب موقعها الجغرافي إلى دول الخليج ، دول المغرب ، دول المشرق وهكذا ... ، ويقول الكتاب ان الحكومات في هذه الدول لا تعطي اهتمامها الأول بتكنولوجيا المعلومات بل يتوجه نحو التجارة والنواحي الاقتصادية ، وبصفة عامة يعد هذا الفصل تقديماً للفصول القادمة من الكتاب .

فرص اللحاق بالثورة التكنولوجية فى المنطقة:

ثم يتحدث المؤلفان عن الفرصة المتاحة أمام دول المنطقة للحاق بثورة المعلومات ، والتي يمكن أن تكون الفرصة ممكنة ، ويمكن أيضاً ربما تكون الفرصة ضائعة ، ويقول أن هذه الدول لن تكون قادرة على أن تحبس جني ثمر ثورة المعلومات ، ويشير إلى حالة العراق بقوله أن العراق الذي كان نظامه حالة فريدة في السيطرة الكاملة على المعلومات ، والذي حرم من والإنترنت والدش ووسائل الإطلاع على ما يجرى في العالم ، كانت حكومته قد أخفت عن الشعب العراقي أن الجيش العراقي كان قد سحق تماماً على يد قوات التحالف عام 1991 ، وانها حاولت منع دخول أي معلومات إلى العراقيين عن طريق مختلف أدوات الرقابة . هذه المعلومات في الكتاب الذي كان قد تم إعداده قبل قليل من بدء الحرب على العراق .

ويضيف المؤلفان : لا يظهر ما يشير إلى ثورة معلومات وشيكة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانتشار وتشغيل المعلومات القائمة على علم وخبرة وتحليل ، وكذلك وسائل الاتصال التكنولوجية يعتمد على عناصر اقتصادية ، عناصر ثقافية تتعلق بأنظمة الحكم . مثل حيوية النشاط الاقتصادي ، وانفتاح المشاركة السياسية ، والاحتمال قائم في أن تفقد معظم دول المنطقة فرصة اللحاق بثورة المعلومات ، بينما تمر بها بعض الدول مروراً ، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة فجوة التنمية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وبين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي .

البنيـة التحتيـة والتكنولوجـيا فـى الشـرق الأوسط :

يناقش الكتاب البنية التحتية التي تحتاجا ثورة المعلومات والاتصالات وأوضاعها في دول المنطقة ، وبداية يقول الكتاب أن دول المنطقة شهدت تحسن كبير في مجال الاتصالات خلال العشر سنوات الماضية إلا أنها لا تزال أقل من عدد كبير جداً من دول العالم من حيث امتلاك خطوط التليفون وأجهزة حاسبات والاتصال بالإنترنت ، ويعرض لاحصائية صادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2001 جاء ملخصها أنه من حيث امتلاك خطوط التليفون تأتي في المقدمة البحرين ثم قطر ثم الكويت ، ومن حث امتلاك أجهزة الحاسب الآلي قطر ثم الإمارات ثم البحرين ، ومن حيث مستخدمين الإنترنت فتأتي الإمارات أولاً ثم الكويت والبحرين ، ويخرج هذا الفصل بعدة حقائق نوجزها فيما يلي :

1 – دولة اليمن تعد أفقر دول المنطقة امتلاكاً للبنية التحتية .

2 – إيران هى أول دول المنطقة اتصالاً بالإنترنت وتليها الإمارات .

3 – ثورة الاتصالات اللاسلكية لم تظهر بقوة في المنطقة باستثناء مصر والأردن .

4 – التليفون المحمول يشهد نمو في الاستخدام بالمنطقة حيث يستخدمه 68 % من الاماراتين، و 20 % في لبنان ، و 12 % في السعودية ، و 5.7 % في مصر وأشار إلى النمو السريع لاستخدامه في مصر .

السيطرة على المعلومات من قبل الحكومات :

ويتناول الكتاب للحديث عن دور الحكومات في التحكم في المعلومات مما سيؤدي إلى تأخر ثورة المعلومات عن المنطقة لسنوات بعيدة ، ويشير إلي أن التحكم في تدفق المعلومات مسألة محورية في الحكم في السكان ، ومحورية في مزاولة النشاط التجاري ، وبذلك فإن التكنولوجيا التي تعمل على انتشار وتوسيع نشر المعلومات يمكن أن تكون مضادة لاحتياجات الحكومة ، بحيث أن بعض الحكومات لجأت إلى التحكم في تشغيل التكنولوجيا بما يلائم أهدافها الخاصة ، وتحكمت في ظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة ابتداء من التليفون ، والراديو ، والتليفزيون ، وفيما بعد ذلك الإنترنت .

وكان الراديو والتليفزيون منذ سنوات يستخدمان كأدوات دعاية وتوجيه للمجتمع ، ولكن بعد أن أصبحت هذه الأدوات أكثر تعقيداً من سابقاتها ، فقد أصبح من الصعب على الحكمات قهر تأثيرها بشكل فعال . وان كان ذلك لم يمنعها من المحاولة وصار من غير المحتمل بالنسبة لأي دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ان تتمتع تماماً باستثناء دولة أو دولتين ، بثورة المعلومات خلال السنوات العشر القادمة .

ان الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاولت ممارسة سيطرة مركزية قوية على التجارة والمال والسياسة ، وكثير منها سعت لمد رقابتها على المجال الاجتماعي ، والحياة الشخصية لأفراد الشعب ، والتي تفعل ذلك لم تصل إلي السلطة نتيجة انتخابات حرة ونزيهة ، وتحتاج إلى

رقابة مركزية للاحتفاظ بالسلطة في الوقت الذي تخمد فيه صوت المعارضة . وعندما يصل الأمر بالوضع الاقتصادي إلى أشد حالات الضيق ، فإن ذلك يعزز من احتمالات العنف ، وعندما يصبح محتوى العقد الاجتماعي بين الحكومة والمحكومين فارغاً ، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تصبح أسلحة قوية لكلا الجانبين ، ولكنها تكون محدودة الاستخدام من جانب الأصوات المعتدلة .

وقد عرفت حكومات المنطقة منذ وقت طويل قوة وسائل الإعلام فى الخداع ، وحاول كثير منها افراغ التكنولوجيا الحديثة من قدراتها خاصة الإنترنت ، لزيادة تحكمها وسيطرتها على السكان ، لكن وسائل الإعلام الجديدة وقنواتها الواسعة الانتشار يمكن أن تستخدم لنشر أفكارها ، وخلق صورة لها مقبولة ، وتقديم إجابات على تساؤلات مطروحة بدلاً من تركها معلقة مما يزيد من الريبة والشكوك ، وبهذا تستفيد من ثمار المعلومات ، بينما تتفادى فقدان وضع السيطرة .

ويؤكد الكتاب على أن ثورة المعلومات لا يمكن أن تتحقق في غياب مجتمع حر بالفعل ، وان كانت الحرية ليست الشرط الوحيد ، ومن ناحية أخرى فإن تطبيق وسائل التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات في مجالات الحكومة والتجارة ، تجلب أخطاراً يشكلها النفاذ الكبير إلى المعلومات ، بما في ذلك زيادة الرغبة في بلوغ حريات شخصية وتجارية أكبر .

وقد ظهر مما أثبتته الدراسات إن ثورة معلومات حقيقية ، وأن أمامها فرصة ضئيلة في أن تحقق في مجتمعات غير ديمقراطية ، حيث تواجه الدكتاتورية ، وهي إما أن تخمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبالتالي تتخلف عن الثورة الصناعية الجديدة ، أو ان تسمح بهذه التكنولوجيا ، وتعرض سيطرتها الشمولية لأن تتفوض بشكل حتمي ، والحقيقة أن الأنظمة الدكتاتورية ليس أمامها خيار لأنها لن تستطيع على الإطلاق ان تمنع مد الزحف التكنولوجي . ان العلاقة بين الحكم والمحكومين أي العقد الاجتماعى – في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، هي موضع ضغط ، بما فيها قلة ضئيلة من الدول التي تمارس فيها الديمقراطية ، وان التحدي الرئيسي للعقد الاجتماعى ينشأ عن نقص التعددية الحقيقية ، ومن عدم حدوث تغييرات اقتصادية جوهرية ، في دول مجتمعاتها مغلقة ، وكذلك من أسباب اجتماعية أخرى ، مثل زيادة نسبة الشباب من السكان ، الذين يتزايد عددهم بالدرجة التي لا تقدر الاقتصاديات المعمول بها على توظيفهم ، وأيضاً من كون بعض الأنظمة تعتبر قمعية لشعبها .

مفهوم الأمن فى وتأثيره علي تكنولوجيا المعلومات :

يقول الكتاب في الفصل السادس تحت عنوان تحديات الأمن : ان مفهوم الأمن كما تمارسه كثير من حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا له مدلول عام وليس محدداً كما هو الحال في الغرب، وان مفهوم المجتمع المدني يتصور حريات أقل عما هو مأخوذ به في الغرب . وهذه المفاهيم في عالم متغير ، مثلما هو الحال في إطار العولمة ، تجلب إلى المنطقة صوراً وأفكاراً عن حريات شخصية أوسع ، ومسئوليات، تظهر لهم خاصة مع انتشار التليفزيون،

فالتليفزيون يزيد حواجز الأمية ، ويخاطب قطاعات من المجتمع مثل المرأة ، والفقراء جداً ، الذين بعدوا عن الوسائل التقليدية للعلم والتعليم ، كما أن العولمة تزود المهاجرين إلى دول أخرى في العالم بأن يكون لهم تأثير أكبر عن طريق مشاركتهم في نشاطات في بلادهم الأصلية ، بشكل لم يتوافر لهم في الماضي ، فكرياً ومالياً .

ولقد كان للأمن القومي مفهوم يقوم علي السيطرة أو ردع أي شيء يمثل تهديداً للمؤسسات الحاكمة ، ولمصالحها ، ولا تشمل هه المصالح كبار المسئولين في الحكومة فقط لكنها تشمل أيضاً كبار رجال الأعمال ، ومؤسسات أخرى ، وعلى هذا فإن التوصيف الأوسع لمفهوم الأمن ، هو على قدر اتساعه ليشمل التهديدات التي ينبغي اتخاذ موقف الدفاع عنها . ولقد وعت الحكومات كون التدفق غير الخاضع للقيود للمعلومات عبر الحدود يمثل تهديداً محتملاً للأمن ، لكن يظل الجمود الاقتصادي ونقص التعددية مصادر تهديد لأنها تغذي التطرف .

ويتحدث الكتاب عن ما يسمى بالمنطقة الرمادية ، حيث تواصل دول زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات لكن دون أن تبلغ بالفعل وضع الثورة التكنولوجية ، ان فجر عصر ثورة المعلومات لم يبزغ بعد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، لكن تغييرات مهمة سوف تحدث ، وسوف تتأثر بعض هذه التغييرات بانتشار تكنولوجيا المعلومات ، كما أن بعض التغييرات سوف تؤثر على مستقبل تنمية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

ان ثورة المعلومات ليست لعبة تأخذ منها ما تريد وتترك ما لا تريده ، فكل الدول والثقافات والمذاهب والشعوب يمكنها أن تجني ثمارها . لكن هناك جوهراً أساسياً لثورة المعلومات لا يمكن أن تثمر وتعم فائدتها بدونه وهو : حرية التعبير ، وتبادلية المنافع بين الأفراد ، وعالمية الوصول إلى المعلومات .

أما مسألة ما إذا كانت ثورة المعلومات سوف تثمر أم تفشل ، فهذا يعتمد على حد كبير على طبيعة أنظمة المستقبل ، ويضيف المؤلفان أن الولايات المتحدة قد خسرت قدراً كبيراً من مصداقيتها على مدى السنوات العشر الماضية ، بسبب تأييدها لأنظمة غير ديمقراطية من أجل مصالحها هناك ، بالإضافة إلى استمرار النزاع العربي – الإسرائيلي في استقطاب الكثيرين في المنطقة وراء تغذية المشاعر المعادية لأمريكا .

الخلاصة :

بعد هذا العرض الموجز للكتاب ، نجد أن هناك بعض النقاط تستحق التحليل والتعليق عليها ، وكذلك نلخص أهم ما توصل إليه الكتاب :

أولاً : ان الكتاب استخدم تشبيهاً دقيقاً في وصفه لثورة المعلومات ، بوصفها بالجني أو المارد الشهير في ألف ليلة وليلة ، الذي مازال حبيساً داخل الزجاجة أو القمقم ، لكن جدران الزجاجة تكسرت ، بفعل وسائل المعلومات التي بلغت موجاتها شواطئ الشعوب في بلادها البعيدة .

ثانياً : يستند الكتاب على البحوث والدراسات والاحصاءات في القول بأن الشواهد لا ترجح

وصول ثورة المعلومات بكل عافيتها وتأثيرها إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات العشر القادمة، وهو يعدد الأسباب التي تمنع ذلك وعلى رأسها مشكلة أنظمة الحكم .

ثالثاً : الكتاب يحدد أن تحقق ثورة المعلومات لا يمكن أن يتم إلا بتوافر شروط جوهرية ، هي الديمقراطية الفعلية وحرية التعبير .

رابعاً : الكتاب تحدث عن مفهوم الأمن في كثير من دول المنطقة وكيف أنه مفهوم ضيق للأمن ، يعجز عن صد العدوان الخارجي ، لأنه تمت صياغته من أجل أمن المؤسسات في الداخل أولاً . وان وسائل الاتصال والعولمة تنقل صوراً من الأفكار عن الحريات في الخارج .

obeikandl.com

تحديات عصر المعلومات(*)

عرض

دينا فتحي

مدرس المكتبات والمعلومات المساعد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

المؤلف الدكتور نبيل علي واحد من أبرز العلماء العرب في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وقد قدم عديد من الأبحاث والدراسات في الملتقيات والمؤتمرات العربية ، وله أيضاً العديد من الكتب في هذا المجال أبرزها العرب وعصر المعلومات (١٩٩٤) والثقافة العربية في عصر المعلومات (٢٠٠١) .

يوضح المؤلف في مقدمة الكتاب أن كل تكنولوجيا يمكن أن تحقق الشيء ونقيضه تبعاً للأسلوب الذي يتم تطبيقها به ، وينطبق هذا القول بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً لسهولة توجيهها والمناورة بمواردها ومرونة تكييفها وفقاً لظروف الاستخدام . كما يوضح أن عملية التنمية التكنولوجية بوجه عام والتنمية المعلوماتية بوجه خاص لابد أن تحدث في إطار عملية تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة ، وأول شرط لتحقيق ذلك هو الموازنة بين الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا وجوانبها السلبية .

ويوضح المؤلف أن تكنولوجيا المعلومات قادرة على الإسراع من عملية التنمية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية ، إلا أنها في الوقت نفسه تضيف مشكلات جديد وتزيد عملية التنمية تعقيداً وتشعباً .

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات سبق أن نشرها المؤلف في مصادر مختلفة . ويسعى المؤلف من خلالها إلى تقديم صورة متوازنة عن بعض جوانب تكنولوجيا المعلومات ، وقد حاول أن يبعد عن الحديث الشائع عن تكنولوجيا المعلومات الذي ساده طابع الإنبهار وغلبت عليه الجوانب التكنولوجية وغابت عنه الجوانب الاجتماعية الأخرى .

يتكون الكتاب من اثنى عشر فصلاً ، يتناول **الفصل الأول منها تكنولوجيا المعلومات وعالمها الجديد** ، وهو بمثابة عرض تاريخي سريع عن محاولات الإنسان لبناء آلة حاسبة تخفف عنه ذهنياً

(*) نبيل علي . تحديات عصر المعلومات .– القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003 .– 273 ص .

بعد أن نجح في صنع الة تنوب عنه عضلياً ، وقد شهد القرن التاسع عشر العديد من المحاولات إلى أن خرج في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين الكمبيوتر الرقمي ، وقد أدى ذلك إلى ثورة تكنولوجية وليدة التلاقي بين عتاد الكمبيوتر Hardware والبرمجيات Software وشبكات الاتصالات . وخلال نصف القرن الأخير ارتقت هذه التكنولوجيا بصورة غير مسبوقة ، ويتناول المؤلف أثر اختراع الترانزيستور على الكمبيوتر حيث حل هذه العنصر محل الصمامات الإلكترونية الضخمة ، ثم استبدل بشرائح الدوائر الإلكترونية المتكاملة ونتيجة لذلك زادت سرعة الكمبيوتر وتقلص حجمه . وعلى جبهة الاتصالات كانت النقلة النوعية في استخدام الألياف الضوئية ذات السعة الهائلة لنقل البيانات ، أما على صعيد جبهة البرمجيات التي كانت أكثر إثارة ، فقد ارتقى الكمبيوتر من مجرد آلة حاسبة لمعالجة البيانات Data Processing إلى آلة لتخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها Information Processing ، ثم بفضل الذكاء الصناعي إلى آلة معالجة المعارف Knowledge Processing .

ويتطرق المؤلف إلى شبكة الإنترنت وما أحدثته من تغير حيث توارى ثالوث الكمبيوتر والاتصالات والبرمجيات عن الأنظار لتبرز المعلومات ذاتها كاشفة عن أسرارها ، ويطرح المؤلف سؤالاً بعد أن أطلقت الإنترنت إعصار المعلومات : هل يمكن لإنسان هذا العصر أن يواجه حمل المعلومات الزائد باستحداثه أدوات مبتكرة وفعالة للسيطرة عليه ، أم ستقعده عن ذلك قيود من داخله أو من خارجه ؟ وقد خلص المؤلف إلي أن مصير العالم في قبضة المحتمل ورهناً بقدرة الإنسان في أن يسيطر لعقله علي ما صنعته يده .

ويتحدث المؤلف في **الفصل الثاني عن الفجوة الرقمية : من منظور عربي** من خلال عدة محاور ، أولها تكنولوجيا المعلومات ذات الوجهين ، ثم مفهوم الفجوة الرقمية . وفي هذا المحور يتحدث عن نشأة المصطلح فى الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحبه من سلسلة من المسوحات الدورية للحصول على مؤشرات كمية عن حيازة الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقة هذه الحيازة مع عدة عوامل اجتماعية . ويناقش المؤلف تباين ردود الأفعال تجاه الفجوة الرقمية بين السياسيين والتربويين والتكنولوجيين ، أما المحور الثالث فهو الفجوة الرقمية على مدى الدورة الكاملة لعملية اكتساب المعرفة ، ثم يتناول المؤلف في المحاور من الرابع إلى السادس الفجوة الرقمية بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى ، والفجوة الرقمية بين البلدان العربية ، والفجوة الرقمية قطرياً ، أما المحور السابع ويتناول الإتاحة : إعادة تعريفها عربياً . وينتهي المؤلف في هذا الفصل إلى أنه لا سبيل لسد الفجوة الرقمية التي تفصل بين عالمنا العربي والعالم المتقدم دون تهيئة اللغة العربية للقاء حاسم مع تكنولوجيا المعلومات .

ويختص الفصل الثالث **باللغة العربة وعصر المعلومات والعولمة : التحديات والفرص** يتحدث المؤلف عن أهمية اللغة في مجتمع المعلومات ، وعن علاقة الكمبيوتر باللغة ، ثم يتطرق إلى الأبعاد اللغوية لتحديات عصر المعلومات ، كما يناقش المؤلف الإنترنت وهل هى مقبرة اللغة أو بستانها ؟

ويختم الفصل بحديث عن العولمة وهل هى وفاق أم صراع من منظور لغوي .

والإنترنت : حديث النعم والنقم هو عنوان الفصل الرابع وفيه يتحدث المؤلف عن صعوبة التنبؤ وربما استحالته ، والإنترنت الحاوية لكل ما سبقها وخدمات الإنترنت ، ثم الإنترنت مالها وما عليها .

أما الفصل الخامس **فيتناول صناعة البرمجيات العربية : التحديات والفرص** ويهتم الفصل بالحديث عن أهمية صناعة البرمجيات ، ومسار تطور البرمجيات من حيث طبيعة التطبيق ، وراهن صناعة البرمجيات العربية ، كما يتطرق المؤلف إلى التحديات التي تواجه صناعة البرمجيات العربية ، وينتهى الفصل باستعراض الفرص المتاحة أمام صناعة البرمجيات العربية .

ويتناول الفصل السادس **العقل العربي في مواجهة إعصار المعلومات** حيث يتحدث عن إعصار المعلومات ، وكيفية مواجهة إعصار المعلومات ، ومساندة تكنولوجيا المعلومات في تنمية المهارات الذهنية .

ويتحدث الفصل السابع عن **التربية العربية وتحديات عصر المعلومات** ، حيث يبدأ بمقدمة عن التربية وأهميتها ، ثم إشكالية التربية وفكرة التربية ، وبعد ذلك يوضح المؤلف الحاجة الماسة لرؤية أشمل لتربية عصر المعلومات ، وتوجهات الفلسفة التربوية لعصر المعلومات .

أما الفصل الثامن فهو عن النشر الإلكتروني العربي من حيث التحديات والفرص وهو يتناول الهوة اللغوية وأهمية النشر الإلكتروني العربي والتحديات اللغوية للنشر الإلكتروني وملخص عمليات النشر الإلكتروني ، كما يعرض المؤلف الدمج المعلوماتي الجديد والأبعاد اللغوية للنشر الإلكترونى ، والمعالجات اللغوية المطلوبة ، وينتهي الفصل بالإشارة إلى البحوث اللغوية المطلوبة لدعم الشنر الإلكتروني عربياً .

ويخصص المؤلف الفصل التاسع للتحدث عن **الطفل العربي وتكنولوجيا المعلومات** حيث يبدأ الفصل بمقدمة عن أهمية وعلاقة تربية الطفولة بتكنولوجيا المعلومات ، ثم يوضح المؤلف أن التكنولوجيا وحدها لا تكفي ويتناول تكنولوجيا المعلومات من منظور تربية الطفل ، ويختتم الفصل بتناول تكنولوجيا المعلومات وتربية الطفل العربي من حيث الإيجابيات والسلبيات .

ويتناول المؤلف في الفصل العاشر **الترجمة العلمية والترجمة الآلية من منظور عربي** فيبدأ الحديث عن أهمية الترجمة ، ومنظومة الترجمة العلمية ، والترجمة الآلة ، ثم يتناول علاقة تكنولوجيا الترجمة بالفروع الأخرى لتكنولوجيا المعلومات ، والترجمة الآلية وظاهرة العولمة .

ويهتم المؤلف في الفصل الحادي عشر بدراسة **العنف والإرهاب في عصر المعلومات** حيث يبدأ بمقدمة عن الآثار الجانبية للتكنولوجيا وعنف عصر المعلومات ، ثم يتحدث عن إرهاب عصر المعلومات ، سواء إرهاب ضد الأفراد أو إرهاب ضد المؤسسات ، أو إرهاب ضد الدول .

وينتهي الكتاب بفصل عن **ثقافة الإنترنت وتحديات التنظيم الثقافي** يبدأ بمقدمة عن حديث

الثقافة والتقاتة ثم تقاتة الإنترنت ونقلاتها النوعية ، ويهتم المؤلف بتناول التحدي التنظيري لإشكالية الثقافة العربية ، ثقافة العلم وعلم الثقافة .

* * *

يتميز الكتاب بلغته العربية الرصينة ووضوح أفكاره ، كما يلاحظ حرص المؤلف على ذكر العديد من مقابلات المصطلحات بالإنجليزية ، كما يشتمل الكتاب على العديد من الأشكال والرسومات التوضيحية التي تساعد على فهم واستيعاب العديد من الأفكار الموجودة بالكتاب ، وهو من الكتب العامة المهمة عن تكنولوجيا المعلومات ، ولذلك صدر ضمن سلسلة مكتبة الأسرة .

obeikandl.com

obeikandl.com

رقم الإيداع: ٦٥٣٤

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

obeikandl.com